

ليكن الوطن محلاً  
للسعادة المشتركة  
... نبنيه بالحرية  
والعقل والمصنع.

رفاعة الطهطاوى

# الجديد السبيل



- مؤتمران وسياسات جديدة
- المؤتمر العام الخامس لحزب التجمع
- نشأة وتطور الرأسمالية
- أثر العولمة على سوق العمل المصري
- التعليم في مصر (المفاهيم)
- الفقه رضى العالم



# الجديد البيار

• ليكون الوطن محلاً للسعادة  
الاشتركية، نبثيه بالحرية والعقل  
والصنع.

رفاعة الطهطاوى

العدد السادس والمانع شتاء ٢٠٠٤



• مجلة فصلية فكرية تصدر عن حزب

التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى.

• الإدارة والتحرير ١ ش كريم الدولة -

ميندان طلعت حرب - القاهرة. هاتف:

٥٧٩١٦٢٩ - ٥٧٩١٦٢٨ فاكس:

٥٧٨٦٢٩٨ - ٥٧٨٤٨٦٧.. البريد

الالكترونى

alyassar@alahal.com



الاشتراكات فى مصر: سنوياً

للأفراد ١٢ جنيهًا للمؤسسات

١٥ جنيهًا. خارج مصر: للأفراد

١٥ دولار للمؤسسات ٢٠ دولار.

الآراء الواردة بالجلد، لا تعبر

بالضرورة عن رأى حزب التجمع.

رئيس مجلس الإدارة

د. إبراهيم سعد الدين

رئيس التحرير

نبيل زكى

نائب رئيس التحرير

أمنية النقاش

مديراً التحرير

عادل الضوى - محمد فرج

التصميم والاعراج

حامد العوينى

## مجلس التحرير

د. ابراهيم العيسوي

د. الضوئس عزيز

د. جودة عبد الخالق

رأفت سيف

د. رفعت السعيد

د. سمير فياض

سيد عبد العال

عبد الغفار شكر

د. علي النويجي

## هيئة المستشارين

أبوســــــــــــــــيف يوسف

د. اسماعيل صبرى عبد الله

خالد محيى الدين

د. سمير أمين

عادل غنيم

د. عبد الباسط عبد المعطى

د. عبد المنعم تليمة

محمد سيد أحمد

## المحتويات

### • الافتتاحية

- مؤتمران وسياسات متباينة.....إبراهيم سعد الدين ٣
- المؤتمر العام الخامس لحزب التجمع.....عبد الستار حثينة ١٤
- أنشأة وتطور الرأسمالية.....د.إسماعيل صبرى عبد الله ٢٠
- أثر العولة على سوق العمل المصرى.....د. ليلي الخواجة ٢٨

### • ملف العدد التعليم فى مصر

- ثقافة الاستبداد فى المدارس المصرية.....د. كمال نجيب ٥٧
- التعليم ومكانة حقوق الإنسان.....د. شبل بدران ٧٨
- المواطنة والديمقراطية والتربية المدنية.....سامح فوزى ٩٠
- مفتاحان أساسيان لتطوير التعليم.....فايز مينا ١٠٤

### • دراسات

- الفقر فى العالم.....د. سمير أمين ١٣٥
- الطليعة الوفدية.....د. رفعت السعيد ١٤٥
- العولة المرحلة الأخيرة للرأسمالية.....نبيل قرنفل ١٥٦
- ما بعد الحداثة والنظرية.....أنتونى إيست هوب ١٧٥

### • متابعات

- العالم الثالث يوقف قطار العولة.....جمال عمر ١٩١

### • وثائق

- إتفاق نيفاشا.....٢٠٤

### • مقالات

- التاريخ الهامشى للبطل الشعبى.....عيد عبد الحليم ٢١٠
- التحالف الوطنى الديمقراطى.....د. أحمد نصار ٢٢٢



## مؤتمران وسياسات متباينة

### بين التغيرات الشكلية والدعوة إلى الإصلاح الشامل

إبراهيم سعد الدين

الحزب الوطني والفكر الجديد القديم؟

فى سبتمبر ٢٠٠٢ الماضى عقد الحزب الوطنى الحاكم مؤتمره السنوى الأول بعد عقد مؤتمره الثامن فى عام ٢٠٠٢. وسعى الحزب الوطنى إلى أن يعطى انطباعا بأنه يقدم فكراً جديداً وسياسات لحل مشاكل مصر المختلفة . وقدم الحزب لذلك عدداً من الأوراق حول سياسات الحزب فى مجالات مختلفة شملت موضوعاتها : التعليم والبحث العلمى ، وبناء مجتمع المعرفة ، والمرأة ، والشباب ، والصحة والسكان ،

تنزايد حدتها وإلى اختلالات هيكلية يزداد تفاقمها .

ويكفى لإبراز هذه الحقيقة أن نركز على بعض الأوراق ذات الأهمية والتي تأتى فى مقدمتها الورقة الخاصة بالتوجه الاقتصادى ، والفكر الجديد وحقوق المواطنة ، وحقوق المواطنة والديمقراطية ومصر والعالم .

أولاً: توجهات اقتصادية تتجاهل المشكلات الرئيسية للاقتصاد المصرى

تركز ورقة التوجه الاقتصادى التى يقدمها الحزب الوطنى على السياسات النقدية

والمشكلة السكانية ، والأبعاد الدولية للتنمية ، والتحول الاقتصادى وسياسات المستقبل ، وحقوق المواطنة والديمقراطية ، ومصر والعالم . ورغم أن الأوراق كلها قد صدرت باسم الحزب الوطنى وتحت عنوان فرعى هو فكر جديد ، فإن الاطلاع على جملة الأوراق المنشورة يوضح بجلاء أن الأوراق تقدم نفس الفكر الذى التزم به الحزب الوطنى منذ نشأته وحتى الآن دون تغيير يذكر . وأن السياسات التى تحملها الأوراق هى نفس السياسات المطبقة منذ أكثر من ربع قرن ، والتى قادت الأمة إلى أزمة

والإصلاح الضريبي وإدارة المرافق العامة والهيئات الاقتصادية ، وإدارة الدين العام والتأمينات الاجتماعية ، والسياسة الصناعية ، وتنمية المشروعات الصغيرة وتنظيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات البنية التحتية ، وتنشيط سوق رأس المال ، وسياسات التجارة والاستثمار.

وتختفى من ورقة التوجه الاقتصادى أى معالجة لقضية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنمية البشرية . وأهداف مثل هذه التنمية وسياساتها ووسائل تحقيقها . كما يختفى بالكامل الحديث عن الاختلالات الرئيسية التى يعانى منها الاقتصاد المصرى حالياً ، وكيفية مواجهة هذه الاختلالات ؛ كما لاتوجد فى الورقة أى إشارة إلى تدنى معدلات الادخار وأثر ذلك على تدنى معدلات النمو الاقتصادى. ولايوجد فى كل الأوراق المقدمة أى حديث أو حتى إشارة إلى ماتعانى مصر من عجز غذائى وخاصة فى مجالات الحبوب الرئيسية ، القمح والذرة ، والفول والعدس والسكر ، وغيرها.

ولايوجد فى ورقة التوجه الاقتصادى أو فى أى من الأوراق الأخرى التى تعرض على المؤتمر أى ذكر لانتشار الفقر فى مصر ، كما تتجاهل الأوراق تماماً حدة التفاوت بين الطبقات والفئات الاجتماعية ولاتطرح بالتالى أى سياسات لمعالجة مثل هذه المشكلات.

أما بالنسبة للبطالة المتزايدة بين الشباب فيكتفى بالإشارة إليها ولايقدم أى برنامج خاص لعلاجها اكتفاء بالقول بأن التشغيل يتم نتيجة لرفع معدلات النمو الاقتصادى ولزيادة دور المشروعات الصغيرة دون طرح أى سياسات فعالة لمعالجة قضية بطالة العاطلين من الشباب.

### ثانياً : إصلاحات سياسية شكلية تتجاهل كوابح التطور الديمقراطى

إن نفس الغياب للقضايا الأساسية المطلوبة للإصلاح السياسى فى مصر يلاحظ فى أوراق الحزب الوطنى الخاصة بحقوق المواطنة والديمقراطية والخاصة بالفكر الجديد وحقوق المواطنة.

إن الإصلاح السياسى والثقافى يتم من وجهة نظر الحزب الوطنى بإحياء مفهوم المواطنة وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة ، وتوفير العدالة الناجزة للمواطنين وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدنى.

وفى إطار إحياء مفهوم وتحديث بنية العلاقة بين المواطن والدولة بطرح الحزب الوطنى ضرورة إصدار وثيقة للمواطنة المصرية تحدد حقوق المواطن وواجباته الأساسية وتوفر المعلومات الأساسية الضرورية للحصول على هذه الحقوق . كما تشمل تحديداً لالتزامات المواطن ، وقواعد معينة لضمان الشفافية



ومصادرة حق فى الاختلاف . وتفتح الباب  
للمصار والتسامح ونقد الأصولية الجامدة  
والتعصب والانغلاق.

أما فى إطار دور مؤسسات المجتمع المدنى  
فتدعو وثائق الحزب الوطنى لتفعيل دور  
الأحزاب السياسية وتمكين دور مؤسسات  
المجتمع المدنى وعلى رأسها الجمعيات الأهلية  
والنقابات المهنية والعمالية والجمعيات  
التعاونية.

ورغم إشارات وثيقة الحزب الوطنى  
المتعددة إلى ضرورة دور النقابات المهنية  
والعمالية والجمعيات التعاونية فى ممارسة  
الديمقراطية واقتراحاتها بشأن ضرورة دعم  
البناء المؤسسى والديمقراطى للجمعيات الأهلية  
، وطرح الحزب لضرورة إعادة النظر فى  
القوانين المنظمة لعمل النقابات المهنية بعرض  
تحديثها وضرورة وضع إطار تشريعى جديد  
ينظم ويحرر الحركة التعاونية فى مصر ويرسخ  
استقلالها ويرسى الممارسة الديمقراطية  
داخلها مع وضع الأسس التى تضمن الشفافية  
لأعضائها وقدرتهم على مساهمة ومحاسبة  
الإدارة عن تصرفاتها . فانه لاتوجد فى الوثيقة  
كلها أى إشارة للقوانين التى أصدرتها الدولة  
والتي عطلت بالفعل عمل النقابات المهنية . ولا  
للتدخل الإدارى والأمنى فى عمل النقابات  
العمالية أو التدخل فى انتخاباتها وتقيد

ولمساءلة الحكومة والأجهزة التنفيذية عن مدى  
التزامها بتنفيذ التزاماتها إزاء المواطنين ،  
ويطرح الحزب الوطنى كوسيلة لتحديث العلاقة  
بين المواطن والدولة العمل على السعى لإنهاء  
الخصومة فى النزاعات التى تكون الدولة طرفا  
فيها ، وتحديث نظام القيد فى الجداول  
الانتخابية . وتيسير حصول المواطنين على  
الرقم القومى وإزالة جميع أنواع التمييز ضد  
المرأة ، وتحديث وتطوير الخدمات المقدمة  
للمواطنين خاصة فى مجال التراخيص ،  
واستخراج الأوراق الرسمية وتحسين نوعية  
التعامل بين المواطن والشرطة وتحديث نظام  
الإدارة المحلية.

أما فيما يختص بتحقيق العدالة الناجزة  
فان الحزب الوطنى يرى أن السبيل لذلك هو  
التحديث التشريعى وتحديث إدارة العدل  
ودعمها وتفعيل حركة تنفيذ الأحكام  
القضائية.

أما فيما يختص بتحديث البنية الثقافية  
فان الحزب الوطنى يدعو إلى تبني منظومة من  
قيم النهضة والتقدم مؤكداً على الهوية المصرية  
والانتماء القومى والإسلامى ، وعلى توطيد  
العلاقات مع الدول الأفريقية والإسلامية ودول  
الجنوب والدول المتقدمة اقتصاديا ، والاستناد  
على العلم والتفكير العلمى والعقلانى كمنهج  
للتقدم والتعددية الإيجابية التى تشجع على  
التحديث والإبداع دون حجر على أى فكر أو

حركتها.

وتغيب فى معالجة الحزب الوطنى لقضايا الديمقراطية أى إشارة للقوانين والممارسات المعطلة للديمقراطية بالفعل كما تغيب أى دعوة حقيقية لمعالجة أسباب التضيق الفعلى على التطور الديمقراطى ، ولاتوجد إشارة واحدة فى كل وثائق الحزب الوطنى لحقيقة استمرار سريان أحكام الطوارئ فى مصر منذ أكثر من ٢٠ عاماً . ولا لتأثير هذه الأوضاع على التطور الديمقراطى للبلاد . كما يختفى أى نقد أو إشارة إلى أثر التضيق على النشاط الجماهيرى الذى تمارسه الدولة على الأحزاب . أو أى مناقشة لدور التشريعات التى أصدرتها حكومات الحزب الوطنى المتعاقبة على تعطيل نشاط النقابات المهنية وتجميدها ولا على تأثير التدخل فى الانتخابات النيابية وتأثير ذلك على حركة النقابات وديمقراطيتها .

ومن الطبيعى أن يغيب بالكامل أيضاً أى إشارة للطبيعة المركزية لنظام الحكم فى مصر ولحقيقة أن النظام الجمهورى القائم هو نظام وراثى يتم تحديد الخلف فيه بواسطة السلف ، ويجرى تمكين الرئيس الجديد من تولى سلطاته الكبيرة والشاملة عن طريق استفتاء على مرشح واحد يختاره مجلس الشعب الذى يسيطر عليه الحزب الحاكم . ويجرى الاستفتاء على اسمه فى أجواء تتصف بالتدخل الشديد لأجهزة الدولة والتجنيد الكامل لأجهزة الإعلام

، وفى غياب أى رقابة فعلية على عمليات التصويت والفرز التى يغيب عنها الجماهير الذين تسجل أصواتهم دون تواجد حقيقى لهم . كما تغيب أيضاً فى وثائق الحزب الوطنى أى إشارة إلى أن النظام الرئاسى فى مصر هو نظام لاتتوافر فيه أى قوة موازنة للسلطات الضخمة للرئاسة ، كما هو الحال فى النظام الرئاسى الأمريكى الذى تميل أغلب دول العالم الثالث إلى تبنيه رغم غياب وجود أى تنظيمات مؤسسية لموازنة سلطات الرئاسة .

وتغيب فى وثائق الحزب الوطنى أيضاً أى اقتراحات جادة أو حتى طرح لى أفكار تتعلق باحداث تطور ديمقراطى أو ضمان نظام انتخابى نزيه وخالى من التزوير أو الحد من المركزية والانتقال إلى حكم محلى حقيقى .

**ثالثاً : تمسك بالعلاقات الاستراتيجية مع الولايات المتحدة رغم المواقف الأمريكية المعادية للعرب .**

تعالج ورقة مصر والعالم المقدمة للحزب الوطنى علاقات مصر العربية والإقليمية والدولية . وتتبنى الورقة الموقف المصرى الحالى فى العلاقات العربية والإقليمية والدولية تبنيًا كاملاً دون أى ملاحظات أو اقتراحات جديدة . أو نقد . وتدافع عن السياسة الخارجية لمصر بإيجابياتها وسلبياتها . وتتناول الورقة علاقات مصر والعالم

العربي ، ومصر وإفريقيا ، ومصر والاتحاد الأوروبي ومصر والولايات المتحدة ومصر والقوى الكبرى الأخرى التي تشمل : روسيا واليابان والصين والهند.

ويؤكد الحزب الوطني على عروبة مصر وأن هذه العروبة ركيزة أساسية من مقومات الشخصية المصرية . ويشير إلى أن القومية العربية قد أصبحت عملية وأعية لإدارة القواسم المشتركة وتوظيف المصالح الواحدة والتنسيق بين السياسات المتضاربة ويؤكد الحزب الوطني على أن العلاقات المصرية العربية طريق ذو اتجاهين . وليس عطاء من طرف واحد، وأن العروبة لاتستند فقط إلى التاريخ المشترك والهوية الواحدة ولكنها تعتمد أيضاً على الوعي بالحاضر والتهدئ للمستقبل.

ويصف عامة فان موقف الحزب الوطني النظري من عروبة مصر ، كما تعبر عنه ورقة مصر والعالم هو موقف إيجابي. ولكن ذلك لم يمنع الحزب من التبنى الكامل لموقف مصر قبل الصراع العربي - الإسرائيلي وقبل العدوان الأمريكي على العراق والذي يتصف بالضعف الشديد.

ويستمر الحزب الوطني يدعو إلى الاستناد على الجهود الأمريكية لتحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي - الإسرائيلي وخاصة للنزاع الإسرائيلي - الفلسطيني رغم كل ماهر وأضح وأضح من ممالأة الولايات المتحدة لسياسة

اليمن الإسرائيلي بقيادة شارون، وتتجنب وتائق الحزب أيضاً أي لوم أو إدانة للسياسة الأمريكية في العراق مكتفية بالمطالبة بنقل السلطة إلى العراقيين في أقرب وقت.

ورغم دعوة ورقة مصر والعالم لدعم علاقات مصر بالاتحاد الأوروبي والقوى الدولية الرئيسية الأخرى وعلى رأسها الصين واليابان وروسيا والهند. لحد من الاعتماد على الطرف الأمريكي وحده فان الورقة تؤكد على استمرار العلاقة الاستراتيجية الخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية. وتسعى لعقد اتفاق معها لتكوين منطقة للتجارة الحرة أمريكية - مصرية بالرغم من أن منطقة التجارة الحرة التي تدعو الولايات المتحدة لتكوينها في المنطقة هي إحياء لمشروع منطقة الشرق الأوسط بقيادة أمريكية.

ومع دعوة ورقة مصر والعالم إلى تمثين وتعميق التعاون المصري - الأفريقي باعتبار أن إفريقيا تمثل عمقا استراتيجيا لمصر . كما أنها أيضاً مصدر لمياه النيل فان ورقة مصر والعالم تدعو لأن تكون أي خطة مصرية لتعميق التعاون مع الدول الأفريقية مبنية على التعاون وليس على التخاصي والتصادم مع القوى الدولية والإقليمية التي تنشط في أفريقيا. وإذا كان من المفهوم أن تكون العلاقات المصرية - الأفريقية مبنية على التعاون مع القوى الإقليمية في المنطقة . فان التعاون

مع الدول التي تسمى للسيطرة على أفريقيا وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية واستبعاد التنافس معها هو موقف يؤكد التبعية للمواقف الدولية واستبعاد مناهضتها.

رابعا : اختيار القيادات بدلا من انتخابها رغم دعوة الحزب الوطنى لتوسيع نطاق العمل الديمقراطى والحياة الديمقراطية فى البلاد ، فان الحزب نفسه لا يطبق الأسلوب الديمقراطى فى اختيار قياداته العليا ومسؤوليه الأساسيين . فالاختيار وتوزيع المسئوليات يتم بواسطة رئيس الحزب رئيس الجمهورية فهو يختار الأمين العام للحزب والأمناء المساعدين وأمين التنظيم ورئاسة لجنة السياسات وياقى أعضاء الأمانة ولجنة السياسات . وليس لمؤتمر الحزب نفسه أكثر من حق الموافقة على اختيارات الرئيس . وهى موافقة شكلية محضه . حيث لا يملك مؤتمر الحزب واقعا حق تغيير اختيارات الرئيس.

#### المؤتمر الخامس لحزب التجمع

#### التغيير الديمقراطى للقيادات وتشديد

النضال من أجل تغيير ديمقراطى وطنى شامل

#### فى مصر

أقر حزب التجمع برنامجا سياسيا الجديد فى مؤتمره الرابع محددا أهداف نضاله الرئيسيه ، والطبقات التى يعنل لخدمتها والدفاع عن مصالحها والسياسات العامة التى يتبناها من أجل إقامة مجتمع

المشاركة الشعبية كخطوة على طريق بناء الاشتراكية وإقامة مجتمع اشتراكى مصرى بوسائل ديمقراطية ولا يحتاج الحزب لذلك لإعادة النظر فى سياساته العامة أو أهداف نضاله أو الملتفاتات التى يستند إليها فى تحديد سياساته ، وإن كانت هناك حاجة لوضع برامج تفصيلية توضح موقف الحزب من مختلف القضايا التى تواجهها مصر وشعبها بصفة عامة وعلى الأخص طبقاتها الشعبية والفقيرة . ويأتى على رأس هذه القضايا التى تحتاج لسياسات تفصيلية قضايا الإصلاح التعليمى والصحى والإسكان والتعمير والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسات المالية والضريبية وسياسات التنمية الزراعية وسياسات التصنيع وسياسات مواجهة الفقر والحد من التفاوت الطبقي ، ومعالجة البطالة وغير ذلك من القضايا المهمة لحياة شعبنا . ورغم أهمية مثل هذه السياسات التفصيلية فانها لم تزل موضع بحث . ولم يستقر بشأنها سياسات محددة يمكن أن تقدم لمؤتمر الحزب.

وقد اكتفى الحزب لذلك فى وثيقته السياسية المقدمة للمؤتمر بأن يقدم تحليلا ضافيا للتطورات السياسية والاقتصادية فى مصر وفى الوطن العربى وفى العالم . وأن يحدد أوليات نضال الحزب فى المرحلة المقبلة.

الحريات العامة وحقوق الإنسان كما بين التقرير تكلل الهامش الديمقراطي المحدود الذي استخلصه النضال الشعبي في سنوات سابقة ، وأشار بصفة خاصة إلى استمرار حالة الطوارئ منذ ٦ أكتوبر ١٩٨١ وإعادة تجديدها لمدة ثلاث سنوات أخرى . كما يشير التقرير إلى مواصلة الدمج بين الحزب الوطني وأجهزة الدولة وحرص وزارة الداخلية على إعلان نتائج غير صحيحة ومنافية للواقع عن التصويت في الاستفتاء على رئيس الجمهورية ، وتدخل الحكم السافر في الحياة الحزبية لعدد من الأحزاب ومواصلة الضغوط على حرية الصحافة والسعى لإصدار قانون جديد للعمل ينحاز ضد الطبقة العاملة ويحايي الرأسمالية ويصادر العديد من مكاسب المرأة العاملة .

كما أشار التقرير إلى تصعيد الدور السياسي لجمال مبارك محذراً من الظاهرة التي انتشرت في عدد من البلاد العربية التي تحولت فيها الجمهوريات إلى جمهوريات وراثية للأبناء .

وعالج التقرير التطورات العربية والإقليمية والدولية مؤكداً على بروز ظاهرة العولمة المضادة وعلى الاتجاه الأمريكي للهيمنة وبناء إمبراطورية أمريكية ، وأبرز التقرير السياسي نجاح حركة مقاومة الهيمنة الأمريكية في أكثر من منطقة من مناطق العالم خاصة في أمريكا

وقد ركزت هذه الوثيقة على الاعتراف المتأخر للحكومة بالأزمة الاقتصادية ، ووجود سلسلة من المآزق التي يعاني منها الاقتصاد المصري وفي مقدمتها استمرار تخلى الحكومة عن مسئولية التنمية وعجز القطاع الخاص عن سد الفراغ الناتج عن انسحاب الحكومة من عملية الاستثمار ، والعجز عن زيادة الانخار المحلي والعجز عن التصدير والعجز عن توفير موارد لتمويل الانفاق العام بما يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة ، واستئصال أزمة البطالة وارتفاع الدين المحلي ، والانخفاض المتوالي لقيمة الجنيه المصري ، وتراجع تحويلات العاملين في الخارج ، وانخفاض الاحتياطي النقدي في البنك المركزي وفشل الحكومة في إصلاح نظام التعليم ، وتوفير الخدمات الأساسية ، تزايد الفقر والتفاوت في توزيع الدخل والثروة ، والفشل في حل مشاكل الزراعة المصرية ، وتراجع التصنيع .

وركز التقرير السياسي أيضاً على انتشار ظاهرة الفساد ، وغياب الرقابة على المال العام وانتفاء سبل المحاسبة كنتيجة للقيود على الأجهزة الرقابية وعلى حرية الصحافة .

أما بالنسبة للأوضاع السياسية في مصر فقد ركز التقرير على إصرار الحكم على التمسك بالبناء السياسي القائم على احتكار الحزب الحاكم للسلطة ومصادرة العديد من

اللاتينية بدءاً من فنزويلا والبرازيل ، وعلى العكس من نجاحات سياسات المقاومة فى أمريكا اللاتينية ركز التقرير على الاستسلام العربى للهجمة الأمريكية والعجز عن صياغة استراتيجية عربية لمواجهة التحديات الأمريكية وسياسة العلوان على الأمة العربية والدول الإسلامية ، كما أشار التقرير إلى تأييد الولايات المتحدة الأمريكية لسياسة شارون التوسعية ومحاولات تصفية القضية الفلسطينية بدءاً من تصفية الشعب الفلسطينى.

وحلل التقرير السياسى علاقات مصر بالولايات المتحدة الأمريكية مبيناً طبيعة هذه العلاقات التى تتصف بالتبعية للسياسة الأمريكية وبعدم القدرة على مواجهة التجاوزات الأمريكية فى الوطن العربى أو على النطاق العالمى أو حتى فى مصر.

وعلى أساس من التحليل الذى قدمه التقرير السياسى للأوضاع المصرية والعربية والدولية حدد أولويات نضال الحزب فى المرحلة المقبلة.

واقترح التقرير إعطاء أولوية قصوى فى النضال السياسى للحزب فى المرحلة القادمة لتسعى قضايا رئيسية.

١- انتخاب رئيس الجمهورية ونوابه بالاقتراع العام المباشر بين أكثر من مرشح وتظلى رئيس الجمهورية ونوابه عن انتماهم الحزبى طوال فترة توليهم لمناصبهم.

وتحديد وتقليص السلطات الممنوحة لرئيس الجمهورية فى الدستور وإلغاء المادة ٧٤ من الدستور على أن تتم هذه التعديلات قبل انتهاء فترة الرئاسة الحالية فى عام ٢٠٠٥ بفترة كافية.

٢- إلغاء حالة الطوارئ والإفراج عن المعتقلين السياسيين فى غير قضايا العنف وإعادة محاكمة المحكوم عليهم من المحاكم العسكرية.

٣- توفير ضمانات لانتخابات حرة نزيهة وتشكل لجنة قضائية دائمة ومستقلة تنفرد بإدارة الانتخابات والاستفتاءات العامة وإلغاء جداول القيد الحالية وإنشاء جداول جديدة تتطابق مع السجل المدنى.

٤- إطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء الطبيعى وحده وفق إحكام الدستور ورفع الحصار القانونى والسياسى المفروض عليها بما فى ذلك حق التظاهر والإضراب والاعتصام وعقد المؤتمرات وتوزيع البيانات.

٥- الفصل الكامل بين الحزب الوطنى وبين الدولة وأجهزتها.

٦- كفالة إستقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية ومؤسسات المجتمع المدنى.

٧- إطلاق حرية إصدار الصحف وملكية

وسائل الإعلام وتضرر أجهزة الإعلام والصحافة القومية من سيطرة السلطة التنفيذية ، وإتاحة فرص متكافئة للأحزاب والقوى السياسية وجميع الاتجاهات والتيارات الفكرية الديمقراطية في طرح آرائها وأفكارها في كل أجهزة الإعلام المملوكة للشعب.

٨- العمل على تأسيس جهة وطنية على أساس برنامج للإنقاذ الوطني.

٩- إقرار آلية للعمل مع أحزاب وقوى اليسار لإقامة تحالف يساري ديمقراطي . وإقامة جبهة كل القوى الديمقراطية والتقدمية والعقلانية.

وتحدد الوثيقة أولويات العمل في المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والتي تشمل الضغط من أجل خطة جادة القضاء على الفقر أو تخفيض حدته ، والحد من الفوارق بين الطبقات في توزيع الثروة والنخل.

والضغط من أجل تبني الدولة لبرنامج لمحاربة البطالة وتوليد فرص عمل جديدة من خلال جهد فعال لتنشيط النمو الاقتصادي خاصة في مجال النشاط الإنتاجي وبالتوسع في برامج الأشغال العامة ومد يد العون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة لزيادة كفاءتها وتوسيع طاقاتها وتبني استراتيجية شاملة للتنمية.

كما يعطى التقرير أولوية قضية تحقيق إصلاح ضريبي وتخفيض الدين العام ووقف

التدهور المتواصل في سعر صرف الجنيه المصري والسعي لرفع معدلات الاندثار والاستثمار بالاعتماد على موارد محلية وتنشيط برنامج للتصنيع وتحديث الزراعة وزيادة إنتاجيتها ووضع برنامج عاجل لإصلاح التعليم والصحة في المدن والقرى ووضع خطة قومية لمحو الأمية خلال مدة محددة بمشاركة الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني.

كما يطالب التقرير بإعطاء اهتمام متزايد لقضية التعاون والحركة التعاونية وإنشاء بنك التعاون.

ويؤكد التقرير على ضرورة مواجهة الفساد والشخصيات المتورطة فيه والسياسات التي أدت إلى تحوله إلى ظاهرة عامة ، وهو ما يتطلب رفع الحماية القانونية عن العناصر الفاسدة المحمية بنفوذها في الدولة والحزب الوطني وإلغاء القيود على الأجهزة الرقابية ، وإصدار قانون جديد لمحاكمة الوزراء أثناء وجودهم بالوزارة ورفع القيود المفروضة على الصحافة والتي تحد من تصديها للفساد.

ويؤكد التقرير على أهمية الدفاع عن حرية الثقافة والإبداع الأدبي والفني والبحث العلمي ورفع الرقابة المفروضة على الإعلام المملوك للدولة وتحريره من التعليقات الإدارية والخطوط الحمراء التي تحد من حرية التعبير ومعالجة القضايا الجادة . ويطالب التقرير بضرورة

الاهتمام بقضية المياه والأخطار المحيطة بالزراعة المصرية والدفاع عن حقوق المرأة والطفولة والشباب.

وفي مجال العلاقات الخارجية والعربية فإن التقرير السياسى بنقد الاستمرار بادعاء وجود علاقة استراتيجية خاصة بين مصر والولايات المتحدة . كما يرفض استمرار الرهان على المساعدات الأمريكية والسعى لإنشاء منطقة تجارة حرة معها ويؤكد أيضا خطأ الرهان اقتصاديا وسياسياً وإقليمياً على الولايات المتحدة لأن التناقض بين المصالح الأمريكية والمصالح المصرية بالغ العمق ، ويزداد هذا التناقض عمقا بعد غزو العراق والانديفاع لفرض حل أمريكى إسرائيلى للقضية الفلسطينية والاتجاه إلى مزيد من التدخل الأمريكى فى السياسة الداخلية المصرية وفى المنطقة العربية على وجه عام.

ويدعو التقرير السياسى إلى إعادة النظر فى منهج وطبيعة العلاقات المصرية - الأمريكية وتبنى سياسة جديدة تركز على وسائل الضغط وأوراق القوة التى مجازلت فى أيدي مصر والتى تمكن من التأثير على السياسة الأمريكية والاستناد إلى إمكانات مصر الذاتية وأهميتها فى المنطقة وبورها العربى وعلاقاتها بالنول الأفريقية وبالنول الآسيوية والنول الإسلامية لمواجهة ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية وتدخلاتها وأطماعها الإمبراطورية فى المنطقة

العربية والإسلامية ومحاولات هيمنتها عالميا ويدعو التقرير السياسى أيضاً إلى أن يسعى الحزب لعقد مؤتمر لبحث العلاقات المصرية الأمريكية تشارك فيه الحكومة والأحزاب المصرية ومراكز البحوث لرسم خريطة جديدة للعلاقة بين مصر والولايات المتحدة بشكل خاص وعلاقتها أيضاً مع سائر القوى الدولية البازغة والقوى الإقليمية.

أما فيما يتعلق بسياسة مصر العربية والإقليمية فيعطى التقرير السياسى للحزب الأولوية لأربع قضايا رئيسية هى : الصراع العربى الإسرائيلى والقضية الفلسطينية ، والاحتلال الأمريكى للعراق ، والصراع الداخلى والحرب الأهلية فى السودان ، والحاجة إلى تطوير الجامعة العربية والنظام الإقليمى العربى ، ويطالب التقرير السياسى من الحزب أن يتحرك - بنشاط - مصرىا وعربيا لتحقيق الأهداف التالية :

- المساعدة على تحقيق أكبر قدر من الوحدة بين جميع قوى وفصائل حركة التحرير الوطنى الفلسطينية على أساس برنامج موحد للعمل والمشاركة فى اتخاذ القرار.

- دعم المقاومة الوطنية فى فلسطين ولبنان وسوريا ضد الاحتلال الإسرائيلى والتأييد الفعلى للانتفاضة ووقف الضغوط العربية على السلطة الفلسطينية لقبول الحلول والمطالب



الأمريكية والإسرائيلية.

- منع حركة مقاومة التطبيع لروح جديدة  
تعيد إليها قوتها وفعاليتها.

- قيام الأحزاب المصرية والعربية  
والحكومات العربية بنورها لمساندة الأحزاب  
والقوى الوطنية العراقية في نضالها لإنهاء  
احتلال العراق وإقامة نظام ديمقراطي في  
العراق وإفشال جهود الولايات المتحدة لعزل  
العراق عن محيطه العربي واستخدام الوجود  
العسكري الأمريكي لتهديد القوى العربية  
والإسلامية المحيطة.

- الدعوة لصياغة استراتيجية عربية  
جديدة لمواجهة السياسة الأمريكية الإسرائيلية  
في المنطقة تستند لإمكانات القوة العربية  
الاقتصادية والحضارية ، وتفعيل دور  
مؤسسات العمل العربي المشترك الاقتصادي

والاجتماعي وتطوير الجامعة العربية لتكون  
إطارا صحيحا للنظام الإقليمي العربي ،  
 وإعادة الحياة لاستراتيجية التنمية العربية  
المعتمدة جماعيا على النفس وتحويل قضية  
التكامل العربي إلى قضية شعبية.

- العمل مع القوى الوندية والديمقراطية  
في شمال السودان وجنوبه وغربه للدفع في  
اتجاه وحدة طوعية ودولة ديمقراطية لكل  
مواطني السودان بكل أعراقه ودياناته.

وفي النهاية فإن أهم مايسجل للمؤتمر  
الخامس للحزب هو أنه المؤتمر الذي يتم فيه  
أعمال مبدأ تغيير القيادات الحزبية وتولى  
قيادات حزبية جديدة لمهام قيادة الحزب  
بأسلوب ديمقراطي غير مسبوق في الحياة  
السياسية المصرية. ■

# الأهالى

جريدة كل الوطنيين

تصدر ناطقة بإسم حزب التجمع

تصدر صباح كل أربعاء

رئيس مجلس الإدارة: د. رفعت السعيد رئيس التحرير: نبيل زكى

# المؤتمر العام الخامس لحزب التجمع

## يوم للديمقراطية.. يوم للبهجة

عبد الستار حقيقته

شهدت قاعة جمال عبد الناصر بالمقر المركزي لحزب التجمع يوماً غير مسبق في تاريخ الحياة السياسية المصرية، عندما تم "تداول السلطة" بشكل ديمقراطي بين قيادات الحزب في العديد من المواقع أهمها موقعا رئيس الحزب و الأمين العام.

وجاءت التغييرات التي جرت وفقاً للانتخابات التي شارك فيها أعضاء المؤتمر العام بوجوه جديدة في كل من "اللجنة"، و "الأمانة" المركزيتين، و اللجان والأمانات الحزبية المختلفة.

### قادرون على التغيير

و حرص أعضاء المؤتمر العام الذين يبلغ عددهم حوالي ٨٠٠ عضو على إنجاح التجربة الديمقراطية، بعد أن تمسكوا قبل ذلك بعدة أشهر بالمادة رقم ٨ من اللائحة الداخلية للحزب التي تمنع الإبقاء على أي قيادي في موقعه لأكثر من دورتين مدة كل منهما سنوات.

ولهذا السبب اتسمت المناقشات التي دارت بين الأعضاء داخل أروقة الحزب على ضرورة رفض المحاولات الأمريكية للتدخل في الشؤون الداخلية لمصر وغيرها من الدول العربية بزعم نشر الديمقراطية و تعليمها للمصريين. و قال الأعضاء إن تجربة التجمع تثبت قدرة المصريين على الحوار و الاختلاف و الاتفاق بالطرق السلمية من خلال الانتخابات.

كما تثبت كذب المقولة التي يريدها البعض في الحزب الوطني الحاكم من أن الشعب المصري غير مهيا للممارسة الديمقراطية، خاصة فيما يتعلق بانتخاب رئيس الجمهورية و نائبه. و طالب المؤتمر العام بضرورة إعطاء الأولوية في المرحلة الراهنة للإصلاح السياسي، و بناء التحالف

الديمقراطي مع القوى الوطنية في البلاد.

و أقر المؤتمر العام الخامس الذي عقد يومي ١٧ و ١٨ ديسمبر الماضي عدداً من التوصيات المهمة منها أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع الحر المباشر بين أكثر من مرشح. و تقليص الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور.

كما طالب بإلغاء حالة الطوارئ التي يعتمدها نظام الحكم منذ عدة عقود. و على الرغم من الجدل الذي دار في بعض اللجان النوعية على هامش المؤتمر حول القوى السياسية الأخرى التي لا تؤمن بالتعددية كالتيارات الدينية، فإن أعضاء المؤتمر العام حرصوا على إعطاء الأولوية لنبذ العنف و إدانة سياسة الاعتقالات، و المحاكمات الاستثنائية.

### ضمانات مطلوبة

و أوصى المؤتمر العام الذي حمل اسم "نورة خالد محيي الدين" بضرورة العمل على الإفراج عن المعتقلين السياسيين، و توفير الضمانات لانتخابات برلمانية حرة نزيهة. و كان جانب من الأعضاء قد طالبوا بمقاطعة الانتخابات البرلمانية، و وصل الأمر ببعض الأعضاء إلى طرح فكرة "سحب" نواب التجمع من مجلس الشعب احتجاجاً على سياسة الحكم في تزوير الانتخابات. كما عبر البعض الآخر عن رفضهم للحوار الدائر الآن بين التجمع و الحزب الوطني في إطار مبادرة الحوار بين الأحزاب.

إلا أن مثل تلك الأفكار المتشددة لم تصل لحد المناقشة في المؤتمر العام. و جاء الرأي العام لأعضاء المؤتمر مع الاستمرار في العمل على تحقيق المكاسب و لو بشكل تدريجي، و التواجد في المجالس النيابية و النقابات و الجمعيات الأهلية، و مؤسسات المجتمع المدني.

و طالب عدد كبير من أعضاء المؤتمر العام بالعمل في الأوساط العامة لحشد الرأي العام، و الضغط على نظام الحكم لتشكيل لجنة قضائية خاصة و مستقلة لإدارة الانتخابات. و شددوا على ضرورة إطلاق حرية تشكيل الأحزاب، و رفع القيود عن نشاطها الجماهيري. و العمل على الفصل الكامل بين الحزب الوطني و الدولة. و كفالة المجتمع المدني و إطلاق حرية إصدار الصحف، و إتاحة الفرصة أمام القوى السياسية في التعبير عن نفسها من خلال الأجهزة الإعلامية المملوكة للدولة.

و كان المؤتمر العام قد قسم أنشطته في اليوم الأول إلى عدة لجان كان أهمها لجنة التقرير

السياسي، و لجنة صحافة الحزب، بالإضافة للجنة الشؤون المالية. و تمكنت تلك اللجان من تقديم رؤية عامة حول مجمل التقارير المقدمة للمؤتمر، حيث تم عرض التوصيات والاقتراحات والانتقادات في الاجتماع العام الذي عقد في اليوم التالي.

### الأطراف الأخرى

و لوحظ أن جانباً من أعضاء المؤتمر العام كانوا قد جاءوا عاقلين العزم على كيل الانتقادات لطريقة تعامل الحزب مع الظروف السياسية والاقتصادية الداخلية والخارجية في الوقت الراهن. لكن تلك الحماسة تم الرد عليها من أغلبية زملائهم بضرورة التمسك بالموضوعية في التعامل مع الأطراف الأخرى الفاعلة في الحياة العامة، وعلى رأسها نظام الحكم، مذكّرين بأن الحزب يعمل في ظل القانون والدستور.

وحصلت "الأهالي" بنصيب مماثل من تلك الانتقادات، عندما افتتح الأعضاء المشحونون بالحماس المناقشات في لجنة صحافة الحزب، بالمطالبة بتغيير سياسة "الأهالي" لتكون أكثر حدة في تناولها للموضوعات مثل بعض الصحف الحزبية والمستقلة الأخرى.

إلا أن مرور الساعات، وتعدد وجهات النظر بين أعضاء اللجنة انتهى إلى ما يشبه الاتفاق على أن "الأهالي" تميزت عن الصحف الأخرى بما فيها الصحف الحكومية بالموضوعية، و التحقق من صحة الأخبار والمعلومات التي ترد فيما تنشره من تقارير وتحقيقات. و وافق الأعضاء في نهاية الأمر على الاستمرار في تلك السياسة التي جعلت "الأهالي" طوال تاريخها محل احترام وثقة من الرأي العام والقوى السياسية الأخرى في مصر وخارجها.

### مواجهة الفساد

وحظيت الأوضاع الاقتصادية باهتمام واسع من أعضاء المؤتمر العام. و تضمنت توصيات المؤتمر ضرورة تبني نظام الحكم سياسات اقتصادية واجتماعية و تنمية لإنقاذ الاقتصاد الوطني. و تبني خطة للقضاء على الفقر أو تخفيض حدته و الحد من الفوارق بين الطبقات الاجتماعية في توزيع الدخل والثروة، و محاربة البطالة التي تتراوح نسبتها بين ١٧٪ و ٢٠٪ من قوة العمل. و اتباع سياسات من شأنها أن تؤدي إلى زيادة فرص العمل، و ذلك من خلال قيام الدولة بتنشيط النمو الاقتصادي، و تكثيف الجهود في مجال الاستثمار الإنتاجي والتصنيع. كما طالبوا بعدم الانسياق وراء مخططات البنك الدولي و صندوق النقد و الوكالة الأمريكية

## للتنمية الدولية.

وانتهت مناقشات الأعضاء، و من بينهم الخبراء الاقتصاديين لحزب التجمع، إلى ضرورة تحقيق إصلاح ضريبي يستهدف تخفيف الأعباء عن محدودي الدخل، و مراجعة الإعفاءات الحالية التي.. "ثبت عدم جدواها في حفز الاستثمار". وكذلك مواصلة المعركة ضد سياسة الخصخصة، و مواجهة الفساد.

## الرهان الخاسر

خيمت الظروف الحالية التي تمر بها المنطقة العربية على المؤتمر العام للحزب، و الذي طالب الحزب الحاكم بعدم الاندفاع في ربط علاقة مصر بالولايات المتحدة الأمريكية محذراً من الاستسلام الحكومي للمطالب الأمريكية و مخططاتها في المنطقة، مشيراً إلى أن الرهان على المساعدات الأمريكية و المنطقة الحرة معها لا يحقق المصالح المصرية و لا يحافظ على الأمن القومي المصري.

ووضع المؤتمر العام على رأس توصياته أربعة محاور مهمة هي: الصراع العربي الإسرائيلي، حيث طالب عدد من الأعضاء بطرد سفراء كل من الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و إسرائيل من القاهرة، بسبب الاعتداءات المستمرة على الشعوب العربية و علي رأسها الشعبين العراقي و الفلسطيني. كما تناولت المناقشات تطورات الصراع الداخلي و الحرب الأهلية في السودان. و الحاجة إلى تطوير الجامعة العربية و النظام الإقليمي العربي.

و قام المؤتمر بانتخاب الدكتور رفعت السعيد رئيساً للحزب لمدة أربع سنوات بالإجماع حيث فاز بالتركية، و لم يكن أمامه أي منافس آخر. و قرر المؤتمر العام اختيار مؤسس الحزب خالد محيي الدين زعيماً تاريخياً للتجمع. و انتخبت اللجنة المركزية حسين عبدالرازق أميناً عاماً للحزب، و كل من أبو العز الحبري، و الدكتور سمير فياض، و رافت سيف نواباً لرئيس الحزب. و مساعدين للأمين العام هم: محمد خليل للشئون التنظيمية، و أمينة النقاش لتدريب القيادات، و محمد سعيد للعمل الجماهيري، و الدكتور زهدي الشامي للشئون السياسية.

## حصان طروادة

و قال خالد محيي الدين لأعضاء المؤتمر العام إن قضية توسيع الإطار الديمقراطي "هي قضية

مصرية مصرية، وقد نتفق أو نختلف حول مداها، و إمكاناتها، و تفاصيلها، لكننا نتفق و نختلف كمصريين، دون أن نسمح ولو بأقل قدر، لأي تدخل أجنبي في هذا الشأن، و دون أن نعطي أية فرصة لأمريكا بالتحديد أن تتخذ من هذه المسألة حصان طروادة للتدخل في الشأن المصري".

و أضاف أن حزب التجمع يمتلك "برنامجاً جديداً يجسد تطلعاتنا لعالم القرن الحادي و العشرين مؤكداً به رغبتنا و قدرتنا على تجديد أفكارنا و مواقفنا متمسكين بثوابتنا". مشيراً إلى.. "أننا نمتلك برنامجاً للإصلاح السياسي و برنامجاً اقتصادياً دافعنا عنه خلال مناقشتنا لبرنامج الحكومة طوال السنوات الماضية".

و في خطة الحزب للتحرك مستقبلاً مع الجماهير و زيادة فاعليته في الشارع العام أوصي المؤتمر العام بتكثيف الجهود من أجل بناء التجمع كقوة سياسية جماهيرية مؤثرة في الصراع الدائر حول مستقبل مصر.

و اتفق أعضاء المؤتمر على ضرورة أن يتحول العمل الجماهيري إلى عمل مؤسسي يركز على عشرات المنظمات الجماهيرية و الديمقراطية مع أهمية خوض جميع الانتخابات في كل مؤسسات المجتمع و منظماتها. و بذل الجهود مع عضوية الحزب بشكل عام و العضوية الجديدة بشكل خاص لتدريبها و تثقيفها لكي تتحول إلى كوادٍ سياسية. مع ضرورة تنشيط العضوية القديمة الخاملة.

### المرة الأولى

و على الرغم من الشكاوى المتعددة التي ظهرت بين أعضاء المؤتمر بسبب قلة الموارد المالية، و عدم القدرة الكاملة على الإنفاق الذاتي على بعض المقرات بعدد من المراكز، انتهت التوصيات إلى أن العمل لابد أن يركز في المرحلة القادمة على تطوير المقرات في المحافظات، و المراكز، و الأقسام لخدمة معارك الحزب السياسية.

و لأول مرة يحظى كل من اتحادي "الشباب" و "النساء" باهتمام خاص من أعضاء المؤتمر، خاصة بعد أن شهدت انتخابات الاتحاديين منافسات قوية و معارك سياسية ساخنة خلال الشهور الماضية. و يعتبر عدد كبير من أعضاء المؤتمر أن الاتحاديين يمكنهما العمل إلى جانب الحزب في جذب العضوية الجديدة. و لذلك جاءت التوصيات الختامية لتؤكد على "ضرورة تواصل

ظاهرة اهتمام المحافظات ببناء اتحادي الشباب و النساء و هي الظاهرة التي تم تقييمها بشكل إيجابي عند الإعداد للمؤتمر الحالي".

و حرص عدد كبير من رموز العمل السياسي و ممثلي الأحزاب في مصر على حضور الجلسة الافتتاحية للمؤتمر العام لحزب التجمع، من بينهم محمد رجب زعيم الأغلبية في مجلس الشورى، و منير فخري عبد النور، ممثل الهيئة البرلمانية لحزب الوفد، و ضياء الدين داود، رئيس الحزب الناصري، و غيرهم. بالإضافة إلى رؤساء بعض اللجان النوعية في مجلسي الشعب و الشورى. و اعتبر ضيوف المؤتمر أن انتخابات التجمع، و التغيير في القيادات، بما فيها رئيس الحزب، هي المرة الأولى التي تجري في مصر منذ عودة نظام تعدد الأحزاب في عام ١٩٧٦.

و أعلن خالد محيي الدين خلال المؤتمر أنه سوف يظل يعمل في صفوف الحزب. مشيراً إلى أن تغيير الموقع الحزبي لن يمنع الاستمرار في العمل على تحقيق أهداف الحزب و طموحاته. و وصف يوم الانتخابات التجمعية الديمقراطية بأنه "يوم للبهجة".

### كلام الصور:

- ١- خالد محيي الدين
- ٢- د. رفعت السعيد
- ٣- حسين عبد الرازق
- ٤- أبو العز الحريري
- ٥- محمد خليل
- ٦- د. سمير فياض
- ٧- أمينة النقاش
- ٨- محمد سميد
- ٩- رافت سيف
- ١٠- د. زهدي الشامي
- ١١- صور لجانب من اجتماع المؤتمر العام

# نشأة وتطور الرأسمالية

■ إسماعيل صبرى عبد الله

نقرأ هذه الأيام على صفحات «الأهرام» نقاشاً على الوتيرة وأحياناً النغمة بين عدد من الكتاب ثوى المكنة حول الرأسمالية ورأسمالية الدولة والدولة الرأسمالية .. إلخ . ولا أريد أن أكون طرفاً فى هذا النقاش . ولكنى أكتب عن الخلفية التاريخية للرأسمالية الغربية . لأن الشعب الذى يختار نمط إنتاج معيناً وتشكيلاته السياسية ليس فى وضع الرجل الملى الذى يستعرض القمصان المعروضة فى شباك متجر أنيق ليختار أحلامها فى نظره . ثم يعود لزوجته وصحبته فى النادى ليقول أغلبهم إن ذلك القمصان لا يليق عليه . فيرميه جانباً ويشتري غيره . وعلى عكس ذلك لا يجسم اختيار الشعب لنظام يرضى به أن « تتوافر الإرادة السياسية » ويصدر قرار الحكام فتتغير فوراً أوضاع المجتمع كله .

الإنتاج الرأسمالى فمن المفيد أن تلقى نظرة على نشأتها وتطورها .

(١)

## ظاهرة تاريخية

ومعنى تاريخية هنا Historicity الارتباط بالظروف التى أفرزتها وتلك التى مكنتها من التجدد عبر خمسة قرون وهى ظروف أن تتكرر لأن التاريخ لا يكرر نفسه . ولذلك لا يجوز فى عصر الكوكبة أن نفكر فى محاكاة هذه الظاهرة التاريخية فى أوضاعها الراهنة ومن المتسفق عليه بين المؤرخين والاقتصاديين الجادين وعلماء الاجتماع أن

ولا يحتاج المرء إلى قراءات فى علوم الاجتماع والسياسة والاقتصاد ليدرك أن التغيير الأساسى فى بنية المجتمع ليس قراراً أو إجراء واحداً يصدر فى يوم مشهود ، وإنما هو عملية process تستغرق سنوات كثيرة يشهد فيها المجتمع تغييرات واسعة كما تعرف العملية المد والجزر ، التقدم والتراجع ، الإتساق والتناقض ، السعادة والشقاء ، صدام المصالح وتوابعها . كلها تغطى عملية التغيير كل جوانب المجتمع وأساليب الحياة فيه وتعبيراته الجديدة فى الأدب والفن .. إلخ . ولما كانت الرأسمالية الغربية الأنموذج (بالمعنى الفلسفى) لنمط



الرأسمالية كنمط إنتاج ظهرت في القرن السادس عشر ثم نمت ببطء وبتحالفات سياسية متغيرة وأحداث عالية مهمة حتى حققت «الثورة الصناعية» التي أطلت الآلة محل الجهد العضلي للإنسان، فكشفت عن حقيقتها وسعت للاستيلاء على الحكم وتغيير الأوضاع السياسية والقانونية والأخلاقية وليس أوضاع الاقتصاد وحدها، وأنشأت الدولة القومية محل دول الملوك وجعلت الأمة مصدر السلطات محل الملك ذي الحق الإلهي، ويصبح السؤال الرئيسي لماذا وكيف كانت نشأة الرأسمالية في غربي أوروبا وليس في غيرها من الحضارات؟.

والجواب المعروف عند أهل العلم هو تجمع ثلاثة أسباب جوهرية: التراكم المالى والتراكم المعرفى، والغزو الاستعماري ونعرض لكل منها بإيجاز.

### التراكم المالى

الرأسمالية بالتعريف تعنى توافر أموال للاستثمار فى إنتاج السلع والخدمات . فمن أي نشاط ويبد أى فئات توافرت لرؤوس الأموال عند نشأة الرأسمالية ؟ لقد اشتهرت العصور الوسطى (من سقوط الامبراطورية الرومانية الغربية فى القرن الخامس الميلادى إلى عصر النهضة فى القرن الخامس عشر) بالجهل والفقر واختفاء كل سلطة مركزية فيما عدا بابوية الكاثوليك وتفتت السكان إلى جماعات محدودة العدد يحكمها واحد من سادة الإقطاع الكثرين . وقد ولد الجهل وطغيان الكنيسة الإيمان بتوهم كثيرة أهمها أن الفقراء أحبب الله لأن الأغنياء وحدهم يملكون

ترب الفسق وأنهم ذاهبون إلى الجنة فى يوم القيامة المنتظر فى أمد قريب حيث انتظر البعض أن يكون ذلك عند حلول الألف الثانى بعد ميلاد المسيح . ومن ثم كان لا بد من ظهور وسائل غير مألوفة لتحقيق الأرباح وإخار معظمها واستثماره . وبالفعل ابتدأ تكوين رأس المال المالى من «التجارة البعيدة» فلم تعرف أوروبا الغربية مكانا للتجارة الداخلية حيث كان الإنتاج بقصد الاستهلاك الذاتى المباشر فى إطار كل إقطاعية وكان ما بقى من الحرف فيما بقى من المدن بعد اضمحلال الكثير منها التى نشأت تاريخيا بجوار مواقع الفرق العسكرية الرومانية ، واختفت أو تضامل شاتها باختفاء تلك الفرق الذى أدى إلى أو ترتب على انهيار الامبراطورية . ولكن بعض الأفراد اشتغلوا فى مجال جلب المنتجات الترفيفية من الصين والهند وبولة الخلافة الإسلامية وبيعها إلى سادة الإقطاع الذين أثروا على حساب رقيق الأرض المجبرين على البقاء عليها وزراعتها وتوريد كمية محددة منها للسيد الإقطاعى أيا كان حجم محصول الزراعة . فبعد كانت أوروبا آنذاك «متخلفة» وكانت دول الشرق متقدمة وحتى هذه اللحظة يوجد نوع من المنسوجات يسمى الأوروبيون «موسلين» لأنه فى الأصل جاء من الموصل ، وآخر يسمى «داماسيه» وهو تحريف لكلمة دمشق.

أما المصدر الثانى لتراكم رأس المال فكانت العمليات المالية فى شكلها الأيسر : الإقراض بفائدة عالية وهو إقراض فى العادة لسادة الإقطاع المبدزين الذين هاجمهم أتم

التي كانت لغة الكتب والعلم والثقافة كما عرفوا المزيد عن الموروث اليونانى والإبداع العربى بفضل المجتمع الإسلامى فى الأندلس الذى تعددت فيه الإثنيات وتعايش اليهود والنصارى إلى جانب المسلمين ومن المسلم به أن مؤلفات ابن رشد هى التى أوضحت فلسفة أرسطو ومنهجه الفكرى ، وأقر الأوروبيون بفضل ابن رشد وفخر أساتذة فلسفة بانتمائهم إلى فكره (ومثال لذلك المدرسة الرشدية فى جامعة باريس).

ولا يتسع المجال هنا لتفصيل التقدم والتجديد فى الفلسفة والدين وعدد كبير من العلوم وأكتفى بسرد أسماء ترد على ذاكرتى وأنا أكتب هذا الكلام : كالفين ومارتين لوتر (وظهور الكنائس البروتستانتية ) ديكارث ، بيكون ، هيجل (الفلسفة) نيوتون (الفيزياء) كوبرنيك وجاليليو (الفلك) ليبنتز وتبريزيا (الرياضيات) فولتير وروسو (السياسة) آدم سميث (الاقتصاد) فيفالدى باخ، موزار (الموسيقى السيمفونية) شكسبير وموليير (المسرح) ميكل أنجلو وداڤنتشى (الفنون التشكيلية).. إلخ مع إشارة خاصة لأول موسوعة علمية فى العالم أعدها فريق من أبرز العلماء والمفكرين بقيادة ديدرو ودالمبير وظهرت عبر مصاعب جمة واعتقالات متكررة فى ثمانية أجزاء فى أواسط القرن الثامن عشر.

ولم تكن الطبقة الرأسمالية التجارية والمالية بعيدة عن تيارات المعرفة المتدفقة فكان منهم من يرعون الأدباء والفنانين . ولما كانت الفتنان (أهل المال وأهل الفكر) مستبعدتين فى صالونات الأريستوقراطية ، أخذ أثرياء رجال

سميث فى كتابه الشهير (بحث فى أسباب ثروة الأمم) الذى يعد نشره بداية علم الاقتصاد بولكانت كنيسة روما تحرم الربا. وعند اليهود المحظور هو أخذ فائدة من يهودى. أما أخذها من بقية البشر فلا عقاب عليه . ومن ثم كان الإقراض بيد اليهود . ومن هنا جاء فكر معاداة السامية (أنظر : مسرحية شكسبير «تاجر البندقية» مثلا) . ولكن بعض المسيحيين أغرتهم الثروة وفتحوا البنوك، وقد بدأت الحركة قريبا من روما فى سهل لومبارديا فى شمال إيطاليا . وقد ظلت كلمة «لومبارد» تعنى المصرفى حتى القرن التاسع عشر . وما زال فى كثير من المدن الأوربية العريقة شارع يسمى «لمبارد» لأنه تاريخيا كان محل النشاط المصرفى.

#### التراكم المعرفى

وقد واكب نشأة الرأسمالية وتثبيت أقدامها ثورة معرفية شاملة لكل مناحى الفكر والعلم . وقد شهدت الفترة ما بين القرن السادس عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر فيضا متبقيًا من العلماء والمفكرين الذين شكلوا الحضارة الغربية . فمنذ عهد النهضة عرفت أوروبا التراث اليونانى (ثم الرومانى) عن طريق المثقفين الذين فروا حاملين مكتباتهم من القسطنطينية عندما قضى الأتراك العثمانيون على الإمبراطورية الرومانية الشرقية واحتلوا عاصمتها (عام ١٤٥٣). وقد سارع المثقفون إلى دراسة هذه الفترة المجيدة فى تاريخهم قبل العصور الوسطى وتخليقها . وبدأ تدريس اللغة اليونانية جنبا إلى جنب مع اللاتينية

تحقق خلالها من مكاسب . ويادئ ذى بدء لا بد أن نذكر أن خلال تلك الأزمنة كان الشراء والتقدم في شرقى البحر المتوسط في حين كان غريبه فقيراً وجاهلاً ومتخلفاً (العصور الوسطى) ولذلك قدمت تلك الجيوش لنهب ثروات المنطقة وإقامة حكام منهم عليها ليلتزوا من سكانها الجزية والضرائب غير المباشرة وينعموا بأسلوب الفخامة الذى يخوض فيه سلاطين المشرق وأمراؤه وقادة جيوشه . وقد استقادت الرأسمالية الناشئة من تلك الحروب بأساليب متعددة : توريد ما يلزم للجيوش من غذاء وكساء وسلاح وخيول وسفن . ثم شراء السلع الشرقية الترفيهية بثمن بخس أو حتى سرقتها لبيعها لأغنياء أوروبا بأعلى الأثمان . ونون إطالة أتذكر مثلاً شهيراً وهو نظام رهبنة عسكري يسمى فرسان المعبد تأسس في جزيرة مالطا ثم انتشر وأصبح أهم مصرف في غرب أوروبا . ثم أغرت ثرواتهم بعض الملوك فحصلوا من البابا على قرار باستبعاد هذه المؤسسة من الكنيسة . وهكذا تمكن ملك فرنسا فيليب الوسيم من قتل قادتهم وإعمال السيف في أتباعهم ومصادرة أموالهم (١٠٧٨).

والواقع بالمقابل أن هذه الغزوات أضعفت طبقة النبلاء التي لقي كثير من فرسانها مصرعهم في الحرب والذين أنفقوا لتوفير معدات القتال ولوازم الحرب لأبنائهم . وقد ساعد هذا الضعف في دعم مجموعتين الأولى الملوك الذين كانوا يتحرقون لفرض سلطاتهم المطلقة (الحق الإلهي) على الدولة بأسرها وإلغاء سلطات الإقطاعيين بل وتصفية أعداد

المال يبنون لأنفسهم دوراً تنافس قصور النبلاء تنظم فيها صالونات يتربد عليها زملائهم ويرحبون فيها بكبار المثقفين ، وهكذا اكتسب كبار التجار ورجال المال معارف علمية جديدة وأفكاراً اجتماعية تناقض الأوضاع السائدة . وقد ساهموا في انتشار «الأنموذج» الفكري الغربي : وصول الإنسان إلى إنشاء جنة أرضية عن طريق استخدام الطبيعة ومواردها التي ليس من وسيلة إلى التعرف عليها إلا بالعلم الذي يكشف ويحدد القوانين التي تحكم الطبيعة والإنسان . وبهذا استقر مفهوم القانون العلمي الثابت بالتجربة والتحقق مطلباً مجتمعياً .

#### غزو واستعمار القارات الأخرى

تطلعت الرأسمالية الغربية منذ مرحلتها الأولى إلى نهب الشعوب الأخرى . ويمكن نقول أن أولى محاولاتها الكبرى كانت غزوات الفرنجة للشاسم (بالمعنى الواسع) وفلسطين ومصر والتي تبايعت عبر الفترة من ١٠٩٦ إلى ١٢٩١ . وقد أطلق عليها بابا روما اسم الحروب الصليبية لتساعد الغزاة من النبلاء والأمراء في تجنيد الفقراء . ولم يضل هذا الاسم المؤرخين العرب المعاصرين للأحداث الذين حددوا الغزاة على أنهم «الفرنجة» نسبة إلى القبائل البربرية (في عرف الرومان) التي استقرت في غربي أوروبا والتي بقي أثرها في اسم فرنسا . ولكن أساندة التاريخ عندنا الذين درسوه على مراجع غربية تبينوا التسمية الخادعة وكتبوا عن الحروب الصليبية.

وما يعيننا في هذا المقام هو الجوانب التجارية والمالية التي دعت لهذه الغزوات وما

البحر الكاريبي وظن الرجل أنها الجزر الهندية . ومات وهو لا يعرف أنه اكتشف العالم الجديد . وظلت أوروبا تطلق على تلك الجزر اسم الهند الغربية ! وبهذه المناسبة نذكر أن نفس السنة (١٤٩٢) شهدت سقوط غرناطة آخر موقع للمسلمين في أسبانيا . وأضيف أن البرتغاليين في ١٥٠٤ دمروا أسطول الممالك عند باب المندب ودخلوا أطراف الجزيرة العربية . ويعدّها يقليل اجتاحت الترك العثمانيون (١٥١٧) مصر بعد فتحهم الشام وفلسطين . وهكذا بدأ العرب التقهقر وخاض الأوروبيون بحار التقدم وعلى أية حال كانت مغامرات كولومبوس ودا جاما بداية لسيل من الاكتشافات في أفريقيا وآسيا وتسابقت دول غربي أوروبا لأن من يصل إلى أرض قبل غيره يرفع عليها علم دولته . أما سكان تلك البلاد الأصليين فكانوا «نوع البشر» ووصول الأوروبيين يحمل لهم من المدنية ما يخرجهم من الوحشية ، فالغزاة ينشرون المدنية في كل موقع ورغم أنوف السكان الأصليين . بل لقد لعبت الكنيسة الكاثوليكية دورا مهما فقد صاحب الغزاة أساقفة من الأسبان والبرتغاليين مباركين النهب والبيع واغتصاب النساء وقتل الأطفال بدعوى أنهم ينشرون المسيحية ولو بالقوة على المتوحشين الذين ما زالوا يعبدون طيوراً أو حجارة . أما الأرض التي لم يرفع عليها علم أوروبي فتسمى أرضاً بلا مالك ONMAN's land . ونذكر نحن المصريين أن رسم الحدود الغربية للسودان مع تشاد تولاما ضابطان، أحدهما فرنسي جاء من الغرب في

منهم والثانية ، هي الرأسمالية التي وردت للسلطة الملكية ما يحتاجه جهاز الحكم من أفراد قادرين وعادة متعلمين (مثل نظار زراعة كبار ملاك الأراضي في مصر قبل الثورة) . ولم يقعد طرد الفرنجة من الشرق الأوسط الرأسمالية الغنية عن استمرار العمل بكل الوسائل للاستيلاء على ثروات بقية العالم . وبفضل معارفهم عن كروية الأرض وحصولهم على منتجات بديعة من الهند والصين ، أصبح أملهم الوصول إلى تلك المناطق والسيطرة على ثرواتها ، ولما كانت الهند أقرب جغرافياً من أوروبا أصبحت القبلة التي يحلم بها الرأسماليون . وبدأ السباق بين الملكيات المطلقة في غربي أوروبا (إنجلترا ، فرنسا ، البرتغال ، أسبانيا ، هولندا التي حكمها ملوك أسبانيا) وهنا بدأ ما يسميه الأوروبيون عصر الكشوف الجغرافية . وهذا اسم جميل لعمل رذيل : الغزو والاستعمار . وكان أمام الحكام وكبار الرأسماليين طريقان ، الأول الدوران حول أفريقيا ثم شرقاً إلى الهند . وقد بدأت رحلة اكتشاف هذا الطريق من البرتغال (١٤٩٧) بأسطول من أربع سفن يقوده فاسكو داجاما . وقد نجح في الدوران حول طرف القارة الجنوبي ( رأس الرجاء الصالح ) واستعان بعلام من اليمن ليخوض بحر الهند ولكن واقع أن الأرض كروية يجعل من الممكن أن يبحر الأسطول غرباً في بحر الظلمات كما كانت العرب تسمى المحيط الأطلسي وقد تمكنت أسبانيا لهذا الامتحان العسير وسافر كولومبوس غرباً (١٤٩٢) حتى وصل إلى جزر

أرض بلا صاحب والثاني بريطاني أدعى أنه ممثل خديو مصر التي لها السيادة على تلك الأراضي!.

وليس ثم ما يدعو إلى الاسترسال في تاريخ الاستعمار الأوروبي والذي يعني هنا هو دور الطبقة الرأسمالية في مغامرات الاكتشافات الجغرافية الذي تهمله كتب التاريخ بالكامل وهو دور فعال ومتعدد الصور . لقد وفرت الرأسمالية للرحلات الشهيرة التمويل الذي بدوره كانت تحيات الملوك وبركات الكنيسة لاتجدي نفعا . وأذكر في هذا الصدد أن تمويل رحلة كولبوس تحملها بيت تجارى من جنوا ( إيطاليا ) اسمه centerione ، كذلك مولت بيوت تجارية برتغالية رحلة جاما . فلم تكن ثمة دول عظمى تغطى مثل تلك المغامرات وتسترد مانفعت من خلال ماتفرضه من ضرائب واتاوت . والأمير الثاني هو استقرار المهاجرين في الأراضي المكتشفة الذي خلق أسواقا جديدة للتجارة البعيدة . فقد اتجهت غريبا نحو العالم الجديد لتصدر بعد أن كانت تستورد فحسب ، وتصدر مصنوعات تباع بسعر في متناول مجموعات المهاجرين . وأصبح مصدر ربحهم الأساسى زيادة المبيعات بعكس واردات الشرق غالبية الثمن . وكان هذا ما دفع كبار التجار إلى الإنتاج الصناعى . وانتشرت لفترة المصانع اليدوية فتكوين وتقاليد الطوائف الحرفية كانت مبنية على الإنتاج لزبون معروف مقدماً ، في حين أن ما يصدى إلى العالم الجديد تحول إلى الانتاج للبيع فى السوق . وذلك هو الأصل

التاريخى لما يسمى " اقتصاد السوق " . وكانت المصانع اليدوية الجديدة بدوية بالفعل . وتطلب أصحابها على استحالة استخدام الحرفيين المظمين . وهكذا اكتشف الرأسماليون فكرة التقسيم الفنى للعمل الذى يفكك عملية الإنتاج إلى عدد غير قليل من العمليات المتتابعة والمتكاملة بحيث أصبح من السهل تدريب الإنسان الأمى الذى لأمنه له على عملية بسيطة واحدة ومتكررة . وجاءت العمالة من الفارين من الإقطاعيات الذين لم يتعلموا شيئا إلا القليل من العمل الزراعى أو من خدمة السيد وحشمه وخدمه . وفى مثل هذه الظروف كان أجر العامل فى المصنع اليدوى يكفى بالكاد لتوفير غذائه متدنى القيمة والجودة ، ومن هنا كان اسم المصانع اليدوية **manufacture** ، وقد ساندتها الملوك وكانت تتحول إلى شركات تنتشأ قانونا بمرسوم ملكى ومن هنا كانت توصف فى فرنسا المصانع الملكية **Royal** وفى إنجلترا **chartered** . وكل هذا معروف . أما المسكوت عنه فهو دور الاستيطان فى حل أكبر مشكلة كانت تهدد بقاء نمط الإنتاج كله ألا وهى عملية استقطاب المجتمع بين أقلية ثرية تزداد بانتظام وإفقار الأغلبية العظمى من السكان وفى مقدمتهم الصناع الحرفيون إذ كانت منتجات المصانع اليدوية أقل كلفة وبالتالى أرخص ثمنا . وقد تنبه إلى هذا الخطر منذ البداية اقتصاديون من أقطاب الجيل المؤسس لعلم الاقتصاد ، وفى مقدمتهم ريكاردو ومالتس . وقد غاب عنهما أن

تتوافر فيه صفات الإقدام والمخاطرة وتحمل المشاق . كذلك ليس كل واسع ثراء رأسماليا بالمعنى المحدد أعلاه . وثمة من يجمعون المال من أعمال يؤثمها القانون .

(٢)

### العنف والديمقراطية

#### في بناء الرأسمالية الغربية

قرأت مؤخراً في جريدة الأهرام قول كاتب " مما لاشك فيه أن هناك تلازماً بين الديمقراطية والرأسمالية " وفي هذا الكلام الشك كل الشك . وهو يقرأ تاريخ الرأسمالية بطريقة موصلة إلى تناقض صارخ مع الواقع والتاريخ المحقق والمكتوب . لقد كان نمو الرأسمالية وتطورها منذ مولدها في القرن السادس عشر إلى أواخر القرن الثامن عشر مصحوباً بسلسلة من الحروب تكاد لاتنتقطع .

إذ كانت الحرب وسيلة تحديد أرض دول أوروبا ، ثم تلتها حروب الاستعمار والمنافسة في تقسيم القارات الأخرى بين تلك الدول ثم الحرب لإعادة تقسيم المستعمرات ناهيك عن العنف المستمر ضد السكان الأصليين . ويعرف من قرأ تاريخ أوروبا حرب المائة عام ثم بعد سنوات قليلة حرب الثلاثين عاماً . ثم حرب فرنسا ضد النمسا ، وحربها مع بريطانيا ، ثم حروب الثورة الفرنسية و نابليون ، ثم حروب توحيد ألمانيا : بروسيا ضد النمسا ، ثم ضد فرنسا .. وأوروبا الرأسمالية هي القارة الوحيدة في تاريخ البشرية المعروف التي أشعلت حربين عالميتين فصل بينهما عشرون عاماً فقط . ومن الجانب الآخر نجد سلسلة من الثورات الدامية أشهرها الثورة الفرنسية

الرأسمالية الوليدة يمكن أن تتخلص جزئياً على الأقل من المشكلة بتصدير أعداد كبيرة من الفقراء إلى " العالم الجديد " الذي يشمل قارتين غنيتين في الموارد الطبيعية . ومن الأمور التي تدعو إلى السخرية أن حكومة لندن حين واجهها إغراض المواطنين البريطانيين عن الهجرة إلى استراليا قررت إرسال أعداد لا يستهان بها من المسجونين لمد طويلة إلى القارة المكتشفة حديثاً ومنحتهم الحرية !

ويقتضى الإنصاف أن نبرز ما تميزت به هذه الرأسمالية منذ نشأتها بالإقدام على المخاطر حيث تتكاثر فرص الثراء الهائل واحتمالات الخراب الكامل . فمن كان يضمن نجاح رحلة كولبوس أو داجاما ؟ بل كيف يتأكد مرسل بضاعته على سفينة شرعية ألا تضيع بفعل الرياح والأنواء ؟ ومن ثم ميز الاقتصاديون الأكاديميون منذ القرن التاسع عشر داخل الطبقة الثرية بين " المريعين " (rentier) الذين يعيشون على عائد ثروة دون أي مخاطرة وبلا أي جهد إلا في الحرص على تدفق الزيادة والنماء على نحو منتظم من ناحية ومن أسموهم **eur entrepren**

ومعناها اللغوي الذي يقدم على عمل جرئ وشاق وأسموا نشاطه **enterprise** . وقد حددنا - نحن الاقتصاديين الحرب - في الاتفاق على لفظ يؤدي هذا المعنى . قال البعض المنظم ، وقال آخرون المقاتل .. الخ دون أن نجد التعبير الدقيق ، وذلك بالرغم من الضرورة القصوى لفهم هذه الوظيفة ، فليس كل من أطلق على نفسه اسم " رجل أعمال "

واحتكار تجارة مواردها من المواد الأولية والمنتجات الزراعية فإذا لم يكن ذلك كله عفا فماذا يكون؟ هل يكون ديمقراطية؟ عجباً.

وفي نشأة الرأسمالية وتطورها مراحل: ففي البداية وحتى الثلث الأخير من القرن الثامن عشر كانت التجارة سمتها الأساسية مع ما يرتبط بها من عمليات مالية. ولذلك تعاونت الرأسمالية مع الملوك لتأكيد وحدة الدولة بالحد من نفوذ وسلطات سادة الإقطاع. ودافع كتابها عن «الحق الإلهي» للملوك الذي بنيت عليه السلطة المطلقة وصفق ممثلوها للويس الرابع عشر حين قال «الدولة أنا» وكانت مكاسب الرأسمالية في هذا الجو مكاسب متعددة فقد سيطر أبناؤها المتعلمون على جهاز الدولة فيما عدا الجيش إذ كان ضباطه من طبقة النبلاء وسقطت سلطة الإقطاع في فرض ضرائب على السلع التي تدخل إقطاعياتهم، أي توحدت إلى حد كبير السوق الوطنية كذلك أدى تحرير رقيق الأرض إلى توافر عمالة بالغة الرخص لا تملك إلا أن تعمل عشر ساعات في اليوم أو تموت جوعاً وقد استمات ممثلوها في الدفاع عن الحماية ضد منتجات الدول الأخرى وانتشرت المصانع اليدوية الملكية كبداية للتجارة في منتجات صناعية. ولم يكن بينهم وبين الملك من خلاف غير إسرافه في جباية الضرائب وقد نجح تجار بريطانيا ومصارفها في إقرار مبدأ «لا ضريبة إلا بموافقة هيئة تمثل دافعيتها» وكانت تلك بداية التمثيل النيابي كذلك أنشأت الرأسماليون شركات تعمل في المستعمرات وتساهم في حكمها بل قد تسبق الجنود في

الكبرى التي تلتها في فرنسا نفسها ثلاث ثورات ١٨٣٠، ١٨٤٨ (مستزمنة مع ثورة المجر) ١٨٧١. كما ولد في أوروبا الإرهاب السياسي على يد اللاحميين (ما نقول عنهم الفوضيون وهي ترجمة خاطئة). ولا ننسى أن تاريخ الولايات المتحدة حافل بثوره بالعنف: حرب الاستقلال، الحرب ضد المكسيك وانتزاع خمس ولايات من أرضها ضمت إلى الولايات المتحدة، الحرب الأهلية الدامية، الحرب ضد أسبانيا التي مكنتها من الاستيلاء على بورتوريكو وكوبا والفلبين.. وقد أعدم شارلس الأول ملك إنجلترا ولويس السادس عشر ملك فرنسا كما اغتيل الرئيس الأمريكي لينكولن. وفي تاريخ الولايات المتحدة على الرغم من قصره العنيد من جرائم الحرب والإبادة. فقد أعمل المهاجرون الأوروبيون وحكوماتهم قتل سكانها الأصليين الذين أسموهم الهنود الحمر رغم كل ما عرقوا من حضارات من أشهرها المايا والأستيك. ثم استداروا نحو أفريقيا يخطفون شبابها ويستخدمن يصل منهم حياً كرقيق في الزراعة ولم يبلغ التمييز ضدهم إلا في أواسط الخمسينيات من القرن العشرين ثم قتل في القرن التاسع عشر وأوائل العشرين: رئيس جمهورية فرنسا وملك صربيا وولي عهد النمسا، وآخرين من الحكام كما أعدمت بالجملة قيادات وكوادر الثورات. وكانت الرأسمالية تحقق من تلك الحروب مكاسب جمة عن طريق الإنفاق على الجيوش والأسلحة والخبرة والمؤونة. وكذلك بتوسيع السوق القومية، وسوق المستعمرات والاستثمار في المستعمرات

السيطرة على إقليم ومن أشهرها شركة الهند الشرقية البريطانية ونظيرتها الفرنسية . وقد ساعدت المستعمرات في دعم الرأسمالية الغربية التي نهبت ثرواتها المستعمرات وقد كان أول أشكال النهب سحب ذهب وفضة المعادن إلى أوروبا وكان المعدنان متوافرين وكان أكثر الذهب في بيرو وكولومبو ، وتركزت الفضة في الجمهورية التي تحمل اسمها حتى الآن الأرجنتين، المشتقة من اسم الفضة في اللغة الفرنسية Argent. ولا كان يسبق في السيطرة على أمريكا الجنوبية والوسطى لاسبانيا والبرتغال ، فقد أقر صانعو القرار في البلدين الاعتماد على هذا الفيض القياسي فانصرفوا عن بناء قاعدة اقتصادية للنمو . ودفع هذا أقطارا أوروبية أخرى في مقدمتها فرنسا وبريطانيا إلى التوسع في صناعة السلع المطلوبة في أسبانيا والبرتغال وبيعها بالذهب أو الفضة . وقد غمر المعدنان بالفعل الاقتصاد الفرنسي بحيث ظهر لأول مرة تضخم معننى بعكس ما جاء بعد ذلك من ارتباط التضخم بالعملة الورقية وهنا برز اسم جان بودان الاقتصادي الفرنسي (مخترع تعبير الاقتصاد السياسي) بكتاب عنوانه أسباب ارتفاع أسعار كل شيء «١٥٧٤» عرض فيه لأول مرة «النظرية الكمية» في تحديد قيمة النقود.

وفي منتصف القرن الثامن عشر بلغت الرأسمالية مكانة مهمة في المجتمع وتضاعفت ثرواتها بسبب استعمار غرب أوروبا «العالم الجديد» وتنشطت مبادلات السلع والخدمات والأموال عبر الأطلسي وفي الوقت ذاته تنبى

مستوى أداء الحكومات الملكية المطلقة التي أسرفت في البذخ حتى نصب كثير من مواردها وخوت خزائن الملوك ودفع الجوع جماهير المدن الكبرى للتظاهر والإعراب عن سخطها والتخلى عن مفهوم الولاء الكامل للملك يدعى أن الله سبحانه وتعالى قد اختاره وكلفه بحكم البلاد . وكانت قيادات الكنيسة الكاثوليكية جزءا من الميراث الاقطاعي. وكان العرف السائد أن تطلى كل أسرة من النبلاء أحد أبنائها للكنيسة (وهي مالك إقطاعي كبير) التي تخص هؤلاء النبلاء بأعلى المناصب حتى كان مجمع الكرادلة ، أو أمراء الكنيسة ، كما كانوا يوصفون جميعا من طبقة النبلاء . وتكرر تدخل بعض الملوك الأقوياء في اختيار البابا رئيس الكنيسة المعصوم. وهكذا فقد الفقراء والمساكين ما كانوا يتوهمون أنه الملاذ الأخير. ومن هنا كان تحول بعض الرأسماليين إلى البروتستانتية . وتوافقت الطبقة في مجموعها على مبدأ فصل الدين عن الدولة وكف يد الكنيسة عن المشاركة في الحكم وهو ما عرف «بالعلمانية» وفي خط مواز لهذه المسيرة نشط التراكم المعرفي واهتم المفكرون «بالإنسانيات» أي العلوم الاجتماعية . وظهر الاهتمام بالطبيعة وقوانينها ونشأت دراسات فيما سمي بالقانون الطبيعي المؤسس على مفهوم أن الناس يولون أحرارا وأن الأصل العام في حياة المجتمع البشري هو «الحرية والمساواة والإخاء» شعار الثورة في فرنسا حتى الآن. وقد تبنى فولتير مفهوم «المستبد المستنير» الذي يصلح أحوال كل الناس وفي الطرف الآخر كتب روسو عن «العقد الاجتماعي» الذي



الأوروبية التجربة الانجليزية في ضرورة موافقة ممثلي دافعي الضرائب على أى ضريبة وكان وجه استخدام حصيلتها من أهم المقاييس المؤثرة في قرار ممثلي دافعي الضرائب. وهكذا ظهر مفهوم « ميزانية الدولة » التي تبدأ بما تنوئ أن تنفقه الدولة والذي على أساسه تحدد حصيلة الضرائب اللازمة لتمويل ما استقر الرأي على حجم الاتفاق وفي القانون المبني على هذا المفهوم الليبرالي كان واردا أن حق الانتخاب يقتصر على من يمارسون الملكية أو يدفعون ضريبة. وبين القانون الحد الأدنى للملكية الذي إذا قلت عنه ملكية مواطن يسقط حقه في التصويت. لقد أعلت الثورة الفرنسية الكبرى مبدأ الاقتراع العام : صوت واحد لكل مواطن ومع ذلك لم يطبق هذا عمليا إلا بعد قرابة ثمانين عاما في ظل الجمهورية الثالثة ١٨٧٢. ولم تحصل المرأة الفرنسية على حق التصويت والترشيح إلا في ١٩٤٥ بعد بلانها الحسن في مقاومة الاحتلال الألماني . ولا يجوز غض الطرف من أن الفاشية والنازية وما عرفته الشعوب التي سيطرت عليها من أبشع صور القمع والإبادة والحكم الاستبدادي كانت من صنع الرأسمالية الألمانية حين عصرها الكساد الأعظم (١٩٢٩-١٩٣٣) ونشطت بين الجماهير الاتجاهات اليسارية.

أما ما نشاهده الآن من أوضاع ديمقراطية فلم يكن أبدا منحة من المالكين لأن لا يمكن وإنما كان ثمرة لنضال طويل ومثابر من القوى الشعبية طوال القرن التاسع عشر والعقود الأولى من القرن العشرين.

وقد ألحنا أعلاه إلى الثورات العنيفة التي

يعني أن الناس أحرار ومتساوون في الحقوق على أن ثمة أمورا ضرورية لبقاء المجتمع وازدهار وسعادة البشر . ويمقتضى هذا العقد يتنازل كل مواطن عن جزء من حريته المطلقة بحيث لا يمس حرية الآخرين ونشأت الدولة لحماية هذا التعدد وضمان استمراره . وكتب مونتسكيو المؤلف الشهير عن « الفصل بين السلطات » ثم جاءت الموسوعة الفرنسية كشهادة كبرى على حقوق الإنسان وإعلاء قيمة العقل والمنهج العلمي في البحث والدراسة .. إلخ مما أسهم في تسمية تلك الفترة باسم « عصر الأنوار » الذي تحول في الثقافة العربية إلى عصر التنوير. ولم يكن هذا النهج التقدمي مقصورا على فرنسا فقد عرفت إنجلترا مؤلفات هيوم ولوك وأدم سميث وغيرهم وفي الدولة الوليدة في أمريكا الشمالية ظهر أمثال : وليام بن وينجامين فرانكلين وفي هذه الظروف المواتية والتي صاحبت توجه الاستثمار نحو الصناعة ثم بداية الثورة الصناعية ١٧٦٩ اتجهت الطبقة الرأسمالية إلى السعى لتولي الحكم بنفسها بعد أن كان عمادها التأثير في رأي الملك بقدر ما يستطيع . وقد استدعى المفكرون الماضي القديم أيام ازدهار الحضارة اليونانية وعرفوا كلمة « الديمقراطية » وتفنوا بالديمقراطية المباشرة في أثينا . أما الرأسمالية فكانت تستخدم مفهوم « الليبرالية » ويعني محدد : قدسية الملكية الخاصة وحرية المالك في أن يفعل بملكه كما يشاء : يستخدمه أو يجره أو حتى يدمره بلا تعقيب ويئون أي تدخل من جانب الدولة . وإزاء ما يمكن أن تقرضه الدولة من ضرائب تبنت الرأسمالية

للأغنياء إلا إذا كانت أسعارنا أقل من تلك السائدة في الدول الغنية . وأساس تننى السعر هو تواضع الأجور عندنا مقارنة بتلك السائدة في أوروبا وأمريكا حتى لو أجرينا الحساب على أساس القوة الشرائية للعملة في كل من البلدين . ولا يجوز أن ننسى ضرورة التصدير أن محتواه استغلالي كذلك لابد أن تتابع النقد المتزايد للممارسة الفعلية لمبادئ الديمقراطية والتي تنحاز إلى الرأسمالية . ويكفى دليلا على أزمة هذه الديمقراطية من انصراف المواطنين عن التصويت في الانتخابات وفي جميع الأحوال ينذر أن يتجاوز عدد المصوتين ٥٠% من إجمالي من لهم حق التصويت ومن هنا ظهر اهتمام القوى الديمقراطية المنحازة للشعوب بمفهوم «المشاركة» الذي يعنى اشتراك المواطنين في القرارات على المستوى المحلى ، يمثيل العمال في مجالس إدارة الشركات وانتشار جمعيات المتقاعدين في الوحدات الخدمية وتنشيط مؤسسات المجتمع الأهلى ( أو المدنى كما يقال الآن) في كل مناحى الحياة .

وأخيرا و ليس الأقل أهمية الثمن الذى بنى عليه كل هذا التقدم ألا وهو تخریب البيئة الطبيعية ونسوق مثلا أن ما تجمع في الجو من ثانى أكسيد الكربون في القرنين الفائتين يتجاوز ما أفرزه البشر منذ أن وجدوا على الأرض إلى نهاية القرن الثامن عشر الميلادى .. والولايات المتحدة أكبر منتج لهذا التلوث لأنها مسؤولة عن ٢٥% من الغاز الملوث وقد رفضت التصديق على معاهدة كيوتو للحد من المنتج لحجم الغازات الكربوتية.

راح ضحيتها مئات الألاف والتي واجهت أفظع أنواع القمع طوال ذلك القرن الذى شهد أيضا نشأة أحزاب شعبية وتقدمية والنقابات العمالية والمثقفين الأحرار التقدميين ويحسب للرأسمالية قدرتها على التكيف مع الظروف المتغيرة واستمرارها في التطوير التكنولوجى وزيادة الإنتاج وإنتاجية العمل . وأهم ما يستحق الإعجاب نجاح الرأسمالية في تنظيم أساليب تداول السلطة بون تغيير في طبيعة العلاقات الطبقيـة فالتعددية السياسية مهما تكن برامجها وحتى إذا أعلنت أن هدفها الأخير هو تصفية الرأسمالية التي تستغل العمال مهما تغيرت ظروف العمل ، لا تطالب بذلك في الحال . وأكثر الأحزاب انحيازا للطبقة العاملة ينخل الانتخابات ببرنامج إصلاحات حالة ولم تطالب الأحزاب الشيوعية التي شاركت في الحكم ، غداة الحرب العالمية الثانية (لفترة وجيزة) في بعض الدول الأوربية كسبب في الانتخابات تحت برنامج إصلاح اجتماعى وتحقيق بعض المطالب العاجلة للعمال (وينوع خاص نظام التأمينات الاجتماعية الشاملة).

وليس ثمة مجال لمتابعة تطور الرأسمالية من المشروعات الصغيرة والفردية إلى شركات كوكبية متعددة الجنسيات وكيف تحققت أثناء ذلك مكاسب ديمقراطية حقيقية . وأكتفى هنا بإبراز أن أهم عنصر في مرونة الرأسمالية وتطورها هو الفائض الاقتصادى الذى تحققه في علاقاتها بالعالم الثالث . فمن الثابت أن أى تبادل بين دولة صناعية متقدمة ودولة من الجنوب تبادل غير متكافئ فنحن لا نبيع

## وهم التكرار وضرورة الابتكار

التاريخ لا يتكرر وهذا ما يؤكد تاريخ البشر وقوانين الطبيعة، وأقوال الفلاسفة وأهل العلم ولابد من أن نعى تماما ما أشرنا إليه أعلاه من أن كل ثرى ليس بالضرورة رأسماليا. فأهل الثراء نوعان : فمنهم من يعهدون بطريقة أو بأخرى أموالهم إلى الآخرين ويقنعون بما يحصلون عليه من عائد هو لفة الاقتصاد ريع وليس ربحا لأنه لا يقتضى ممارسة أى عمل وهو ممن يقال عنهم أنهم عاطلون بالورثة . أما الرأسمالى فهو الذى من ماله ويما يقتصر من أموال يقتنى أدوات وآلات ويستأجر العمال لإنتاج سلعة أو خدمة بكلفة لم يكفه أحد بأدائها ولكنه يبيع ما أنتج فى السوق أى لشترين مجهولين لديه ، وقد يخيب تقديره فلا يجد فى السوق أسعارا مريحة ويضطر إلى قصر طموحه إلى حد تغطية التكلفة وقد يوفق فى سعيه للربح ويجد أسعار السوق أعلى من تكلفة الإنتاج بكثير . وإذا لم تكن حساباته دقيقة وحرصه على تخفيض تكلفة الإنتاج بالزيادة المستمرة فى إنتاجية العمل يعود ملموما محسورا فالرأسمالى ينتج مؤبلا فى الربح ، والربح متغير يزيد أحيانا ويقل أخرى وقد يتحول إلى خسارة . فهو منتج يزيد فى حجم الإنتاج القومى ويوفر سلعة أو خدمة ويدفع بها إلى السوق. ومع ذلك فقد تكون الخسارة نصيبه وقد يفلس ومن ثم كان الإفلاس آلية مهمة فى مسيرة الرأسمالية لأنها بالمنطق الداروينى

(البقاء للأصلح) فى تطورها عبر خمسة قرون تخلص السوق من المنتج غير الكفء وقد عرضنا فى إيجاز تاريخ تطور وظروف تكوين الطبقة الرأسمالية.

وإذا افترضنا جدلا أن العرب فى مجموعهم أو (مصر وحدها) استطاعوا أن يحققوا فى خمسين عاما ما حققته الرأسمالية الغربية فى خمسمائة عام سنجد الغرب حقق طفرات جديدة . وقد قيل فى الخمسينيات والستينيات إن البلدان المتخلفة يجب أن تجتهد للحاق بالنول الصناعة المتقدمة . ولكن هذا القول سرعان ما اندثر ولا نرى له ذكرا فى الأدبيات المعاصرة . فنحن لا نملك أيا من دعائم الرأسمالية الثلاث، فليس لدينا تراكم مالى، ومعدلات الانحار والاستثمار متدنية بدرجات متفاوتة. ولذلك نجرى وراء الاستثمار الأجنبى بوهم أن الرأسمالية العالمية ستبنى رأسمالية العالم الثالث . وما أقل ما يصلنا من هذا الاستثمار الذى يتجه معظمه إلى عدد محدود من بلدان العالم الثالث الناجحة فى نموها الاقتصادى مثل الهند التى يقدم إليها أكبر جزء من رأس المال الأجنبى الموجه لبلدان العالم الثالث والأدهى من ذلك أن أصحاب المال من أبناء العالم الثالث يستثمرون على نحو متكاثر فى أوروبا وأمريكا . وإبان أزمة المديونية فى عدد كبير من دول الجنوب فى منتصف الثمانينيات وجدت فى أوراق صندوق النقد الدولى تقديرات لتسلف رأس المال من الجنوب إلى الشمال مع استبعاد دول النفط الغنية كانت حوالى ٥٨١ مليار دولار، أى كثير من إجمالى مديونيات تلك الدول وفى وثيقة

كما أنها تغطي استثمارات بأموال المودعين لدى البنوك وترسل أرباحها إلى الخارج . إنها لسذاجة بالغة أن يتوهم البعض ، إمكان خلق طبقة رأسمالية متمتعة بتقودنا إلى تنمية شاملة ومطرودة بين يوم وليلة أو حتى بعد عدة سنوات. ذلك عن التراكم المالى فماذا عن التراكم المعرفى؟ أحسب أنه لا مجال للإفاضة فى وصف البون الشاسع بين بلدان العالم الثالث الصناعية المتقدمة . ونحن لا نسعى لبناء قاعدة وطنية للعلم والتكنولوجيا وليس الأمر نقصا فى الباحثين العلميين . فلدينا ما لا يقل عن مائة مركز للبحوث المتفرغة للبحث وليس عليها أعباء تدريس وفتيها عشرات الآلاف من الباحثين معظمهم حاصلون على الدكتوراة . ولكن أجهزة الدولة وقطاع الأعمال العام والقطاع الخاص لا يتعاقدون مع أى منها لدراسة اقتراح حل لمشكلة تظهر عند أى منها . وتفضل الجرى وراء الخبراء الأجانب وقد يوجد خبراء مصريون أكفأ من بعض الخبراء المرتبطين بشركات كبيرة أو من تختارهم هيئات المعونة الأجنبية . أصحاب النفوذ لا يطرحون فكرة بناء قاعدة مصرفية (أو عربية) للعلم والتكنولوجيا، والحديث السائد يدور حول ما يسنى نقل التكنولوجيا وهو تعبير غير علمى وغير واقعى . فما يصلنا مع الآلة المستوردة هو كيف نديرها وليس كيف نصنع مثلها . فهذه ملكية خاصة ينفع له غالى الثمن وتجميعها اتفاقية الملكية الفكرية.. ما نحصل عليه لا يزيد عما تحتويه كراسة الارشادات التى يتسلمها المرء عند شراء سيارة جديدة. وكثيرا ما نتوهم أن اقتناء جهاز جديد يتيح لمن يشتريه

أعدها البنك الدولى صدرت ١٩٩٢ عن استثمارات عدد من دول الشرق الأوسط فى الخارج اكتشفت أن رصيد استثمارات المصريين فى أوروبا وأمريكا للفترة من ١٩٧٥-١٩٩٢ قد بلغ ٨٣.٧ مليار دولار بنون الاستثمار العقارى الذى يصعب حصره وذلك فى الوقت الذى كانت ديون مصر الخارجية تقدر بحوالى ٥٠ مليار . كل ذلك كان قبل عشر سنوات . كم حجم هذه الاستثمارات ٩٢.٠٣ أظن لو قلنا أكثر من مائتى مليار دولار كان تقديرنا متحفظا . وأزعم أن عند المصريين الذين يملكون منازل فى أوروبا وأمريكا أكبر بشكل واضح من عدد السعوديين . وتظل الحكومة فى الحديث عن تسهيلات جديدة للمستثمرين وحل مشكلة تشر كبار المقترضين وامتناعهم عن سداد ديونهم لدى البنوك وكذلك فى دعوة الأجانب للاستثمار فى مصر . وبسط مظهر لاهتمام شركة متعددة الجنسية بالنظر فى احتمال عمل شئ فيها يسعد الحكومة ويهمل الإعلام الرسمى وكثيرا ما ينتهى الأمر إلى لا شئ يستحق الذكر وأتساءل هنا هل يكفى «توافر الارادة السياسية» لخلق طبقة رأسمالية حقيقية تعتمد فى تحقيق ربحها على زيادة الإنتاج وارتفاع الإنتاجية والقدرة على منافسة شركات أجنبية ؟ وإن أزيد شيئا عن سلبيات ما يسميه الخبراء «رأسمالية المحاسيب» Crony Capitalism التى تحقق أرباحا ضخمة بسبب ارتباطاتها السياسية وما يشيع فى الدولة من فساد وليس عن طريق زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية والنجاح فى المنافسة فى الأسواق الخارجية

حساباته وفى البرازيل أيضا قاعدة علمية جيدة ونسبة أقل فى الأرجنتين والهند حاليا ١١ قمر صناعيا لكل منها مهام خاصة ،وكلها صنعت بإيد هندية وصممت بعقول هندية . وأقر الشعب بعظمة دور العلم فى التنمية فانتخب أشهر مصممى الصواريخ رئيسا للجمهورية (وهو مسلم ولكنه ليس أول مسلم يتولى هذا المنصب الرفيع).

أما عن الغزو واستعمار بلدان أخرى فهو غير وارد فى عالم اليوم إذ تركز الاستقلال فى عمليات التبادل الاقتصادى فى ظل مفهوم التبادل غير المتكافئ الذى أشرت إليه أعلاه.

وأورد هنا ما قاله شيخ المدرسة الأمريكية اللاتينية فى الاقتصاد والتنمية وصاحب نظرية القلب أو التخوم (أو المركز والأطراف كما يترجمها البعض) ما قاله راوول برنبيش فى المقارنة بين الرأسمالية الغربية ورأسمالية التخوم فى عبارة وجيزة:

—كانت رأسمالية الغرب مبدعة ورأسمالية التخوم محاكية.

—كانت رأسمالية الغرب مدخرة ورأسمالية التخوم مستهلكة.

وإذا علينا أن كان ظهور الرأسمالية بصفات الرأسمالية الغربية منذ نشأتها أمرا عسويا إن لم يكن وهما فما العمل فى بلدنا ؟ أعتقد أن علينا أن نبذل أهدافا تتحقق فى الزمن الطويل ، وهى أهداف تحل مشكلاتنا المحددة وليست محاكاة للغير. إن الله سبحانه أعطى القرد المقدرة البارزة على المحاكاة ويميز الإنسان بالعقل وقدراته : الخيال ثم العلم اللؤوب لتحقيق ما يطمح ناسنا إليه وفى

إمكانيات هائلة وبالتالى فشراؤه طريق أقصر إلى عصر الثورة العلمية والتكنولوجيا من التعليم وتدريب مصريين قادرين على التعامل مع الجهاز والعنصر البشرى أهم من العنصر الآلى . وبدون توافر القادرين على تشغيل أى جهاز حديث بكل ما فيه من إمكانيات لا يدخلنا عصر التكنولوجيا. وعلى سبيل المثال أقول إن مجموع أجهزة الكمبيوتر الموجودة فى مصر والتي نراها فى مكاتب من يحسبون أنفسهم مهمين ، لا تعمل فى المتوسط أكثر من ١٠٪ من طاقتها النظرية ، وتستخدم أساسا كالة كاتبة متطورة . أما ما يسمى البرمجة فلا مكان له ، فيما عدا محاولات السطو على برامج شركات كبيزة وربما إدخال بعض التعديل عليها . ولأهمية دور البشر المتعلم والمؤهل فى الاستفادة من اختراعات جديدة ومجددة تبرز أهمية التعليم والتعلم والتدريب المتجدد لتوفير أعداد متزايدة من القادرين على التعامل معها وتوفير البشر من ناحية أخرى أقل من تكلفة الآلات التى يعطل الجزء الأكبر من إمكانياتها ، كذلك لابد أن يسعى صانعو القرار لفهم عام للتكنولوجيا الجديدة حتى توجد لغة مشتركة مع الشباب الذين يتعاملون بسهولة مع المفاهيم والمعدات والإمكانات التى أفرزتها الثورة العلمية والتكنولوجية المعاصرة وقد نجحت الهند فى بناء هذه القاعدة الوطنية للعلم والتكنولوجيا وأصبحت ثانى مصدر عالمى للبرمجيات وتكونت شركات متخصصة فى التعامل مع كميات ضخمة من البيانات ويكفى أن نذكر فى هذا الصدد أن البنك الدولى تعاقد مع شركة هندية مقرها مومباى لتشغيل كل

تسيير التنمية لابد من تخطيط على أجال طويلة ومتوسطة وقصيرة . ولا يجدى التخطيط كثيرا ، بل يمكن أن يضر ، إذا لم يكن مستنيرا بجهازه وما يحيط به من مراكز الفكر والإبداع أو ما يسمى عند الأمريكيين **think tanks**

**tanks** لأن المعرفة الدقيقة بالواقع والإمكان وابتكار الحلول المتكاملة ضرورة للتخطيط الرشيد وهذا النوع يحتاج إلى وجود سوق. فالأولوية المطلقة هي الزيادة المطردة فى الإنتاج ومن ثم لا يجوز تصفية أى منتج أيا كانت أوضاع مشروعه : فردى ، شركة أشخاص أو شركة مساهمة . وتتكفل السياسة الاقتصادية للدولة بتوجيه تطوره أو تخيره بالوسائل الاقتصادية والمالية وليس بالأوامر الادارية كذلك لابد من تنشيط حركة تعاون جادة لا تخضع أسلمة إدارية وتحظى بتشجيع من الحكومة ، وأيضا يجب الاهتمام بالصناعات الحرفية (القطاع غير الرسمى) ونشير هنا إلى تلك صادرات الهند من المنسوجات ، منسوجات تقليدية لأن الحكومة تساعدها فى الحصول على المواد الأولية وفى التسويق ومن الملاحظ عندنا أن السياح الغربيين يزورون خان الخليلي ويشتررون القفاطين . ولم يهتم أحد باجتذابهم إلى منتجات أجود قطن فى العالم وحين نتكلم عن السوق لابد أن نتذكر أنه يفتح أمام المستهلك فرصة أن يمارس حرية فى اختيار ما ياكل أو يلبس أو يزين به بيته وهذا ما يفرض حظر الأوضاع الاحتكارية (احتكار شركة واحدة أو عدد محدود من الشركات وهو ما يسمى

احتكار الأقلية) . وذلك واجب حتى على الشركات المملوكة للدولة ويكمل ذلك أولوية سياسات التصفية المترجة للفقر فالعدالة فى توزيع الدخل القومى ليست مطلبا اجتماعيا وسياسيا فقط ، ولكن اقتصادية أيضا كما تثبت الأدبيات الكثيرة عن التنمية البشرية . وثالث الأولويات العالية التعامل الرشيد مع البيئة ، وبطبيعة الحال تلك علامات شاملة ، يجب أن تستقر عند الباحثين وفى تقييم المشروعات ولا أسمى القسرة على إبداع استراتيجية تنمية كاملة . فلك مهمة تنوء بها العنبة من الرجال والنساء ولو كانوا من ذوى الخبرة.

ومع ذلك يمكن فى مصر أن يحدد الباحث أمورا صناعية تواجه الشعب المصرى ويزداد خطرها أو تتحسن أوضاعها فى المدى الطويل وهى أمور موضوعية لا يغير من وجودها أى موقف إيديولوجى وإن اختلفت الإيديولوجيات فى أسلوب التعامل معها . وأول ما يتعين النظر فيه هو وضع البيئة الطبيعية ، ونعنى بها الموارد الطبيعية المتجددة والناضبة ثم ما تتعرض له من تلوث قد يفسدها أو يقضى عليها وفى مصر يبدأ البحث بالضرورة بأوضاع نهر النيل فنحن القطر الوحيد الذى يعتمد وجوده ذاته على مصدر واحد للمياه من نهر تقع مصر على مصبه ولا سلطة لها على منابعه ولا الاقطار الواقعة على مجراه . ومعروف أن لنا من مائه كمية محددة ثابتة فى معاهدة مع السودان وقعت قبل البدء فى بناء السد العالى وحتى إذا ساهمت مصر فى مشروعات أعالى النيل) وأشهرها قناة

الديموغرافية ، فقد كانت معدلات الزيادة لمئات السنين منخفضة ففي مصر من ١٩٠٧ إلى ١٩٤٠ كان المعدل يدور حول ١/٢٪ وكان ذلك الاستقرار نتيجة لمعدل الوفيات العالي الذي يسقط أثر معدل المواليد المرتفع كذلك نرى معدل الزيادة في الدول الصناعية المتقدمة يتدنّى أحيانا إلى أقل من الواحد الصحيح . ويعنى الديموجرافيون بفترة الانتقال التي بدأت غداة الحرب العالمية الثانية لسنوات عديدة التي شهدت انخفاضا سريعا في معدل الوفيات بسبب تقدم الصحة العامة وقلة ظواهر الأوبئة والحروب، ولكن محاولات التنمية وتحسين مستوى المعيشة كانت أقل بكثير عن أوضاع الدول المتقدمة فبقى معدل المواليد مرتفعا وفي مصر كان معدل الخصوبة ٤٫٥ في ستينيات القرن الماضي وهو حاليا ٢٫١ فقط والمشكلة السكانية عندنا هي احتمالات التكرس في الوادي والدلتا لاستيعاب حوالي ٢٠ مليون ساكن ومن ثم يجب أخذ قضية تعمير أجزاء من الصحارى بكل جدية.

وزيادة السكان ليست في ذاتها كارثة إذا كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية عازمة وقادرة على تعليم الجميع وتوفير فرص عمل . لأن عصر الكوكبة يجعل حجم السوق ذا أهمية كبيرة في التعامل مع الشركات متعددة الجنسية ومن هنا تأتي أيضا الدعوة إلى التكامل الإقليمي لتوفير هذه السوق . ويجمع خبراء التنمية في العالم الثالث على أن التكامل الإقليمي ضرورة حياة . وطبيعة الحال ، ولأن حجم الطلب في أي سوق لا يعكس الحاجة إلى السلعة أو الخدمة فحسب

جونجلي) فإن زيادة حصتها ستكون محددة بحوالي ٢ مليار متر مكعب . وهذا ما يستدعي إعادة النظر في أساليب الري وتوزيع المياه المستعملة كلما كان ذلك ممكنا . والمورد الثاني هو الأرض الطينية التي كونها طمي النيل المتراكم بمدى عشرات الألوف من السنوات حاليا تتناقص بانتظام نتيجة النمو العمراني للمدن والقرى والوسيلة الوحيدة لحمايتها هي نقل بضعة ملايين من السكان إلى عمران في الصحراء وهنا يجب إعادة النظر فيما سارت عليه سياسة الحكومة من تركيز البحث والتجارب على الزراعة فقط ، فالكلفة هنا عالية والمردود قليل نظرا لفقر التربة في الصحراء والمطلوب هو التعمير بخلق فرض عمل جديدة وتعتمد الأنشطة الإنتاجية وبالذات الصناعية ، يليها السياحة ومراكز البحث العلمي العميق والتميز . وبكل أسف نحن نلوث هذين الموردين : فكل نفايات المجتمع تنتهي إلى النيل: الصرف الزراعي وما به من كيماويات متسربة من الأسمدة الكيماوية والمبيدات الحشرية الصرف الصحي ، نفايات المصانع والمستشفيات وكثير من القمامة غير المعالجة . كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات والتكثيف الزراعي تجهد التربة وتتدنّى إنتاجيتها.

ويلي الطبيعة أوضاع السكان . وليس الخطر هنا تكاثر السكان ، فقد هبط معدل زيادة السكان من حده الأعلى المساند في الستينيات (٢٫٥٪) إلى ١٫٢٪ حاليا وتوضع كل توقعات المتاحة لوليا أننا على الجانب الهابط من منحنى الفترة الانتقالية

لأن لها محتوى عنصريا : قوم خصهم الخالق بالقدرة على تحصيل المعرفة وتجديدها باستمرار وأغلبية البشر تستطيع أن تستخدم بعض ما يبدعه أهل الغرب.

وليست المعرفة مجرد تخصصات علمية ، ولكنها تحتاج إلى ثقافة عامة ترتفع بالمستوى المعرفي لكل مواطن وتوفر البيئة الضرورية لسيادة العقلانية وإعمال العقل الذي ميز به الله سبحانه الإنسان عن سائر المخلوقات . كما أن الثقافة تبني نسق القيم الاجتماعية الإيجابية . وذلك يقتضى منا قراءة معاصرة لتراثنا الفكرى والحضارى وتجدهد فتخلصها من الشعوذة التى أحاطت بها فى سنوات تراجع الثقافة العربية الإسلامية بعد أربعة قرون من الانهيار .وعلينا أيضا ألا ننهر بثقافات الغرب ولكن نقرأها قراءة نقدية . فقد حققت تلك الحضارة إنجازات كبرى فى تاريخ البشرية. ولكنها تتضمن جوانب سلبية نذكر منها الفردية البالغة، والإيمان بالداروينية الاجتماعية. أى البقاء للأصلح والفناء للأضعف وكذلك مفهوم سيطرة الإنسان على الطبيعة كما لم يكن جزءا منها يتغير بتغييره أوضاعا بيئية. ونضيف أيضا مسلك المبالغة فى الاستهلاك على نحو يهدد البيئة الطبيعية . وأخيرا لا يجوز أن ننسى أن تقدم الغرب استند وما زال على استغلال شعوب العالم الثالث بقدر لا يقل عن استغلال البيئة بما يهدد حياة البشر مثل ارتفاع درجة حرارة الأرض . بل إن التخلص من نفايات الإنسان من أكبر مجتمع استهلاكى -الولايات المتحدة- أصبح مهمة شاقة وعالية التكلفة.

، بل لابد أن تكون مقرونة بالقوة الشرائية فالمهمشون والذين يقل دخلهم عن دولار واحد فى اليوم ليسوا جزءا من الطلب وهذا ما يطرح بإلحاح قضية الفقر. وقد تخلى خبراء الغرب أنفسهم عما كان يسمى مفعول التساقطه لأن كثيرا من الدول حققت نموا اقتصاديا ملحوظا دون تأثير يذكر على حجم الفقر .ومن ثم يدعو البنك الدولى نفسه لوضع سياسات موجهة نحو تقليل عدد الفقراء تدريجيا .فالتصدي لقضية الفقر لم يعد مجرد طلب اجتماعى وإنما أصبح ضرورة للتنمية بما فيها الجانب الاقتصادى.

ومن أبشع مظاهر التخلف فى مصر أننا ما زلنا نتحدث من حين لآخر عن «محو الأمية ومع ذلك ما زال حوالى ٣٠ مليوناً من المصريين أميين. وذلك فى عصر يعرف الأمية بأنها العجز عن التعامل مع الحاسوب. كذلك يشكو كثير من الخبراء من ضعف مستوى التعليم الذى ما زال فى مصر التلقين والحفظ ونحن نحتاج إلى استخدام العقل والتفكير والإبداع والقدرة على الاستمرار فى التعلم مدى الحياة . ويجب أن يكون هدفنا الجوهرى فى هذا الصدد الحرص على بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وطنية. وقد أشرنا أعلاه إلى وهم نقل التكنولوجيا . ويجب أن يكون مجتمعا قادرا على إنتاج المعرفة وليس مجتمعا يعيش على الفتات الذى يحصل عليه بضمن غال . البنك الدولى يتكلم عنه مجتمع المعرفة واقتصاد المعرفة» إن أسوأ تبعية فى الحال والمستقبل هى التبعية العلمية والتكنولوجية



وختام هذا الحث ليس ثمة نموذج كامل متكامل للمجتمع يتكرر عبر التاريخ والجغرافيا والتقدم مرهون دائما بالابتكار في ضوء المعرفة المموسة لكل مجتمع وليس هذا نغيا لنور الإيديولوجيا وإنما هو إبراز لخصائص كل مجتمع، وعلى الإيديولوجيات محاولة فهم الواقع والتعامل معه. ■

\* قرأت في عدد أكتوبر ٢٠٠٢ من مجلة المستقبليات» الفرنسية ، وهي شهرية تصدر منذ قرابة ثلاثين عاما ، بحثا عن الفقر في أوروبا جاء فيه : «يقول كثير من خبراء دول الجنوب أن رخاء الغرب جاء إلى حد كبير من استغلال شعوب الجنوب وثرواتهم الطبيعية. ومن منا يدعى أن هذا النهب توقف اليوم؟».

## أثر ظاهرة العولة على سوق العمل المصرى

### د. ليلى الخواجة

مع بداية عقد التسعينيات ، شهد المجتمع الدولى تطوراً أساسياً تمثل فى تسارع وتيرة العولة على نحو غير مسبوق من قبل ، إلا أنه من الصعب اعتبار العولة ظاهرة فجائية برزت فقط خلال هذا العقد الأخير ، بل إن الأخرى هو اعتبارها عملية معقدة وتراكمية أخذت فى التباور تدريجياً نتيجة للتغيرات التى طرأت على النظام الاقتصادى العالمى منذ بداية السبعينيات.

وتمثل الآلية الأولى فى تطبيق برامج التثبيت والتكيف الهيكلى التى ينجم عنها إجراء تحولات جذرية فى الفلسفة الاقتصادية للدولة بحيث تتخلى تدريجياً عن تحكمها فى إدارة النشاط الاقتصادى والاتجاه إلى إعلاء قوى السوق والتحرير المتزايد لجميع معاملاتها السلعية والمالية مع العالم الخارجى بهدف زيادة درجة اندماجها فيه .

أما الآلية الثانية فتتمثل فى إعلان قيام منظمة التجارة العالمية وانضمام مصر إلى عضويتها وهو ما يعنى التزامها بالتحرير المتزايد للتجارة فى السلع والخدمات فى إطار ما سوف يصدر عن هذه المنظمة من اتفاقيات

ويمكن تعريف العولة - فى نطاق هذه الورقة - بوصفها ظاهرة متعددة الأبعاد تشمل إلى جانب التحرير المتزايد لتدفقات السلع ، تحركات واسعة لرؤوس الأموال عبر الحدود الوطنية للدول كنتيجة للطفرة الهائلة فى التطور التكنولوجى خاصة فى مجالات الاتصالات والمعلوماتية ، إلى جانب الاتجاه المتزايد نحو عمليات تنويع الإنتاج بحيث أصبح العالم يبدو كسوق عالمى واحد تحكمه قواعد الاقتصاد الحر بشكل متنام.

وقد تزايد تأثير الدول النامية بشكل عام ومنها مصر بظاهرة العولة خلال الأعوام الماضية وذلك من خلال عدة آليات مختلفة

المؤقتة خلال المرحلة الانتقالية التي تمر بها هذه الدول وإنما يتركز مضمونها بالدرجة الأولى على التصدي الفعال لأسباب الاختلالات الاجتماعية ويقوم على تكامل جميع العناصر الفاعلة في المجتمع، وفي مقدمتها الدولة والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بجميع أشكالها في تطبيق تلك السياسات.

### العولة وسوق المال

تعتبر انعكاسات ظاهرة العولة على أسواق العمل من المسائل المهمة التي حظيت باهتمام متنام من جانب الباحثين خاصة في الدول النامية . ويمكن تفسير هذا الاهتمام بمجموعة من العوامل:

\* وجود علاقة تشابكية قوية بين العولة وآلياتها المختلفة وبين سوق العمل وطبيعته في كل دولة، فمن ناحية تقتزن ظاهرة العولة خاصة في الدول النامية بتطبيق برامج للإصلاح والتكيف الهيكلي لزيادة قدرة الدولة على التأقلم مع الصدمات أو المستجدات الخارجية وفي هذا الصدد نجد أن وضع سياسات الإصلاح موضع التطبيق على المستوى الاقتصادي الكلي ، يحدث أثرا نهائياً على المستوى الجزئي أى الفرد أو الأسرة.

مما أدى إلى أن حزمة سياسات الإصلاح

مستقبلية . وأخيراً فإن هناك مزيداً من الاتجاه نحو الانفتاح على العالم الخارجى سوف ينجم عن تطبيق اتفاقيات المشاركة بين دول الاتحاد الأوروبى وبعض الدول العربية المتوسطة مثل المغرب وتونس ( اللتين وقعت بالفعل عليها ) ومصر قامت بالتوقيع عليها خلال شهر فبراير عام ٢٠٠١.

ومن هذا المنطلق، تستهدف هذه الدراسة مناقشة طبيعة انعكاسات ظاهرة العولة على سوق العمل المصرى من جانب ، وطرح رؤية لمجموعة السياسات الاجتماعية الممكن إتباعها لمواجهة زيادة اندماج الاقتصاد المصرى فى النظام الاقتصادى العالمى بكل ما يحمله من تغيرات وتحديات من جانب آخر . وتنقسم الورقة إلى قسمين رئيسيين ، يخصص الأول منها لتحليل طبيعة العلاقات التي تربط بين ظاهرة العولة وأسواق عمل الدول النامية بشكل عام وسوق العمل فى مصر بشكل خاص ، إلى جانب دراسة مختلف الآثار المتوقعة نتيجة لهذه العلاقات التبادلية . أما القسم الثانى من الورقة فيتناول مجموعة السياسات الاجتماعية المقترحة وفقاً للآجال الزمنية المختلفة : المدى القصير ، المتوسط، والطويل مع محاولة ألا يقتصر هدف هذه السياسات على مجرد التخفيف من الآثار

الاقتصادية يتم وضعها موضع التنفيذ على المستوى الكلي Macro-level .

وفى المقابل تتبلور الآثار النهائية لهذه السياسات على مستوى الوحدات المكونة للاقتصاد الجزئى وأهمها الفرد أو الأسرة Micro-level ويتشكل هذا المربود النهائي من خلال التأثير فى مستوى وسيط يعرف باسم Meso-level الذى يضم كلا من أسواق عناصر الإنتاج وفى مقدمتها «سوق العمل» وأسواق المنتجات التى يتعامل فيها الأفراد (الأثر على جانب الطلب) ، والبنية الاقتصادية التى توفر الخدمات الإنتاجية الأساسية بالإضافة إلى البنية الاجتماعية التى تؤثر فى الاستثمار البشرى لأفراد المجتمع (الأثر على جانب العرض) ، وهو ما يعنى أن هذا المستوى يمثل شبكة من قنوات الاتصال تمر من خلالها انعكاسات برامج التكيف على الأفراد (World Bank, 1990).

والسبب الثانى لأهمية دراسة انعكاسات العملة على سوق العمل يرجع فى الواقع لاستعداد حدة الجدل بين الاقتصاديين حول طبيعة هذه الانعكاسات . فهناك فريق يروج للمكاسب الضخمة التى يمكن أن تصود على الدول النامية - ومنها مصر - نتيجة اندماجها المتزايد فى الاقتصاد العالمى . ويتمثل هذه

المكاسب فى المقام الأول فى رفع قدرة هذه الدول على خلق فرص عمل جديدة ومنتجة على أثر تصحيح الاختلالات السعرية السائدة لكل من عنصرى العمل ورأس المال من جانب ، ونتيجة رفع قيد السوق المحلى ومحدوية الطلب منه فى ظل الانغلاق السابق لهذه الدول على نفسها من جانب آخر .

وفى ذات الوقت نجد عددا متزايدا من الكتابات التى تؤكد على الطبيعة السلبية لانعكاسات العملة على أسواق العمل تحديدا ، وذلك بالاستناد إلى ما تقتزن به هذه الظاهرة من تطورات تكنولوجية واسعة المدى سوف تقلل من الاعتماد على العمالة بشكل عام وعلى العمالة المنخفضة المهارة بوجه خاص ، علما بأن هذه الفئة الأخيرة هى التى تشكل القاعدة العريضة لقوة العمل فى الدول النامية (Abdel Fadil (Korayyem 2000) ومن ثم يصبح من الضرورى التصدى لدراسة الآثار المتوقعة من تزايد تيار العملة على سوق العمل المصرى فى ضوء طبيعة هذا السوق وآليات عمله وفى ظل الخصائص الأساسية التى تتسم بها قوة العمل فيه وذلك بهدف التعرف الموضوعى على طبيعة هذه الانعكاسات ومدى حدتها ، وغنى عن البيان أن رسم السياسات العامة اللازمة

لواجهة هذه الآثار سلبية كانت أم إيجابية- لا يمكن أن يتم بدون القيام بهذه الدراسة التحليلية.

كما أن دراسة تدفقات رأس المال الأجنبي المباشر المفترض قدرتها على خلق وظائف إنتاجية جديدة يوضح تركزها طوال عقد الثمانينيات وحتى منتصف التسعينيات بين الدول الصناعية المتقدمة وعلى وجه التحديد بين أقطاب ثلاثة هي: الولايات المتحدة الأمريكية ، وأوروبا واليابان بحيث أستاثروا بأكثر من ٧٥٪ من إجمالي رصيد هذه التدفقات . أما الدول النامية مجتمعة فلم يتجاوز نصيبها ٥٪ من إجمالي هذا الرصيد خلال ذات الفترة ،بالإضافة إلى تركيز ثلثي هذا الحجم المحدود في ١٠ دول فقط يقع معظمها في شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومن المتوقع أن يستمر هذا النمط من توجه رأس المال الأجنبي ونشاط الشركات العالمية النشطة نحو الدول ذات المكونات التكنولوجية والمعرفية المتقدمة، وليس نحو الدول النامية التي تتسم بوفرة الأيدي العاملة محدودة المهارة ومنخفضة الأجر، كما كانت تفترض النظرية النيوكلاسيكية التقليدية خاصة بعد أن أصبحت تكلفة عنصر العمل لا تتجاوز ٢٠٪ من إجمالي التكلفة الكلية لأي سلعة صناعية (Lee,1996).

### السوق المصري

في ضوء ما تقدم ، يصبح من الأهمية بمكان دراسة الانعكاسات الراهنة والمتوقعة للعولة على سوق العمل في مصر، وذلك بهدف تشخيص الأوضاع الاقتصادية التي يمكن أن تسفر عنها هذه الانعكاسات نظرا لأن خطورتها تتجاوز المجال الاقتصادي وتمتد إلى الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة.

وسوف نتناول فيما يلي آثار ظاهرة العولة على كل من مستوى التشغيل والبطالة لقوة العمل المصرية ، الأثر على مستويات الأجور الحقيقية ، الأثر على تجزئة سوق العمل ، الآثار المحتملة لانتقال قوة العمل المصرية إقليميا ودوليا وأخيرا الأثر على مستوى الفقر والاستبعاد الاجتماعي لفئات معينة من العمالة.

١- الأثر على مستوى التشغيل والطلب على قوة العمل.

على الرغم من القصور الواضح في قواعد البيانات المتعلقة بالتشغيل والبطالة في مصر ، فضلا عن عدم قدرتها وتعارضها في معظم الأحيان، إلا أن القدر المتوافر من المؤشرات يوضح وجود علاقة تزامن بين انخفاض مستوى التشغيل مع المضي قدما في تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلي مما أسفر

عن ارتفاع معدلات البطالة السافرة مع زيادة  
فى معدل نقص التشغيل الظاهر والمستتر  
كما سيتضح لاحقاً- وبالطبع لا يمكن ارجاع  
هذه التغييرات إلى ظاهرة-العولة-بآلياتها  
المختلفة فقط. فالاقتصاد المصرى قد عانى منذ  
بداية عقد الثمانينيات من تقلص قدرته على  
خلق فرص عمل جديدة ومنتجة على النحو  
الذى يتلاءم مع الزيادة المطردة فى قوة العمل  
خاصة فى ظل التراجع الملحوظ لمعدلات النمو  
الاقتصادى وتباطؤ أو توقف حركة انتقال  
العالة المصرية إلى الدول العربية النفطية.

ولكن مما لا شك فيه أن تطبيق السياسات  
الاقتصادية الراهنة قد أدى إلى تفاقم ظاهرة  
البطالة واتساع نطاقها كنتيجة لتفاعل مجموعة  
من العوامل ، من أهمها:

\* التراجع الحاد فى معدلات النمو  
الاقتصادى الذى شهدته مصر خاصة فى  
المرحلة الأولى من مراحل الإصلاح والمعروفة  
باسم مرحلة التثبيت الاقتصادى التى تقوم  
على اتباع سياسات اقتصادية انكماشية  
بغرض تخفيض حجم الطلب المحلى إلى  
مستوى العرض بها ، الأمر الذى يؤدى  
بالضرورة إلى تراجع مناظر فى معدلات الطلب  
على قوة العمل وزيادة عدد المتعطلين الباحثين  
عن فرص عمل ملائمة.

\* تراجع الحكومة المصرية عن الالتزام  
بسياسات توظيف الفريجين فى القطاع  
الحكومى والعام تمشياً مع سياسة خفض  
الإنفاق العام وتقليص حجم العجز فى الموازنة  
العامّة. ولقد نتج عن هذا السبب أحد أهم  
خصائص البطالة فى المجتمع، والذى يتمثل  
فى ارتفاع نسبة المتعطلين من الشباب  
الحاصل على مؤهلات عليا أو متوسطة ممن  
يدخلون سوق العمل لأول مرة، وخاصة بين  
الإناث المتعلّطات.

\* أما السبب الثالث فيرتبط بسياسة  
خصخصة المشروعات العامة، وضرورة تقليص  
العالة الزائدة بها قبل انتقال ملكيتها للقطاع  
الخاص، سواء عن طريق تشجيعهم على  
التقاعد المبكر أو الترك الاختيارى للعمل مقابل  
حزم تعويض مختلفة.

وأخيراً فإن الالتزام بتحrir التجارة  
وخفض الرسوم الجمركية -رفقا لمتطلبات  
برامج الإصلاح أو نتيجة للانضمام لمنظمة  
التجارة العالمية أو اتفاقيات المشاركة مع  
الاتحاد الأوروبى- يؤدى إلى تعرض الصناعة  
المحلية إلى منافسة غير متكافئة لا تستطيع  
الصمود فيها أمام المنتجات المستوردة ، الأمر  
الذى ينتج عنه تزايد نسبة إفلاس وإغلاق  
الكثير من الوحدات الصناعية مع الاستغناء

بالطبع عن العمالة الموجودة فيها.

ولتوضيح نتيجة تفاعل العوامل السابقة على سوق العمل المصرى يمكن الرجوع إلى مصدرين أساسيين فى هذا الصدد، هما: التعدادات العامة للسكان التى يتم إجراؤها مرة كل عشر سنوات ويحوت قوة العمل بالعينة التى يتم إجراؤها سنويا منذ ١٩٩٠ ، هذا فضلا عن دورتين ذات تصميم خاص من مسح قوة العمل بالعينة قام بهما الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى كل من أكتوبر ١٩٨٨ و ١٩٩٨ ( لرصد أهم ملامح التغير فى أعداد وخصائص المشتغلين والمتعطلين خاصة فى ظل تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى.

توزع قوة العمل المصرية وفقا للحالة العملية (مشتغلين ومتعطلين) بالاعتماد على بيانات التعدادات العامة الثلاث الأخيرة للسكان ،ويظهر من مقارنة هذه البيانات ارتفاع معدل البطالة السافرة- سواء للمتطلين الجدد أو ممن سبق لهم العمل -من ٢٧٪ عام ١٩٧٦ إلى ١١٪ عام ١٩٨٦ ،وتؤكد هذه النتائج تزامن ظاهرتى ارتفاع معدل البطالة وزيادة انفتاح الاقتصاد المصرى على العالم الخارجى . ولكن فى المقابل توضع بيانات تعداد ١٩٩٦ حدوث تراجع ملحوظ فى

معدل البطالة ليصل إلى ٨٫٩٪ من إجمالى قوة العمل المصرية. والواقع أن نتائج هذا التعداد قد تعرضت للعديد من التحفظات لعدم اتساقها مع ما تشير إليه المصادر الإحصائية الأخرى من جانب أو مع الأداء الاقتصادى الكلى خلال عقد التسعينيات من جانب آخر.

فمن ناحية يوضح تحليل نتائج البحوث الدورية لقوة العمل بالعينة اتجاه معدل البطالة إلى الارتفاع المطرد منذ أواسط السبعينيات وحتى منتصف التسعينيات. حيث بلغت ١١٫٨٪ فى عام ١٩٩٥.

ويتأكد نفس هذا الاتجاه بوضوح عند مقارنة بحث سوق العمل المصرى لعام ١٩٩٨ مع ثورة أكتوبر ١٩٩٨ ،حيث ارتفع معدل البطالة السافرة من ٥٫٤٪ إلى ٧٫٩٪ أى بحوالى ٤٨٪ خلال العشر سنوات محل الدراسة . أما من حيث الأعداد المطلقة للمتطلين فقد ارتفعت من ٨٩٠ ألفا عام ١٩٨٨ إلى ١٫٢٧ مليون عام ١٩٩٨ وهو ما يعنى أن معدل النمو السنوى لعهد المتطلين قد بلغ ٦٠٪ أى ما يتراوح بين ضعفى وثلاثة أمثال معدل نمو قوة العمل وكذلك معدل نمو السكان فى سن العـــــــمل (١٩٩٩-Assad) وعلى الرغم من عدم إمكانية مقارنة نتائج هذين المسحين بالمصادر

الاحصائية الأخرى -التي سبق الإشارة إليها- نظراً لاختلاف التعريفات المستخدمة والمنهجية المتبعة ، إلا أن اتجاه معدل البطالة نحو الارتفاع خلال الفترة ٨٨-١٩٩٨ اعتماداً على تطبيق ذات المعايير في التاريخين يعني صعوبة التسليم بانخفاض هذا المعدل ما بين تعدادي ١٩٨٦ و ١٩٩٦ . ومن ناحية أخرى ، لانجس في المؤشرات الأساسية للأداء الاقتصادي الكلي ما بين منتصف الثمانينيات ومنتصف التسعينيات ما يبرر انخفاض معدل البطالة على هذا النحو ، فمن الطبيعي ألا يسفر تباطؤ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والاتجاه نحو زيادة الكثافة الرأسمالية خلال الفترة المذكورة عن توسع كبير في خلق فرص العمل ، لأن معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي في جميع القطاعات كان يفوق معدل النمو السنوي للتشغيل.

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن جميع التقديرات السابقة على الرغم من ارتفاعها تميل إلى تقدير معدلات البطالة السافرة في المجتمع المصري بأقل من حقيقتها **Underestimated** حيث يترتب على طول فترات التعتل ظهور سمات مركبة وخطيرة مثل البطالة اليائسة -**Discouraged Unemployment** أي الفئات التي توقفت عن

البحث عن العمل لاقتناعهم بقلّة أو عدم وجود فرص متاحة للعمل مما يؤدي إلى استبعادهم من فئة المتعطلين وفقاً للتعريفات النولية لهذه الظاهرة.

وأخيراً لابد من التأكيد على إحدى الظواهر المهمة التي أصبحت تميز البطالة في مصر والتي تتمثل في تفاوت معدلاتها بشكل واضح وفقاً للنوع حيث يلاحظ ارتفاع معدل البطالة بين الإناث -خاصة المتعلّقات- عن نظيرها بالنسبة للذكور، حيث بلغت هذه النسبة عام ١٩٧٧ ٥٪ فقط بين الذكور مقابل ٢٤٪ بالنسبة للإناث، وهو ما يعتبر أحد الدلائل المهمة على إهدار أنجازات التنمية البشرية التي تحققت نتيجة التوسع في تعليم الفتيات في المجتمع المصري.

ونخلص من كل ما سبق إلى أن استمرار وتيرة العولة مستقبلاً سوف يقترب بتزايد حدة البطالة في مصر نتيجة لما ينتج عن هذه الظاهرة من اختلافات جذرية في أساليب تنظيم العمل وفي التركيب المهني للقوة العاملة. ففي ضوء انخفاض المستوى التعليمي لقوة العمل المصرية حيث إن نحو ٣٦٪ منها أمي وأنه بإضافة نسبة من يجيدون القراءة والكتابة إلى المجموعة السابقة، تصل نسبتهم إلى ٥٤٥٪ وهو ما يؤكد عدم قدرة نحو نصف قوة



الأجور الحقيقية للعمالة إلى الانخفاض بشدة خاصة بعد الارتفاع الذى شهدته خلال العقد الممتد من منتصف السبعينيات إلى أواسط الثمانينيات بسبب الفورة النفطية وتداعياتها . ويدل اتجاه معدلات الأجور الحقيقية إلى الانخفاض الشديد إلى عدم صحة مقولة اتسام سوق العمل المصرى بالجمود على النحو الذى يحول دون الاستغلال الأمثل لقوة العمل فيها .

ونظرا لأن قوة العمل الأجرية تمثل نحو ٥٦% من إجمالى قوة العمل المصرية، فإن الانخفاض الذى لحق بمعدلات الأجور الحقيقية لهذه الفئة يعنى تعرضها لتدهور بالغ فى مستويات معيشتها ويهدد قدرتها على الحصول على الحد الأدنى اللازم من الدخل لتوفير المتطلبات الأساسية للتنمية البشرية مثل الغذاء وخدمات التعليم والصحة والإسكان المناسبة.

ففى أواسط التسعينيات لم تتجاوز معدلات الأجور الحقيقية فى جميع الأنشطة الاقتصادية ثلثى مستوياتها السابقة فى منتصف الثمانينيات . كما ان انخفاض مستويات الأجور الحقيقية بشكل عام كان أكثر حدة فى القطاع الخاص حيث تراجع بنسبة ٢٨٪ تقريبا- مقارنة بنظيرها فى القطاع العام الذى بلغت فيه نسبة الانخفاض ٢٠٪ . وذلك على

العمالة المصرية مع التعامل مع التقنيات الحديثة والتطورات التكنولوجية المتسارعة التى تقتدرن بظاهرة العمالة . ويؤيد وجهة النظر السابقة عدد من الشواهد التى توضح أن الانعكاسات السلبية للعمالة على مستويات التشغيل ليست مقصورة على الدول النامية فقط- ومن بينها مصر- بل إنها أحدثت بالفعل تأثيرات مماثلة فى الدول الصناعية المتقدمة إلى الحد الذى دفع إلى ظهور كتاب شهير بعنوان **the End of work** يتنبأ فيه مؤلفه باختفاء «العمل» على النحو المعروف لنا وحدوث اختلافات جذرية فى أساليب تنظيم العمل وفى التركيب المهنى المطلوب لقوة العمل (Rifkin 1995) . ويرجع تفسير ذلك إلى أن الطفرات التكنولوجية تؤدى إلى تدمير أو اختفاء مهن بعينها مقابل خلق مهن جديدة ومستحدثة ذات محتوى معرفى ومهارى أعلى ومن الطبيعى أن ينصب تدمير الوظائف على العمالة منخفضة أو متوسطة المهارة وهى التى تشكل القاعدة العريضة لقوة العمل فى مصر.

### الأثر على مستويات الأجور

أن أحد التغيرات المهمة التى لحقت بسوق العمل المصرى وخاصة خلال تطبيق برنامج الإصلاح والتكيف الهيكلى هى اتجاه معدلات

الرغم من الاتجاه العام للأجور الاسمية إلى الارتفاع بنحو ١٦٠٪ خلال الفترة محل الدراسة.

ومن ناحية أخرى فإن الفروق الواقعة في معدلات الأجور الاسمية والحقيقية في أقسام النشاط الاقتصادي تجرى وفقاً للنوع، وهو ما يؤكد وجود نوع من التمييز ضد المرأة في مستويات الأجور حيث تحصل بشكل عام على نسبة لا تتجاوز ٨٢٪ من أجر الذكور مقابل تأدية نفس الأعمال ولكن مع اتجاه هذه التحيز إلى التناقص في حالة القطاع العام مقارنة بالقطاع الخاص. ويستخلص من البيانات السابقة وجود نمط عام لحديث تراجع ملحوظ في معدلات الأجور الحقيقية التي حصلت عليها قوة العمل المصرية حتى أواخر عقد التسعينيات وذلك مع وجود بعض التفاوتات وفقاً لطبيعة النشاط عام/ خاص أو لنوع العمالة ذكور/ إناث.

وتجدر الإشارة في هذا المقام إلى أن انخفاض مستوى الأجور الحقيقية لم يترتب عليه زيادة الطلب على تشغيل قوة العمل المصرية أو خلق المزيد من فرص العمل الجديدة على النحو الذي يشير إليه التيار المؤيد للعملة والذي يتبنى وجهة النظر القائلة بأن تصحيح الاختلالات السعرية لكل من

عنصرى العمل ورأس المال سوف يدفع بأصحاب المشروعات إلى استخدام أساليب إنتاجية كثيفة العمل على أثر انخفاض تكلفة عنصر العمل بل إن الواقع المشاهد يشير إلى اقتران ذلك بارتفاع مواز في معدلات البطالة السافرة-كما أوضحنا في الأثر الأول- وهو ما يؤكد بوضوح أن الاعتماد على آليات السوق- مثل التغير في الأسعار النسبية لا يمكن التعويل عليه لعلاج الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها أسواق عمل البول النامية بشكل عام.

وحقيقة الأمر أن ضغوط التنافسية المرتبطة بالعملة والتسابق على الفوز بالأسواق تجعل الحكومات ترحب لرأس المال على حساب العمل، فتخفف الحكومات من الضرائب على رجال الأعمال المحليين أو الأجانب وتمنحهم العديد من المزايا والاعفاءات حتى تجتذبهم للاستثمار المحلي وتصرفهم عن التفكير في النزوح للاستثمار في دول أخرى وفي نفس الوقت، ولذات الهدف تعمل الحكومات على الحد من الامتيازات التي يحصل عليها العمال ووترفض أي اتجاهات لرفع الأجور الاسمية وذلك بدعوى خفض تكاليف الإنتاج ورفع درجة تنافسية المنتجات الوطنية في الداخل والخارج ويشجع الحكومات على ذلك التوجه الدعوة

الملحة من جانب المؤسسات الدولية- مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي- التي تؤكد على أن تخفيض الأجور الحقيقية سوف يدفع بالول النامية إلى توفير المزيد من فرص العمل ويدعم قدراتها التنافسية ويحقق لها النمو المنشود في حين أن الحقائق المشاهدة في سوق العمل المصري تشير إلى أن هذا الاتجاه يضر بأبلغ الضرر بمستوى معيشة الأفراد المنتمين لقوة العمل الأجرية ويعرضهم لعملية إفقار مادي ومعنوي طويل الأجل.

#### آثار غير مباشرة

وبالإضافة إلى ما سبق ، يمكن الإشارة أيضا إلى الآثار غير المباشرة التي تترتب على الآليات المختلفة للعولة على مستويات الدخل الحقيقية لجميع الأفراد في المجتمع لختفيذ قرارات ثورة أوجواي التي نصت على ضرورة تحرير التجارة في السلع الزراعية عن طريق تخفيض التعريفات الجمركية عليها والدعم المقدم لمنتجيتها في الدول المتقدمة بنسبة ٣٦٪ في المتوسط حتى عام ٢٠٠١ سوف يترتب عليها -خاصة نتيجة تخفيض الدعم- ارتفاع أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية، ولما كانت مصر مستوردة صافية للغذاء خاصة في السلع الزراعية الأساسية مثل القمح والسكر والبقيق ، فمن المتوقع أن يؤدي ارتفاع أسعار

هذه السلع إلى تدنى الدخل الحقيقية للمستهلكين خاصة من أصحاب الدخل المنخفضة والتي يشكل إنفاقها على هذه السلع نسبة مرتفعة من دخلها ومن ناحية أخرى، يلاحظ أن تنفيذ القرارات المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية Trips نظرا لتركز معظم براءات الاختراع في الدول المتقدمة -سوف يؤدي أيضا إلى ارتفاع أسعار بعض السلع الأساسية خاصة أسعار الدواء ،على نحو يتوقع معه انخفاض طلب الطبقات الفقيرة على العلاج كما سينجم عن هذه الاتفاقية ارتفاع أسعار بعض المدخلات الزراعية المهمة مثل الألبور المحسنة وجميع المنتجات الزراعية الكيماوية مما سينعكس سلبيا على دخول المزارعين وبشكل أشد وطأة على صغار المزارعين الفقراء.

#### التجزئة في السوق

تعانى سوق العمل المصرية من العديد من مظاهر التجزئة : عام/ خاص . ذكور/ إناث . ورسمي وغير رسمي . وبعد النمط الأخير من أنماط التجزئة بمثابة السمة الرئيسية لهذا السوق بحيث يبدو سوق العمل غير الرسمي وكأنه الملاذ الأخير لكل من عجزت سوق العمل الرسمية عن استيعابهم وذلك لأن الغالبية العظمى من المتعطلين في مصر -في ظل عدم

نوعين من المصادر الاحصائية وهى التعداد العام للسكان عام ١٩٩٦ ونشرة التوظيف والأجور وساعات العمل لذات السنة وفقاً لهذه الطريقة يتم التوصل إلى التقدير المطلوب عن طريق جمع إجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص خارج المنشآت (أى الجائلين) إلى إجمالى المشتغلين فى المنشآت الخاصة التى تستخدم أقل من خمسة عمال ، وذلك بعد استبعاد العاملين فى القطاع الزراعى فى الحالتين.

ووفقاً لذلك فإن إجمالى عدد الملتحقين بالقطاع غير الرسمى قد بلغ ٨ر٤ مليون فرد عام ١٩٩٦ منهم ٣ر٢ يعملون خارج المنشآت بنسبة ٤٨٥٪ من الإجمالى بالإضافة إلى ٢ر٥ مليون فرد فى المنشآت صغيرة الحجم بنسبة ٥١٥٪.

ومما سبق يمكن أن نستنتج أن عدد العاملين فى سوق العمل غير الرسمى قد تراوح فى منتصف التسعينيات بين ٨ر٤ مليون فرد كحد أدنى، ٢ر٥ كحد أقصى وهو ما يعنى فى الحالتين تضاعف أعداد المنتمين لهذا القطاع مقارنة بعام ١٩٨٦ حيث لم يتجاوز عددهم ٢ر٦ مليون فرد حينذاك.

أما فيما يتعلق بنوعية العاملين فى الأنشطة غير الرسمية فهى تنصف بالتنوع

وجود نظام واضح ومستقر لتأمينات البطالة- لا يكون ترف البقاء بدون عمل ومن ثم بدون أى مصدر للدخل وعلى الرغم من الصعوبات الاحصائية المتعلقة بحصر أنشطة هذا القطاع أو حجم المشتغلين به، إلا أن أحدث التقديرات المتعلقة به تشير إلى حدوث ارتفاع بالغ فى أعداد الملتحقين بسوق العمل غير الرسمى خاصة خلال عقد التسعينيات وقد وردت هذه التقديرات فى دراسة حديثة عن درجة التنافسية والمرونة فى سوق العمل المصرى والتي قامت بتقدير أعداد العاملين فى قطاع العمل غير الرسمى بطريقتين مختلفتين.

فوفقاً للطريقة الأولى يتم تقدير عدد المشتغلين فى القطاع غير الرسمى باعتباره ناتج طرح إجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص الرسمى غير الزراعى (أى المنشآت التى يعمل بها أكثر من ١٠ عمال) من إجمالى المشتغلين فى القطاع الخاص غير الزراعى وفى هذا السياق أعداد الملتحقين بقطاع العمل غير الرسمى قد بلغت نحو ٢ر٥ مليون فرد يمثلون ما يقرب من ٩٢٪ من إجمالى العمالة المشتغلة بالقطاع الخاص بعد استبعاد العاملين بالقطاع الزراعى.

أما الطريقة الثانية فتعتمد فى تقدير أعداد المشتغلين بالقطاع غير الرسمى على

الشديد حيث تضم المتسربين من النظام التعليمي والداخلين الجدد فى سوق العمل من الخريجين والعائدين من الهجرة فى النول النفطية والفئات المتضررة من عملية الخصخصة ، كما ترتفع نسبة الإناث منخفضات التعليم والمهارة من اللاتى يلجأن للعمل فيه كوسيلة لزيادة دخل الأسرة خاصة فى ظل ما يلحق برب الأسرة من فقد لوظيفته أو ترد فى دخله الحقيقى.

### الصناعات الحرفية

والواقع أن هذا السوق غير الرسمى للعمل قد لعب دورا محوريا كمستوعب للصدمات التى لحقت بسوق العمل الرسمى فى مصر خلال التسعينيات ، إلا أنه لا يجب إغفال أن العاملين فيه لا يتمتعون بأى حقوق قانونية من حيث عدد ساعات العمل أو الحد الأدنى للأجور ، كما يفتقدون أى شكل من أشكال التأمينات أو الضمانات الاجتماعية فضلا عما يتسم به العمل فى هذا القطاع من عدم الاستقرار أو الاستقرار ، ويعبارة أخرى يمكن النظر إلى سوق العمل غير الرسمى باعتباره آلية من آليات التكيف الطبيعية التى يلجأ إليها أفراد العمل من أجل الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات التى تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ولكن مع اتجاه مستوى

الدخول فيه إلى التدهور بسبب الزيادة المستمرة فى أعداد الملتحقين به وشدة التنافس بين وحداته ، ستتحول وحدات هذا القطاع إلى يؤر تتركز فيها العمالة المنخفضة المهارة والدخل ، ومن ثم تزداد فيها حدة التهميش الاجتماعى وتزداد وطأة الفقر خاصة فى المناطق الحضرية بكل ما يمثله ذلك من انعكاسات اقتصادية واجتماعية بالغة الخطورة.

وعلى الرغم من الصقائق السابقة، نلاحظ تزايد الدعوة خلال الأعوام الأخيرة إلى ضرورة الاهتمام بالقطاع غير الرسمى وإمكانية الاعتماد عليه كمحرك أساسى للنمو الاقتصادى، وذلك لارتقاع قدرته على استيعاب المزيد من العمالة ، ويبرر أصحاب هذه الدعوة وجهة نظرهم بالإشارة إلى تنوع أنشطة هذا القطاع بحيث يمكن تقسيمها إلى ثلاثة قطاعات فرعية:

\* قطاع الصناعات الحرفية بالغة الصغر الذى يعد أكثر أنشطة هذا القطاع ديناميكية وأعلى إنتاجية.

\* قطاع الصناعات المنزلية الذى يتسم بالاعتماد على قوة العمل العائلية غير مدفوعة الأجر خاصة من الإناث والأطفال.

\* قطاع الخدمات المتنوعة سواء داخل

الواقع أن هذا السوق غير الرسمى للعمل قد لعب دورا محوريا كمستوعب للصدمات التى لحقت بسوق العمل الرسمى فى مصر خلال التسعينيات ، إلا أنه لا يجب إغفال أن العاملين فيه لا يتمتعون بأى حقوق قانونية من حيث عدد ساعات العمل أو الحد الأدنى للأجور ، كما يفتقدون أى شكل من أشكال التأمينات أو الضمانات الاجتماعية فضلا عما يتسم به العمل فى هذا القطاع من عدم الاستقرار أو الاستقرار ، ويعبارة أخرى يمكن النظر إلى سوق العمل غير الرسمى باعتباره آلية من آليات التكيف الطبيعية التى يلجأ إليها أفراد العمل من أجل الحصول على الحد الأدنى من الاحتياجات التى تمكنهم من البقاء على قيد الحياة ولكن مع اتجاه مستوى

وأسعار أدنى.

### الأثر الدولى والإقليمى

يتضح من تعريف ظاهرة العولة أنها تتمحور حول التحرير المتزايد وإلغاء جميع القيود التى يمكن أن تحول دون انتقال السلع أو عناصر الإنتاج عبر الحدود الوطنية للدول . ويعنى ذلك ضمناً أن العولة سوف يترتب عليها المزيد من الحرية فى حركة الأفراد أسوة بتدفقات رؤوس الأموال وحركة التجارة العالمية . غير أن هذا الاستنتاج يحتاج إلى بعض التدقيق والمراجعة وذلك لسببين على الأقل:

أ- أن المناخ المتسم بالعولة سوف ينتج عنه التفرقة بين ثلاث فئات متباينة من قوة العمل بصرف النظر عن جنسيتها .

ب- فئة محدودة من قوة العمل سوف تكون مؤهلة لشغل أى فرص عمل على المستوى الدولى، وذلك لتمييزها بمستوى بالغ الارتفاع من المهارات والقدرات العقلية والفكرية -نتيجة لتراكم عملية استثمار بشرى تم فيها وفقاً لأعلى المعدلات الدوائية- وهذه الفئة ستتاح لها فرص عمل ذات مستويات أجور بالغة الارتفاع مقترنة بفرص مستمرة للترقى والتنافس عليها من قبل المؤسسات الدوائية النشاط (إن يتجاوز حجم هذه الفئة ١٠٪ من إجمالى قوة العمل

المنشآت أو خارجها والذي لا يتطلب أى مستويات مهارية للانضمام إليه

ومن ثم ينادى هذا الفريق بإمكانية الاعتماد على مكون الصناعات الحرفية وبالفئة الصغر والارتقاء به وتوسيع حجم نشاطه عن طريق توفير مجموعة الخدمات المساعدة التى يحتاج إليها مثل الحصول على الائتمان صغير الحجم ، التدريب ، التسويق ، والارتباط بالصناعات الأكبر حجماً من خلال عمليات التوريد من الباطن ، وذلك بالاستناد إلى نجاح بعض التجارب خاصة فى اليابان أو بنجلاديش ، لكن الواقع المشاهد فى الدول النامية يلقى بالكثير من الشكوك حول إمكانية تبني هذا الاتجاه كوسيلة أساسية لخلق فرص عمل جديدة ضمن المعروف أن لكل تجربة خصوصيتها، وأن التجارب الناجحة لا تعنى إمكانية تكرارها بشكل حرفى ومن جانب آخر تشير بعض الدراسات إلى خطورة الاعتماد على هذا المنهج لما سينتج عنه من تكريس التجزئة فى أسواق العمل المعنية وزيادة حدة الفروق بين الفئات المختلفة من قوة العمل ، فضلاً عن المضاعف العديدة التى سوف يتعرض لها القطاع غير الرسمي مع اشتداد تيار العولة وتحرير التجارة وتوافر بدائل كثيرة للمنتجات المحلية حتى التقليدية بجودة أعلى

فى العالم).

الأولى التى يمكن تصورها.

\*الفئة الثانية من قوة العمل ستتقسم بمستوى أدنى من المهارات مقارنة بالفئة الأولى، وهو ما سيتيح لها فرص عمل داخل حدود دولها ولكن دون ضمان الاستقرار الوظيفى أى الخضوع لمبدأ Hire and Fire وفرص أقل للارتقاء مقابل حصولها على مستويات معقولة من الأجر. وستمثل المهام الأساسية لهذه الفئة فى معاونة الفئة الأولى ووضع أفكارهم وابتكاراتهم موضع التنفيذ (هذه الفئة سيتراوح حجمها بين ٢٠ إلى ٤٠٪ من إجمالى قوة العمل فى العالم).

\*الفئة الأخيرة وهى الأكبر حجما سوف تضم جميع العمالة غير الماهرة التى لن تجد أمامها سوى فرص عمل مؤقتة وغير مستقرة ومستويات أجرة متدنية للغاية لاشتداد حدة المنافسة بينهم سواء داخل دولهم أو مع العمالة غير الماهرة فى الدول الأخرى- التى يمكن أن ينتقل إليها رأس المال إذا لم تقبل هذه الشروط - (وسوف تمثل هذه الفئة أكثر من ٥٠٪ من قوة العمل الدولية).

ونخلص مما سبق أن العولة ستضع قيوداً متزايدة على حركة انتقال قوة العمل بشكل عام ما عدا قلة قليلة سوف تمثل طبقة محدودة أو متميزة من العاملين على عكس الانطباعات

بالنظر إلى أهم الآليات التى تستند عليها ظاهرة العولة وهى منظمة التجارة العالمية وباقى ما أسفرت عنه مقررات دورة أوجواي الأخيرة بالنسبة لاتفاقية الجات وعلى وجه التحديد اتفاقية تحرير الخدمات المعروفة باسم الجاتس Gats سوف يتأكد لنا عدم تكافؤ الفرص أمام الأفراد المنتمين لقوة العمل فى الانتقال من دولة إلى أخرى ، وبإيجاز شديد فإن هذه الاتفاقية تتبنى تعريفا شاملا للخدمات من حيث إنها تتألف من أربع طرق لتوريد الخدمة هى: عبر الحدود والاستهلاك فى الخارج والتواجد التجارى فى بلد الاستهلاك والحركة المؤقتة للأشخاص الطبيعيين وما يعنىنا فى هذا المجال الشكلى الآخرين من تحرير الخدمات حيث يتضمنان انتقال أفراد من قوة العمل من دولة لأخرى لتقديم أنواع معينة من الخدمات المصرفية أو المالية أو المهنيين من تخصصات مختلفة مثل الأطباء والمحاسبين والمهندسين . وذلك بالطبع إذا ما قامت الدولة بالالتزام بتحرير خدماتها فى هذه المجالات.

وغنى عن البيان أن مثل هذا التحرير سوف ينجم عنه انتقال قوة العمل من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية فى

الجنوب، وذلك لتمتعها بمزايا نسبية وتنافسية واسعة في هذا المجال نتيجة لتطور وارتقاء المستوى التكنولوجي بها من جانب ولارتفاع مهارات الممارسين لهذه المهن من جانب آخر وهو الأمر الذي سيزيد من حدة الضغوط التي تفرضها العولة أمام الدول النامية، ومنها بالطبع مصر التي انضمت إلى هذه الاتفاقية ولكن تجدر الإشارة إلى أن الاتفاقية تتيح الفرصة أمام كل دولة لاختيار القطاعات المحددة التي توافق على تحرير الخدمات فيها مما يضمن إمكانية حصر الأثر السلبي لها في نطاق معين ، فعلى سبيل المثال نجد أن مصر قد تهددت بتقديم التزامات محددة في قطاعات معينة هي البناء والتشييد والخدمات المالية والمصرفية والسياحة والمواصلات.

وتنطبق ذات النتيجة بدراسة اتفاقيات المشاركة مع الاتحاد الأوروبي حيث إن أحد أهدافها الأساسية يتمثل في الحد من انتقال قوة العمل من دول جنوب البحر المتوسط إلى شماله مقابل تحسين فرص الدخل والعمل في دول الإرسال خاصة من العمالة ذات المستويات المحدودة من المهارة ، ويعنى ذلك تقلص قدرة قوة العمل المصرية على الانتقال مستقبلا إلى دول الاتحاد الأوروبي سوى بطرق غير شرعية مقابل ظروف عمل بالغة

التدنى والتهديد المستمر بتعرضها للعقوبات القانونية .

أما عن قرص انتقال قوة العمل المصرية داخل نطاق الوطن العربي ، فمن المؤكد أنها قد تناقصت بكثير عن المستويات المزدهرة التي شهدتها خلال الحقبة النفطية، وأنه من الصعب الاعتماد عليها مستقبلا كآلية لاستيعاب قوة العمل المتوافرة في دول الإرسال العربية مثل مصر والأردن واليمن خاصة بعد حرب الخليج الثانية وتداعياتها السياسية والأمنية . أما الحركة المحدودة المتاحة فسوف تتركز على الفئات عالية المهارة وفي تخصصات محدودة يصعب إحلالها سواء بالعمالة المواطنة أو العمالة الآسيوية.

ومن كل ما تقدم يتضح لنا أن الأثر المتوقع من العولة على انتقال قوة العمل المصرية سوف يكون محدودا من حيث الحجم ولكنه سيترتب عليه تفرغ هذه الدول من أفضل عناصرها البشرية سواء في حالة انتقالها إقليميا أو دوليا- والتي هي بحاجة إليها لدعم جهودها التنموية وفي المقابل ستتزايد بها أعداد المتعطلين سواء من أصحاب المؤهلات الذين يفتقدون المهارات المطلوبة في أسواق العمل الخارجية أو الفئات غير المؤهلة الذين يفتقدون المهارات المطلوبة في أسواق العمل



الخارجية أو الفئات غير المؤهلة نتيجة لتقلص الطلب الداخلى عليهم كما اتضح من الأثر الأول.

وبالإضافة إلى ما سبق، توضح الدلائل للمشاهدة حديثا لجوء أصحاب الأعمال والمستثمرين المحليين والأجانب إلى استخدام عمالة أجنبية للعمل فى سوق العمل المصرى خاصة بالنسبة لفئات العمالة الماهرة القادرة على التعامل مع الفنون الإنتاجية الحديثة ، وتركز أهم جنسيات العمالة الوافدة فى العمالة الآسيوية خاصة من كوريا والصين لما يعرف عنها من الانضباط والالتزام بمعايير الجودة فى تنفيذ ما يعهد إليها من أعمال . ويلاحظ انتشار هذه الظاهرة فى قطاع المقاولات -خاصة فى حالة تنفيذ مشروعات ضخمة أو منتجات سياحية- فضلا عن قطاع الخدمات الطبية المعاونة مثل الحكيمات والمرضيات وفى ذات الوقت يشهد سوق العمل المصرى توافد أعداد متزايدة من السودان وأثيوبيا وأريتريا من العاملين غير المهرة الذى يشغلون بالدرجة الأولى المهن المتعلقة بالخدمات المنزلية، وهى بالقطع ظواهر تدعو إلى الدهشة خاصة فى ظل توافر أعداد شديدة من المتعطلين المصريين الذين يمكنهم شغل هذه الوظائف سواء إذا توافر لهم برامج

التدريب الملائمة -فى حالة العمالة الماهرة- أو قبلوا بممارسة الخدمات المنزلية -فى حالة العمالة غير الماهرة -خاصة أن هذه الفئة الأخيرة تحصل على أجور عالية وبالنقد الأجنبى مقارنة بمستويات الأجور السائدة والتي شهدت تراجعا مطردا -كما أوضحنا فى الأثر الثانى.

#### الأثر على انتشار الفقر

على الرغم من عدم وجود علاقة مباشرة بين انعكاسات العولة على أسواق العمل وظاهرة الفقر، فإنه يمكن القول بأن المحصلة النهائية لتفاعل مجموعة التغيرات التى سبق الإشارة إليها فى هذا القسم قد انعكست بشكل سلبي على المستويات المعيشية للغالبية العظمى من العمالة المصرية. كما أن هناك دلائل عديدة تشير إلى تفاقم ظاهرة الفقر وزيادة حدته فى المجتمع . ويتضح ذلك جليا من ظهور العديد من الدراسات والأبحاث التى تتناول قضية الفقر بشكل متعمق وقياساته المختلفة سواء فى الحضر أو الريف المصرى خلال السنوات الماضية.

ومن ثم يمكن القول بأن التصدى لهذه الظاهرة والتخفيف من انعكاساتها السلبية قد صعد إلى قمة جدول أعمال صانعى السياسات والجهات المختلفة المعنية بالتنمية البشرية

والاجتماعية . ويدون الدخول في تفاصيل خريطة الفقر وسماته ومسبباته في الاقتصاد المصرى- لتوافر العديد من الدراسات في هذا الصدد -فإن ما يهمنا في هذا المجال هو الإشارة إلى ملاحظتين عامتين تتطلقان بكيفية تناول هذه الظاهرة وآثارها على المجتمع بصفة عامة:

«صوت تطور جوهري في المداخل المستخدمة في تعريف الفقر وقياس نسبة انتشاره في مجتمع من المجتمعات . فقد سيطر لسنوات طويلة على الأدبيات المعنية بهذه القضية مفهوم أو مدخل يستند على معيار الدخل والانفاق مما أصبح مشهورا بخط الفقر- المطلق أو النسبي- وذلك عن طريق استخدام مؤشر يركز على دخل الأسرة المعيشية وحدود السلع والخدمات الأساسية التي يمكن أن تحصل عليها بهذا الدخل وهو ما يعنى تحديد مستوى أدنى من الاستهلاك واعتبار الأسرة المعيشية التي يقل مستواها عنه أسرة فقيرة . ولكن مع ظهور تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٦ ، تم تقديم مقياس جديد يبين مدى تعرض مجتمع ما للفقر بدلالة مفهوم «فقر القدرات الإنسانية» (مثل عدم القدرة على الحصول على تغذية وصحة سليمة وعدم القدرة على التعليم وتحصيل المعارف أو عدم القدرة

على الانجاب وفقا للوسائل الصحية) ونتيجة لهذا التطور اعتبر البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مقياس « فقر القدرة» على أنه المقابل لمؤشر التنمية ونعتقد أن هذا المفهوم الجديد للفقر يعد أكثر ملاءمة للتطبيق على حالة الدول النامية التي تعاني في مجموعها من عجز في القدرة الإنسانية (مقاسا بمؤشر التنمية البشرية) مقارنة بمستوى الدخل المتاح فيها (مقاسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية للدولار) فعلى سبيل المثال يوضح التقرير الدولى للتنمية البشرية لعام ١٩٩٩ وجود قيمة سالبة أو عجز بين ترتيب مصر وفقا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب تعادل القوة الشرائية للدولار وترتيبها وفقا لمقياس التنمية البشرية يبلغ(-١١).

ويعد هذا العجز مقياسا غير مباشر لما يمكن تسميته «بالفقر المحكم تجنبه» كما يمكن اعتباره من منظور آخر دليلا على فرص مهددة لم يستغلها الاقتصاد المصرى وقت أن توافرت لديه القدرات المالية لتحسين مستوى التنمية البشرية فيها .

ب- تمثل الملاحظة الثانية في أن تطبيق مفهوم للفقر يستند على « فقر القدرة الإنسانية» على مصر يقودنا إلى استنتاج ضمنى

يطلق عليهم Labor aristocracy وهم الذين تتاح لهم فرصة التمتع بمستوى رفاه أعلى بكثير مما يتيح دخله الفرد في هذه الدول. وفي المقابل يتزايد أعداد المستبعدين أو المهمشين من حلقات الإنتاج والدخل بحيث يكثر توليد الفقر بعملية الاستبعاد الاجتماعي والاقتصادي هذه والأخطر من ذلك هو ديناميكية «الفقر» في هذه الحالة حيث إن تفاقم الفقر يؤدي إلى زيادة حدة التفاوت في توزيع الثروة والدخل وبالتالي تتناقص قدرة الفقراء على امتلاك رأس المال المادي والبشري والاجتماعي مما يخلق حلقة خبيثة من الفقر والتخلف يعيد فيها الفقر إنتاج ذاته وتصبح الانزواجية الاجتماعية Social dualism إحدى السمات الأساسية التي يعاني منها المجتمع ولكن بدرجات متفاوتة. وغنى عن البيان أن مثل هذه الانزواجية تهدد وحدة النسيج الاجتماعي للدولة وتولد مخاطر عدم استقرار على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية (Amin, 1999) ■

مضمونه أن الفقر هو في الأساس عملية من عمليات الاستبعاد الاجتماعي تحول دون وصول فئات واسعة من المواطنين إلى الأصول الاقتصادية (مثل الأراضي الزراعية والمياه النقية وقرص العمل المنتج ورأس المال العيني والمادي) والأصول البشرية (مثل التعليم الجيد والصحة) والأصول الاجتماعية (مثل الخدمات العامة وشبكات الاتصال وأنظمة الدعم الاجتماعي).

ونحن نميل إلى الاعتقاد بأن تزايد انفتاح الاقتصاد المصري على السوق العالمي بآلياته المختلفة قد ساعد على تكريس ظاهرة الاستبعاد الاجتماعي خلال السنوات العشر الأخيرة، فالعولة وفقاً لبعض التعريفات هي عملية مركبة ومعقدة تنتج عنها آثاراً متعارضة تتمثل في عمليات اندماج واستبعاد آنية ، بعبارة أخرى يمكن القول إن انعكاسات العولة على الدول النامية بشكل عام ومن بينها مصر تساعد على اندماج نخبة أو صفة محدودة العدد من أبناء كل دولة في عمليات الإنتاج والتراكم الرأسمالي المرتبط بالسوق العالمي



ملف العدد

التعليم فى مصر

## ثقافة الاستبداد فى المدارس المصرية

■ د. كمال نجيب

كلية التربية - جامعة الإسكندرية

«الامة التى لا يشعر كلها أو أكثرها بالام الاستبداد لا تستحق الحرية»

عبد الرحمن الكواكبي

طبائع الاستبداد ومصارع العباد

(بمشق : دار المدى ، ٢٠٠٢) ص ١٢٤

إن أى تغيير فعلى فى مجتمع ما لا يمكنه أن يثبت إلا من صميم ذلك المجتمع، (أى بتغيير الذات) فالتحرر الصحيح لا يمكن أن يحصل إلا من خلال عملية تثبت من قلب المجتمع (أى التحرر الذاتى) .

هشام شرابي

مقدمات لدراسة المجتمع العربى

(بيروت : دار نلسن ، ١٩٩٩) ص ٣٢.

المدرسة : أى ما تشتمل عليه ثقافة الأفراد والجماعات ، الطلاب والمعلمون وهيئة الإدارة المدرسية ، من مدركات ومعان ومنظورات وكيفية تعاملهم فى حياتهم اليومية داخل المدرسة، ومحاولة تحديد العلاقات والتداخلات بين هذه الثقافة وما يجرى فى المجتمع الأوسع من علاقات وتفاعلات ، على اعتبار أن الثقافة المصغرة .. ثقافة المدرسة هى امتداد لثقافة المجتمع وتعيد لها فى نفس الوقت .  
والدراسة الحالية تتصدى لهذه القضية

الاهتمام الرئيسى لعلم اجتماع التربية اليوم يتمثل فى محاولة تحليل وفهم التفاعلات والترتيبات والأنشطة التربوية التى تكمن فى واقع الحياة اليومية داخل الفصول وداخل المدارس ، فى إطار البنى والمؤسسات والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية داخل المجتمع الأكبر . فى عبارة أخرى ، فإن ثمة اتجاهات واسعة بين النقيدين من مفكرى التربية ويبحثها فى هذه الآونة بصفة أساسية للتركيز على دراسة «ثقافة الفصل» و«ثقافة

هذه الدراسة خليطاً من الفئات الدنيا والوسطى . حاولنا أن نرصد ثقافة المدرسة وثقافة الفصل ، والكشف عن المفاهيم والمقولات التي تدور في عقول المديرين والمعلمين والطلاب ، والقواعد التي تحكم عمليات التدريس والضبط الاجتماعي داخل الفصول ، والعلاقات الاجتماعية بين الإدارة والمعلمين من ناحية ، والطلاب من ناحية أخرى ، والمعايير والقيم التي يتم التأكيد عليها في ثنائيا هذه العلاقات ، وفي ارتباطها الجدلي بثقافة الطلاب الذين قد يشكلون مساحة واسعة أو ضيقة من الاختلاف مع النظام المدرسي وتقاليده وأعرافه ، والطرق والأساليب والاستراتيجيات التي يبدعها الطلاب للتعامل مع الثقافة المسيطرة للمدرسة . وعلى سبيل الإجمال ، نعرض في هذا المقال ملخصاً موجزاً لما كشفت عنه الدراسة بخصوص هذه القضايا والموضوعات.

#### (١) إعادة الانتاج .. ما الذي يعاد

إنتاجه؟

في جميع هذه المدارس ، جسدت المشاهدات واللقاءات التي جرت في سياق الدراسة الحالية ، أوضاع المدارس الإعدادية الحكومية التي تتسم ببنية هرمية استبدادية ، تقوم على مبدأ الاحتكار الفعال لمصادر القوة والسلطة في المدرسة لمصلحة البيروقراطية الأعلى . أي أن سلطات مدير المدرسة وقراراته

بمحاولة تقديم وصف إثنوجرافي نقدي لواقع ثقافة الفصول الدراسية في مصر يساعد في تحليل وفهم الخبرة الإنسانية اليومية والعلاقات الاجتماعية داخل هذه الفصول والمدارس ، وعلاقتها بالواقع الاجتماعي في المجتمع الكبير . وترتكز هذه الدراسة على تنظيرات الاتجاه النقدي الجديد ، وعلى تقاليده البحثية التي ظهرت في سياق تطور علم اجتماع التربية خلال العقدين الأخيرين ، خصوصاً ما يتعلق منها بمفاهيم إعادة الإنتاج الاجتماعي والثقافي ، والإنتاج الثقافي ، والمقاومة.

ويمكن القول بأن دراسة ثقافة الفصل في المدارس المصرية ، وما يحدث داخله من علاقات وتفاعلات اجتماعية ، وما يجري به من عمليات إعادة إنتاج للثقافة المجتمعية ، وعمليات الإنتاج الثقافي التي يمارسها الطلاب والمعلمون لمقاومة هذه الثقافة المسيطرة ، تزودنا بأسس واقعية لفهم الواقع التعليمي المصري ، وتقاليده ، وقيمه ، وعملياته ، كما تحدث في الحياة اليومية للمدارس.

ولقد جرى في هذه الدراسة عرض مشاهد ولقاءات مكثفة مع مديري ومعلمي وطلاب سبعة من مدارس الفئات الاجتماعية الدنيا الحكومية بمدينة الإسكندرية ، ومدرسة واحدة ينتمي طلابها للشرائح الوسطى أو الدنيا من الطبقة الوسطى ، في حين تضم مدرستان من مدارس

ونمط إدارته ، تتحدد في ضوء تعليمات وتوجيهات القوى الإدارية الأعلى.

ولذلك ، فمدير المدرسة يمارس نوعاً من أنواع " الاستبداد بالوكالة " ، أى أنه الاستبداد يجرى في ضوء قرارات وتعليمات وتوجيهات ومتابعات السلطات الأعلى ولصلحتها . هذا الاستبداد بالوكالة يخلو من الصلاحيات الأساسية اللازمة لممارسة الإدارة المستبدة على نحو يحقق فاعلية تنظيم شئون المدرسة ، والتغلب على التحديات والمشكلات التي قد تواجهها ، حتى وفقاً للنمط الإداري الاستبدادي نفسه . ولذلك ، فهي إدارة خائفة يوماً من السلطة الأعلى ، وعاجزة عن حل كثير من مشكلات الحياة المدرسية ، ومن ممارسة الإدارة بالمعنى الحقيقي للكلمة نتيجة هذه الضغوط الإدارية الإستبدادية الفوقية ، ونتيجة تجريد إدارة المدرسة من صلاحياتها الإدارية الطبيعية.

ومع ذلك يبقى أن البنية المؤسسية للمدارس الإعدادية ، تقوم على هيمنة السلطة الأحادية داخل المدرسة ، باعتبار أن المدير - برغم ما يستبد به من خوف وعجز - هو المحور الذي تنتظم حوله جميع أعمال المدرسة ، وهو المرجع الوحيد في إنتاج القرارات والأوامر . إذ أن ثقافة الاستبداد السائدة في المدارس - كما في المجتمع - تقوم أصلاً على وحدانية

المرجع في إنتاج القرارات والأوامر ، وإلغاء الآخر الذي يقول بمرجع أو قرار آخر محتمل ، والتحكم في أقاليم المسموح والمنوع من القيم والتقاليد والأنشطة والممارسات والعلاقات ، وقبل هذا وذاك ، إتقان فن الخضوع إلى من هو أعلى وقمع من هو أدنى . فالعلاقة بين السلطة الخارجية الأعلى والمدير هي علاقة إملاء وخضوع ، والعلاقة بين المدير والمعلمين وكذلك مع هيئة الإدارة بالمدرسة هي علاقة إملاء وامتنال أحادية المرجع أى أن جميعها علاقات سيطرة وخضوع.

ومن الواضح أن ثقافة الاستبداد وما تنطوي عليه من قهر وقمع ، تعمل على إعادة إنتاج " الشخصية المستبدة " التي تجيد ممارسة علاقات السيطرة والخضوع باتقان بين القائمين على السلطات الإدارية بمستوياتها المختلفة ، وفي صفوف المعلمين أيضاً . ولذلك ، نجد أن كل فرد من العاملين في المدرسة ، يمارس دور القامع والمقموع معاً ، مقموع من السلطة الأعلى وقامع للسلطة الأدنى . وفي كل الأحوال ، فإن رضاء السلطات الأعلى وما ينجم عنها من مكافآت وترقيات ، يتجه دائماً إلى نمط " الشخصية المستبدة " التي تجيد أداء هذا الدور المزبوج : الخضوع الكامل لمن هو أعلى ، والقمع العنيف لمن هو أدنى .



سلكه مسير المدرسة . فى هذه الأجواء المضطرية ، ينتشر الفساد والتحلل فى بنية ثقافة المدرسة ، وينتقل - كما رأينا - إلى ثقافة الفصل.

وجدنا داخل الفصول بنية استبدادية تقوم هى الأخرى على هيمنة السلطة الأحادية للمعلم ، الذى يعتبر محور جميع أعمال الفصل وأنشطته . ووجدنا أن علاقة المعلمين بالطلاب ، هى بالدرجة الأولى ، علاقة سلطوية استغلالية قليلة الانضباط بلا حماية قانونية أو أخلاقية فاعلة .. وفى سياق الانحراف التعليمى والسعى لتحقيق المصالح الخاصة حول الدروس الخصوصية ، يفقد كثير من المعلمين المعنى الحقيقى للتدريس والتربية ، ويتجهون إلى الاستخدام المتعسف للسلطة وفرض قواعد الضبط والربط بطريقة تنسم بالهوى والنزوات ويأساليب تحقق لهم مصالحهم الشخصية.

ويغيب القانون والعدل ومبدأ الحقوق المتساوية من ثقافة الفصل ، تكرارا مطابقا لما يحدث فى المجتمع . ولذلك نجد التلاميذ القسايرين على " شراء " المعلم بالدروس الخصوصية ، ينعمون بفرض تعليمية أفضل داخل فصول المدارس الحكومية . فى الوقت الذى يتحول فيه أغلب الطلاب فى مدارس الفقراء إلى فئات وجماعات معزولة عن العملية التعليمية ، ليس فقط بحرمانها من المناقشات

ومن ثم ، نجد أن بنية التنظيم المدرسى ، لاتشجع على إشراك العاملين ، سواء من هيئة الإدارة كالنظار والوكلاء ، أو من المدرسين والطلاب ، فى مختلف النشاطات المتعلقة بإدارة المدرسة ، وبالتالي فى صنع القرار والمصير. بل العكس هو الواقع ، ووجدنا أن هذه البنية تحيل كل العاملين فى المدرسة إلى كائنات خائفة ، عاجزة ، مغلوب على أمرها ، ولا حول لها ولا قوة إزاء السلطات التعليمية الأعلى.

وفى سياق نظام تعليمى استبدادى لاقوة فيه إلا للقمّة الحاكمة ، وباقى أهرامات السلطة، مجرد أدوات تحركها تلك القوة وتعبث بها كما تشاء ووجدنا أن المدير يقايش الخضوع والاستسلام للأوضاع التعليمية والإدارية المتردية ، بخصخصة جزء من وظيفته والسعى نحو تحقيق مصالحه الشخصية . وتحول الإدارة المدرسية على هذا النحو إلى إدارة شكلية تكون القواعد واللوائح المكتوبة فيها بلا أى معنى إلا من حيث إرضاء السلطات الأعلى وتحقيق المنافع الشخصية . كما ووجدنا أيضا أنه فى ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التى يعانى منها المعلمون ، وظروف الهيمنة الاستبدادية التى تمنعه من مجرد التفكير فى المشاركة فى تمييز الواقع التعليمى الهابط يتحول المعلم إلى نفس الطريق الذى

التلقين - كما أشرنا - مجرد إعادة إنتاج أشخاص خائفين يتقبلون النظام السلطوى وقيمة دون تريد ، ويتكيفون معه دون مقاومة رغم الإهانة والألم اللذين يكبدهم رباهما هذا النظام وقيمه.

والوسيلة الثانية للإخضاع هي القمع والعنف . ففي سياق علاقات التدريس القائمة على النقل والتلقين في إتجاه واحد من معلم لا يناقش إلى طالب سلبى لا يشارك ، ونصوص دراسية جامدة ، مطلوب من التلميذ أن يحفظها في ذاكرته ، وفي ظل تجريده من كل مصادر القوة والتحكم الكامل في كلامه وحركته وتفاعله الاجتماعى مع زملائه ، لا يمكن الاستمرار فى المحافظة على النظام وال ضبط الاجتماعى للتلاميذ بغير قمع وقهر دائمين.

فى هذه الثقافة التى تركز بصفة أساسية على التلقين والقمع ، لا يكون للطلاب سوى القليل من السيطرة على تحديد مهامهم وطرق إنجازهم لهذه المهام وعلى الجهود المضنية التى يبذلونها فى عملية التعلم . ولا يكون الطالب ناجحا ومتقوفا فى هذه الثقافة إلا إذا أجاد عمليتي القمع والخضوع فى إطار المؤسسة التعليمية . يخضع إلى من هو أعلى ، ويقمع - بالتناقض والدرجات والكرامية والاتجاهات العدائية - من هو أدنى . ومن ثم وجدنا أن هذه الثقافة تركز قيم السلبية

وطرح الأسئلة والحصول على درجات مرتفعة ، بل بشتى مظاهر القهر والعنف والخط من كرامتها ، ومن جميع سبل النمو الشخصى والنفسى السليم أمامها . ويؤدى كل ذلك إلى انحسار وانحياز فى ثقافة القمع وفى العلاقات الاجتماعية اليومية المؤسسة عليها . ويتجه نظام الفصل الاستبدادى جنبا إلى جنب مع استغلال السلطة من جانب المعلم ومن جانب إدارة المدرسة بشكل متعسف وتحكمى فى اتجاه تحقيق المصالح الخاصة.

أما عن الوسائل الرئيسية للسيطرة والإخضاع داخل الفصل ، فقد رأينا أنها تقوم على بعدين هما : التلقين والقمع . فالتلقين يمثل علاقة الاتصال التعليمية التعليمية الأساسية داخل هذه المدارس . وأساس التلقين أن يستمع الطلاب ساعات طويلة إلى شروح المدرسين التى لا تنتهى ، وتقاليده ، أنه : " لا كلام ، لأصوت ، لا التفات إلى الزملاء ، لا تحدث مع الآخرين خلال شرح المعلم " (طالبة من المدرسة ( ب ) . وجميعها شروح نظرية بعيدة تماما عن أن يكون لها أى قيمة أو معنى حقيقى فى حياة الطلاب العملية . كما أنهم محرومون تماما - فى سياق التلقين - من ممارسة أنشطة يمكن أن يكون لها معنى فى حياتهم المدرسية ، مثل التربية الرياضية أو الموسيقية أو الفنية الحقيقية . الهدف من

والخضوع والخوف والكرهية والتنافس والاثنية والعجز والكنب والغش بين الطلاب. ويبدو أن جميع هذه القيم تمثل خصائص رئيسية " للشخصية المستبدة ". ونعتقد أن المدرسة الإعدادية في مصر تحاول إعادة إنتاج هذا النوع من الشخصية بين تلاميذها. لقد انطلقنا في هذه الدراسة من فرضية أن ثقافة الفصل في خصائصها الأساسية ، صورة مصغرة ، أو جزء من ثقافة المدرسة . وثقافة المدرسة صورة مصغرة عن المجتمع . فالقيم التي تسود ثقافة الفصل من سلطة وتسلسل وقهر ، هي التي تسود العلاقات الاجتماعية في المدرسة . وفي المجتمع بصفة عامة . وبنية المدرسة القائمة على السلطة الفوقية للنظام الاستبدادي ، يقابلها بنية اجتماعية مماثلة داخل الفصل .

والنظام السياسي الاستبدادي في المجتمع الأكبر ، لا يمكن أن يحقق الاستقرار الاجتماعي واستمرار علاقات السيطرة والخضوع ، بغير عملية إعادة إنتاج مستمرة لنمط " الشخصية المستبدة " بين المحكومين . فهو نظام لا قوة فيه إلا للكمة الحاكمة ، وياقي المؤسسات - كما أشرنا - مجرد أدوات تحركها تلك القوة كيفما تشاء .

لذلك ، يتطلب الحكم الاستبدادي خبراء ووزراء ومديرين ومعاونين من نوى الشخصيات

المستبدة ، أي من المديرين تدريباً متقناً جداً على الانصياع المطلق لإرادة الحاكم ، وفي نفس الوقت ، لديهم قدرات فائقة على إخضاع المستويات الجماهيرية الأدنى وقمعها . ويستمر هذا التسلسل في السيطرة والخضوع ، من قمة هرم الحكم حتى نهاية قاعدة هذا الهرم . وتكون ممارسة السلطة من جميع القيادات الأدنى من قمة الحكم في ضوء مبدأ " الاستبداد بالوكالة " .

الشخصية المستبدة بكل خصائصها ، هي إذن ، أساس بناء النظام الاستبدادي ، وبدونها لا يتحقق انصياع الجماهير لقوة الحكم . فالاستبداد يضع المواطنين بعضهم فوق بعض ، وبعضهم في مواجهة بعض ، يمارسون السيطرة والخضوع على بعضهم البعض وتصب هذه الممارسة في نهاية الأمر ، لصالح قمة الاستبداد . وعلى ذلك ، تسود هذه الثقافة نمط الحياة اليومية للناس ، وتهيمن على عقولهم على اعتبار أنها طريقة الحياة وطريقة تنظيم المجتمع الطبيعية.

وثقافة المدرسة وثقافة الفصل جزء من ثقافة المجتمع ، وتعمل على إعادة إنتاج ثقافة الاستبداد ، وخصائص " الشخصية المستبدة " بين تلاميذها ، والمدرسة ليست وحدها وسيلة إعادة إنتاج هذه الثقافة ، فلقد أدى تضخم أجهزة الدولة المستبدة واكتساحها لكل تقاصيل

قيم الحرية الأثنائية والتنافسية ، والتمييز الاجتماعي ، والكتب ، والبنفاق ، والغش ، وعدم احترام الذات ، كما يعلمونهم كراهية المدرسة وكراهية الآخر .

ويوجد بهذه المدارس قوانين وقواعد ولوائح ، لكن جميعها معطلة ، ويتم تفسيرها في ضوء رؤية السلطات الأعلى المتعددة الدرجات والمستويات ، ومن ثم ، يشوبها في كثير من الأوقات تناقضات وتشوهات وعدم ملائمتها للواقع الفعلي للمدارس . وعلى ذلك ، نجد أن علاقة السلطات الإدارية الأعلى بالمديرين ، وعلاقة معظم المديرين بالمعلمين ، والمدرسين بالطلاب هي بالدرجة الأولى علاقة استغلالية قليلة الانضباط ، بلا حماية قانونية وأخلاقية فاعلة ، لا للمدير ولا للمعلم ولا للطلاب .

لدينا مناهج تعليمية ، لكنها هي الأخرى ، مناهج " شكلية " نظرية لاعلاقة لها بحياة الطلاب وظروفهم الاجتماعية ، ولا باحتياجاتهم النفسية . ويتضمن البرنامج اليومي حصصا لمواد دراسية كثيرة مثل الموسيقى والتكنولوجيا والحاسب الآلي ، لكن الواقع اليومي للمدارس يكشف عن عدم تعلم الطلاب أي مهارات تتصل بهذه المواد الدراسية ، ولا ممارسة الأنشطة اللازمة لتعلم هذه المواد .

وتعقد هذه المدارس الامتحانات تلو الامتحانات ، لكنها أولا وأخيرا امتحانات

المجتمع المدني ، إلى تحويل جميع المواطنين إلى تلاميذ في مدارس التلقين والقمع ، وأعطت المدرسة مكانها للمجتمع بأسره ، بعد أن أصبحت أجهزة الدولة الإعلامية والثقافية تصوغ ثقافة المجتمع وتختار عناصرها . أصبحت الدولة مهبطا جمعيا وعقلا ومعلما جامعا يصوغ عقل المجتمع وفقا لقوانين السيطرة والخضوع والمسموح والممنوع .

### (٢) إنتاج الثقافة .. ومقاومة الطلاب :

نحن إزاء مؤسسات تعليمية في حالة إنحدار وتدهور شديدين . يكفي أن نعلم هنا أن معنى التعليم وقيمة التعلم وأهدافه قيم ضائعة في هذه المدارس ، وبصفة خاصة في مدارس الفئات الدنيا السبعة . هي مدارس بلا تعليم حقيقي ، وتقتد إلى جميع القيم والمبادئ والتقاليد التي تجعل منها مؤسسات تعليمية فعالة .

في هذه المدارس ، يوجد طواوير طويلة من المديرين والنظار والوكلاء ، لكن جميعهم لا يدير بصورة مستقلة مرنة تحقق مصلحة المدرسة الفعلية . والكلمة العليا في الإدارة المدرسية ، هي للسلطات الهرمية الأعلى .

لدينا معلمون ، لكنهم لا يعلمون ، إنما يستغلون المدرسة وفصولها من أجل كسب مزيد من الطلاب في مجموعاتهم للدروس الخصوصية . والأسوأ ، أنهم يعلمون الطلاب

الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية القائمة ، أى إعادة إنتاج التصنيف الاجتماعى الطبقي القائم.

هذه المدرسة المستبدة المنحرفة .. ماذا يكون موقف الطلاب منها ؟ هل نجحت المدرسة نجاحا مطلقا فى طبع شخصيات الطلاب بطابع الخنوع والخضوع وأعادت معهم إنتاج " الشخصية الاستبدادية " ؟ أو أن رفض الطلاب للقهر من جانب هذه المدرسة جعلهم يستحدثون أساليب ثقافية مختلفة يقاومون بها الاستبداد ببعديه المسيطرين على ثقافة الفصل : التلقين والقمع ؟

الواقع ، أنه لا مناص أمام الطلاب فى مثل هذه البيئة الشاذة التى تسود مدارس الفقراء بالمجتمع المصرى ، سوى أن يستخدما طرقا مختلفة من طرق التفاعل مع السلطة والقوة ، ويضعوا مجموعة من استراتيجيات الالتفاف حول قواعد الفصل والتكيف مع نظام المدرسة ، بطريقة تحقق لهم التدخل النشط فى بناء شخصياتهم المستقلة.

لقد فضل المديرون والمعلمون التخلّى عن قضايا التعليم وبناء الإنسان .. وخانوا القيم المهنية والمبادئ المفترضة الالتزام بها من جانب المعلمين . وشاركوا فى عملية إعادة إنتاج ثقافة الاستبداد داخل المدرسة ، بكل ماتتبعه من خوف وخضوع وكذب وعجز ،

قمعية وشكلية ، تنصب أساسا على حفظ المعلومات ، وتتميز ثانيا بغش المعلمين أصحاب الدروس الخصوصية فى تقدير أعمال السنة ، فضلا عن غش الطلاب فى الامتحانات.

ثقافة المدرسة تتميز بالشكلية ، وتشير إلى أن مدارس طلاب الفئات الدنيا بصفة خاصة ، تعاني من أزمة حقيقية . غياب الأهداف المشتركة وضياح قيمة التعليم والتعلم ، وفقدان الالتزام من جانب المعلمين وصراهم على المصالح الخاصة.

فى ظل هذا الانحدار والانحراف التعليمى يعيش الطلاب حياة مدرسية قاتمة ومضطربة ، يسودها قواعد متعسفة تحكمية ، وثقافة فصل يهيمن عليها التلقين والقمع والاستهزاء ، وتشجيع نزعات التنافس والأثنية والكذب والنفاق والخوف والمجز والانتكالية . وهذه الصفات ، جميعها ، صفات ضرورية لإعادة إنتاج المواطن الخاضع الخانع المستسلم والمجاز عن المشاركة فى تحسين أحوال الحياة فى المجتمع ، أو مقاومة أوضاع الظلم الاجتماعى السائدة فى النظام الطبقي الاستبدادى الراهن . هذه هى الصفات والخصائص التى يعمل مديرو المدارس والمعلمون على إعادة إنتاج الطلاب على شاكلتها ، ناهيك عن إعادة إنتاج الفشل الدراسى الذى يقود إلى المحافظة على

ومن ثم يحققوا لأنفسهم حراكا اجتماعيا مناسباً في المجتمع الذي يعيشون فيه .

لقد أدرك الطلاب أن النظام التعليمي - بما وصل إليه من انحدار وتدهور يشاهدونه يومياً في سياق العلاقات التعليمية

المدرسية - لا يبنى حقيقة تعليمهم وإعدادهم للحياة ، وإن يمنحهم ما قد أُجم النظام الاجتماعي عن إتاحتهم لهم من فرص متساوية مع الآخرين في الحياة ، داخل بيئاتهم الفقيرة المحرومة من أبسط الاحتياجات الإنسانية اليومية . لقد أدرك الطلاب بجلالة - من خلال فهمهم لسياق علاقات التمييز السائدة في المدرسة ودلالاتها ، أنهم لن يتقدموا في حياتهم الاجتماعية عن طريق التعليم ، وإن يحققوا الحراك الاجتماعي الذي يطمحون إليه . ومع ذلك ، فهم لم يفقدوا الأمل في هذا التقدم الاجتماعي بصورة نهائية . ولا يزال الطموح في النجاح والتفوق والحصول على الشهادة ، يملأ أفئدتهم . لم يخضع الطلاب لليأس والاستسلام ، ولم يفقدوا الأمل في النجاح ، بل وضعوا التحصيل الدراسي نصب أعينهم ، كهدف يعملون على تحقيقه . وهكذا ، نجد أن الطلاب الفقراء في المدارس الإعدادية الحكومية ، يريدون أن ينجحوا في دراستهم وأن يتكيفوا مع عمليات التعليم المدرسية ، لكنهم يرفضون رفضاً باتاً الخضوع

ومن ثم ساعدوا . دون وعي ولا قصد في أحيان كثيرة - في المحافظة على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الراهنة ، أي على إعادة إنتاج التصنيف الاجتماعي الطبقي القائم .

ولكن الطلاب رفضوا الانصياع لمقتضيات بنية ثقافة الفصل . رفضوا قبول الأمر الواقع كما هو دون تساؤل ، ورفضوا الوعي الخاطي الذي كان يمكن أن يجعلهم يرون معنى التعليم والتعلم من خلال نظارات تضعها الثقافة الاجتماعية المسيطرة داخل الفصل وداخل المدرسة رفضوا الاقتناع بأن الضرب والشتائم والاحتقار هي الضريبة المستحقة عليهم لقاء عمليات تعلمهم ، وأن المظلمين ومديري المدارس يعملون لمصلحتهم ومن أجل مستقبلهم . رفضوا الواقع المسيطر في المدرسة ، وما يحفل به من ظلم وعنف وسوء معاملة ، ورفضوا تدعيم القوى التي تسيطر عليهم وتظلمهم بالخضوع والصبر . وأقبلوا بارادة قوية على استخدام وسائل أساليب متعددة للتمرد على هذا الواقع .

وبينما أنهيار جدار الوعي الخاطي عندما بدأ الطلاب يتساءلون حول المعطيات الأساسية المسلم بها في المدرسة . وأهم هذه المعطيات المشكوك فيها من جانب التلاميذ ، أنهم جاؤا هنا لكي يتعلموا ، ويحصلوا على الشهادة ،

## والاستسلام لثقافة الاستبداد.

يرفض الطلاب تحمل الظلم وسوء المعاملة وعنت المعلمين وعنفهم بصبر وخضوع واستسلام ويتمردون على النظام المدرسي ، ويقاومون الظلم والقمع باستحداث أساليب ثقافية يتحاليون بها على الواقع المر للمدارس ، ويتدخلون بواسطتها في إعادة تشكيل ثقافة الفصل ، وإعادة بناء نظام قيمي ونسق العلاقات الاجتماعية بينهم وبين المعلمين على أسس مغايرة لعلاقات السيطرة والخضوع.

وربما يكون من المفيد لنا أن نلقي إطلالة سريعة جدا على أهم مايقوله الطلاب عن الأساليب التي يستخدمونها للاحتجاج على علاقات التسلط والقهر داخل المدارس ، وللتعبير عن رفضهم للمعاملة السيئة من المعلمين ، وروود أعمالهم لمشاعر الكبت والاضطهاد من جانبهم .

### طالبة من المدرسة (ب) :

" ماينحترمشي الدرس .. وماينحترمشي حصته. وينغيظه .. ماينسمعشي كلامه ... ويتعامل معاه بأسلوب مايعجبوش .. ويمكن نهزأه في الفصل .. لانحضر أدوات الحصه .. نتكلم في الحصه .. ولانجيب عن الأسئلة التي يعطيها لنا .. أو نهرب من الحصه .. أو نعبر عن كراهيتنا له . ونقدم شكوى للإدارة .. أو نحضر ولى الأمر إلى المدرسة .. أو نعمل له

## محضر في القسم..

### طالبة من المدرسة (ز) :

" بعضهم يسيب الحصه .. يبيزوغ .. والبعض ييقعد في الحصه مهموم .. وأحيانا عدم احترام المدرس وعمل فوضى في الحصه .. أحيانا السب في السر والطن .. مانعملشي الواجب بتاعه .. ونقلده أثناء الحصه .. وأحيانا البنات مايجيبوش حاجاته .. وغيرها كثير .. بعض البنات ييشتكى المدرسين .. يعملوا لهم محاضر في القسم أو شكوى للإدارة ..

### طالب من المدرسة (ج) :

هناك بعض الطلبة ييعترضوا على نظام المدرس عن طريق الصباح ..هناك بعض الطلبة يخلو بالنظام عن طريق الكلام مع بعض . وعدم الاستماع إلى شرح المدرس ... أو عدم المشاركة في الحوار . ويحاولوا التشويش عليه أثناء شرحه .. وهذا كله بسبب معاملتهم السيئة لنا.

### طالبة من المدرسة (ز) :

مانجيبش الأدوات .. نصفر أثناء الشرح .. نرد عليهم بقلة أئب .. ونعاملهم كأعداء لنا .. ناكل مستيكة ولبان .. ونطرقعها أثناء الشرح ونغيظه بصوتها . وناكل في الحصه..

### طالب من المدرسة (ج):

محاولة تعجيز المدرس في مائته بطرح أسئلة غريبة.. أو السؤال عن معنى كلمة صعبة

بيتجهوا إلى التزويغ من الفصل .. والبعض الآخر يتسلى سحر المدرسة ويزوغ للشارع ..

#### طالبة من المدرسة (ط) :

نهرب من الحصص .. وبعض الطلاب يضربوه .. ولا يحضروا حصته .. ولو شقنا هذا الأستاذ في الشارع نحدفه بالحجارة ..

#### طالبة من المدرسة (ي) :

لما يهينا بعض المدرسين .. نكرهم .. ونكره المادة التي يدرسوها لنا .. ولا نحب حصتهم .. ونزد عليهم بسبب غيظنا .. أحيانا نشتمهم .. أحيانا في السر .. وبعض الطالبات يردوا في وش المدرسين ويردحوا لهم ..

#### طالبة من المدرسة (ب) :

لا نسمع كلامه .. ولا ننفذه .. ونضايقه بأكل اللب والمستكة .. ولا نحضر أدواته .. نترفضه .. وأحيانا بنطقشه .. بالطبل على التخت أو الكلام بصوت عال .. وننفخ في وشه .. ونشكوه لإدارة المدرسة .. يقولوا لنا .. ده دلع بنات .. وساعات لما نشتكى المدرس .. بينصفوا المدرس بالرغم من أنه يكون غلطان ..

#### طالبة أخرى من المدرسة (ب) :

والله العظيم أحيانا بنطقشه .. لما يتكلم نضحك على كلامه .. ونأكل في حصته .. ونتسلى باللب .. ومانسمعش كلامه .. أنفخ في وشه .. وأنام عالسك ..

لمجرد إحراجه أمام التلاميذ .. أو الاستهزاء به عن طريق القيام بحركات مزينة تثير ضحك الآخرين .. والتمرد على الضوابط التي يضعها .. والقيام بمحاولة تضيق الحصة .. وغيرها من الأساليب «القدرة» التي تناسب مدى غيظنا ..

#### طالب آخر من المدرسة (ج) :

نفيظ المدرس .. إما بعدم الانتباه إلى شرحه أو عدم حضور الحصة .. أو نزعق له .. أو نذهب إلى أي قسم شرطة .. ونقدم فيه بلاغ .. وهناك بعض التلاميذ ينفذ صبرهم .. فيضربون المدرس ..

#### طالبة من المدرسة (د) :

فيه بنات بتهرب من الفصل .. وفيه بنات بتهرج في الحصة .. وتخلي المدرس يسبب الفصل .. وفيه بنات بتستسلم .. وفيه بنات تخاف من الكلام وتبكت ..

#### طالبة من المدرسة (أ) :

لما بنزهق من الحصة أو الأستاذ أو الأبله .. بنزوغ من الحصة .. نلعب أو ننام في الحصة .. أحط دماغى على التختة .. أعمل حجة التعب .. أى شئ يجعلنى لا أفهم الحصة .. لأننى هنا أكون باكره المدرسة وبأكره المادة التي بتدرسها ..

#### طالبة أخرى من المدرسة (أ) :

أضع رأسى على التختة .. وأديها نوم .. أشخبط في الكراسة .. وبعض الطالبات



### طالب من المدرسة (ط) :

أحيانا يتجه التلاميذ إلى العراك مع المعلم ويضربوه .. وأحيانا لا يحضروا معهم أدوات المدرسة ويعملوا حاجات تهيج فى الفصل».

### طالب من المدرسة (هـ) ::

«عندما يتعامل المدرس مع الطالب بطريقة سيئة.. ممكن أن ترفض كلامه .. ويمكن نشتمه .. ونترقيق عليه ونحتقره بينا وبين بعض.. ويمكن نزوغ .. ويمكن نستسلم للأمر الواقع .. وهما مايباخوش رأينا فى أى قرار .. ولا فى أى طريقة.

على أننا نلاحظ وجود أقلية من الطلاب فى مدارس الفقراء ، تزداد أعدادهم بصورة ملحوظة فى مدارس الطبقة الوسطى ، يعبرون عن مشاعر عجز عميقة تقدهم عن مقاومة ظلم النظام المدرسى وتعتبر طائفة بالسنة الثانية الإعدادية من المدرسة (ى) عن مجمل آراء الطلاب من هذه الفئة بقولها:

«أنا ما أقدرشى أعمل أى حاجة .. بسبب أعمال السنة .. لأنها فى إيديهم ويمكن أسقط بسبب أعمال السنة .. وأنا عايزة أنجح .. وأروح تالته اعدادى ،والا لاقى نفسى مفضوية أن أتحمل الأشياء المملة من المدرس.. وهذا ظلم.. وما نقدرشى نعبّر عما بداخلنا من ظلم المدرس .. وظلم التسليم .. وظلم المنهج .. إلا لبعضينا».

وتعبر هذه المواقف عن وجود نوعين من رد فعل الطلاب لنظام القهر الذى يسود ثقافة الفصل ، النوع الأول، يمثلها طلاب يرفضون تقبل الظلم والتعسف ، ويدافعون بقوة عن أنفسهم وأحيانا عن زملائهم .وهذا الفريق من الطلاب يعتقد أن الرغبة فى الاستمرار بالمدرسة لا قيمة له باعتبارها مجردا للاتجاه نحو الخضوع والاستسلام لاستبداد ثقافة المدرسة، على الرغم من أنه يريد فعلا النجاح فى الدراسة والحصول على الشهادة وهؤلاء الطلاب يعرضون بالطبع مستقبلهم الدراسى للخطر ،وغالبا تواجه إدارة المدرسة والمعلمين تمرد الطلاب ومقاومتهم للتعسف المدرسى بمزيد من الاضطهاد والعقاب الذى قد ينتهى بالفصل من المدرسة أو الفشل فى الحصول على الشهادة. أما النوع الآخر من رد فعل الطلاب لثقافة المدرسة المستبدة والظالمة ، فيتمثل فى النوع المحافظ من الطلاب ، الذى يفضل الابتعاد عن المخاطر ، لأن الدراسة عند هذا النموذج من الطلاب تحصل أولوية أولى . فمصلحته الأساسية هى البقاء فى المدرسة والانتهاى من دراسته بأسرع ما يمكن . لذلك يتجنب الصدام مع السلطة ، ويحاول أن يكون منضبطا قدر المستطاع ، ويحفظ لسانه عندما يتعرض لأى مظهر من مظاهر الظلم، بالرغم من رفضه ومعاناته من هذا الظلم ومع ذلك

فلقد يقف مع الآخرين سرا- للدفاع عن حقوقهم وفي تمردهم على ظلم المدرسين.

وإجمالاً يمكن القول ، أن الأساليب والأشكال الثقافية التي يستخيمها الطلاب للتدخل النشط في ثقافة الفصل المسيطرة ومقاومتها ، ومحاولة اختراقها أو تعديلها هي على النحو التالي:

#### (أ) السابية والانقطاع عن المدرسة أو

التسرب منها:

يحكى الطلاب والطالبات (في المدرستين (ب) و(و) قصصاً عن زملاء وزميلات، انقطعوا عن المدرسة نتيجة اضطهاد المدرسين والمدرسات لهم ، بالاعتداء عليهم بالضرب على وجعهم بصفة مستمرة ، بالرغم من أن بعضهم كان مقبداً بالسنة النهائية من التعليم الاعدادي . يختصر الطلاب هنا المسافة والزمن ، ويشحبون من الدراسة أو يتسربون منها ، أو تبجث الفتيات عن فرص للزواج وليس ثمة شك، في أن الانقطاع عن التعليم ، يعبر عن اغتراب الطلاب داخل الثقافة المدرسية والإحساس بفقد المعنى والذاتية وفقد الهوية . ويتسبب ذلك في رفض المدرسة والبيئة المحيطة بها ، بكرامية واقعها ، والخروج عليه ، كما يمثل صورة من صور مقاومة الطلاب للنظام المدرسي ، ورفضهم للضرب والقمع من المعلمين.

ومع أنه أسلوب سلبي يعيد إنتاج واقع الفصل الاجتماعي لدى هؤلاء الطلاب من الفئات الدنيا وبالتالي أوضاع المجتمع الطبقة ، إلا أنه يعبر عن شكل من أشكال الهروب من عملية إعادة إنتاج الأوضاع الاجتماعية من الخارج ، أي من المدرسة ، إلى عملية إعادة إنتاج ذاتية. كما يعبر أيضاً عن موقف من المدرسة ومن التعليم ، وعن رفض لآلياته وأساليبه وما يهيمن على ثقافة المدرسة من تحكم وسيطرة وجمود، وعن فقدان الثقة بالمدرسة وعدم قبول ثقافتها ، بالتمرد على ضغوطها بالانسحاب الكامل منها وعدم الاعتراف على الأقل المستوى الشخصي بها . وكأن لسان حال الطلاب المنقطعين والهاربين من المدرسة يقول مع عبد الرحمن الكواكبي : «ما أليق بالأسير في أرض يتحول عنها إلى حيث يملك حريره ، فإن الكلب الطليق خير حياة من الأسد المربوط».

#### (ب) تعظيم القواعد والتقاليد السائدة في

ثقافة الفصل وانتهاكها:

الاستخفاف بالقيم التي يرى الطلاب أنها تحكم عالم المدرسة ، والتأكيد على حقوقهم وحررياتهم وتدخلهم النشط والفعال من أجل تغيير هذه الثقافة ، يمثل رد الفعل الأكثر شيوعاً وانتشاراً بين تلاميذ مدارس الفقراء للثقافة المدرسية المسيطرة . يجد الطلاب

داخل الفصل وفى أحيان كثيرة ، لا يحضرون أنواتهم المدرسية ، ولا يلتزمون بعمل الواجبات المنزلية ولعل أهم استراتيجيات الطلاب لخرق القواعد تتمثل فى الغياب عن المدرسة (لاحظنا أن نسبة الغياب فى أغلب فصول المدارس العشر خصوصا فى الصف الثالث الإعدادى ، بصفة عامة أكثر من ٥٠٪) . وأحيانا يكون الهروب أو «التزويغ» من الحصة أو من المدرسة ، هروبا من الكبت والاضطهاد الفكرى الذى يحاصره داخل الفصل فى عملية التلقين ، وإنتهاكا لقواعد المدرسة وثقافتها الاستبدادية. إن الهروب من الفصل ومن المدرسة ، يمثل فى حقيقة الأمر ، مقاومة من الطلاب لمحاولة المدرسة تجاهل احتياجاتهم ورغباتهم وحريرتهم ولذلك فهو يكون أحيانا هروبا لتحرير أنفسهم من تقاليد وأعراف المدرسة والأسرة أيضا ، وإثبات رجولتهم أو أنوثتهم فقلقد يمتزج الهروب من المدرسة أحيانا بالخروج مع البنات (أو البنين) وبالتدخين ، وأحيانا بتعاطى المخدرات.

#### (ج) العنف المضاد للمدرسة والمعلمين:

أفترض المعلمون أن الاستبداد متمثلا فى التلقين والضرب والاحتقار والسط من قيمة وكرامة الطلاب بالشتائم والسباب وأشكال العقاب الأخرى ، سوف يجبر الطلاب على الخضوع والإنعان للسلطة ، كما كان يجرى

أنفسهم فى مواجهة قهر التلقين وما يسببه لهم فى حياتهم المدرسية اليومية من قضاء ساعات طويلة تحتشد بالملل والضجر والصمت . فى مواجهة هذه الأساليب التدريسية التحكمية والاستبدادية وما يتخللها من قمع وإعلاء قيمة التنافس والنزعات القربية والأثانية والتمييز الاجتماعى بين التلاميذ ، ونظام العنف المدرسى نفسه ، يبدع التلاميذ باستمرار أشكالا ثقافية للعمل والتفاعل فى محيط الفصل وهذه الأشكال ، جميعها ، عبارة عن بدائل ، يحطمون بها القيود الثقافية للتلقين المفروضة عليهم ، ويعطون بها مسار الحصص الدراسية على النحو الإلقائى التلقينى السلطوى ويقاومون بها سلطة المعلم واستبداده.

يهربون من الملل بالنوم أثناء الحصة ، أو الانشغال فى أعمال أخرى بعيدا عن الدرس ، مثل الرسم أو الشخبطة فى الكراسى ، أو الحديث مع الزملاء ، أو الكلام والسخرية من شرح المعلم ، وافتعال الشجار مع أقرانهم ، ومقاطعة أسئلة المعلم وعدم المشاركة فى حصته . وأحيانا يقومون بتجيز المعلم وطرح أسئلة صعبة أو غريبة عليه ، أو إثارة أسئلة وحوارات تافهة لا علاقة لها بموضوع الدرس ، أو إلقاء النكت والدعابات ، أو الغناء والطبل وإحداث أصوات غريبة ، وأحيانا القفز من الشباك أثناء الحصة أو القفز فوق المقاعد

الطلاب بتقديم شكاوى للإدارة أو فى أقسام الشرطة ،والتي تعبر أيضا عن أشكال ثقافية ابتكرها الطلاب لمواجهة علاقات القهر والقمع التي تسود ثقافة الفصل وثقافة المدرسة، واللجوء إلى أقسام الشرطة يعد عملا من أعمال العنف الموجه ضد المدرسة، ومحاولة لفضح أمرها وكشفه أمام آخرين من خارج المدرسة ،بوسعي للحصول على الحقوق بواسطة القوة .. قوة القانون.

ويلاحظ هنا أنه عندما يواجه التلاميذ ممارسات أصحاب السلطة المتعسفة ،فإنهم يشعرون بأن أحدا لا يعترف بأن لهم حقوقا تخصهم ، وأن المدرسة ظالمة لا تنصفهم وفى مواجهة سوء استخدام السلطة من جانب المدرسين والمديرين، هذا الذى يتراوح بين الشتم والإهانة والتوبيخ وحرمان الطالب من الدرجات التي يستحقها ، إلى الاحتقار والضرب أمام الجميع ، واستدعاء ولي أمر الطالب أو طرده من المدرسة ، لا يجد الطالب مخرجا سوى اللجوء إلى قوة خارجية ، فهذه العلاقة القائمة على الاستبداد ، تجعل التلاميذ فى حالة من عدم الأمان ، فيلجأون إلى سلطة خارجية ، يعتقدون أنها أعلى من سلطة المدرسة ،بقادرة على إعادة الأمور إلى نصابها واستعادة حقوقهم المسلوبة ومن ثم ، تكون شكاواهم فى أقسام الشرطة ، يدعمها أحيانا

الحال قديما فى مدارسهم حين كانوا طلابا . لكن الطلاب خيبروا هذه الظنون ، وواجهوا العنف بعنف مضاد : بضرب المعلمين ، وضرب هيئة الإدارة ،وافتعال مشاجرات فيما بينهم ، وامتزج العنف بإعتداء على المدرسة ، وأثائها ،وعلى أبواب الفصول ونوافذها .

والملاحظة الجديرة بالتبصر أن الغضب والكراهية ومشاعر العداوة تجاه المعلم والمدرسة ، يزداد فى أوساط الفقراء والحقيقة أن العنف هو الابن الشرعى الأكبر للاستبداد فالطلاب الذين يواجهون بالاعتداء والضرب والازدراء فى محاولة إخضاعهم ،وكسر شوكتهم ، وتحقيق انصياعهم ، يتمردون على مظاهر الاضطهاد التعليمى والاجتماعى ،ويواجهون العنف ، بعنف مضاد ،وتعكس مواقف الطلاب مقاومتهم لعمليات القمع والضرب التي تجرى داخل الفصول ، فهم يرفضون توجيه الشتائم المهينة لهم والاستهزاء بهم ،وتحقيرهم ، وضربهم ، ويستجيبون لها استجابة مماثلة ،وهم يشتمون المعلم ،ويسبونونه فى السر والعلن ، ولا يحضرون أنواته ، ويحاولون خرق قواعد الحصة وتعليمات المعلم بالرد عليه بأساليب تتطوى على عدم الاحترام ، بل وأحيانا يلجأون إلى احتقاره وإغاظته وتهديده بالضرب ، وأحيانا أخرى ينتقمون منه ويعتدون عليه بالطوب والحجارة أو بأسلحة حادة. ويقوم

والظلم بمعاملة المعلمين المختلفة للطلاب والتمييز بينهم على أساس شخصي بحث يتصل بالدروس الخصوصية وبناءً على ذلك، يفهم الطلاب أن المعلمين يتعاملون ضد تلاميذ معينين ، فيضطرونهم ويضربونهم ويحرقون من شئاتهم، في حين يدللون آخرين ويتركونهم ينتهكون قواعد الفصل والمدرسة ويعتقد الطلاب أن الشرطة ، أي جهاز حماية القانون في المجتمع قد يساعدهم في تنفيذ القانون داخل المدرسة، وهنا يتضح لنا ما يمكن أن يتعلمه طلاب المدارس الاعدادية عن انتهاك الكبار من المسؤولين عن تعليمهم للقانون والتصرف بمنطق الهوى والرغبات الشخصية في حين يتمسك الصغار بالدفاع عن حقوقهم والاستفاته في ذلك- أحيانا- بالقانون.

على أي حال ، فإنهم في كل هذه الأشكال الثقافية المستحدثة من جانبهم -بما فيها اللجوء إلى تحرير محاضر المعلمين في أقسام الشرطة والشهادات الطبية المدعمة لإصابتهم من جانب المعلمين حقاً أو زوراً- إنما يحاولون تحطيم القواعد والتقاليد المنحرفة القائمة في ثقافة الاستبداد داخل الفصول.

إضافة إلى ما سبق ، لا يجب أن يفوتنا أعمال الطلاب من تمييز وتخريب لأبواب الفصول ونوافذها ،والكتابة على الجدران ومعاملة زملاء بالعنف ، والردود العنيفة على

تقارير طبية عن الإصابات التي ألحقها المعلم بالطالب . ولكن في أغلب الأحوال ، فإن التصدى لسلوك المعلمين المتسرع ، يدفع الطالب ثمنه إن أجلاً أو عاجلاً فالمدرسة مصممة على تحقيق انصياع الطالب مهما كلفها ذلك من استخدام مزيد من القهر والقمع . إذ أن هذه التصرفات من جانب الطلاب وأولياء أمورهم ،بوصفة خاصة ، لجوئهم إلى أقسام الشرطة وتحرير الشكاوى ضدهم مدعومة بالتقارير الطبية ، تعتبر من وجهة نظر المدرسة- تهديداً لممارستهم المتسعة للسلطة، فيتعرض هؤلاء الطلاب لمزيد من الاضطهاد والقهر من جانب المعلمين ، الأمر الذي من شأنه ، دفع التلاميذ إلى مزيد من الانحراف ، وإلى تصاعد حدة مواجهتهم للمدرسة وقد ينتهي كل ذلك، بانقطاعهم عن المدرسة أو بفشلهم دراسياً.

وثمة ملاحظة مهمة أخرى تتصل بالمعاني والدلالات التي يحملها لجوء الطلاب إلى أقسام الشرطة فهم يدركون أن المعلمين ومديرى المدرسة ، ينتهكون القانون والتقاليد المدرسية الحقيقية فليس من حقهم إهانة الطلاب أو ضربهم واضطادهم والتلاعب في درجاتهم ، ولا يخولهم القانون أى سلطة تتطرق بهذه التصرفات الشاذة والمنحرفة من وجهة نظرهم. ومما يضاعف من مشاعرهم بالمرارة

المدرسين ،وسرقة أدوات المدرسة وتجهيزاتها  
فكل هذه الأعمال تنطوي على عنف صريح  
ضد المدرسة وثقافتها ،تعبيرا عن حقد وكراهية  
متزايدة تجاه النظام المدرسى.

#### (د) التضامن والروح الجماعية:

فى مواجهة علاقات السيطرة والخضوع  
وعمليات القمع والضرب والاستهزاء بكرامة  
الطلاب ، نجدهم يتجهون إلى التماسك  
والتضامن، ويصنعون كيانا طلابيا يسيطر عليه  
التوجه الجماعى يحدث ذلك بالرغم مما ينشأ  
أحيانا من مشكلات وصراعات يتم التعبير  
عنها بعلاقات الكراهية والعنف ولكن سرعان  
ما تنطفئ نيران الغل فى نفوسهم ويعودون  
إلى سابق عهدهم ينظمون صفوفهم لحماية  
أنفسهم من قسوة النظام وضراوته. تقول  
مديرة المدرسة (ز): «توجد شللية واضحة بين  
التلاميذ» وهذه الشللية أو الجماعية هى إحدى  
الاستراتيجيات التى يستخدمها الطلاب لمقاومة  
ثقافة الفصل والالتفاف حول قواعد المدرسة  
وتشجيع بعضهم بعضا على أعمال الرفض  
والتمرد على السياق الثقافى للمدرسة.

ثلاث وقائع يمكن أن تشير بجلاء إلى هذا  
التماسك والروح الجماعية بين الطلاب وكيفية  
استخدامها فى مقاومة النظام المدرسى حدثت  
الواقعة الأولى فى المدرسة (ح) حق جرس  
المدرسة مؤثنا ببدء الحصة ولم يدخل

المدرس الفصل ويقول مدير المدرسة أن  
المدرس كان مكلفا بالإشراف خلال هذا الوقت  
ومن ثم تأخر عن حصته المقررة له فى أحد  
فصول الصف الثالث الإعدادى تجهمر  
الطلاب واعترض بعضهم وتساطوا فى صباح  
عن سبب عدم حضور المدرس، موجّهين  
الشتائم للمدرسة والمدرسين . وأحدث الطلاب  
هرجا وفوضى عارمة داخل الفصل حضر  
المعلم وسأل عن الطلاب الذين تسببوا فى إثارة  
زملانهم وأحدثوا الهرج والصحاح فى الفصل  
وأمام الفصل قام التلاميذ بحماية أقرانهم  
ورفضوا الإفصاح عن أسماء الطلاب الذين  
أحدثوا الفوضى وقالوا إنهم جميعا شاركوا  
فى هذا العمل حضر المشرفون فى محاولة  
أخرى بلا أى جدوى . وتكرر الموقف مع مدير  
المدرسة الذى هددهم بمعاقبتهم جميعا  
بالفصل إذا لم يفصحوا عن أسماء الطلاب  
لحاسبتهم وفضل الطلاب هذا العقاب  
الجماعى ، وانحازوا إلى التماسك والتضامن  
مع الطرد الجماعى على أن يفشوا بأسماء  
زملانهم . وأصدر المدير قرارا بالفصل  
الجماعى لكل طلاب الفصل ومع ذلك ، لم  
يستسلم الطلاب أو يخضعوا لقرار المدير ، بل  
لجأوا إلى نائب مجلس الآباء بالمدرسة ، ويعمل  
مستشارا بوزارة العدل ، فاتصل بدوره بأحد  
نواب مجلس الشعب بوشكا الطلاب أيضا

المدير للإدارة التعليمية التابعة لها المدرسة  
ووجرى حل المشكلة.

وتكرر مشاهد حماية الأقران ، فى  
المدارس كل يوم، ويصل الأمر أحيانا إلى  
اتهام التلاميذ أنفسهم ظلما لحماية لأقرانهم .  
ويحكى المعلمون والطلاب قصصا وحكايات  
كثيرة عن رفض الطلاب كشف زملائهم الذين  
يخرجون على قواعد المدرسة ، حتى أن  
المدرسين أنفسهم يقولون إنهم باتوا لا يسألون  
الطلاب عن فعل هذا أو ذاك ، لأنهم يعلمون  
أن الطلاب لن يستجيبوا لهم. هذا التضامن  
الذى ينطوى على حماية الأقران ، يشير بجلاء  
إلى روح جماعية يحاول الطلاب أن يواجهوا  
بها الاستخدام المتعسف للسلطة من جانب  
المعلمين وإدارة المدرسة.

الواقعة الثانية حدثت فى المدرسة (و) خرج  
الطلاب من من فصولهم ، أثناء اليوم  
الدراسى ، وتجمعوا فى مظاهرة بفناء  
المدرسة ينادون بأصوات مرتفعة : «عايزين  
نروح .. عايزين نروح» سألت أحد الطلاب من  
السنة الثانية الإعدادية ، لماذا هذا التظاهر ،  
فاجاب قائلا:

لأن عملية الغياب بين المدرسين خلال  
الشهور الأخيرة من الدراسة .. كثيرة جدا ..  
ويقولون لنا.. اذهبوا إلى المدرسة .. ونأتى ..  
ولكن لا نأخذ شيئا .. ولا نستفيد بشئ أبدا..

ونذهب إلى المدرسة .. لكنهم فى الآخر ..

يقولون لنا .. إيه اللى خلاكم تيجوا  
المدرسة؟ وما نلاقيش وقت نذاكر ونسقط فى  
الامتحان آخر السنة.. علشان كده .. إحنا  
عايزين نروح علشان نذاكر..

واللافت للنظر أن إدارة المدرسة نزلت على  
رغبة الطلاب ، ونجح الطلاب فى فرض  
إرادتهم ومواجهة نظام المدرسة المتعسف ،  
وسمحت لهم الإدارة بالانصراف.

أما الواقعة الثالثة، فقد حدثت بالمدرسة  
(أ) حيث قامت مديرة المدرسة بنقل إحدى  
المدرسات من أحد الفصول ، وتكليفها  
بالتدريس فى فصل آخر . مرة أخرى ،  
تتظاهر الطالبات ، ويرفضن تلقى حصص  
المدرسة الجديدة، ويذهبن إلى مكتب مديرة  
المدرسة ، ويطالبن بعودة المدرسة . وتضطر  
مديرة المدرسة إلى تغيير قرارها، وإعادة  
المدرسة إلى فصلها مرة أخرى.

على أى حال، فإن هذه الوقائع الثلاث  
تجسد الروح الجماعية التى تسيطر على طلاب  
مرحلة التعليم الإعدادى فى مقابل تنافسية  
الثقافة المسيطرة للمدرسة والفصل. ويبدو أن  
علاقات التماسك والتضامن وحماية الأقران ،  
خصوصا فى مواجهة النظام الثقافى للمدرسة  
، تمثل واقعا مهما بالنسبة للطلاب والطالبات .  
وهى من الأساليب الثقافية التى يتدخل بها

المؤقتة. ولكن تبقى الأزمة أساسا فى أعماق النظام الاجتماعى الاستبدادى الأوسع.

ولكن فى أحيان كثيرة، لا يتجه التغيير الذى يحاول الطلاب تحقيقه فى الاتجاه الإيجابى، فغالب الطلاب الفقراء لا يحاولون تهيئة الظروف المواتية لتحقيق نجاحهم الدراسى وضمان حراكهم الاجتماعى وعرقلة إعادة إنتاج أوضاعهم الاجتماعية. لكن السؤال الذى يبرز هنا : هل ثمة إمكانية لتحقيق هذا الوضع فى ظل ظروف مدارس الطبقة الدنيا الراهنة؟

على أية حال ، فإن مدارس الفقراء فى مصر اليوم ، يعكس فيها حديث الاستبداد وثقافته ، لكن طلابها يتحدثون بخطاب آخر . خطاب الحرية وثقافته ، والحديث عن ثقافة الفصل فى المدارس المصرية إذن يتضمن الحديث عن الاستبداد والحرية معا . ووجود الثقافتين المتناقضتين يعادل وجود الصراع القائم بينهما لا أكثر . وهذا الأمر يجعل التعليم المتحرر يشق عناصره من واقع الصراع مع ما هو مختلف عنه ، ويدفعه إلى طرح إشكالية تعليم جديد ، تكون الحرية فيه عنصرا أساسيا فى علاقات المدرسة وعلاقات الفصل جميعها .

#### ملاحظة ختامية:

تبقى بعد ذلك مسألة على قدر كبير من

الطلاب فى ثقافة المدرسة، يرفضون علاقات التنافس والأناثية الفردية والصراع على الدرجات ، يفضلون أساليب التعاون وبناء الروح الجماعية فيما بينهم فى مواجهة استبداد المدرسة.

على أنه أيا ما كان الأمر ، فمن المهم أن نشير إلى أن المدارس الحكومية لتلاميذ الطبقات الاجتماعية الدنيا ، تعيش الآن مرحلة تطغى فيها الفوضى على كل مظاهر الحياة التعليمية والتعليمية فيها . وتعرض فيه القيم والعداات والأنظمة الحالية لهجوم مباشر أو غير مباشر من جانب الطلاب وأولياء أمورهم . وهم بالفعل يؤثرون على مجريات الأمور بهذه المدارس . إن الإنتاج الثقافى لطلاب بأشكاله وأنماطه المختلفة ، يوضح بجلاء أن الطلاب الفقراء يرفضون رؤية المدرسة والتعليم من خلال أفكار المعلمين ومفاهيمهم ، ويمترضون على إطار القيم والعلاقات التى تحدد لهم هوياتهم وهوية الآخرين . وتفسر طبيعة النظام والتعليم والتعلم . ويحاولون بهذه القيم والعلاقات البديلة تغيير النظام المدرسى وهم بالفعل يؤثرون أحيانا فى أوضاع المدرسة وثقافة الفصل ، ويدفعون المعلمين وهيئة الإدارة إلى تعديل علاقاتهم وإجراءاتهم مع الطلاب . وأحيانا يلجأون إلى مجرد امتصاص غضب الطلاب وأولياء الأمور ، ببعض الإجراءات



والأهمية ، تتصل بالفروق والتباينات بين مدارس الطبقة الوسطى والدنيا . فلقد كان الاهتمام والتركيز في هذه الدراسة موجها بصفة أساسية إلى ثقافة مدارس الطبقات الدنيا ، ومع ذلك ، فالواقع يؤكد أنه ليس ثمة اختلافات جوهرية بين ثقافات فصول مدارس الطبقات الوسطى والدنيا . كما لا يوجد اختلاف بينهما في ربود أفعال الطلاب لهذه الثقافة ، إلا من حيث ازدياد أعداد الطلاب الأكثر استسلاما وانصياعا في مدارس الطبقات الدنيا . ونسب التسرب والغشل الدراسي وتعديل المسار والانقطاع عن المدرسة أكثر ارتفاعا في مدارس الفقراء عنه في مدارس الطبقة الوسطى والمعلمون في مدارس الطبقة الوسطى أكثر رضا عن أوضاعهم الاجتماعية والمهنية من معلمى مدارس الفقراء .

وهذا الاختلاف في الأوضاع الاجتماعية للتلاميذ من الطبقات الوسطى والدنيا ، يؤثر سلبا شك- على ربود فعلهم ومواقفهم من ثقافة المدرسة . فتلاميذ الطبقة الوسطى يناضلون بقوة من أجل النجاح والتفوق ، وهم متأكدون وواثقون من حصولهم في نهاية المطاف على هذا النجاح . في حين أن تلاميذ الطبقة الدنيا ليسوا متأكدين من أن اجتهادهم في التعليم قد يحقق لهم فوائد اجتماعية في المستقبل ، ولذلك ، نجد أن التراخي داخل الفصول وعدم الاهتمام بالتعليم ومعارضة المعلمين والهروب من الفصول ومن المدارس ، وبحث فتيات هذه الطبقة الصغيرات عن زواج مبكر ، وإقامة علاقات مع الجنس الآخر بحيث يعتقدن أن مستقبل البنت الحقيقي يكمن في الزواج ، وأن الزواج لا التعليم هو «ستبر» لحياة الفتاة الفقيرة كل هذه الجوانب والتصرفات لاتحدث

الاهمية ، تتصل بالفروق والتباينات بين مدارس الطبقة الوسطى والدنيا . فلقد كان الاهتمام والتركيز في هذه الدراسة موجها بصفة أساسية إلى ثقافة مدارس الطبقات الدنيا ، ومع ذلك ، فالواقع يؤكد أنه ليس ثمة اختلافات جوهرية بين ثقافات فصول مدارس الطبقات الوسطى والدنيا . كما لا يوجد اختلاف بينهما في ربود أفعال الطلاب لهذه الثقافة ، إلا من حيث ازدياد أعداد الطلاب الأكثر استسلاما وانصياعا في مدارس الطبقات الدنيا . ونسب التسرب والغشل الدراسي وتعديل المسار والانقطاع عن المدرسة أكثر ارتفاعا في مدارس الفقراء عنه في مدارس الطبقة الوسطى والمعلمون في مدارس الطبقة الوسطى أكثر رضا عن أوضاعهم الاجتماعية والمهنية من معلمى مدارس الفقراء .

ريما يكمن التباين الأساسى بين طلاب مدارس الطبقات الوسطى والدنيا ، في تركيبة الشخصية وثقافة الفرد التى اكتسبها الطالب من بيته . فطلاب الطبقة الوسطى يطبعمتهم أكثر محافظة وانصياعا واحتراما للمعلمين ، وأكثر تقبلا لأنماط السلطة والسيطرة التى يستخدمونها . وهم يتمتعون في نطاق أسرهم ميسورة الحال بإشباع كل احتياجاتهم المعيشية والتعليمية والثقافية . أما الفقراء ، فهم- كما رأينا- يضطرون غالبا إلى العمل

الموضوعية التي يواجهها الطالب في المدرسة  
 فالأشكال الثقافية التي ابتدعها الطلاب بما  
 فيها العنف- إنما تنشأ استجابة ورد فعل  
 لظروف التعليم في المدارس المصرية والتي  
 يسيطر عليها الأساليب التحكيمية والاستبدادية  
 فالواقع أن الطلاب يبتكرون باستمرار أساليب  
 ثقافية للتعامل مع بيئة المدرسة المستبدية. ومن  
 الطبيعي ، أن يكونوا متأثرين في هذه  
 الأساليب الثقافية ، بثقافة أسرهم وبيئاتهم  
 الاجتماعية . لكن هذه الأساليب ليست مجرد  
 «نقل» حرفي لهذه الثقافة الأسرية والاجتماعية  
 . بل بالأحرى ، هي استجابة خلاقية لظروف  
 المدرسة الاستبدادية ، وطبيعة العلاقات  
 الاجتماعية السائدة في هذه المدرسة ، ومحاولة  
 للتحرر من القيود غير المبررة التي تفرضها  
 ثقافة المدرسة عليهم.

بسهولة بين تلاميذ الطبقات الوسطى ، رغم  
 كونها تتجسد في أوساطهم في ظروف معينة ،  
 حتى المشاعر الجماعية وتضامن الطلاب الذي  
 ينتشر بصورة واسعة بين الفقراء . ونجد بدلا  
 منها مشاعر التنافس والفيرة والأنانية منتشرة  
 على نحو واسع بين تلاميذ الفئات الوسطى  
 ورغم كل هذه الاختلافات ، فإن الواقع  
 الذي نود التأكيد عليه ، هو أن ثقافة الاستبداد  
 تسيطر على جميع المدارس ، مدارس الطبقات  
 الدنيا والوسطى أيضا . لكن استجابات  
 الطلاب لها تتباين وفقا للانتماء الاجتماعي  
 للطلاب ، الذي يلعب - بغير شك - دورا مهما  
 في تحديد طبيعة موقف الطالب من ثقافة  
 الاستبداد.

لكن ذلك لا يعنى أن الاستجابات نفسها  
 منقولة حرفيا من ثقافة الأسرة، إنما هي  
 إبداعات خلاقية تظهر كرد فعل للظروف

## ● التعليم ومكانة حقوق الإنسان

### ● الدور الوطنى للتعليم المصرى

### ● التعليم والعدالة الخائبة

د. شبل بدران

كان التعليم وما زال مجالاً مهماً من مجالات الصراع الاجتماعى والسياسى فى المجتمع ، بين توجهات تريد التعليم للقلة - النخبة - وتوجهات فكرية وسياسية وايدىولوجية تركز كل جهدها نحو توسيع نطاق التعليم وتعميمه ونشره على أوسع نطاق وبين جميع فئات وطبقات المجتمع الإنسانى.. وأخذ شهد النصف الأول من القرن العشرين تلك التوجهات إبان فترة الاحتلال الأجنبى لمصر والبلدان العربية فى جميعها وظهرت المدارس الفكرية والسياسية والايدىولوجية والتربوية أيضاً التى عمقت تلك التوجهات وأفرزت القوى الاجتماعية المساندة لكل توجه ومساعداً وآليات عملها فى تكريسها لفهومها وسميها.

وتعاضد غير مسبوقين. يضاف إلى كل ذلك اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية بحقوق الإنسان وظهور العديد من المؤسسات والمنظمات والهيئات فى وطننا العربى ومصر فى الأساس منه، وكذا ظهور حركة نشطاء حقوق الإنسان فى جميع الدول العربية ببرجات متباينة، والاهتمام المحلى والإقليمى والدولى بحقوق الإنسان يتصاعد ولاسيما أن ذلك الشأن استخدم وما زال فى العديد من القضايا السياسية فى الصراع الدولى المعاصر.

ومع منتصف الخمسينيات وتحديداً مع ظهور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى ١٠ ديسمبر ١٩٤٨، والذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع إقرار العهدين الدوليين لحقوق الإنسان العهد الأول الخاص بالحقوق السياسية والمدنية فى عام ١٩٦٦ والذي أقر من قبل الدول الواقعة عليه فى ١٩٧٦، وكذا العهد الدولى الثانى للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام ١٩٦٦ أيضاً والذي أقر من قبل الدول التى وقعت عليه فى عام ١٩٧٦. وحركة حقوق الإنسان فى تنام

العناية نحو تدريس تلك الحقوق وتخصص مقررات دراسية متخصصة تتناولها من جوانبها المختلفة.

وعلى مستوى الفكر التربوي أشار التقرير الختامي وتوصيات المؤتمر السنوى السادس للطفل العربي (١٠-١٣ أبريل ١٩٩٣) قد تضمن فى التوصية رقم (٣) أنه يغدو من الضروري أن تكون حقوق الإنسان مادة تقدم إلى طلاب العلم فى شتى مراحله بطريقة تتفق ومستوى نضج الطالب بدءاً من مرحلة التعليم الأساسى حتى المرحلة الجامعية (٢).

من هنا يتضح لنا أن قضية حقوق الإنسان وإمكانية تربية وتعليم النشء بمراحل التعليم المختلفة قضية جوهرية ومهمة شغلت الفكر التربوي والسياسى خلال الريح قرن الأخير من القرن الماضى ، وذلك من خلال المؤتمرات والنوأت والحوارات والدراسات وجميع الفاعليات التى جعلت ذلك الفضاء مليئاً بتلك الأطروحات وكذا يجعل قضية حقوق الإنسان تنصدر الأولية على أجندة العمل التربوي والسياسى فى مصر .

وسنحاول فى الورقة الحالية أن نتعرف على واقع التعليم فى مصر ومدى قدرته على تحقيق العدالة والمساواة بين المواطنين فى توفير التعليم القادر على تنشيط الذهن والعقلية لكى يصبح الإنسان قادراً على التعاطى مع مستجدات العصر وتحدياته .

#### ١-نشأة التعليم الحديث:

لقد نشأ التعليم الحديث فى مصر خلال الربع الأول من القرن التاسع عشر مع بداية بناء محمد على الدولة الحديثة فى مصر ، حيث

والالفت للنظر أنه منذ الاعلان العالمى لحقوق الإنسان الذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ وقضية تعليم حقوق الإنسان تحظى باهتمام بالغ على المستوى الدولى حيث نص إعلان الجمعية العامة الصادر فى ديسمبر ١٩٦٥ على تعليم الشباب مثل السلم والإنسانية والحرية والاحترام المتبادل بين الشعوب ، كما جاء فى التوصية الدولية لليونسكو عام ١٩٧٤ على الدول الأعضاء أن تتخذ الخطوات الكفيلة بجعل كل من مبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان والاتفاقية الدولية بشأن إزالة جميع أشكال التحيز العنصرى عنصراً جوهرياً فى تكوين شخصية كل طفل ومراهق وشاب وراشد ، وذلك بتطبيق هذه المبادئ عند ممارسة عملية التعليم على جميع مستوياته وبجميع أشكاله (١) وأوضحت التوصية أنها تنطبق على التربية فى مراحلها كافة وبجميع أشكالها بتعليم مدرسى وعال وتعليم غير مدرسى ومختلف المنظمات التى تضطلع بأنشطة تعليمية بين النشء والكبار .

ولقد دعا المؤتمر الدولى لحقوق الإنسان الذى عقده اليونسكو عام ١٩٧٨ إلى «نشر برامج بث الوعى لدى التلاميذ منذ التحاقهم بالمدراس والمتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته ونشر مبادئ الإعلان العالمى لحقوق الإنسان فى كل مراحل التعليم» وبهذا الصدد تكون المنظمة الدولية قد «توجهت توجهاً متصاعداً نحو العناية بقضية تدريس حقوق الإنسان، وبذلت جهوداً مكثفة للاتصال بالمؤسسات التعليمية وبالقائمين عليها لتوجيه مزيد من

البارزة لسياسة الاحتلال البريطاني الحد من ميزانيات التعليم وفرض المصروفات المدرسية الباهظة وتحديد أعداد الطلاب المقبولين في المدارس والتشدد في الامتحانات وفرض اللغة الإنجليزية كلفة للتعليم- نجلزة التعليم- وحصر أهداف التعليم- بصورة أساسية- في تخريج موظفين حكوميين يعملون في دواوين الحكومة . ولقد وعى الشعب المصرى بأهداف سياسة الاحتلال البريطاني وعمل على مقاومتها بحيث نشطت الجمعيات الأهلية الخيرية وبعض الأفراد في إنشاء العديد من المؤسسات التعليمية في جميع المراحل والأنواع ، ولقد تم توزيع تلك بالجهود الأهلية والوطنية بإنشاء الجامعة الأهلية عام ١٩٠٨ وهى أول جامعة في الشرق تؤسس بجهود وطنية وأهلية في مواجهة الاحتلال البريطاني ، وإعتبار التعليم أداة للكفاح الوطنى والنضال ضد الاستعمار.

## ٢- الحق في التعليم

أما مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي أنجز المصريون فيها تحقيق مجانية التعليم الابتدائى عام ١٩٤٥ والتعليم الثانوى عام ١٩٥٢ فلقد شهدت توسعاً غير مسبوق في التعليم بكل أنواعه ومراحله وخاصة بعد دعوة طه حسين بأن التعليم كالماء والهواء وإقرار المجانية للتعليم قبل الجامعى ولقد تم فتح فرص التعليم في جميع مراحله ومستوياته على مصراعيها بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ والتي أقرت مجانية التعليم في جميع المراحل الدراسية للجميع دون تمييز للون أو الجنس أو العقيدة أو الوضع الاجتماعى .. إلخ فكما نشأ التعليم

ترك التعليم الدينى- اعطاه حريته- واستندم نظام التعليم الأوروبى والفرنسى تحديداً من خلال بناء المدارس وإرسال البعثات الدراسية . ولقد أخذ النظام التعليمى الحديث يتطور خلال عهد محمد على وكذا خلفاؤه ومع بداية الاحتلال البريطانى بدأ النظر إلى التعليم بوصفه أداة سياسية لمقاومة الاستعمار البريطانى ومطلباً رئيسياً لتحقيق الاستقلال الوطنى- إلى جانب كونه وسيلة للحراك الاجتماعى في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وبخاصة بعد قيام ثورة يوليو ١٩٥٢ ومؤخراً خلال الربع الأخير من القرن العشرين كأداة لتحقيق المكانة الاجتماعية دون أن يكون شرطاً كافياً لإحداث تغيير جوهري في الوضع الاجتماعى للفرد مع التسليم بكون التحولات في هذه التوجهات قد تمت في فترات زمنية مختلفة وفي إطار أوضاع اقتصادية اجتماعية متباينة ، وأنها ليست شاملة لجميع طبقات وفئات الشعب المصرى- ولا لجميع أفرادها فإنه يمكن القول :إن التوجهات المشار إليها قد طبعت النشاط والأوضاع في مجال التعليم خلال هذه الفترات (٢).

وكان للاحتلال البريطانى موقف من قضية التعليم في مصر فلقد كان واضحاً منذ البداية القاء العديد من المدارس الحكومية وتزايد ظهور المدارس الأجنبية ولاسيما المدارس الإنجليزية أو التي تعتمد التدريس باللغة الإنجليزية، ولقد جعل المحتلون من قضية التعليم في نوعه وكمه وسيلة محكمة لتحقيق أهدافهم بقدر ما يستطيعون ومن المعالم

وعدم التمييز بين الريف والحضر والذكور والإناث والأغنياء والفقراء بفضل المكاسب الشعبية التي تحققت خلال ثورة يوليو ١٩٥٢ نجأت حقبة السبعينيات لتدعيم بعض تلك الحقوق بحيث أكد الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية والصاير في ١١ سبتمبر عام ١٩٧١ في الفصل الأول والخاص بالمقومات الأساسية للمجتمع المصري في مادته الثانية عشر (١٢) نص على أن التعليم حق تكفله الدولة، وهو الزامي في مرحلة التعليم الابتدائي والدولة حريصة على مد الالتزام إلى المراحل الدراسية الأخرى كما أن الدولة تشرف على التعليم كله. ونصت المادة عشرين (٢٠) على أن التعليم في مؤسسات الدولة التعليمية مجاني في مراحله المختلفة.

وخلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين انتهجت الدولة سياسة الانفتاح الاقتصادي والتي تعنى في التحليل الأخير إدماج الاقتصاد المصري في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، وأن يدور الاقتصاد المصري في فلك التبعية للنظام الرأسمالي العالمي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وشكا ولقد ترتب على ذلك تغير وتبدل شديد في شكل وطبيعة البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية، فعلى الصعيد الاقتصادي تحول الاقتصاد من اقتصاد موجه ومخطط لتحقيق أهداف تنمية تحقق مصالح الغالبية العظمى من الناس إلى اقتصاد السوق- العرض والطلب- ثم تعظيم دور القطاع الخاص والفرد على حساب القطاع العام الحكومي والجماعة.. وظهرت ممارسات

الحديث مجانياً والزامياً لأول مرة في تاريخنا الحديث إن الطالب كان يحصل على مصروفات لنفسه ولاسرقة من مآكل وملبس ومشرب ومسكن، وذلك نظراً لحاجة الدولة- محمد على إلى القوى المتعلمة في بناء الدولة الحديثة واستمرار الحال هكذا إلى وقت الاحتلال البريطاني، الذي فرض المصروفات وأخذ يضع القيود والعراقيل أمام تعليم أبناء الطبقات الشعبية وأصبح الحلم الذي يراود أفراد الطبقات الشعبية وخاصة الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى وأبناء العمال والفلاحين بتعليم أبنائهم حتى أعلى المستويات الدراسية قابلاً للتحقيق لاسيما بعد أن أقرت ثورة يوليو مجانية التعليم العالي والجامعي عام ١٩٦٢ مع بداية «قوانين يوليو الاشتراكية» وظهور الميثاق الوطني كوثيقة للعمل الوطني والسياسي في المجتمع المصري.

وتدقق الطلاب الجدد في جميع مراحل التعليم ويجدر بنا الإشارة في هذا السياق إلى أن عدد الطلاب في جميع المراحل التعليمية لم يكن يتجاوز ٢ مليون من الطلاب عشية ثورة يوليو ١٩٥٢، ووصل إلى حوالي ٦ ملايين طالب عام ١٩٧٠، مقابل زيادة سكانية تصل إلى حوالي ٧٠٪ خلال نفس الفترة بحيث تقدر الزيادة في مراحل التعليم المختلفة كما يلي: ٢٩٨٪ في المرحلة الابتدائية والاعدادية ٢٦٤٪ وفي التعليم الثانوي العام، ٨١٤٪ في التعليم الثانوي الفني ٤٢٥٪ في التعليم العالي الجامعي.

ومع مطلع السبعينيات وبعد تكريس حق التعليم والمساواة وتكافؤ الفرص التعليمية

لم يشهدها المجتمع المصرى فى آليات السوق وتم تسعير الخدمات (التعليم والصحة والاسكان إلخ) وأصبحت سلعا تباع فى السوق يشتريها من يستطيع أن يدفع ثمنها المكلف وأصبح فى المجتمع المصرى ما يسمى برجال الأعمال ووكلاء الشركات الكبرى وأصحاب المصالح الاقتصادية والسياسية مع بلدان المركز الرأسمالى العالمى.

وعلى الصعيد الاجتماعى تبدلت خريطة القوى الاجتماعية وذلك بظهور فئات وشرائح اجتماعية جديدة خلقتها سياسة الانفتاح وحدث استقطاب حاد فى الواقع الاجتماعى أدى فى النهاية إلى فقدان الطبقة الوسطى فى مصر ووجود قلة فى الطبقة العليا والغالبية العظمى فى القاع . ولقد أدى ذلك إلى أن ٥٪ من جملة السكان يحصلون على ٢٠٪ من جملة الدخل القومى و ٢٠٪ من السكان يحصلون على ٤٥٪ من جملة الدخل القومى و ٧٥٪ من جملة السكان يحصلون على ٢٥٪ من جملة الدخل القومى ، وأن أكثر من ٥٠٪ من جملة السكان تعيش تحت خط الفقر حسب المقاييس والمعايير الدولية ، أى أن ٢٥٪ من السكان يحصلون على ٦٥٪ من جملة الدخل و ٧٥٪ من السكان يحصلون على ٣٥٪ من جملة الدخل وأصبحت الأوضاع الاجتماعية متردية وانتشرت ظاهرة البطالة عامة والبطالة بين الجامعيين والمتعلمين حيث تبلغ أكثر من ٢٥٪ بحوالى ٣ ملايين عاطل من بين الحاصلين على مؤهلات عليا دراسية وعلى الصعيد السياسى لم يكن متاحا أن يستمر التنظيم السياسى الواحد- الاتحاد الاشتراكى العربى- بل

سمحت الدولة بوجود ثلاثة منابر واحد للوسط وآخر لليمين وثالث لليسار، تطورت بعد ذلك فى وجود أكثر من خمسة عشر حزبا سياسيا تتبلور فى الحزب الوطنى الديمقراطى الحاكم، وحزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى يسار- وحزب الوفد ذو التاريخ الطويل فى حياة المجتمع المصرى منذ الربيع الأول من القرن العشرين -يمين الوسط- وإلى جانب الحزب الناصرى وقوى سياسية إسلامية ويسارية وشيوعية غير محزبة وغير مسموح لها بتكوين أحزابها أو هيئاتها.

### ٢- أنواع التعليم :الانجازات التعليمية:

وعلى الصعيد التعليمى والتربوى استجاب النظام التعليمى لكل تلك التداعيات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية حيث تقلص دور الدولة وانسحبت من مجمل الخدمات وسعت الطبقات والشرائح الاجتماعية الجديدة فى خلق قنوات وأنواع للتعليم ، تعلم فيها أبناءها التربية وتعدبهم لكى يتولوا القيادة فى المجتمع فيما بعد ، فظهر إلى جانب التعليم الرسمى الحكومى المجانى ، التعليم الخاص بمصروفات باهظة تفوق قدرة الإنسان المصرى العادى إلى جانب تعليم خاص باللغات الأجنبية (الانجليزية والفرنسية تحديدا) ووجود مدارس خاصة أجنبية وأنواع من التعليم تماثل التعليم فى انجلترا وفرنسا وأمريكا وألمانيا إلى جانب وجود تعليم خاص استثمارى والمعارى الوحيد للالتحاق به هو القسرة المالية ، هذا على مستوى التعليم قبل الجامعى من الحضانه إلى التعليم الثانوى ووصل الأمر إلى وجود جامعات خاصة استثمارية ومعاهد عليا خاصة

والمقاييس للقبول بها هو القدرة المالية العالية وليس قدرة الشخص على مواصلة التعليم.. فأصبح في المجتمع المصري العديد من الثانويات بين أنواع التعليم، تعليم حكومي مجاني وتعليم خاص استثماري، وتعليم خاص أجنبي ومدارس لول أجنبية إلى جانب التعليم الديني الأزهرى ، ولقد كان ذلك استجابة طبيعية من النظام التعليمي للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدتها المجتمع المصري خلال الربع قرن الأخير من القرن العشرين، وتحديدًا بعد عام ١٩٧٤ أو اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي ، ونستطيع فيما يلي أن نقدم بانوراما الواقع التعليمي خلال عقد التسعينيات ومطلع الألفية الثالثة -القرن الحادى والعشرين(٤).

٤- تطور التعليم خلال التسعينيات ١٩٩١-٢٠٠١  
لقد تطور التعليم تطوراً ملحوظاً خلال هذه العقود وازدادت أعداد المدارس من عام ١٩٩٢/٩١ -٢٠٠٠-٢٠٠١ من ٢٥٦١٦ ألف مدرسة لجميع مراحل وأنواع التعليم إلى حوالى ٣٣٨٨٠ ألف مدرسة بزيادة مقدارها ٨.٢٦٤ آلاف كما بلغت نسبة الاستيعاب -المتدرس- خلال عام ١٩٩٢/٩١ من ٧٥,٢٪ للبنين والبنات إلى حوالى ٩١,٠٠٪ لعام ٢٠٠٠/٢٠٠١، كما زادت نسبة الفصول الدراسية بنسبة ٢٨,٥٪ والتلاميذ بنسبة ٢٥,٤٪ والمعلمين بنسبة ٣٩,٨٪ فى المدارس الرسمية الحكومية المجانية.  
ولقد تطور التعليم الخاص ، المدارس

الرسمية (لغات) التجريبية التابعة لوزارة التربية والتعليم والتي تعد مصروفاتها الدراسية أقل من التعليم الخاص الاستثمارى حيث نخلت الدولة سوق المنافسة بتقويم مدارس لغات تجريبية تقدم خدمة تعليمية متميزة مدفوعة الأجر والكلفة أقل بكثير من المدارس الخاصة الاستثمارية حيث زادت تلك المدارس من ١٩٥ مدرسة عام ١٩٩٢/٩١ إلى حوالى ٥٧٥ مدرسة عام ٢٠٠٠/٢٠٠١. ونسبة زيادة مقدارها ١٩٥٪، أما التعليم الخاص الاستثمارى فقد زاد وتطور تطوراً كبيراً والجدول التالى يبين ذلك.

#### جدول(١)

الزيادة فى عدد المدارس والفصول والتلاميذ للتعليم الخاص فى الفترة من ١٩٩٢/٩١ -٢٠٠٠/٢٠٠١(٥)

السنة البيان	١٩٩٢/٩١	٢٠٠٠-٢٠٠١	نسبة الزيادة
مدارس	٢٧٢٣	٣٩٢١	٤٤٪
فصول	٢١٢١٨	٣٢٦٧٨	٥٣٪
تلاميذ	٨٣٨٩٢٥	١٦٤٣١٤٢	٣٦٪

ولو حاولنا أن نتعرف على تطور أعداد الطلاب خلال مراحل التعليم المختلفة خلال العقد الأخير من القرن العشرين سنجد الصورة كما يلى (٦)

فى مرحلة رياض الأطفال زاد العدد من ٢٢٣.٥١ طفلًا عام ١٩٩١، ١٩٩٢ إلى حوالى ٣٥٤.٣٥ طفلًا عام ١٩٩٢/٩١ بزيادة مقدارها ١٣١.٣٨٤ ونسبة ٥٨,٩٠٪.



فى مرحلة التعليم الابتدائى زاد العدد من ١٧٢٥ر٤١٦ طالباً عام ٩٢/٩١ إلى حوالى ١٨٩ر٢٢٤ طالباً عام ٩٩/٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٦٨٢ر٢٦٤ ونسبة ١٠٠٪.

فى مرحلة التعليم الاعدادى زاد العدد من ٣٦٥ر٩٣٢ طالب عام ٩١/٩٢ إلى حوالى ٣٥٦ر٤٥٣ طالباً عام ٩٩/٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٧٥ر٩٩١ ونسبة ٢٠٪.

فى مرحلة التعليم الثانوى العام- موضوع الدراسة الحالية- فزاد العدد من ٢٦ر٥٧٢ طالباً عام ٩١/٩٩٢ إلى حوالى ٦٥٨ر٣٩١ طالباً عام ٩٩/٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٩٣٢ر٤٦٧ ونسبة ٨٠٪.

أما التعليم الثانوى الفنى بتواضع الثلاثة، التعليم الثانوى الفنى الصناعى زاد العدد من ٦٧٠ر٥٢١ عام ٩١/٩٩٢ إلى حوالى ٧٧ر٨٦٤ طالباً لعام ٩٩/٢٠٠٠ والتعليم الثانوى الزراعى من ٧٨٧ر١٣٢ طالباً عام ٩١/٩٩٢ إلى حوالى ٨٩ر١٨٨ طالباً والتعليم الثانوى التجارى زاد من ٧٢٧ر٤٥٥ طالباً عام ٩١/٩٩٢ إلى حوالى ٨٥٦ر٨٥٩ طالباً لعام ٩٩/٢٠٠٠، وبلغت جملة التعليم الفنى بتواضع الثلاثة من ١٨٤ر١١٠ عام ٩١/٩٩٢ إلى حوالى ٢٢ر٩١٣ عام ٩٩/٢٠٠٠ بزيادة مقدارها ٢٣٨ر٨٠٢ طالباً ونسبة ٣٢ر٧٢٪.

والملاحظ أن هناك زيادة هائلة فى أعداد الطلاب نتيجة للزيادة الملحوظة فى عدد السكان وكذا نتيجة للتوسع فى أنواع التعليم الأخرى غير التعليم الرسمى والحكومى.

#### ٤- وضعىة المرأة فى التعليم

ولقد تطور تعليم المرأة فى مصر تطوراً كبيراً بحيث نشأ التعليم الحديث فى مطلع القرن التاسع عشر مقصوراً على تعليم الذكور، ثم بدأت أول مدرسة لتعليم البنات «المدرسة السنية» فى مصر أنشئت فى عهد الخديوى إسماعيل عام ١٨٧٣ ثم تطور الأمر بعد ذلك بإنشاء الجامعة الأهلية ومشاركة المرأة فى الحركة الوطنية بعد أن طرح قاسم أمين قضية تحرير المرأة ومساواتها بالرجل وخروجها للتعليم والعمل شاركت فى ثورة ١٩١٩ وكان تواجدها ملحوظاً فى نظام التعليم خلال فترة الاستقلال الجزئى ١٩٢٣-١٩٥٢ وتطور بشكل غير مسبوق بعد ثورة يوليو ١٩٩٢، والتي رفعت شعار المساواة وتكافؤ الفرص التعليمية وإتاحة التعليم لجميع الفئات والطبقات الشعبية لاسيما تلك الفئات والطبقات الفقيرة والتي حُرمت منه أصلاً بحكم وضعها الاجتماعى الطبقي وحرمانها من حق التعليم خلال فترات الاستبداد والاحتلال. ولقد أهتمت الدولة بتعليم المرأة وبتعيين ذلك خلال عقد التسعينيات من إتاحة الفرص التعليمية للمرأة بإنشاء المدارس الخاصة بتعليم المرأة: ولقد استطاعت الجهود المتواصلة فى إصلاح التعليم بمصر تضيق الفجوة بين البنين والبنات من خلال جهود خاصة وجهت إلى التوسع فى فرص التعليم العام للإناث وإنشاء مدارس الفصل الواحد ومدارس المجتمع والمدارس فى القرى الصغيرة التى تربط بين التعليم والعمل بالإناث اللاتى يعيشن فى المناطق الريفية والنائية وتكاد خدمة التعليم لا تصل إليهن. لقد أدت تلك الجهود جميعها إلى

## جدول رقم (٢)

أعداد التلاميذ والمدارس في الريف مقارنة بالحضر

من عام ١٩٩٢/٩١ إلى عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ (٧)

السنة	١٩٩٢/٩١	٢٠٠١-٢٠٠٠
البيان	مدارس تلاميذ	مدارس تلاميذ
حضر	١١,٠٨٦	١٣,٣٧٨
ريف	١٤,٥٣٠	٢٠,٦٠٢
الجملة	٢٥,٦١٦	٣٣,٩٨٠

ومن خلال الجدول السابق يتضح لنا ما

يلي:

جلبت نسبة المدارس في الريف لعام ٩٢/٩١ حوالي ٥٦,٧٪ مقابل ٤٣,٣٪ في الحضر وتطور الأمر خلال عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث بلغت ٦٠,٧٪ في الريف مقابل ٣٩,٢٪ في الحضر.

جلبت نسبة التلاميذ خلال عام ١٩٩٢/٩١ في الريف حوالي ٤٦,٤٪ مقابل ٥٣,٦٪ في الحضر وتطور الأمر في العام الدراسي ٢٠٠١/٢٠٠٠ حيث بلغت النسبة ٤٩,٨٪ في الريف مقابل ٥٠,٢٪ للحضر.

وربما تكون تلك النسبة دالة على مستوى التعليم الابتدائي والإعدادي ، أما فيما يخص التعليم الثانوي فإن الوضع يظل لصالح الحضر على حساب الريف ففي عام ٩٨/٩٧ بلغ عدد المدارس في الحضر ١٠٦٦ مدرسة ثانوية عامة بنسبة ٦٧,١٪ مقابل ٤٩٩ مدرسة في الريف بنسبة ٣٢,٩٪ ، كما بلغ عدد الطلاب لذات العام ٧٣٢,٩٨٦ طالباً في الحضر بنسبة ٩٠٪ مقابل ٨١,٧٨١ طالباً

انخفاض كبير في نسب التسرب بين البنات وزيادة حصول الإناث حتى وصل التسارع في الزيادة إلى ٣٢,١٪ مقابل ١٩,٩٨٪ بين البنين فتحسن ذلك نسبة الفجوة بين البنين والإناث في التعليم المصري.

كذلك اهتمت الوزارة بمدارس الفصل الواحد خاصة فيما يتعلق بالإناث مقارنة بالذكور في عام ٢٠٠١/٢٠٠٠ ما يقرب من ٣٠ ضعفاً حيث كان عدد البنين ١٨٠٤ في مقابل عدد الإناث الذي بلغ ٥٤٠٢٢. ولقد كان هذا التطور في مدارس الفصل الواحد ناتجا عن الجهود التي بذلتها الوزارة في المشروع القومي لتعليم الإناث وتحقيقا للمشروع القومي لتعليم الإناث والذي يهدف إلى مد الخدمة التعليمية إلى المناطق المحرومة من التعليم فقد تم أعداد نموذجاً لمشروع مدرسة الفصل الواحد وتم تنفيذ وطرح حوالي ١٩٨٠ مدرسة في المحافظات المختلفة وجار اتخاذ الإجراءات لتنفيذ أهداف المشروع المتضمنة إنشاء ٣٠٠٠ مدرسة في جمهورية مصر العربية.

٥- عدالة توزيع فرص التعليم : التعليم في الريف والحضر:

لقد تطور اهتمام الدولة بتوفير الخدمة التعليمية إلى الريف والمناطق المحرومة من التعليم أصلاً، وذلك بعد أن كان الوضع خلال الفترات السابقة لصالح الحضر على حساب الريف ولصالح البنين على حساب البنات ولقد تبلورت تلك الجهود في الجدول التالي لجميع المراحل التعليمية.

بنسبة ١٠.٠٪ وقد اختلفت تقديرات نسبة سكان الحضر في مصر بين ٤٢.٦٪ إلى ٤٤.٦٪ من جملة السكان في الأعوام ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ (٨).

#### ٦- مقاربات منهجية ووجهة نظر

إن القطاع المنزلى يتحمل نصيباً متزايداً من تكاليف التعليم كنتيجة لجعل التعليم خصوصياً -مخصصة التعليم- بصورة خبيثة كرد فعل لعدم كفايته الداخلية وقد انعكس هذا في الانفاق من الجيب الخاص لأولياء الأمور على أشياء خارج المدرسة -المدرسة الموازية- كالدروس الخصوصية والكتب الخارجية وغيرها والتي يمكن ترجمتها على أنها تكاليف لفرص أعلى من التعليم تقع على عاتق أولياء الأمور نوى الدخول المخفضة . وتشير الاحصائيات الواردة في تقرير التنمية البشرية ١٩٩٨/٩٧ إلى أن متوسط الانفاق على التعليم بالنسبة للطالب الواحد ٥٦١ جنيه مصرياً ما يعادل ١٥٠ دولاراً أمريكياً (١٠٠٧) ٢٨٥ جنيه في المناطق الحضرية ، ٢٨٥ جنيه في المناطق الريفية) بمعنى كلفة الطالب في الحضر حوالى ٣٠٠ دولار أمريكى مقابل ٨٠ دولاراً أمريكياً في الريف.

وكان معدل الانفاق على الطالب الواحد بالنسبة للأغنياء في المناطق الحضرية سبعة أمثال قيمة الانفاق من جانب الفقراء ، مقارنة بـ ٢ أمثاله من جانب الطبقة الوسطى وبالنسبة للجوانب المشتركة في الانفاق فإن أهم جانب بالنسبة لمن يقطنون الحضر والذين يقطنون الريف أيضاً بالنسبة للأسر وأولياء الأمور هي: الدروس الخصوصية وذلك بالنسبة

للأغنياء والفقراء على حد سواء حيث تحولت ظاهرة الدروس الخصوصية إلى مدارس موازية للمدارس الرسمية في المنازل (٩).

وتشير النتائج الاحصائية إلى أن معدل إنفاق أولياء الأمور على الطالب الواحد في الدروس الخصوصية من قبل الأغنياء ٦ أمثال نظيره من قبل الفقراء ويقبل أولياء الأمور هذا الانفاق نظير خدمة تعليمية أفضل من تلك التي تؤتيها المدرسة حيث فقدت المدرسة القدرة على تقديم نوعية جيدة من التعليم والتدريس.

إن مثل هذه العملية «التخصصية» بالأحرى الخصوصية غير اللائحة للعملية التعليمية قد تحد من فرص السماح للفقراء لمتابعة تعليم ذى نوعية أفضل وهو التعليم الذى يتم من خلال الدروس الخصوصية.

فقد وجد أن حوالى نصف الطلاب المقيدون بالتعليم يأخذون دروساً خصوصية مقارنة بـ ٦٠٪ من الطلاب الأغنياء ونسبة الطلاب الأغنياء الذين يأخذون دروساً خصوصية أعلى من نسبة نظرائهم من الفقراء في كل المستويات التعليمية وتشير الاحصائيات لعام ١٩٩٨/٩٧ إلى العلاقة بين المستوى الاقتصادي والاجتماعي وتعاطى الدروس الخصوصية في جميع مراحل التعليم حيث: (١٠).

-في التعليم الأساسى ٤٥.٨٪ للفقراء ، مقابل ٦١.٤٪ للفئات الوسطى و ٦٤.٦٪ للأغنياء.

-في التعليم الثانوى ٦٦.١٪ للفقراء مقابل ٨٨.٦٪ للفئات الوسطى و ٨٣.٢٪ للأغنياء .

فى المعاهد العليا ٥٢٪ للفقراء ، مقابل ٦٧٪ للفئات الوسطى و٨٥٪ للأغنياء .  
وفى الجامعة ٧٨٪ للفقراء ، مقابل ١١٧٪ للفئات الوسطى ، ١٦٢٪ للأغنياء .  
جميع من يأخذون دروساً خصوصية فى جميع أنواع ومراحل التعليم ٥١٪ للفقراء ، مقابل ٦٢٪ للفئات الوسطى و٦٠٪ للأغنياء .

إن إعمال النظر فى التوزيع الحالى للاتفاق عبر التصنيفات التعليمية ، يوضح أنه فى حين أن التعليم قبل الجامعى مسئول عن ٩٠٪ من مجموع الطلاب فهو يتلقى ٧٥٪ من حصاد الاتفاق وعلى الجانب الآخر ، فإن التعليم العالى المسئول عن ١٠٪ من مجموع الطلاب يتلقى ٢٥٪ من الاتفاق الكلى الحالى وعلى الرغم من تكلفة الطالب المفرد فى الحلقات قبل الجامعية تشير إلى أن تكلفة الطالب خلال العام الدراسى ٢٠٠١/٢٠٠٠ تصل إلى حوالى ١٥٠ دولاراً أمريكياً مقابل ٣٥٠٠ دولار فى إسرائيل ، و٦٥٠٠ دولار فى أمريكا و١٢ ألف دولار فى سويسرا .

هذا إلى جانب أن أنماط القبول والقيود تشير إلى تحيز قوى تبعاً للمنطقة الجغرافية والجنس ، حيث يتضح فى مناطق صعيد مصر وهى أكثر المناطق - المحافظات - فقراً وحرماناً من الخدمات أدنى نسبة ومعدل قيد ، وأعلى نسبة تناقص فى القيد تبعاً للجنس .  
وعلى الرغم من أن معدل الأمية قد تناقص عبر السنوات الماضية ، إلا أن العدد الكلى

للسكان الأميين (١٥٠+) إزداد من ١٦ مليوناً عام ١٩٨٦ ، إلى حوالى ١٦٤ مليون عام ١٩٩٩ . ويرتبط توزيع الأميين بتناقضات فى الجنس والموقف الجغرافى وفى عام ١٩٩٦ على سبيل المثال كانت نسبة الأمية بين الإناث ضعف النسبة بين الذكور (٥١٪ ، ٢٦٪ على التوالى) .

وكانت فى المناطق الريفية تقريباً ضعف المناطق الحضرية (٤٩٪ ، ٢٦٪ على التوالى) وتشير التحليلات أن بقاء التلاميذ بالتعليم يرتبط بالعوامل الاقتصادية والاجتماعية ، فى مقابل التحيز الكامن فى النظام التعليمى نفسه . فكان توقع الحياة المدرسية - التمدن - للذكور عام ١٩٩٢ (وهو يحدد على أنه المجموع الكلى لسنوات المدرسة التى يتوقع أن يقضيها الطفل فى سن معينة) كان ١٠٫٨ سنوات مقارنة بـ ٨ سنوات للإناث . وأن الفجوة بالنسبة للجنس أضيق فى توقع البقاء بالمدرسة ، فهى ١١٪ سنة بالنسبة للذكور و١٠٪ سنة بالنسبة للإناث (١١) .

وعلى الرغم من أن الأرقام قد تبدو متضخمة إلى حد ما إلا أنها توحى بأن التحيز للجنس يميل إلى الاختفاء بمجرد أن تدخل البنات إلى المدارس . ويبدو أن العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والطبقية عوامل أقوى من النظام التعليمى فى التأثير على التحيز الجنسى للاتحاق بالمدرسة كما أن القضية لم تعد بخول المدرسة بقدر ما هى الاستمرار فى الدراسة ، لأن الرسوب

والتسرب يعد مؤشراً آخر للتحيز بحيث تلقى الفئات الاجتماعية الدنيا والفقيرة نصيباً أعلى من المتسربين والراسخين بحيث يعود التسرب والرسوب في المدرسة إلى العوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتي تعجز المدرسة عن أن تصدى لها ، إلى جانب أن الرسوب والتسرب والذي يبلغ ٢٠٪ من جملة طلاب التعليميين الأساسيين والثانوي إزداد في المناطق الفقيرة والعشوائية ويقل في المناطق الحضرية ، والفئات الاجتماعية العليا.

ولعل الجدول التالي يوضح التوزيع النسبي للسكان خلال عشر سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية للفترة من عام ١٩٧٦ - ١٩٩٦ خلال عشرين عاماً وسنجد على مستوى التعليم

الابتدائي والتعليم والثانوي أن النسبة للذكور ظلت تتراوح ما بين ١٠٫٤ ٪ عام ١٩٧٦ إلى ١٠٫٢ بعد عشرين عاماً ، أي لا تقدم يذكر، وستكون النسبة أقل بكثير بالنسبة للتعليم الثانوي العام بمفرده ، وبالنسبة للإناث ارتفعت النسبة من ٦٫٥ ٪ عام ١٩٧٦ إلى حوالي ٨٫٢ ٪ عام ١٩٩٦ وظلت النسبة الاجمالية بنين وبنات خلال ذات الفترة لا تتجاوز ٩٫٣ ٪ ولاشك أن تلك نسب متدنية بالقياس للجهود التي تبذل لتطوير التعليم خلال عقدين من الزمان.

### جنول(٣)

تطور التوزيع النسبي للسكان ١٠ سنوات  
فاكثر حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية			ذكور			إناث			جملة		
٧٦	٨٦	٩٦	٧٦	٨٦	٩٦	٧٦	٨٦	٩٦	٧٦	٨٦	٩٦
٤٢٫٧	٣٧٫٦	٢٩٫٠	٧٢٫٦	٦٢٫٨	٥٠٫٢	٥٧٫٣	٤٩٫٩	٣٩٫٤	٤٢٫٧	٣٧٫٦	٢٩٫٠
٢٨٫٦	٢٤٫٠	٢٢٫٧	١٣٫١	١٤٫٩	١٤٫٦	٢١٫٠	١٩٫٦	١٨٫٧	٢٨٫٦	٢٤٫٠	٢٢٫٧
١٠٫٤	٨٫٥	١٠٫٢	٦٫٥	٦٫١	٨٫٣	٨٫١	٧٫٣	٩٫٣	١٠٫٤	٨٫٥	١٠٫٢
١٥٫١	٢٥٫٢	٣٠٫٧	٧٫٧	١٤٫٧	٢٢٫٩	١١٫٥	٢٠٫١	٢٦٫٩	١٥٫١	٢٥٫٢	٣٠٫٧
٢٫٣	٤٫٧	٧٫٤	١٫٠	١٫٤	٢٫٩	٢٫٢	٣٫١	٥٫٧	٢٫٣	٤٫٧	٧٫٤
١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

١٩٧٦-١٩٩٦ (١٢)

#### المصادر والمراجع

١- شبل بدران ، التربية وحقوق الإنسان في الوطن العربي ، (القاهرة ، ميريت للنشر والمعلومات ، ١٩٩٩) ، ص ٢٧-٣٣ .  
-ليونسكو، توصيات بشأن التربية من أجل التفاهم والتعاون والسلام على الصعيد الدولي والتربية في مجال حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، الدورة (١٨) باريس ١٩ نوفمبر عام ١٩٧٤ ، ص ٣-٥ .

٢- محمد توفيق سلام، نواحي تعليم حقوق الإنسان بمراحل التعليم قبل الجامعي ، (وزارة التربية والتعليم ، مجلة التربية والتعليم، المجلد الخامس، العدد العاشر، سبتمبر ١٩٩٧) ، ص ٩-١٠ .

-نادية محمد عبد المنعم ومحمد توفيق سلام، واقع تعليم حقوق الإنسان وحياته الانسانية في مصر ، المرجع السابق، ص ٣٩-٤٠ .

٣- فايز مراد مينا ، التعليم في مصر -الواقع والمستقبل حتى عام ٢٠٢٠- (القاهرة ، الأنجلو المصرية، ٢٠٠٩ -منتدى العالم الثالث بمصر ٢٠٢٠) ، الفصل الرابع والخامس .

٤- شبل بدران ، تكافؤ الفرص في نظم التعليم ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٢) ، ص ٢٠-٢٤ .

٥- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم ٢٠٠٠ عاما من عطاء رئيس مستنير، ١٠ سنوات في مسيرة تطوير التعليم ، (القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠١) ، ص ٣٧ .

٦- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم : نحو تعليم متميز للجميع ، (القاهرة ، وزارة التربية والتعليم ، ٢٠٠٠) ، ص ٢٠-٢١ .

٧- وزارة التربية والتعليم ، مبارك والتعليم ٢٠٠٠ عاما من عطاء رئيس مستنير ١٠ سنوات في مسيرة تطوير التعليم ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .

٨- INp .Egypt , Human Development Report 1997-1998 (cairo Inp, pp.35-123)  
٩- Ibid, pp: 35-38 .

١٠- شبل بدران ، «ضرورة تغيير نظام التعليم» ، (القاهرة ، مجلة الهلال، عدد فبراير ٢٠٠٢) ، ص ٢١ .

١١- شبل بدران ، التعليم والبطالة ، (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢) ، ص ١٠١-١٠٨ .

١٢- ماجد عثمان وآخرون «السكان وقوة العمل ، دراسة مقدمة إلى مشروع مصر ٢٠٢٠ ، (القاهرة ، منتدى العالم الثالث، مركز الشرق الأوسط، يناير ٢٠٠٢) ، ص ٢٩ .

## المواطنة والديمقراطية والتربية المدنية ..

### ثلاثية الغياب فى التعليم المصرى

سامح فوزى

لماذا لا تلعب المدرسة دور الوكيل Agent فى تغيير المجتمع إلى الأفضل ؟ ولماذا تظل المدرسة أداة فى تكريس الوضع الراهن بكل ما يحمله من جمود بيروقراطى وسياسى وعدم القدرة على حسم اختيارات الحداثة ؟

الاجابة التى إمتدت إليها من هذين السؤالين تتمثل فى غياب الديمقراطية والمواطنة والتربية المدنية فى التعليم . وهو ما أدى إلى أن تصبح المؤسسة التعليمية ساحة لحرب استنزاف بين الدولة وقوى الإسلام السياسى ، وبدلاً من أن تلعب المدرسة دوراً حداثياً باعتبارها أول مؤسسة مجتمعية حقيقية يتصل بها الفرد تحولت إلى مؤسسة تكرس الفرز الطائفى والأسلوب اللاديمقراطى فى إدارة الشأن التعليمى.

على حالة اللاديمقراطية السائدة .  
وإذا استمر الحال كذلك فإن خطر وقوع  
المدرسة فى مستنقع الطائفية والتطرف لا يزال  
قائماً .. وهو الأمر الذى يستوجب طرح  
هندسة سياسية جديدة.

(١)

البحث عن « معنى »

حصلت على المنحة التى يقدمها المركز  
الثقافى البريطانى لدراسة الماجستير فى

الجهود التى قامت بها وزارة التربية  
والتعليم منذ مايقرب من عقد كامل مهمة لكنها  
غير كافية لأنها لا تزال تدور فى رد الفعل دون  
أن تخرج إلى حيز الفعل والمبادأة..  
وما تقوم به وزارة التعليم فى هذا الصدد  
يتفق مع مجمل السياسات العامة للحكم التى  
باتت تحارب التطرف بالتدابير الأمنية دون أن  
تتجه لتعزيز المواطنة فى الوقت الذى تبقى فيه

حصلت فى السابق على درجة الماجستير من كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة فأصبح - بالتالى - من السهل المقارنة بين الحالة الأكاديمية هنا وهناك.

تقع جامعة « ساسكس » فى إحدى المناطق الريفية الخلابة على أطراف مدينة « بريتون » الساحلية .. البداية بالنسبة لى كانت بمثابة مفاجأة الجامعة لاحتيطب بها أسوار حديدية ، وإيس لها أبواب يقف عندها حراس مدججون بالسلاح ، ولاتوجد « بطاقة هوية طلابية » - كشرط - لدخول الجامعة ، وتستطيع أن تحمل ما تشاء من أوراق وكتب دون أن تمتد إليها يد رقيب أو حارس أو تشعر أنه بمجرد حملها فانك تدخل فى المربع « الخطر ».

إن هذه الحالة الانفتاحية للجامعة تعنى أنها مؤسسة مجتمعية تتصل بالواقع المحيط ، ولاتنفصل عنه ، جزء منه ، لاتحدها عنه أسوار..

فى داخل الجامعة هناك مسرح وسينما ومكتبة وكافيتريا وكنيسة ومسجد أى كل ماله علاقة بتكوين الإنسان معرفياً وإنسانياً وروحياً . الصحف تباع بنصف الثمن - جمينع الصحف دون حظر أو تمييز أو تفرقة .. أى أن

إحدى الجامعات البريطانية .. أعجبت فى تلك الفترة بمصطلح جديد بدأ نجمه يبرز فى سماء العلوم السياسية هو الحكم الجيد Good Governanc فوجدت نفسى بعد رحلة بحث قصيرة فى البرامج الدراسية التى تطرحها الجامعات طالباً بمعهد دراسات التنمية (IDES) بجامعة ساسكس SUSSE ضمن أول مجموعة تدرس دهايزن هذا المصطلح الذى زج به البنك الدولى فى حقل التنمية حتى يكون بوسعه الرلوج فى قضايا سياسية دون أية حساسيات أو حسابات مع الدول النامية.

المعهد من أشهر مراكز دراسة التنمية فى العالم ، أما جامعة « ساسكس » فهى يسارية المنشأ والتوجه . أساتذتها فى كل فروع العلوم الاجتماعية - وبالأخص العلاقات الدولية والاقتصاد السياسى - فى حالة خلاف دائم حاد أحياناً مع نظرائهم فى كلية الاقتصاد الشهيرة بجامعة لندن المعروفة بيمينيتها المفرطة.

الدراسة فى بريطانيا ليست فقط عملية معرفية لكنها أيضاً عملية تنشئة يخرج منها الطالب بالعلوم ، والتفكير العلمى ، وكذلك مجموعة من القيم المجتمعية التى تسهم فى توجيهه مجمل كيانه الإنسانى .. ونظراً لأننى



مجتمعى يجعل المؤسسة التعليمية - الجامعة - والمدرسة - فى حالة اتصال وتواصل مع المجتمع .. ويجعل الطلاب فى حالة اتساق مع أنفسهم ومجتمعهم ، وتزول - بذلك - مساحة من الضبابية واللا يقين والخوف داخل الطلاب عندما تتصادم رؤاهم وأنشطتهم مع الفلسفة التعليمية السائدة ، أو يجدون أنفسهم معزقين بين حياة داخل أسوار الجامعة وأخرى خارجها .

جاءت لحظة المقارنة فى نهاية العام الدراسى متأخرة بعض الشيء عندما طرقت إحدى الطالبات اللاتى يدرسن الإخراج التلفزيونى باب حجرتى تطلب منى الإللاء بحديث عن الحياة الجامعية فى مصر وبريطانيا - ممثلاً للطلاب الوافدين من الخارج . قلت فى الحديث التلفزيونى ما خلاصته أن الطالب هو الطالب . يوجد هنا وهناك . والكتاب هو الكتاب . يوضع على رف مكتبه هنا وهناك .. إنما الاختلاف يكمن فى البيئة المجتمعية للعملية التعليمية التى إما أن تعزز الديمقراطية والمواطنة والحرية .. أو أن تساعد على ترسيخ ثقافة الاستبداد والطائفية والخضوع .. باختصار فإن الاختلاف ينحصر فى عبارة واحدة " التكوين مقابل التلقين " ..

هناك تشجيعاً للطلاب على التعرف على ألوان الطيف السياسى من خلال الصحف والأسر الجامعية المعبرة عن أحزاب سياسية والننوات التى تقام دون انقطاع ..

العلاقة بين الأستاذ والطالب فريدة .. الحوار هو الأساس .. والاختلاف له احترامه .. ويقود الفصل بين العام والخاص إلى إيجاد بيئة تتسم بالموضوعية وتحجيم دور الاتجاهات السلبية التى قد تغلب على أى علاقة إنسانية .. ومن حق الطالب أن يقيم أداء الأستاذ ، ومحتوى المقرر الدراسى .. هو شريك " فاعل " وليس مجرد " متلق " سلبى للمعلومة .. ويعيش الطالب فى هذا المناخ الصحى رغماً عنه .. قد يغلبه الشك فى البداية ، ويعيش لئمن وفى مخيلته المخاوف التى تربي عليها من السلطة .. ولكن بمجرد أن يرى أستاذين مختلفا بشدة فى الرأى فى ندوة وهما يجلسان فى الكافيتريا يتناولان فى انسجام وود مشروباً يدرك أن الاختلاف فى الرأى جزء من البيئة الثقافية للمجتمع بأسره ، وأن هناك من القيم المجتمعية المستقرة التى تحول دون تحويل الاختلاف " إلى " خلاف " ..

القضية - إذن - ليست تظيماً ومعلومات ومناهج ومقررات بل هى فى الأساس سياق

التعليم فى الغرب رحلة تكوين مستمرة إرتقائية  
مقتامية للفرد والمجتمع ، أما التعليم فى  
المجتمع المصرى فهو مسلسل تلقين وإعادة  
إنتاج الأنماط الجاهزة ..

التلقين هو أداة البيروقراطية التى تهيمن  
على السياسة والإدارة المصرية .. هو السبيل  
الوحيد لانتاج عقول متناسخة .. متشابهة ..  
.. تتوافق مع نظام عام يقوم على الاتساق  
والسير على النص المرسوم والخوف من  
الخروج من ثقافة الحشد .. التلقين - إذن -  
هو « صمام أمان » للحفاظ على الجمود  
السياسى والفكرى .. وقطن الإسلام السياسى  
إلى أهمية « التلقين » ، ودخل فى حرب  
إستنزاف طويلة مع الدولة للسيطرة على عقول  
المصريين .. الحرب بين الدولة والحركة  
الإسلامية - إذن - كانت على أرضية واحدة  
هى " تأميم العقل " .

كيف يمكن خلق مناخ موات لتعليم يستند  
إلى المواطنة ؟ .. حوات التساؤل إلى بحث  
عندما جاء موعد إعداد أطروحة الماجستير ..  
بحث عن أسانيد علمية تحقق الإشكالية /  
الأمنية فى أن تصبح البيئة الخاصة للتعليم  
مختلفة .. اختلاف من أجل التغيير والحرية ..

(٢)

مؤسسة مجتمعية أم طائفية؟

البداية المنطقية لابد وأن تكون من المدرسة  
نظراً لأن التكوين الأساسى فى حياة الطالب  
يبدأ ويتراكم عبر مراحل التعليم المختلفة  
وصولاً للجامعة .. فى الفكر التربوى الحديث  
المدرسة - ليست مجرد بناء / منظمة مغلقة  
يتلقى فيها الطالب معارف منظمة لكنها - فى  
الأساس - مؤسسة مجتمعية تفتتح على  
المجتمع المحيط بكل ما يحويه من شبكة علاقات  
إجتماعية كثيفة .. العلم - الذى يتلقاه الطالب  
- يجيب عن تساؤلات حياته الأساسية ،  
ويرتبط بواقعه المعاش بكل تعقيداته، الحال  
لدينا ليس كذلك فى كل الأحيان .. العلم -  
مفرداته ومفاهيمه ومشكلاته البحثية -  
مستوردة " ولم يحدث له تصير يجعله يشترك  
مع الواقع المحلى ..

طرح - يوماً - د. ريتشارد كروك - أستاذ  
التتمية المعروف فى بريطانيا - سؤالاً حول  
إشكاليات تطبيق مفهوم الحكم الجيد Good  
Governance طرح السؤال علينا .. وكنا  
عشرين طالباً وطالبة من مختلف قارات العالم  
ذكرت إجابة أنهلته وجعلته يفكر بعض الشئ ..  
قلت له إن الإشكالية الحقيقية التى نواجهها فى  
الواقع العربى هى ترجمة المصطلح إلى اللغة  
العربية على نحو دقيق يعكس ماهيته وجوهره

الأساسية البيئة المحلية التي يعيشون فيها ،  
وترجمة المواطنة عملياً.

هناك في المدرسة نوعان من المناهج .  
المنهج المعلن الذي يتكون من جملة المقررات

الدراسية ويثير الجدل والنقاش حول فحواه .  
والمنهج الخفى Hidden Curriulum الذى

يشمل جميع الممارسات التى تندرج تحت  
مسمى الحياة المدرسية school Life وتسمى

أسلوب تعامل الطالب مع المدرس ، إدارة  
الشأن المدرسى ، الأنشطة المدرسية ، الثقافة

التي يتشربها الطلاب فى المدرسة .. الخ بقول  
آخر فإن المنهج المعلن يخاطب الجانب الكمى

فى العملية التعليمية ، أما المنهج الخفى فإنه  
يتناول الجانب الكيفى . ويتعلم الطالب عادة

الديمقراطية فكراً وممارسة ، والتعددية ،  
 وإدارة الاختلاف ، والحوار من خلال نمط

الحياة المدرسية السائد . المدرسة بالنسبة له  
المؤسسة المجتمعية - شبه الوحيدة - التى

ينضم إليها فى بواكير عمره ، يتعلم فى  
محيطها آليات التعامل فى المؤسسة

وماتفرغه من علاقات السلطة ، والعلاقات  
الاجتماعية الكثيفة المتداخلة والمعقدة.

فى الخبرة المصرية حدث اهتمام بالمنهج  
المعلن - من حيث فرض المضمون الشعبوى

.. البعض يسميه الحكم الجيد ، وآخرون  
يقولون « أسلوب إدارة الدولة والمجتمع » ،

وفريق ثالث يطلق عليه " الحاكمية " ورابع  
الحكم الموسع " .. الخ

هذه هى حالة المفاهيم المستوردة فى العلوم  
الاجتماعية .. بالنسبة للأستاذ الانجليزى كانت

إجابتي غريبة نظراً لأن الأكاديمية الغربية تفرز  
مفاهيم تتصل بصورة مباشرة وجدلية بالسياق

المجتمعى التى ظهرت فيه .. من هنا تكتسب  
العلوم الاجتماعية أهمية فى الغرب ، وتعتبر

فى مجتمعنا من باب " الحشو " أو كما تسمى "  
علوم نظرية " .

التعليم فى مجتمعنا يجب أن يجيب عن  
التساؤلات الأساسية للمواطن المصرى .. هذا

ماكتبه إليه محمد على باشا فى مطلع القرن  
التاسع عشر ، وآلت بنا الأوضاع الملتبسة إلى

جملة أزواجيات تعليمية فى المنهج والمدرسة  
ونمط التعليم .. إلخ

جعلت التعليم يجيب عن تساؤلات عديدة  
قليل منها ما يخص هموم الوطن .. من هنا

ليس مستغرباً أن يتعلم الطلاب - فى الخبرة  
الأوربية - داخل المدرسة المواطنة - فكراً

وممارسة - ويؤدى انفتاح المدرسة على  
المجتمع إلى تواصل الطلاب مع العناصر

والذى يقصد بذلك أن يكون السياق الذى يمارس فيه الطلاب أنشطتهم ذات طبيعة مدنية وليست دينية.. المدرسة - فى الحالة المصرية - ليست مدنية بشكل كامل ، كما إنها ليست دينية على نحو مطلق ، إنما تعمل فى حالة وسط مختلطة ملتبسة..

الخطاب الدينى الإسلامى يهيمن على الإذاعة المدرسية الصباحية نون أى إلتفات إلى حالة التعددية الدينية التى توجد داخل المدرسة ، وهو ما يجعل الطالب المسيحى يعرف الآخر الدينى فى حين أن الطالب المسلم لايعرف الآخر الدينى الذى يشاركه هموم الوطن .. هذه المعرفة ضرورية .. بل إنها أساسية لاستقرار المواطنة فى هذا المجتمع..

فى كتاب لى بعنوان « هموم الأقباط » طلبت من إحدى الإزميلات المسلمات أن تجرى استطلاعاً مبسطاً للرأى وسط المسلمين عما يعرفونه أو ما لايعرفونه عن الأقباط .. جاءت الاجابات مذهلة ومخجلة فى أن واحد .. جملة من الضرافات التى تنتقل على الألسنة فى الواقع الفكرى المتردى كالتار وسط الهشيم .. قالوا إن « الأقباط لهم رائحة غريبة .. يعبون ثلاثة .. يقيمون بروفة الموتى .. يطلقون شعر الزاهية .. يستحمون كل ثلاثة أسابيع » هؤلاء

الذى يخدم النظام الحاكم - وجرى " بقرطة" المنهج الخفى بحيث لم تعد المدرسة تختلف عن أى بناء حكومى يخضع لسلطة الضبط والإكراه والروتين الإدارى.

وكانت قوى الإسلام السياسى من النكاء عندما اختزقت المنهج المعلن ، ودفعت بعناصرها ضمن المدرسين ثم سعت للاستيلاء على المنهج الخفى . فى بعض الحالات جرى تحريم تحية العلم ، وحرق الكتب العلمية فى المكتبات ، وصودرت الأنشطة الفنية فى المدارس .. إنها صورة " مجتمع البداوة " التى أرادت هذه القوى أن تبدأ تأسيسه من المدرسة التى تحولت إلى خلايات للتجنيد بعد أن كانت أو يجب أن تكون مؤسسة مجتمعية.

فى الفكر السياسى هناك مؤسسات يطلق عليها مؤسسات التنشئة الاجتماعية يتعلم فيها الفرد التلاقى مع غيره على أرضية المصالح المشتركة نون نظر أو اعتبار لما بينهم من اختلافات فى العرق أو الدين أو الجنس .. الخ الجيش والمدرسة فى مقدمة هذه المؤسسات التى تحقق الانصهار الوطنى ، وتخلق الولاء الواحد " الأسمى" على حساب الولاءات الضيقة التحتية.. من هنا يجب أن تكون المدرسة " مدنية" .

والاجتماعى.

هذه هي خبرة دولة جنوب أفريقيا عندما  
أرابت أن تخرج من نظام الفصل العنصرى  
فكان من الضرورى أن يعاد تأسيس المؤسسة  
التعليمية على أساس من الديمقراطية  
والمساواة فى الهيكل البنائى والممارسة  
العملية..

واللافت للنظر أن طائفة المؤسسة التعليمية  
- فى خبرة مجتمعنا - ترتبط بحالة استبداد  
إدارى داخلى يحول دون توسيع نطاق  
المشاركة فى إدارة العملية التعليمية ، وهو ما  
أدى إلى تحويل الطالب إلى متلق سلبي  
للمعلومة ، والمدرس إلى سيد MASTER ويات  
العلاقة تشبه ذلك النسق الاستبدادى المجتمعى  
فى العلاقة بين من يملك السلطة ومن لا يملكها  
والذى يسمى بعلاقة السيد بالتابع - Patron  
client pelation ship ويموجه يتحول  
المدرس إلى سيد ويتحول الطلاب - بالتبعية -  
إلى تابعين .. ومن الطبيعى أن يفرز هذا  
النظام بنية تقوم على توزيع المغانم الصغيرة  
فى المدرسة أسوة بما يجرى فى عموم النظام  
السياسى ككل .. أى أن تصبح هناك مجموعة  
من الطلاب - أهل الثقة - على مستوى اتحاد  
الطلاب ذى الطبيعة الهامشية .. هؤلاء

- بالتاكيد - هم ضحايا نظام تعليمى وإعلامى  
بالطبع لم يعطهم فرصة التعرف على الآخر  
الدينى الذى يشاركونهم المواطنة..

عندما كنت طالباً فى السبعينيات  
والثمانينيات كنت أسمع زملاء لى يفتخرون  
بالكفر .. وعندما رشحت نفسى فى انتخابات  
اتحاد الطلبة-بالمدرسة الثانوية لم ينتخبني  
سوى المسيحيين حتى أن صديقاً مسلماً  
«حسين» نظر لى فى أسى ، ووقف ينتخبني  
قائلاً لبقية الطلاب فى الفصل « ماذا جرى ؟ »  
وكانت الإدارة المدرسية من السلبية حتى  
أنها لم توفر للتلاميذ الأقباط فصلاً يثقفون فيه  
حصة " الدين المسيحى " .. كان مضيرنا "  
الفناء " .. وكان ذلك للمشايخين وخيفنى الظل "  
فرصة للهو " ، لكنه كان بالنسبة لمن يفكرون  
قيماً حولهم « فرز طائفى » غير مبرر..

خلاصة القول أن الوعى الطائفى يخلق فى  
المدرسة فى ظل مناخ طائفى يجعل المدرسة -  
كمؤسسة - فى حالة تحالف غير مقدس مع  
بقايا عناصر المجتمع الطائفى .. وهى حالة  
ينبغى الخروج منها حتى تصبح المدرسة هى  
الوعاء الأول الذى يتعلم فيه الفرد مبادئ  
المواطنة ، ويتحول إلى مؤسسة مجتمعية رائدة  
فى التغيير المجتمعى - السياسى والثقافى

يحثرون بعض المزايا القليلة .. المحدودة ..  
وكانها عملية تنشئة تجرى لهذه الفئة كي تلعب  
يوماً دوراً على المستوى العام..  
وبالتالى لم يكن مستغرباً أن تصبح  
الطائفية والاستبداد المدرسى وجهين لعملة  
واحدة هى الفرز على أساس لاعقلانى .. وأى  
تحديث للمدرسة لا بد وأن يتعامل مع العلتين  
معاً من خلال قطع الحبل السرى الذى  
يجمعهما ، وإرساء أسس تعليم مدنى  
ديمقراطى يستند إلى مفهوم المواطنة الحقيقية  
فى جميع جوانبها .

(٢)

### جهود مهيضة الجناح

لاشك أن وزارة التعليم حاولت أن تفعل  
شيئاً مع واقع تعليمى " ملتبس " .. فقد جعل  
د. حسين كامل بهاء الدين - وزير التعليم -  
إشكالية التطرف فى التعليم فى مقدمة أولوياته  
.. دخل معارك متتالية كسب بعضها ، وخسر  
البعض الآخر .. ورغم جسارة التصدى لواقع  
معقد إلا أن الجهود التى بذلت - وأحسب أنها  
لاتزال تبذل - تأتى فى إطار رد الفعل - أى  
التعامل مع التطرف فى العملية التعليمية -  
على حساب المبادأة والفعل - أى إعادة  
تأسيس المدرسة على أساس كونها مؤسسة

مجتمعية تنشر فكر المواطنة - قولاً وعملًا ..  
فى هذا السياق حدثت عملية تنقية المناهج  
المدرسية مما تحويه من موضوعات تحض على  
التطرف والطائفية ، وتكثيف حملات المراقبة  
والتفتيش ، وتحويل المدرسين الذين يقومون  
بتبشر التطرف إلى وظائف إدارية ، والاهتمام  
- فى ضوء الاحتجاجات المتزايدة - بتدريس  
جانب من الحقبة القبطية فى المقررات  
الدراسية .. هى جهود - فى مجملها -  
إيجابية لكنها « مهيضة الجناح » .. وأقصد  
أنها تتعامل مع الجانب السلبى للظاهرة دون  
طرح برنامج إيجابى بديل .. أى تجفيف منابع  
التطرف فى المدارس دون التعامل مع مشكلة  
السلطة والاستبداد المدرسى ..

الازمة لها جانبان : الأول يخص مايعتمل  
فى المدرسة من ثقافة دون المواطنة ، والثانى  
يتناول الحياة المدرسية التى تغلب عليها ثقافة  
دون الديمقراطية .. وماتقطعه الوزارة - وهو  
مايقوم به النظام الحاكم - بمختلف هيئاته  
ومؤسساته وأجهزته ، هو محاولة التصدى  
لثقافة التطرف ولكن دون المضى قدماً فى نشر  
ثقافة المواطنة، والإبقاء على حالة اللاديمقراطية  
السائدة ..

يترتب على ذلك أن تظل محاربة الطائفية

حكومية ، وتخطر بعين الريبة والشك والترصد إلى أى جهود ترمى إلى مد جسور التواصل بين المدرسة والسياس المجتمعى الذى تباشر نشاطها فيه..

وبالتالى ليس مستغرباً أن تظل المؤسسة التعليمية أجيالاً من المواطنين الخاملين والسلبيين الذين لم يتعودوا يوماً على إدارة شئونهم حتى فى أبسط صورها .. يركنون قط إلى البيروقراطية النهرية المركزية التى تأخذ على عاتقها تنظيم حياة المواطن بوصفها بسيطاً حقيقياً بين المواطن والحكم فى ضوء ضعف المؤسسات الوسيطة التى تقدم على المشاركة والمبادأة والديمقراطية.

والتطوير مهيز الجناح حتى لو كان فى جانبه « التقنى » .. والسبب أن التحديث التقنى لا يقتصر بالقيم الحداثية التى يتعين عليه أن يحملها وينشرها .. ماذا يفيد الطالب إذا تعامل مع الكمبيوتر فى مناخ يفتقر إلى الحرية ؟ .. أو إذا درس كتاباً - ملفتاً فى شكله - لكنه لا يرتبط بواقعه المعاش ، وتساولات حياته الأساسية؟

إن الفصل بين التقنية والقيم فى العملية التعليمية - أسوة بشتى مظاهر الحياة فى المجتمع المصرى - يجعل من التعليم « أداة

والتطرف شأنًا أمنياً بحثاً يعتمد على الملاحقة والتفتيش والتقارير أكثر ما يعتمد على تغيير الذهن ، وتجديد الثقافة ، وتعميق المشاركة المجتمعية..

إذا لم تنجح العملية التعليمية برمتها - مظهر وماخفى من المناهج الدراسية - صوب المواطنة والديموقراطية فإن المدرسة ستظل مؤسسة مظلمة معرضة للتأثر بأى تيار سلبى يتسلل إليها من خلف الأسوار الحديدية التى تحيط بها ، ويتصور القائمون عليها أنها بسبب ذلك " محصنة " .

لم يعد للمدرسة أى اتصال مجتمعى يجعل منها " مؤسسة مجتمعية " تمثل جزءاً من المجتمع الذى توجد فيه .. لا يوجد أى تواصل بين المدرسة ومنظمات المجتمع المدنى بشتى أنواعها .. وتبعاً لذلك لاتقدم المدرسة العنصر البشرى المتعلم المدرب على المشاركة للعمل فى هذه المنظمات ، وتحمل عبء خدمة المجتمع من خلالها ..

التركيز المفرط على الجانب التقنى فى العملية التعليمية أفقد المدرسة دورها فى مجال التنشئة الاجتماعية ، وخدمة المجتمع المحلى .. والدولة - تحت لافتة محاربة الإرهاب والتطرف - تتحفظ على " المدرسة " ، وتجعل منها إدارة

رحلة عمر تراكمية معتدة .. وتبدأ هذه الرحلة من المدرسة التي تعد - كما ذكرت من قبل - أول مؤسسة مجتمعية تتعاطى مع الطلاب بوصفهم « مواطنين » بعد أن يخرجوا من رحم الأسرة الضيق إلى فضاء المجتمع الواسع .. وهناك فرق بين « الشخص الجيد » و« المواطن الجيد » .. فالمواطن يجب أن يكون « نجحاً » جيداً أما الأخير فلا يعنى بالضرورة انه مواطن كامل الأهلية السياسية.

الشخص الجيد هو من يتعلم جملة من المعايير والقيم الاجتماعية التي تجعل سلوكياته في إطار لائق .. أما المواطن الجيد فهو من يتعلم كيف يتحمل المسؤوليات ويمارس الحقوق المكفولة له في المجتمع . من هذا المنطلق فإن " المشاركة " تعد عنصراً أساسياً في تعريف المواطنة حيث إن الأخلاق البرجوازية التي يتحلى بها البعض لاتخلق مواطناً حقيقياً في المجتمع . ويتعلم التلاميذ في الفضاء المدرسي أن لهم حقوقاً وعليهم واجبات ، وإن أي تصرف يصدر عنهم سوف تستتبعه عساة أو كشف حساب بالضرورة.

المدرسة هي المكان الخصب الذي يتعلم فيها الطلاب الثقافة القانونية اللازمة التي تجعل منهم " أفراداً قانونيين " بالمعنى

معرفة « أكثر من كونه » أداة تحديث « ، وه ووسيلة ضبط « وليس « وسيلة تغيير » ، وهو ما يؤدي إلى انتشار ظاهرة البطالة في صفوف المتعلمين الذين لا يعرفون أبسط مبادئ التحديث، ويفتقرون في نفس الوقت إلى « المبادأة » التي تجعل منهم قوة اجتماعية تسعى للتغيير .. ولعل « اللاحداة » و« التقاعس المجتمعي العام » هما وقود التطرف والعدمية السياسية .

(٤)

### اتفاق جديدة

يقودنا التحليل السابق إلى نتيجة أساسية هي أن مدنية التعليم ترتبط بأمرين أساسيين هما نشر ثقافة المواطنة ، والركون إلى الديمقراطية في إدارة الشأن المدرسي والجامعي .

وتعنى المواطنة CITIZEN SHIP تمتع الأفراد المنتمين لاقليم دولة معينة بالحقوق المدنية والسياسية والاجتماعية دون تمييز بينهم بسبب الدين أو الجنس أو العرق أو التراتبية الاجتماعية ..... الخ

هناك ما يشبه الاتفاق بين الباحثين في العلوم الاجتماعية على أن « المواطنة » موضوع للتعليم والتدريب والاكتساب من خلال



الإصطلاحي ، يتعلم الطلاب طبيعة القانون ، وعلاقة المواطن بالقانون ، والعلاقة التي يجب أن تكون بين المواطن ومؤسسات العدالة ، أي يتعلم الطالب - باختصار - " أن القانون يستخدم أو يطبق من أجله وليس فقط ضده " على حد تعبير أحد الدارسين.

ويشير بعض الدارسين إلى أهمية أن يتعلم الطالب في المدرسة " المواطنة العالمية " في ظل التسارع الشديد في وتيرة العولمة والتداخل بين المجتمعات على الصعيدين الاقتصادي والثقافي.

وهناك أربعة محاور أساسية يتعين على المقررات المدرسية أن تتضمنها حتى يصبح الطلاب على وعى تام بمسيرة المواطنة تاريخياً وما آلت إليه الآن :-

١- المسار التاريخي للمواطنة الذي أفضى إلى أن تصبح كل مكونات المجتمع المصري مواطنين كاملي المواطنة .. المقصود - إذن - هو تتبع مسيرة الحركة القانونية والدستورية التي قادت المسلمين والاقباط إلى اختراق حاجز السلطة التي هيمن عليها الأجنبي طيلة تاريخهم.

٢- تتبع مسيرة المرأة المصرية لاستخلاص حقوقها القانونية والدستورية وذلك حتى

يترسخ في ذهن الطالب أن مصر ليست نكورية ، أو بنيت فقط بسواعد الرجال المسلمين بل إنها وطن بناء ويواصل بناءه كل من يعيش على أرضه ، مسلمين وأقباطاً ، رجالاً ونساء .. إلخ

٣- علاقة الارتباط التي نشأت في التاريخ المصري بين " الديمقراطية والمدنية والمواطنة " فقد أነعت المفاهيم الثلاثة - معاً - في التربة المصرية ، وعندما غاب أي منها تأثر بشدة المفهوم الآخران .

٤- المسيرة الديمقراطية للمجتمع المصري منذ مطلع القرن التاسع عشر حتى الوقت الحاضر ، وماشهدته من أنظمة حكم ، وتعددية سياسية تتقدم حيناً وتتأخر كثيراً ، وظاهرة المجتمع المدني وسبل تدعيمه .. إلخ.

يرافق الحديث عن المواطنة ما يعرف في أنبيات التعليم باسم " التربية المدنية " وهي تعد ضرورة أساسية ، ومكوناً محورياً في أي تعليم عصري في دولة مدنية .. الطلاب يجب أن يتعلموا ثقافة حقوق الإنسان ، والحريات ، وسبل ممارستها ، والوعى البيئي واحترام الحضارة والمدنية..

وهناك جملة محاور أساسية يجب أن تلقى حضوراً قوياً في المقررات المدرسية مثل حقوق

الانسان التى تتضمنها العهود والمواثيق الولية فضلاً عن الدستور المصرى ، ومايتفرع من ذلك من حقوق تتعلق بتعامل المواطن / الفرد مع الدولة ، وسبل ممارسة هذه الحقوق حتى فى إطار المدرسة ذاتها ، وإدراك الطالب أن المجتمع الذى يعيش فيه « تعددى » وليس « أحادياً » ، وأتمنى بذلك أن يتعلم الطالب أسس التعددية الدينية والفكرية والسياسية داخل المدرسة.

ولعل غياب هذه المحاور عن المقررات الدراسية فى التعليم أدت إلى شيوع ظاهرة غريبة هى انخفاض الوعى الانسانى والحضارى والبيئى لدى الطلاب فى وقت يفترض فيه أن حماسهم الوطنى فى نروته .. الطلاب يخربون الممتلكات العامة فى المدرسة والشارع والمواصلات ، ويشاركون فى ثقافة « الرصيف » فى الشارع المصرى على نحو غير مسبوق هذا فضلاً عما تحفل به زيارات المدارس للمناطق الأثرية من إساءة تلقائية للآثار بصورة تثير استياء الأجانب الذين ينظرون فى أحوال كثيرة فى ذهول إلى الشعب الذى يرى أبناءه على إهانة حضارتهم وتاريخهم التليد .. والوعى البيئى لدى الطلاب ليس أسعد

حظاً من الوعى الحضارى .. ويكفى نظرة سريعة للمدرسة من الداخل لتبين حالة النظافة المتدنية ، وغياب الاهتمام بالبيئة لدى الطلاب..

(٥)

### المنهج الخفى : الفريضة الغائبة

تناولنا فى الجزء السابق المواطنة والمدنية وبقي الضلع الثالث فى مثلث الحداثة التعليمية وهو الديمقراطية.

الطلاب يتعلمون المواطنة والتربية المدنية ضمن المقررات المدرسية - أو يجب أن يتعلموا ذلك - ولكن عملية التنشئة بالنسبة لهم تكتمل إذا مارسوا هذه المفاهيم فى الحياة المدرسية أو ما أطلقنا عليه « المنهج الخفى » . هنا يحدث تلازم واجب - فى أذهان الطلاب - بين النظرى والتطبيقى ، وماهو كائن ومايجب أن يكون ..

وفى هذا الصدد هناك ثلاثة محاور أساسية أو دوائر أساسية على طريق إنشاء سياق مجتمعى مدنى ديمقراطى للعملية التعليمية ..

\* المدرسة ثم الجامعة يجب أن تكون مجالاً لالتزام تعاقدى يقبله الطلاب .. هو عقد إجتماعى أخلاقى مصغر يمثل مقدمة فى أذهانهم إلى العقد الاجتماعى - الأشمل -

الذى ينظم الحياة فى المجتمع.

أو اللون أو الجنس أو الأصل الاجتماعى أو العرق ..».

\* العنصر الثانى المبثقى فى المنهج الخفى هو المشاركة الديموقراطية للطلاب فى إدارة الشأن المدرسى .. فى المدارس المصرية لاتزال هذه المشاركة محدودة أو تستند إلى إدارة غير ديموقراطية تجعل دائماً الطلاب على الهامش ، وتخلق شبكات فاسدة لتوزيع المغانم الصغيرة فى الأنشطة الطلابية ..

والمطلوب هو انشاء مجالس طلابية منتخبة إنتخاباً ديموقراطياً حراً وتعطى صلاحيات فى إرادة الشأن المدرسى من الداخل .. فى الخبرة البريطانية ، يتحمل الطلاب - من خلال مجالس منتخبة - مسؤوليات واسعة فى إدارة شئون الحياة داخل المدرسة من خلال ما يعرف باسم Circle Time ويعنى أن يتلاقى التلاميذ - حتى فى المدرسة الابتدائية - فى حوار مفتوح لمناقشة المشكلات اليومية وطرح أفضل الصيغ لحلها فى ضوء مايتوفر من موارد وإمكانات .. هذه الخبرة البسيطة قامت عليها فكرة إيجاد مجالس منتخبة للطلاب تعمل فى ظل ميثاق أخلاقى واضح وتتحمل تبعة مانتخذه من قرارات فى إطار نظام محكم المساعة والشفافية.

يجب أن يكون هناك ميثاق أخلاقى Code of Ethies يحكم العملية التعليمية أو الحياة المدرسية الداخلية . يعرفه الطلاب ، ويوافقون عليه ، ويصبح بالنسبة لهم الإطار الاسترشادى لممارسة العمل المدرسى . ويعرف الطلاب أن هذا الميثاق الأخلاقى / الدستور هو جزء من بنية العملية التعليمية ، ويجب عليهم أن يعملوا فى إطاره .. إنه النموذج المصغر لما سوف يعرفه الطلاب - بعد ذلك - فى المجتمع الواسع .. وفى غياب هذا الميثاق التعاقدى فان مايحكم المدرسة هو « ثقافة الفوضى » التى تحكم مجمل المجتمع بمختلف مشتملاته ..

فى الخبرة الفرنسية يعكس الميثاق الأخلاقى للتاريخ بعيد الجنود والملتد للحقوق والحريات .. ومن المبادئ التى يتضمنها الميثاق المدرسى الفرنسى : « كل شخص برئ حتى تثبت إدانته » ، « لايجب أن يخضع أى شخص لعقاب غير عادل أو محاكمة غير عادلة » ، « كل شخص له الحق فى حرية الاعتقاد ، والضمير ، والتعبير واختيار المعتقد الدينى الذى يروق له » ، « كل الأفراد سواء أمام القانون بصرف النظر عن الاختلاف فى الدين

إن المشاركة الحقيقية للأباء فى العملية التعليمية تقود إلى بناء جسر تواصل بين المدرسة والمجتمع ، ولكن حتى يتسنى ذلك يجب أن تكون مجالس الآباء ممثلة لقطاعات مختلفة من المجتمع وليس فقط للطبقات الأكثر حظاً فى الثروة أو المكانة الاجتماعية.

فى هذه الحالة تصبح الديمقراطية والمشاركة من صميم العملية التعليمية ويتحول السياق المجتمعى المحيط بالمؤسسة التعليمية إلى بيئة خاصة للتغيير فى الاتجاه الأفضل .

إن هذا الطرح لا يمكن أن يكون فاعلاً إلا فى سياق مجتمعى عام يقوم على الديمقراطية والمواطنة ، ولكن حتى فى ظل غياب أو عدم وجود هذا السياق فإن المدرسة سوف تتحول إلى وكلاء Agents للتحويل بدلاً من أن تصبح أداة لاستمرار وضع قائم لا يجب استمراره. ■

فى الحياة المدرسية ، الطلاب ينشئون أندية أو أسراً خاصة بهم تتخطى الفوارق الدينية والنوعية وأحياناً العرقية على أساس من النظرة التشابيه والمصالح المتماثلة .. هذه هى البداية الحقيقية لدفع الطلاب لاحقاً لإنشاء أو الانخراط فى إطار ماهو قائم من منظمات المجتمع المدنى بشتى أشكالها وأنواعها.

\* العنصر الثالث المأمول فى الحياة المدرسية هو مشاركة عريضة للأباء فى العملية التعليمية باعتبارهم أصحاب مصلحة - Stake holders وهذه المشاركة يجب أن تكون على المستويين المحلى والقومى والخبرة المصرية تشير إلى أن مشاركة الآباء تجرى فى أضيق حدودها ، وعادة ماتكون من أجل جمع الأموال أو التبرعات أو إنشاء شبكة علاقات تترتب عليها منافع متبادلة لأولياء أمور الطلاب والقائمين على الإدارة المدرسية..

## تجاوز الشكلية ومراعاة التنوع

### مفتاحان أساسيان لتطوير التعليم فى مصر

فايز مراد مينا\*

تنطلق رؤية الكاتب للتعليم من أن الوظيفتين الأساسيتين له هما تحرير الإنسان وتعظيم إسهاماته فى التنمية المطردة، وحيث تستمر عمليتا التعليم والتعلم من المهد الى اللحد<sup>(١)</sup>. ومن ثم، فإن المجتمع يفترض أن يسعى إلى بناء "المجتمع المتعلم"<sup>(٢)</sup>، دون التوقف عند حدود "النمو الاقتصادى" أو "الاستثمار" أو حتى "الأمن القومى" من جانب المجتمع، أو عند حدود "الشهادة" أو "الوظيفة" أو حتى النمو المهنى من جانب الأفراد، فالتعليم وفقا لتصور الكاتب هو الحياة بكل أبعادها، وهو المستقبل<sup>(٣)</sup>.

الشكل المناسب بغض النظر عن خدمته للمضمون أو الجوهر والوصول الى الهدف بأقصر الطرق وأسرعها بغض النظر عن الوسائل المتاحة من أجل ذلك ... وغيرها من المعالم<sup>(٤)</sup>. وتتعكس الشكلية فى مجال التعليم فى عديد من الظواهر، منها القضايا المتصلة بالفرض من التعليم والإدارة التعليمية والعلاقة بين الشعارات المرفوعة

ومع كثرة الاجتهادات فى محاولة تطوير التعليم، فإننا نختار تجاوز الشكلية ومراعاة التنوع باعتبارهما المفتاحين الأساسيين لتطوير التعليم فى مصر، ذلك أنهما المفتاحان الأساسيان لحل المشكلات القائمة ولبناء أساس جيد لتعليم المستقبل. ويقصد بتجاوز الشكلية أن يتم تجاوز معالها الأساسية التى تتمثل فى التركيز على

\* أستاذ المناهج وطرق التدريس، كلية التربية - جامعة عين شمس.

والواقع التعليمى والتعليم الخاص وتنظيمات المعلمين. ويقصد بالتنوع أنه تنوع مادة التعلم وأساليب التعلم والتقويم ونظم الالتحاق بالجامعات وفرص التعلم المستمر.

ولكى نضع هذه الدراسة فى إطارها الصحيح ، نشير الى الملاحظات التالية :

١- تتداخل القضايا فى المجالات المتعلقة بالشكلية والتنوع<sup>(١)</sup>، مما يؤدى الى صعوبة الفصل بينهما فى حالات عديدة. فمثلاً يأتى فى مقدمة أسباب الأوضاع الحالية لمعظم المجالات التى تحول دون تنوع النظام التعليمى فى مصر تلك الإدارة المركزية السائدة (وذلك برغم الحكم المحلى)، مما قد ينتمى الى "الشكلية".

٢- تتناول القضايا التعليمية موضع النقاش فى هذه الدراسة بعض أهم القضايا التى تواجه التعليم فى مصر، وليس جميع القضايا. كذلك، فإن المفاتيح المقترحة للتطوير، أى تجاوز الشكلية والتنوع ، تشكل بعض أهم المفاتيح اللازمة للتطوير وليست جميعها، وإن كان استخدامها يؤدى الى صورة مختلفة جذباً للتعلم وللمواطن المصرى، بل وللمجتمع المصرى.

٣- التعليم نسق<sup>(٢)</sup> (أو نظام أو منظومة)

تتكون أنساقها الفرعية بصورة أساسية من : أهداف التعليم، وبنية (نظم) الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، والانتقال بين الصفوف الدراسية، ومتطلبات التخرج، والحصول على الشهادة، وتحويل المسار ... وهكذا، وإدارته ، وتمويله، ومناهجه، ونظم تكوين العلم فى إطاره، والبحث التربوى. كذلك فإن نسق التعليم يعد نسقاً فرعياً للمديد من الأنساق الأكبر، وبوجه خاص النسق المجتمعى، ونسق الثقافة الإقليمية (العربية فى حالتنا)، والنسق الإنسانى فى مجمله، بما يشمل من تغيرات فى العلم ومنهجية، ومبادئ ومواثيق دولية، وعملية الكوكبية (العولمة) الجارية الآن<sup>(٣)</sup>... وغير ذلك.

٤- لا توجد صورة واحدة للمجتمع المصرى فى المستقبل<sup>(٤)</sup>. ومن ثم، فإن تطوير التعليم يرتبط بطبيعة المجتمع القائم والذى يحدث التطوير فى إطاره<sup>(٥)</sup>.

٥- تقتصر حدود الدراسة الحالية على تقديم تصورات عن بعض عناصر مستقبل التعليم "المستهدف" فى مصر

(١٠)، دون عرض تصور كامل لمعالم

صورة المجتمع المصرى المستهدف.

أما بعد، فنتناول بالتحليل والدراسة فيما يلى القضايا المشار إليها سابقاً عن الشككية والتنوع، ثم بعض التصورات عن سبل مواجهتها.

قضايا تتعلق بالشككية

#### ١- الغرض من التعليم

لم يعد الغرض من التعليم على جميع المستويات بالدرجة الأولى الحصول على المعرفة. (بما فى ذلك تطبيقاتها)، وإنما الحصول على "الشهادة". ولقد ساعدت تلك الأولوية للحصول على "الشهادة" على انتشار بعض الظواهر السالبة فى التعليم فى مصر، يأتى فى مقدمتها الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات.

تمثل الدروس الخصوصية مصدراً أساسياً فى معاناة الأسرة المصرية (١١)، وتؤدى الى أن تفقد المؤسسات التعليمية مصداقيتها، ولعل المعيار الأساسى "لجودة الدرس الخصوصية" يتمثل فى قدرته على إعداد الطلاب للامتحانات كي يحصلوا على أعلى الدرجات بغض النظر عما حصلوه من معرفة، وبغض النظر عن القيمة الحياتية أو التطبيقية، أو جوانب الأهمية الأخرى لمادة التعلم.

أما عن قضية الغش فى الامتحانات (١٢)، فإنها لا تلقى الاهتمام الذى يتناسب مع المخاطر الناجمة عنها، إلى حد أنه يبدو وجود قدر من الصمت "المريب" بين قطاعات كبيرة من أولياء الأمور، وجامعير من المعلمين و / أو "المراقبين" من المتعاطفين مع الطلاب فى محنة الامتحانات، وقطاعات هامة من المسؤولين فى وزارة التربية والتعليم. ومن أخطر النتائج التى تترتب على هذه الظاهرة تثبيت بعض القيم لدى أطفالنا و شبابنا، مما يهدد المجتمع المصرى فى مجمله، ويأتى فى مقدمتها "الغاية تبرر الوسيلة"، "الحصول على ما يتمتع به الآخرون دون بذل الجهد اللازم"، "الشهادة أولاً وثانياً وثالثاً .. وليس المهم التعلم" ... الخ (١٣).

وقد يقول قائل إن الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات موجودان فى معظم دول العالم .. هذا صحيح.. ولكن أن تتحول إلى ظاهرتين لهما هذا الحجم الكبير، فإنه لا بد وأن تكون لهما جذور مجتمعية وتعليمية أساسية. ويكفى أن نشير - من وجهة نظر تعليمية - إلى أن الدروس الخصوصية والغش فى الامتحانات يصعب انتشارهما على هذا النحو إلا فى ضوء نظم للتقويم تعتمد بالدرجة الأساسية على "الامتحانات النهائية" (دون التقويم

المستمر وعلى "التركيز على الذاكرة" فى أسئلة الامتحانات، إضافة الى نظم القبول المركزية فى التعليم العالى. ومن المفيد ان نذكر فى السياق الحالى، أن لوائح عقاب المعلمين والمراقبين والمسؤولين والطلاب المخالفين، وكافة الإجراءات "البوليسية" التى تتخذ فى مثل هذه الأحوال، لن تنجح فى القضاء أو التخفيف من حدة هاتين الظاهرتين طالما استمرت طرق التدريس وأساليب التقييم وبنية النظام التعليمى الحالى (بما فى ذلك الفرص المحدودة للتعليم المستمر ونظم القبول بالتعليم العالى).. وغير ذلك من مكونات نسق التعليم فى بلادنا.

هذا، وينبغى أن نشير فى هذا السياق إلى خطر يهدد المجتمع المصرى، إذ أنه يوجد احتمال أكبر فى ظل هذه الأوضاع أن تحصل الطبقات الأعلى بصورة أكبر على التعليم<sup>(١٤)</sup>، وفرص أكبر للتعيين فى الوظائف العامة والخاصة فى ظل تمتر خطط التنمية وما يترتب عليها من انتشار البطالة، وحيث يتوقع ان يحصلوا على معظم المناصب القيادية فى هذا المجتمع نتيجة انتشار الوساطة والمحسوبية والمحاباة، فيكونون أقل كفاءة وخبرة (ومن المحتمل أكثر طاعة للمسؤولين)، كما أنهم لم يتذوقوا قيمة التعلم والعلم والتفوق بكل

ما يرتبط بها من معاناة وأيضاً "بهجة"، وحيث يوجد بوجه عام - خلل فى إطارهم القيمى.

#### ٢- إدارة التعليم<sup>(١٥)</sup>

يتم تناول نظام الإدارة المحلية فى مصر فى إطار محددات، تجعل منه فى الكثير من جوانبه - أمراً شكلياً. فبالرغم من وجود هذا النظام فإنه لا يكاد أن يوجد اختلاف على أن إدارة التعليم فى مصر إدارة مركزية. ففى مرحلة التعليم قبل العالى تظل العناصر الحاكمة فى النظام التعليمى من مناهج، وتحديد قواعد التقييم على المستوى القومى، ومنح شهادات نهاية المرحلة الثانوية، واتخاذ القرار بالنسبة لخطط تطوير التعليم والميزانيات الخاصة بالإدارات التعليمية، وتحديد رتبات ومكافآت المعلمين وكافة العاملين، والبرامج التدريبية .. وغيرها، من صلاحيات وزارة التربية والتعليم، مع بقاء صلاحيات محدودة للإدارات التعليمية المختلفة يتمثل أهمها فى إنشاء وتجهيز وإدارة المدارس - عدا المدارس التجريبية ومراكز التدريب المركزية - وفقاً لخطة الوزارة، والترخيص بإنشاء المدارس والفصول الخاصة وفقاً للقواعد التى تحددها الوزارة، وتحديد مواعيد الدراسة والامتحانات وفقاً لظروف المجتمع المحلى فى حدود المدة المقررة



للمام الدراسي، وتنظيم الامتحانات ومنح الشهادات فى المرحلتين الابتدائية والإعدادية. وتبقى الوظائف الأساسية لهذه الإدارات فى "اقتراح" الخطط والميزانيات ... الخ، والإشراف على تنفيذ ومتابعة ما تقرره الوزارة<sup>(١٦)</sup>.

أما على مستوى التعليم العالى، فهناك صور متعددة للمركزية تشمل المجلس الأعلى للجامعات والمجلس الأعلى للمعاهد العليا واختصاصات وزير التعليم العالى ورئيس مجلس الوزراء (بالنسبة لجامعة الأزهر)، إضافة الى مكتب تنسيق القبول المركزى للجامعات والمعاهد العليا. ومع وجود مجال متسع لاتخاذ القرار على مستوى الأقسام والكليات والجامعات، إلا أن الدولة تقوم بتعيين رؤساء الجامعات وعمداء الكليات، وهى تعد الجهة الأساسية التى تتولى تمويل التعليم العالى الحكومى بكافة صوره وأشكاله.

ويضيف إلى حدة الآثار المترتبة على ذلك ضعف فاعلية منظمات المجتمع المدنى، بما فيها نقابة المعلمين والجمعيات المهنية للمعلمين ونوادى أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، والأوضاع الراهنة للمحليات<sup>(١٧)</sup>.

والجدير بالذكر أن الإدارة المركزية للتعليم فى حد ذاتها قد لا تمثل العقبة

الأساسية نحو تحقيق إنجازات تعليمية هامة كما هو الحال فى بعض نظم التعليم المركزية كفرنسا واليابان، وإنما يتعلق العائق الأساسى بهذا الشأن فى نسق الإدارة على المستوى المجتمعى، وما يرتبط به من قيم سائدة وممارسات، لا شك أنها تنعكس على مجال التعليم.

ومن أهم الاختلالات المجتمعية فى حال مصر وانعكاساتها على نظام التعليم، مما يرتبط "بالشكلية"، فى هذا المجال ما يأتى:

- غياب البعد الديمقراطى، وافتقاد المشاركة. ويتمثل ذلك فى عديد من المظاهر، نوجز أهمها فيما يلى:

#### (١) غلبة الكيون

البيروقراطى فى المجالس المسئولة عن رسم السياسات و / أو اتخاذ القرار، حيث يكون القطاع الأكبر من أعضاء هذه المجالس أعضاء فيها "بحكم مناصبهم". وينطبق هذا على المجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، والمجلس الأعلى للجامعات ... وهكذا، وحتى مجلس المدرسة. ويرتبط بذلك أن جميع أعضاء هذه المجالس معينون او مختارون (وليستوا منتخبين).

(٢) الجانب الأكبر من

المقترحات الخاصة بتطوير التعليم يكون غالباً فى اتجاه واحد فى المجالس المشار إليها سابقاً، دون مشاركة او تفاعل حقيقى مع أصحاب المصلحة الحقيقيين من طلاب وأولياء أمور ومعلمين<sup>(١٨)</sup> ... الخ. ويرتبط بذلك ضعف فاعلية المجالس المنتخبة بوجه عام (مجلس الآباء والمعلمين واتحادات الطلاب بالدرجة الأولى)<sup>(١٩)</sup>، حيث يتم اهتمام أكبر باستيفاء "الشكل" دون الجوهر.

(٣) يدعم الشككية فى

مناخ غير ديمقراطى، ذلك الإرث الضخم للبيروقراطية المصرية، والذى يتمثل أساساً فى إظهار "الولاء والطاعة" للمسئول (طالما كان يشغل موقعه)، والتظاهر بالموافقة على اتجاهات التطوير التى يطرحها والحماس لها ولما يتصل بها من قرارات ... وهكذا، ثم الإغفال التام أو شبه التام لها والهجوم عليها وعليه حال تركه لموقعه.

(٤) ومن جوانب هذا

الإرث أيضاً "الحديقة من الفساد"،

فما يؤدى الى مظاهر عديدة منها؛ الوقت الكبير المستغرق فى اتخاذ القرار وفى المشتريات، وتعطيل استخدام الأجهزة والمعدات، وضياع فرص هامة لمنح دراسية ومالية .. الخ، فضلاً عن انتشار الفساد بصورة كبيرة (بشرط "استكمال الإجراءات السليمة").

(٥) بالرغم من انه

يصعب التماس الأعداء لعمليات "التنازل طوعية" من بعض الحقوق الأساسية للمعلمين والطلاب وأولياء الأمور، وعن المشاركة فى البناء والتطوير، وممارسة واجباتهم بهذا الشأن حتى فى إطار هذا المناخ وهذه الأوضاع<sup>(٢٠)</sup>، إلا أن ذلك قد يأخذ صورة أكثر إيلاماً فى حال "الهيئات الجامعية المعطلة" (كثيراً)، مثل مؤتمرات الأقسام فى الجامعات وبعض مؤتمرات الكليات، إضافة الى بعض الممارسات الشككية فيها . فى حال انعقادها، وفى مجالس الأقسام بوجه خاص.

- عدم الاستناد الى أساس علمى فى عملية اتخاذ القرار<sup>(٢١)</sup>. وإذا كنا لسنا فى

حاجة الى التدليل على ذلك- في الواقع المصرى بوجه عام، فإنه يكفى أن نشير إلى أن الجانب الأكبر من البحوث التربوية كانت تالية لاتخاذ قرارات تعليمية أساسية، وليست سابقة لها.

- عدم وجود نظم وأساليب فعالة لتقويم الأداء. فالأصل فى نظام العاملين المدنيين فى الدولة- مما ينطبق على جميع العاملين بوزارة التربية والتعليم وجميع العاملين فى الجامعات باستثناء أعضاء هيئة التدريس ومعاونتهم (من جوانب معينة) والجانب الأكبر من مؤسسات التعليم العالى، عدم وجود ارتباط بين تحديد المرتب وكفاءة الفرد فى أداء عمله، فالأساس هو المؤهل الدراسى، وفى حالات معينة المرتب السابق أو عدد سنوات الخبرة، وتبقى الترقىات والملاوات "تلقائية" حتى مستويات الإدارة العليا. فإذا أخذنا فى الاعتبار سوء أحوال العاملين المادية، فإنه يصبح من المتعذر - من الناحية العملية - استخدام أسلوب "الإثابة والعقاب" فى الحدود الضيقة المتاحة - وفى إطار المناخ السائد كحافز لتحسين أدائهم. هذا، وتؤدى الأمراض المتعلقة "بالوساطة والمحسوبية والمحابة والفساد..."، إلى ترقية

عناصر غير كفؤة فى المناصب القيادية فى أحوال كثيرة، وعدم التعرض لبعض التجاوزات وضعف الأداء. وللإختصار نقول ان عملية تقويم أداء العاملين فى وزارة التربية والتعليم وفى أعضاء الجهاز الإدارى بالتعليم العالى تكاد أن تكون شكلية.

ومن جهة أخرى، لا يكاد أن يوجد نظام لتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس فى الجامعات ومؤسسات التعليم العالى الأخرى الحكومية، سواء بواسطة الطلاب أو غيرهم، وحيث تخضع ترقياتهم لنظم خاصة (ليست فوق مستوى النقد). هذا، والأرجح أن تؤخذ بعض اشتراطات التعيين فى وظائف أعضاء هيئة التدريس والترقية إليها أيضاً بصورة شكلية<sup>(٣)</sup>.

### ٣- العلاقة بين الشعارات المرفوعة والواقع التعليمى

يمصب حصر الحالات التى يختلف فيها واقع التعليم عن الشعارات المرفوعة بشأنه، إلى حد أنها تكاد أن تكون هى الأصل فى الواقع التعليمى وما عداها يكون بمثابة الاستثناء، ويشير هذا الواقع إلى "الشكلية" باعتبارها المسئولة عنه فى حالات كثيرة.

ونكتفى فيما يلى بذكر بعض الحالات، التى تتعلق بنقاط محورية فى التعليم، كأمثلة فقط فى السياق الحالى:

١- من أهم الشعارات التى طرحته خلال المؤتمر القومى لتطوير مناهج المرحلة الابتدائية (١٩٩٣) "النظر الى الأنشطة التربوية والمهارات على أنها الوسيط الأساسى فى الصفوف الثلاثة الأولى لاكتساب المهارات والخبرات العملية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية والثقافية واللغوية والموسيقية والجمالية، متكاملة فى ذلك مع تعليم القراءة والكتابة والرياضيات والتربية الدينية"<sup>(٣٣)</sup>، ومن خلال المؤتمر القومى لتطوير التعليم الإحصادى (١٩٩٤) طرح شعار "تمكين الطالب من مفاتيح المعرفة" (مما يشير إلى التعلم الذاتى والمستمر). ولسنا فى حاجة إلى القول بأنه بعد انقضاء ما يقرب من عشر السنوات من رفع هذه الشعارات، التى يفترض أن تأخذ طريقها إلى الواقع التعليمى، أنه لا توجد علاقة بين هذه الشعارات وواقع التعليم فى بلادنا<sup>(٣٤)</sup>.

٢- إذا تجاوزنا عن بعض جوانب الغموض فى شعار "التميز للجميع" (كما يتم طرحه من قبل المسؤولين)، فإن المؤكد أنه لم يتم اتخاذ إجراءات — من

قريب أو بعيد — لتحقيق ذلك فى الواقع التعليمى. وتجدر الإشارة فى هذا السياق إلى الملاحظات التالية:

(١) تؤدى دراسة بعض محاولات رعاية "المتفوقين" و "الناخبين" وبمض الطلاب المتميزين فى التعليم العالى إلى أنه لا يكاد ان يوجد نظام فعال لرعاية هذه الفئات الخاصة فى الوقت الحاضر، وذلك ربما باستثناء رعاية بعض الواجب فى بعض المدارس المتخصصة (مثل البالية و الكونسرفتوار ... وهكذا)<sup>(٣٥)</sup>.

(٢) لا تتوافر مادة إثرائية فى مجالات مختلفة، تساعد على رعاية الموهوبين والناخبين، كما لا توجد ميزات خاصة لهؤلاء الطلاب (مثل التقدم لامتحانات معينة مبكراً، إعفاؤهم من بعض الامتحانات ... وغير ذلك).

(٣) يتركز الاهتمام على مجموعة من "المواد الدراسية" باعتبارها تمثل "علوم المستقبل". وذلك بالرغم من أن نقطة الانطلاق فى الفكر المعاصر هى تكامل المعرفة الإنسانية، وفى الفكر التربوى المعاصر "الذكاوات المتعددة" وضرورة الاهتمام بجميع

جوانب الشخصية، هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى التميز القومى على المستوى العالى فى مجالات متنوعة.

وللهولة الاولى نلمح أن مواد الدراسة موحدة على المستوى القومى (مع فرص محدودة للاختيار)، وأن مواد مثل التربية الرياضية والتربية الموسيقية والمجالات العملية .. وغيرها تمد من قبيل "المواد الثانوية" (وحيث لا تضاف درجاتها إلى مجموع الدرجات)، وذلك إضافة إلى "الشكلية" التى تتم بها تناول الأنشطة التعليمية وتدرّس بعض هذه المجالات فى حالات كثيرة.

(٤) بالزعم من توافر العديد من مقومات البنية الأساسية لاستخدام التكنولوجيا فى التعليم، إلا أن واقع استخداماتها فى التعليم يعد محدوداً. وحتى الآن لم يتم تقديم برامج تعليمية فى الدراسة عن طريق الحاسوب (الكمبيوتر)، ولا تزال درجة الكمبيوتر لا تضاف إلى مجموع الدرجات، كما أن الحديث عن استخدام "الإنترنت" فى التعليم يظل فى أفضل الأحوال

"غامضاً" (فى ضوء نظم التعليم والتقويم المتبعة على الأقل)، وقبل ذلك كله التباين فى استخدام أجهزة الحاسوب أصلاً فيما بين المدارس.

#### ٤- التعليم الخاص

اعتبر المسئولون أن وجود نصوص قانونية لتنظيم ملكية مؤسسات التعليم الخاصة وإدارته والإشراف عليه تؤدى إلى أن تكون الهيئات المالكة دائماً أو أقرب إلى أن تكون "مؤسسات غير هادفة إلى الربح"، مما يترتب عليه أن يحدد سياساتها ويتخذ قراراتها الأساسية "مجلس إدارة"، وأن يكون هناك تعاون "لصالح العام" بين مؤسسات التعليم الخاصة وجهات الإشراف الرسمية عليها. وبطبيعة الحال، فإن أصحاب المدارس والمعاهد الخاصة يمل والجامعات الخاصة، يستكملون المتطلبات القانونية لإنشائها بصورة "شكلية"، بينما واقع الأمر أنه يسهل لكل ذى عينين الإشارة إلى صاحب أو أصحاب المؤسسة التعليمية الخاصة بإسمه أو أسمائهم، وأنه يتم التعامل معه أو معهم بصفته أو بصفتهم "الملاك" لهذه المؤسسات. ومن الطبع أن مطلب "الربح" يأتى فى مقدمة أهداف المؤسسة ومعايير نجاحها، وخليك تتراجع

مطالب التعليم (ومتطلباته مثل التدريب العملى او الميدانى بأشكاله وأنواعه المختلفة، والأنشطة التعليمية ... الخ)، وحيث يخضع الطلاب لعديد من مظاهر الاستغلال والابتزاز (مما يتجاوز كثيراً الرسوم الدراسية المقررة)، كما يخضع أعضاء هيئة التدريس والعاملين لصنوف مختلفة من القهر وأيضاً الاستغلال، وذلك فضلاً عما يشهده المالك / الملاك من محاولات للإفساد وشراء الذم، وما يترتب على خبرة التعلم فى هذه المؤسسات من آثار نفسية واكتساب شابنا - نتيجة لذلك - قيماً "غير مرغوب فيها اجتماعياً".

والشئ الغريب أن التعلم الخاص فى أعلى الدول الرأسمالية تملكه وتديره هيئات خاصة "غير هادفة الى الربح" (بحق)، ولا يملكه أفراد. ومن هنا كان

على سبيل المثال، نموذج "جامعة هارفارد" فى الولايات المتحدة الأمريكية، و"المدارس العامة" *public schools* فى إنجلترا.

وتتعدد مصادر التمويل لهذه المؤسسات إلى جانب الرسوم الدراسية، فيساهم فيها عادة العديد من المؤسسات الإنتاجية والخدمية، وبعض الخريجين، إلى جانب مساهمة يختلف مداها من جانب الدولة. وتحصر هذه المؤسسات على أن تجذب المهويين والمتفوقين إليها بأن تخصص منحاً

دراسية - كاملة أو جزئية - لهم، وأن تخصص نسبة لإعفاء بعض الطلاب "الفقراء" من الواعدين حيث يتم إعفاؤهم من نفقات الدراسة.

ومن اللافت للنظر أن هناك تجارب ناجحة لمؤسسات تعليم خاصة (وطنية) فى مصر، وإن كان يبدو أنها تشكل قلة، حيث يعد التعليم من المجالات "الجيدة" للاستثمار المالى فى مصر. ويكفى أن نشير الى أحد المعاهد التكنولوجية الخاصة -والذى تم إنشاؤه فى إحدى المدن الجديدة وتملكه مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدنى بها، -والذى يلتزم بمعايير مشددة للقبول والدراسة والنجاح. وفى المقابل، ما زالت شركات القطاع الخاص بهذه المدينة - وغيرها - تتخاطف الخريجين، وذلك رغم أزمة البطالة الحالية.

مرة أخرى، فإن "الشككية" فى تطبيق القانون وأحكامه مسئولة عن تدهور تعليم قطاعات هامة من أبنائنا، وتعرضهم لنماذج وقذوة سيئة مما يكون له آثار فردية واجتماعية بعيدة المدى، وذلك إلى جانب تعرض ذويهم ومعلميهم وغيرهم لمظاهر من الاستغلال البشع.

#### ٥- تنظيمات المعلمين<sup>(٣)</sup>

تعد تنظيمات المعلمين أحد المجالات الأساسية لممارسة "الشككية"،

فلدينا نقابة للمهن التعليمية (ونقابات فرعية لها) ونوادى لأعضاء هيئات التدريس بالجامعات وبعض الروابط والجمعيات المهنية والعلمية (فى مجال التعليم)، وجميع هذه الهيئات تتم فيها "انتخابات حرة". ومع ذلك، فإننا لا نحتاج الى جهد يذكر لبيان ضعف الأنشطة النقابية والمهنية والعامّة للعاملين فى مجال التعليم وأعضاء هيئة التدريس فى التعليم العالى. ويكاد أن لا يوجد خلاف حول غياب أو ضعف فاعلية نقابة المهن التعليمية ونقاباتها الفرعية فى الضغط من أجل تحسين اوضاع المعلمين او المشاركة الفعالة فى توجيه السياسة التعليمية وفى اتخاذ القرار التعليمى. كذلك، فلم نسمع عن أية منظمة تعليمية أهلية فى مصر لها إنتاج علمى متميز، وتصدر صحفاً او كتباً متميزة، وتتيح للمعلمين خبرات متجددة ومشاركة فى تسيير أمورهم، على شرار العديد من الجمعيات فى دول العالم المتقدم وبعض الدول النامية، ويتمتع الامر بصورة أكبر فى إطار الإدارة المركزية حيث يمتد ذلك إلى الممارسة اليومية لعمل المعلم<sup>(٣٧)</sup>.

اما عن الروابط والجمعيات العلمية، فإنها محكومة بقانون تنظيم الجمعيات الأهلية سواء بصورته السابقة او المعدلة، والتي تؤدى إلى إضعاف حركتها وفاعليتها،

واخضاع كل ما تقوم به لوزارة الشؤون الاجتماعية وللجهات الأمنية وللتفسيرات المختلفة لأنشطتها. اما نوادى اعضاء هيئة التدريس، فإنه يواد بها أن تتحول إلى "نوادى اجتماعية"<sup>(٣٨)</sup>.

### قضايا تتعلق بالتنوع

#### ١- تنوع مادة التعلم

يدرس الطلاب فى مصر فى مرحلة التعلم قبل العال مادة دراسية موحدة فى جميع الأقاليم والمحافظات والمدارس، رغم تنوع البيئات من حضرية وزراعية وساحلية وهدوية<sup>(٣٩)</sup>. كما أن المعلمين مطالبون "بتنفيذ" المنهج، دون أن يكون لهم دور فى اختيار مادته او الكتاب المدرسى المقرر. والأخطر من ذلك أن مادة الكتاب المدرسى تكتب - فى الغالب الأعم - على أنها تقدم معرفة "يقينية"، خلافاً لتوجهات العلم المعاصر، وبذلك تسهم فى زرع الجمود (الفكر الدوجماطيتى) فى الطلاب، وهو المقدمة الطبيعية للتطرف والإرهاب.

يحدث ذلك فى مصر - ومعظم دول العالم العربى - فى الوقت الذى تنتنوع فيه مادة التعلم فى دول مختلفة من العالم، غرباً وشرقاً، حتى فى حال كونها دولاً يطبعها الإطار المركزى للتعليم. فالأصل فى تلك النظم المركزية أن تقوم السلطات التعليمية فيها غالباً بتحديد الأهداف العريضة

للتعليم، والإطار العام له، ونواتجه المتوقعة عند نهاية كل مرحلة في كل من المجالات الدراسية، مع ترك المجال مفتوحاً لاختيارات متعددة من جانب المعلم والطالب. ثم يتنافس الناشرون في إعداد الكتب الدراسية، بما في ذلك أدلة المعلم، ثم يترك لكل مدرسة أو إدارة تعليمية اختيار الكتاب المدرسي أو قد يستخدم أكثر من كتاب (في تعليم مقرر معين في فرقة معينة)<sup>(٣١)</sup>. وكنتيجة لذلك، تختلف التوجهات والأساليب ومادة التعلم، وإن كانت تقود في النهاية إلى نواتج عامة في نهاية المراحل التعليمية التي تقتصر غالباً على مرحلتين تقابل نهاية التعليم الأساسي، ونهاية المرحلة الثانوية. وبطبيعة الحال، لا يمتنى بهذه النواتج العامة "تنميط" شخصية المتعلمين، وإنما - في المحصلة النهائية - إعدادهم للحياة العملية في مجالات متنوعة و/أو إعدادهم للدراسة والبحث في المستوى الدراسي الأعلى، وللتعليم المتجدد مدى الحياة، موظفين في ذلك إمكانات التكنولوجيا المعاصرة.

والواقع أنه لا معنى لمقررات موحدة على مستوى الأمة بغض النظر عن البيئة المحلية، ولا معنى لتعليم لا يوجد دور للمعلم في اختيار مادته، ويمتد الأمر إلى فقدان "مهنة التعليم" لقيمتها حال أن يقوم

المعلمون "بتنفيذ" تدريس مادة معينة قد لا يكونوا مقتنعين بأهميتها وقيمتها. وإذا أضفنا إلى ذلك، فقدان الكثير من مادة التعلم التي يتم تقديمها في المدارس لقيمتها التطبيقية في المجالات الدراسية الأخرى، وفي الحياة العملية، فإنه من الطبيعي أن تصبح مادة التعلم عبئاً على كل من الطالب والمعلم، وأن تسود قيمة "البحث عن الشهادة وليس التعلم".

## ٢- تنوع أساليب التعلم

القاسم المشترك الأعظم لإسلوب التعليم المستخدم في بلادنا هو "أسلوب المحاضرة"، مع التقليل من التدريبات أو التطبيقات العملية في بعض المواد التي تقتضى طبيعتها ذلك (والتي غالباً ما تعد من المواد الثانوية مثل التربية الرياضية والاقتصاد المنزلي والمجالات العملية ... وهكذا).

وبرغم المدى الواسع لاستخدام المحاضرة، والذي يتراوح بين استخداما لتقديم التكاليفات التي يقوم الطلاب بأدائها والاتفاق على أسلوب معين لإعدادها وتوقيات لالقائها .. وهكذا، وحتى ذكر قدر من المعلومات سواء المترابطة أو غير المترابطة، التي يمكن إقامة الدليل على احتمال صحتها أو التي تقبل "كحقائق" غير قابلة للنقاش، فإنه يرجح أن



الاستخدام الناحى للمحاضرة فى مدارسنا ، بل وفى جامعاتنا ومعاهدنا العليا ، يغلب عليه تقديم معلومات تتعلق بمادة دراسية معينة ، دون أن تثير دوافع لدى المتعلمين نحو مزيد من الدراسة ، ويفترض أن لها "قيمة فى حد ذاتها" ، ولا نبالغ إذا قلنا انها غالباً ما تكون قديمة بمنطق التطور العلمى ، وأنها تركز "الحقائق المطلقة"<sup>(٣)</sup> . وعلى الجانب الآخر ، يغيب الاهتمام - أو يكون هامشياً أو شكلياً - بالجوانب العملية ، والتكليفات البحثية والدراسات الميدانية (حتى على المستوى الجامعى) ، والمشروعات بأنواعها ، والتدريب الميدانى والعمل فى البيئة المحلية ، وجمع البيانات (وتوظيف التكنولوجيا الحديثة فى ذلك) ، وتحليل الأحداث الجارية ... وهكذا . وحتى فى حال استخدام مثل هذه الأساليب ، لا تنعكس على الامتحانات ، مما يجعلها تفقد مكانتها وأهميتها .

هذا ، ومن اللافت للأنظار أن استخدام بعض المنتجات التكنولوجية مثل التلفزيون وأشرطة الفيديو والراديو والتسجيلات الصوتية والحاسوب والأقراص المدمجة ... وهكذا ، فى الحياة العملية خارج أسوار مؤسسات التعليم يتجاوز

استخدامها (الناشر أو القليل) فى المواقف التعليمية .

ويرتبط باستخدام مادة وأساليب موحدة للتعليم والتعلم عدد من النتائج السالبة التى تهدد مستقبل البلاد ، بعضها سبق التعرض لها والبعض الآخر لم يسبق ، ويأتى فى مقدمتها نشر الجمود الفكرى ودعم التطرف والإرهاب ، فقدان الاستمتاع بالدراسة - فى زمن أصبح فيه التعلم المستمر المتجدد ضرورة حياتية ، انتشار عديد من القيم السالبة (سواء عن الدراسة أو العمل أو مهنة التعليم ... وهكذا) ، إلى جانب فقدان الثقة بالذات وعدم القدرة على اتخاذ القرار والعمل الجماعى .. وغير ذلك من أعراض<sup>(٣)</sup> .

### ٣- أساليب التقويم

من الطبيعى أن ترتبط أساليب التقويم بأساليب التعليم ومادة التعلم . ومن ثم ، فليس من المستغرب أن الامتحانات تعقد كل عام باستثناء المرحلة الابتدائية ، منها امتحانان على مستوى المحافظة وامتحان على المستوى القومى فى مرحلة التعليم قبل العالى ، وأن يعتمد الجانب الأكبر منها على الاختبارات التحريرية ، وعلى أسئلة "الحفظ والتذكر" فى الغالب الأعم . ولا تكاد أن تختلف الصورة كثيراً فى التعليم العالى ، باستثناء مزيد من الاختبارات

العملية فى مجالات دراسية معينة وأحياناً الشفوية أو الميدانية، وتقويماً لبعض التكيلفات البحثية فى بعض الحالات<sup>(٣)</sup>.

ومن مظاهر عملية التقويم فى بلادنا فى الجانب الأكبر من مدارس التعليم قبل العالى، وفى مؤسسات التعليم العالى الرسمية، تشكيل ما يعرف "بلجان النظام والمراقبة"، والتي تتولى الإشراف على جميع مراحل الامتحان، منذ وضع الأسئلة وحتى نتيجة الامتحان واعتمادها. ويبرر المسؤولون الغرض من هذه اللجان، التى تستنفد جهوداً ووقتاً كبيراً وأموالاً طائلة، بأن الغرض منها "عدم التلاعب" فى الامتحانات ونتائجها .. الخ. ونشير فى هذا السياق إلى عدد من الملاحظات الهامة:

- الأصل أن يقوم المعلم بتقويم أداء طلابه، وأن يترك له حرية استخدام الوسائل التى يراها. وقد يتخذ مجلس معلمى الفصل (بالتعاون مع أولياء الأمور وبعض ممثلى الطلاب أحياناً) القرارات الأساسية بالنسبة للطلاب.

- تجرى الاختبارات العامة فى الدول الأكثر تقدماً فى أضيق الحدود، وغالباً - كما سبقنا الإشارة - عند الانتهاء من مرحلة التعليم الأساسى وعند نهاية المرحلة الثانوية، وتزداد

سبل التقويم وتقنياته غالباً فى مرحلة التعليم العالى. وتجدر الإشارة إلى أنه - حتى فى حال الامتحانات العامة - فى مثل هذه الدول، يوجد مكون جزئى لحصيلة تقدير المعلم، نتيجة لاستخدامه أساليب متعددة من التقويم، كما قد لا تكون نتيجة بعض الامتحانات العامة فى هذه الدول سبباً فى التوقف عن مواصلة التعليم النظامى.

- بالرغم من ضياع الجهد والوقت والمال، فإن "لجان النظام والمراقبة" لم تمنع التجاوزات. وتجدر الإشارة إلى أن تنوع أساليب التقويم، ومسؤولية المعلم عن عملية التقويم، مطبقان فى مؤسسات التعليم العالى الأجنبية والخاصة فى مصر، وتتضمن الآلية الخاصة بذلك إمكانية تصحيح أى خطأ فى تقدير الدرجات، كما يرتبط بذلك غالباً مشاركة الطلاب فى تقويم معلمهم فى هذا المستوى من التعليم.

- تنتشر الظواهر المتعلقة بالدروس الخصوصية و"الغش فى الامتحانات" فى إطار الامتحانات المعتمدة على "الحفظ والتذكر"، بصورتها التى

تجبرى ففى مؤسسات التعليم الرسمية (ومن يتبع نظمها).

- يعد إسهام عملية التقويم محدوداً جداً، فى إطار النظام الحال المتبع بهذا الشأن، فى علاج مشكلات الطلاب التعليمية ورفع مستوى أدائهم، وذلك فضلاً عن الجانب المهل الذى يتعلق بتعديل سلوكهم.

#### 4- نظم الالتحاق بالجامعات

إذا استبعدنا الجامعة الأمريكية بالقاهرة وبعض مؤسسات التعليم العالى الخاصة فى مصر وبعض المؤسسات التعليمية الأخرى كجامعة الأزهر وأكاديمية الفنون والكليات العسكرية، فإن الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا يتم عن طريق "مكتب التنسيق"، وهو مكتب مركزى يتبع المجلس الأعلى للجامعات، ويقوم بتوزيع الطلاب الناجحين فى شهادة إتمام الدراسة الثانوية العامة وبعض الحاصلين على شهادات إتمام الدراسة الثانوية الفنية<sup>(٣٣)</sup> على مؤسسات التعليم العالى هذه. أى أن هذا المكتب هو "البوابة" الأساسية (الوحيدة) للالتحاق بمعظم مؤسسات التعليم العالى فى مصر، نتيجة الامتحانات المركزية (على مستوى إتمام الدراسة الثانوية).

ومنذ عام ١٩٩٦ طرح الكاتب ضرورة القضاء على مركزية الثانوية العامة،

وذلك من منظور تحقيق استقلالية الجامعات، ولما يحمله هذا الإجراء من علاج لبعض المشكلات التعليمية المزمنة، وفى مقدمتها "الدروس الخصوصية"<sup>(٣٤)</sup>. وبالرغم من مطالبة الرئيس بإجراء امتحان الثانوية العامة على مستوى كل محافظة، إلا أنه يبدو أن المسؤولين فى وزارة التربية والتعليم ما زالوا يقاومون هذا الاتجاه<sup>(٣٥)</sup>.

والواقع أن مركزية الشهادة الثانوية ونظام الالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا فى مصر تعد تمييزاً عن عدم التنوع فى نظامنا التعليمى، إضافة الى إعلاء شأن المركزية والتسك بها، مما يعد مسئولاً عن العديد من "الأمراض" التعليمية والاجتماعية والاقتصادية التى تترتب على نظامنا التعليمى الحال.

#### 5- فرص التعليم المستمر

إن فرص التعليم المستمر تعنى ببساطة تعدد الفرص التعليمية، وإمكانية مواصلة عمليتي التعليم والتعلم فى أى عمر ومن أى مستوى تعليمى، وبلا حدود.

وإذا كان حديثنا فى هذا المقال يتركز على التعليم النظامى، فإن الأهمية الكبرى لهذا النوع من التعليم ترجع بصورة رئيسية إلى أنه يمثل إحدى حلقات التعليم المستمر، إذ يلعب دوراً متميزاً فى إكساب الفرد مهارات الاتصال

وخاصة اللغة والرياضيات والفنون  
والحاسوب، وأساليب التعلم الذاتي، وبعض  
السلوكيات المتصلة بذلك.

وقد عنيت دراسة حديثة للكاتب  
بتناول فرص التعليم المستمر في مصر<sup>(٣٧)</sup>،  
وتوصلت إلى أن هذه الفرص محدودة.  
ونقتصر هنا على تناول بعض العناصر  
المتعلقة ببنية النظام التعليمي، وفرص التعلم  
الذاتي<sup>(٣٨)</sup>، إضافة إلى النماذج الجديدة  
للتعليم العالي والتي تغيب عن الواقع  
المصري.

#### ١- فيما يتعلق ببنية النظام التعليمي :

يمكن القول بأن بنية النظام التعليمي  
(نسق التعليم) في مصر تتمتع بدرجة  
عالية من الجمود، بل إنها كابحة  
لفرص التعليم المستمر. ومن أهم ما  
يشير إلى ذلك ما يأتي :

(١) يمكن أن  
تسير حركة الطلاب في اتجاه  
واحد فقط، نحو الأقل فرصاً في  
استكمال الدراسة، وتحديدًا من  
المسار العام إلى المسار المهني  
في كل من المرحلتين الإعدادية  
والثانوية، ولكن من غير المسموح  
به التحويل من المسار الفني إلى  
المسار العام.

(٢) توجد  
شروط إضافية وفرص محدودة  
لالتحاق خريجي التعليم الثانوي  
الفني بالتعليم الجامعي والعالي  
عموماً.

(٣) يشترط  
أن يلتحق خريج المرحلة  
الثانوية بمؤسسات التعليم العالي  
في معظم الأحوال في  
نفس عام الحصول على الشهادة  
الثانوية (فقط).

(٤) لا بد من  
استكمال عدد معين من سنوات  
الدراسة قبل التقدم لامتحانات  
نهاية المرحلة الثانوية. وينطبق  
نفس الشيء في التعليم العالي في  
الغالب الأعم.

(٥) لا يسمح  
بالتناوب بين الدراسة والعمل  
(أي الدراسة لفترة والعمل لفترة  
أخرى).

(٦) لا يسمح  
لدارسين المقيدين بمؤسسات  
التعليم العالي الحكومية  
بالحصول على جانب من  
دراساتهم خارج هذه المؤسسات.

مجال الالتحاق بالتعليم المفتوح  
يشترط الحصول على مؤهل  
سابق (شهادة إتمام الدراسة  
الثانوية) كمطلب سابق  
للدراسة.

## ٢- فيما يتعلق بغرض التعلم الذاتي:

يصعب القول بأن التعلم الذاتي يمثل  
أحد أساليب التعلم في مرحلة ما قبل  
التعليم العالي، وذلك بالنظر إلى  
أساليب التدريس السائدة وإلى طبيعة  
الورقة الامتحانية، كما يصعب  
لاعتبارات عديدة القول باستخدام  
"الإنترنت" في التعليم في هذه  
المرحلة التعليمية. والواقع أنه تبذل  
جهود في مركز التطوير التكنولوجي  
في وزارة التربية والتعليم في عمل  
برامج تعليمية باستخدام الحاسوب،  
كما تقدم بعض وسائل الإعلام برامج  
تعليمية على الأرجح في  
التليفزيون والراديو<sup>(٣٦)</sup>، إلا أن  
المشكلة الحقيقية لجميع هذه البرامج  
أنها تدور في الغالب الأعم  
حول المناهج الحالية، ويقتصر العائد  
منها على تقديم أبعاد إضافية لثنائية  
المعلم والكتاب المدرسي، دون أن

يكون لها عائد تعليمي يذكر في إطار  
التعلم الذاتي، كما يتضح في  
النهاية عدم الحاجة إلى التطور  
منها من منظور الامتحانات المدرسية.  
فلذا انتقلنا إلى التعليم العالي  
(الرسمي)، فإننا سنجد أن الأمر  
ليس أفضل كثيراً، حيث يتم في  
الغالب الاعتماد على الكتب المقررة  
(وكثيراً المذكرات) باعتبارها المصادر  
الأساسية للمعرفة.

وتجدر الإشارة إلى أن دور الحاسوب  
وشبكات الاتصال الدولية في التعلم  
الذاتي وفي التعلم المستمر في مصر -  
بوجه عام - يظل هامشياً<sup>(٣٧)</sup>، رغم  
اهتمام الدولة مؤخراً بالتطوير  
التكنولوجي ومن سرعة انتشار أجهزة  
الحاسوب الشخصي والاشتراك  
المجاني في خدمات الإنترنت. وفي  
تصورنا أنه لكي يحدث طفرة في  
استخدام التكنولوجيا الحديثة في  
التعليم والتعلم فلا بد من نشر ثقافة  
المعلومات والاتصالات منذ الطفولة  
المبكرة ومن جعل دراسة الحاسوب  
إجبارية في جميع مراحل التعليم  
(وأن تضاف درجاتها إلى المجموع)،  
مع التركيز على استخدام البرامج  
الجاهزة وشبكات الاتصال، والتوسع

فى استخدامها فى برامج التعليم عن بعد.

### ج- نماذج جديدة للتعليم العالى<sup>(٤١)</sup>:

كانت الجامعة تعرف تاريخياً على أنها مجتمع لإبداع المعرفة المتقدمة ولتعليم مجموعة الصفوة من الشباب. ومنذ الستينيات، وضعت العديد من الجامعات ومؤسسات التعليم العالى هذا الاعتقاد موضع التساؤل، وانطلقت فى توسيع مدى طلابها من صفار الراشدين الى الكبار منهم<sup>(٤٢)</sup>. حتى أنه أصبح اليوم من مؤشرات التقدم، إلى جانب نسبة القيد الإجمالى فى التعليم العالى من الشريحة العمرية المراقبة ونسبة المقيدى والخريجين فى تخصصات معينة، أيضاً نسبة القيد فى "جامعة تعليم الكبار" university adult education<sup>(٤٣)</sup>. ومن ثم فتلد نشأت نماذج جديدة للجامعات والتعليم العالى عموماً، يجمعها تجاوز الشروط "الشكلية" فى الالتحاق. وقد أصبح المقيدون فى التعليم العالى فى إطار مثل هذه الجامعات، يمثلون نسباً كبيرة من المقيدى فى التعليم العالى فى عدد من دول العالم<sup>(٤٤)</sup>.

### كلمة ختامية ؛ الطريق نحو تطوير التعليم فى مصر

تؤدى مراجعة ما ورد فى هذا المقال إلى أن تجاوز الشكلية ومراعاة التنوع، بمظاهرها العديدة، يمثلان مفتاحين أساسيين لتطوير التعليم فى مصر. ومع التحفظات الخاصة بأن نسق التعليم هو نسق فرعى من الثقافة المجتمعية، والتي هى بدورها تعد نسقاً فرعياً للنسق الخاصة بالثقافات الإقليمية والإنسانية، وإمكانية تعدد صور المستقبل بالنسبة لمصر، فإن الكاتب يلخص بعض المقترحات "الاستهدافية" لتطوير التعليم فى مصر كما يلى:

- ١- أن تقتصر وظيفة وزارة التعليم المركزية على تنظيم الجوانب الخاصة بالعلاقات الخارجية، والقيام بالاحصاءات التعليمية، والإشراف على البحث العلمى فى مجال التربية، وتقديم المشورة للمحليات.
- ٢- أن تشكل جميع المجالس المختصة بإدارة التعليم بالانتخاب على المستوى المحلى، وعلى مستوى المدرسة. وبحيث يتم توثيق علاقات الإدارات التعليمية والمدارس بمؤسسات البيئة المحلية، وبمناشطها المختلفة.

٣- أن تقتصر ملكية مؤسسات التعليم الخاصة على المؤسسات غير الهادفة إلى الربح.

٤- أن يكون المعلم هو المسؤول الأساسي عن تقييم أداء طلابه في جميع مراحل التعليم.

٥- مقرطة نقابة المهن التعليمية ونقاباتها الفرعية، وإحياء أنشطة نوادي أعضاء هيئة التدريس، وإطلاق حرية العمل لمنظمات المجتمع المدني (وضعها المنظمات التي لها أنشطة تعليمية).

٦- تعدد المادة التعليمية المتاحة، ودور رئيسي للمعلم / المعلمين و/ أو الإدارة التعليمية في اختيارها وتعدد وتنوع أساليب التدريس المستخدمة.

٧- إحداث تغييرات أساسية في بنية النظام التعليمي بحيث يسمح بالتعليم المستمر.

٨- إجراء امتحان شهادات الثانوية على مستوى المحافظة، والاقتصار على إجراء هذا الامتحان، وامتحان آخر في نهاية مرحلة التعليم الأساسي (قد لا تكون نتيجته تمثل قيداً على مواصلة الطالب لتعليمه).

٩- إنشاء جامعات تعليم الكبار والتوسع في الجامعات المفتوحة (بدءاً من أي مستوى تعليمي وأي عمر).

١٠- التوسع في توظيف الحاسوب والإنترنت في عمليات التعليم والتعلم. ويختتم الكاتب هذا المقال من حيث ما ابتدأ منه من أن الوظيفتين الأساسيتين للتعليم هما تحرير الإنسان وتعظيم إسهاماته في التنمية المطردة، وحيث تستمر عمليات التعليم والتعلم من المهد إلى اللحد .. وأن التعلم هو الحياة بكل أبعادها، وهو المستقبل.

## الهوامش

(١) للتفصيلات المتعلقة بتوضيح وشرح

هذه العبارة، ولمسات الكاتب الأخرى عن التعليم، أنظر :

فايز مراد مينا (٢٠٠١). التعليم فى

مصر؛ الواقع والمستقبل حتى عام

٢٠٢٠. القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية

(ضمن كتب مشروع مصر ٢٠٢٠). ص

٤٠ ٥٢

(٢) يقصد "بالمجتمع المتعلم" أن يصبح

التعلم موزعاً فى كل زمان ومكان،

وفى كل خلايا المجتمع. وقد قدم

إدجار فور هذا المفهوم منذ عام ١٩٧٢

فى عمله المعروف "تعليم لتكون".

انظر :

إدجار فور (١٩٧٢). تعلم لتكون،

ترجمة حنفى عيسى (١٩٧٤).

الجزائر: الشركة الوطنية للنشر

والتوزيع. ص ٢١

مقتبس عن :

منير بشور (١٩٩٥). التربية العربية

؛ التعليم فى العالم العربى فى القرن

الحادى والعشرين. السويد: دار

نلسن. ص ٢٦

(٣) انظر : فايز مراد مينا، مرجع

سابق، ص ٢٥.

(٤) جاءت الشكلىة مقابل الجوهرية فى

تحليل الكاتب للعناصر المكونة

لأقطاب بعض سمات الشخصية

المصرية. أنظر :

فايز مراد مينا (٢٠٠٣). قضايا فى

مناهج التعليم. القاهرة: مكتبة

الأنجلو المصرية ص ٣٧-٤٠

(ويوجه خاص ص ٣٧)

(٥) نعتى بالقضايا المتعلقة بالشكلىة تلك

القضايا المتعلقة بتجاوز الشكلىة.

ونستخدم حتى نهاية هذه الدراسة

تعبير "الشكلىة" فى سياق إصلاح

التعليم فى مصر كى يشير إلى تجاوز

الشكلىة (وذلك للاختصار).

(٦) يقصد بالنسق مجموعة من العناصر

(الأنساق الفرعية) التى ترتكز على

علاقات متداخلة فيما بينها. وهذا

يتضمن أن تغيير أحد عناصر النسق

يؤدى إلى تغيير عناصره الأخرى.

انظر :

رشدى لبيب وفايز مراد مينا

(١٩٩٣). المنهج ؛ منظومة لمحتوى

التعليم، الطبعة الثانية. القاهرة :

مكتبة الأنجلو المصرية. ص ٢٠

(٧) الأصح استخدام مصطلح "كوكبة" عن

"عولة" باعتبارها ترجمة للمصطلح

الانجليزى globalization ،



ويقصد بالكوكبة "ما يتسم به عالم اليوم من التداخل الواضح والمتزايد لأمر الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو انتماء لوطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة لإجراء حكومي".  
انظر :

إسماعيل صبرى عبد الله (١٩٩٩).  
"توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة"،  
أوراق مصر ٢٠٢٠، ٣. القاهرة :  
مكتدى العالم الثالث مكتب الشرق  
الأوسط ص ٧-٨

فمثلاً، توصلت دراسة مصر ٢٠٢٠  
إلى خمسة بدائل لصورة المجتمع  
المصرى عام ٢٠٢٠، هي :

— سيناريو مرجعى أو اتجاهى يعبّر  
عن المحافظة على الاتجاهات  
العامة الراهنة.

— ثلاثة سيناريوهات تدعى  
الابتكارية فى عنصر أو أكثر من  
العناصر الحاكمة لأهركة  
المجتمع المصرى. وهذه  
السيناريوهات هى : سيناريو  
"الدولة الإسلامية" وسيناريو  
"الرأسمالية الجديدة" وسيناريو  
"الاشتراكية الجديدة".

— سيناريو "التآزر الاجتماعى" أو  
"السيناريو الشعبى" المعبر عن  
حل وسط يمكن أن تلتف حوله  
قطاعات عريضة من الشعب  
المصرى.

إبراهيم الميسوى وآخرون (ديسمبر  
١٩٩٨). "بدايات الطرق البديلة إلى  
عام ٢٠٢٠"، أوراق مصر ٢٠٢٠، ٢.  
القاهرة : مكتدى العالم الثالث  
مكتب الشرق الأوسط ص ٨

(٩) على سبيل المثال، يمكن وصف صورة  
المجتمع المصرى عن طريق دراسة  
العناصر الآتية :

— القوى الاجتماعية الغالبة والخبية  
السياسية المرتبطة بها.

— نهج اتخاذ القرارات لإدارة شئون  
المجتمع والدولة.

— البحث العلمى والتطوير  
التكنولوجى.

— البشر، والتعليم والتعلم والتدريب  
كموامل حاكمة لتنميتهم.

— أداء وتنافسية الاقتصاد،  
والسياسات الاقتصادية.

— التعامل مع قضايا ذات أهمية  
خاصة، وبخاصة الفقر والبطالة  
والفساد والإساءة للشعور الوطنى.

الموارد الطبيعية والبيئية.

-نسق القيم المتوائمة مع توجهات

النخبة الحاكمة (وإن لم تدع  
إليها النخبة الحاكمة صراحة).

-المكانة الإقليمية والعلاقات  
الدولية.

-موقف الجماهير والقوى المعارضة  
والتناقضات الناشئة.

انظر : المرجع السابق، ص ص ١٢-  
١٣.

(١٠) لا يشترط أن يكون المجتمع

المستهدف أو التعليم المستهدف هو ما  
يعبر عن صورة الواقع في المستقبل.

وقد يمثل "السيناريو الاستهدافي"  
أحد سيناريوهات المستقبل في

الدراسات المستقبلية. وعندئذ تكون  
نقطة البدء هي مجموعة أهداف

محددة ينبغي تحقيقها في المستقبل،  
يتم ترجمتها إلى صورة مستقبلية

متناسقة، ثم يرجع كاتب السيناريو  
من المستقبل إلى الحاضر لكي يكشف

المسار أو المسارات الممكنة لتحقيق  
الأهداف المرجوة أو الصورة المستقبلية

المبتغاه.

انظر :

إبراهيم الميمسوي (يوليو ١٩٩٨).

"السيناريوهات" بحث في مفهوم

السيناريوهات وطرق بنائها في

مشروع مصر ٢٠٢٠"، أوراق مصر

٢٠٢٠، ١. القاهرة : منتدى العالم

الثالث مكتب الشرق الأوسط ص

٧-٨.

(١١) أحدث تقديرات الإنفاق العائلي على

الدروس الخصوصية في مصر ١٢ مليار

جنيه سنوياً، وتأتي في مقدمة أسباب

إسهام هذا الإنفاق في أزمة السيولة

والركود في الاقتصاد المصري.

انظر :

محمود عبد الفضيل (فبراير ٢٠٠١).

"نحو تفسير جديد لأزمة السيولة

والركود في الاقتصاد المصري"،

وجهات نظر، ٢٥، ص ص ١٦-

١٩. ص ١٧

والجدير بالذكر، أن ظاهرة الدروس

الخصوصية لم تعد قاصرة على مرحلة

التعليم قبل العالي، وإنما امتدت إلى

عديد من الكليات الجامعية ومعاهد

التعليم العالي.

(١٢) انظر :

فيايز مراد مينا (٢٠٠١)، مرجع

سابق، ص ص ٢١٥ ٢١٦.

(١٣) وذلك إلى جانب امتياز صورة "المعلم"

و "المسئول" .. وهكذا، وصورة

"المجتمع بأكمله"، فضلاً عن وضع

presented to the International Conference on Education, Forty-fifth session, Geneva, 1996.

(١٦) وإذا كان من المتعذر تناول هذه الأوضاع في السياق الحالى، فيكفى أن نشير إلى أن المحافظين ورؤساء المدن والأحياء والعمد يتعم تعيينهم دون انتخابات، وأن انتخابات المجالس المحلية قد بدأت قريباً نسبياً فى نفس الإطار العام لأوضاع الانتخابات فى مصر، وأنه لم يتضح بعد معالم تقاليد تتعلق بممارستها للدور الرقابى والمساءلة، كما لم يتضح أيضاً إلى حد ما بعض جوانب العلاقة بين السلطات المحلية والسلطات المركزية. (١٧) وذلك رغم الاحتفاظ بممثلين "رمزيين" لهم، كما يحدث فى المؤتمرات القومية لتطوير التعليم أو فى مؤتمرات الكليات أو الأقسام (حالا انمقادها ) .. وهكذا. وما تتصوره أن مثل هذه المؤتمرات والمجالس يجب أن تكون مسبقة بدراسات واستطلاعات للرأى تمثل مجتمع الطلاب وأولياء الأمور والمعلمين ...، دون اقتصار على هذا التمثيل الرمضى. بل ويجب أن يتم تفاعل مبنى على

تساؤلات حول مصداقية التعليم والشهادات التى يتم منحها نتيجة له . ومن الغريب أن يعلو الصراخ عندما "يفتش مهندس فى مواد البناء"، وأن يتباكى الناس على "الرشوة والفساد" و"الصراعات غير الأخلاقية" .. الخ، ويتناسون أن قطاعاً كبيراً منهم أسهم فى تهئية المناخ لذلك، وأنهم قد برروا لأنفسهم ذلك تحت دعاوى مختلفة.

(١٤) سواء لزيادة فرص حصولهم على الدروس الخصوصية أو حصولهم على بعض الشهادات الأجنبية المعادلة للثانوية العامة (والتي تتطلب ثراء خاص) وتؤهل للالتحاق بالجامعات ومؤسسات التعليم العالى الرسمية فى مصر خلافا لما يحدث فى العالم، أو لغير ذلك من أسباب.

(١٥) الأفكار الأساسية فى مجال إدارة التعليم، مأخوذة عن :

المرجع السابق، ص ص ١٣٥

١٤٢

انظر :

National Center for Educational Research and Development (1996).

Development of Education in Arab Republic of Egypt 1994/95-1995/96, A report

صيغ "مؤسسية" مستقرة، لا تتسم بالطابع الوقتى.

(١٨) وذلك جنباً إلى جنب مع التدخل فى انتخابات الاتحادات الطلابية، سواء كان ذلك بصورة تتيحها لائحة هذه الاتحادات، أو بغير ذلك من صور. وتجدر الإشارة إلى وجود بعض الحالات الاستثنائية حيث تكون هذه المجالس ذات فاعلية أكبر، وهو الأمر الذى يستند أساساً إلى اعتبارات تتعلق بشخصية المسئول، والأعضاء المنتخبين أنفسهم، وأوضاع المؤسسة التعليمية، دون أن يستند ذلك إلى قواعد وتقاليد تحكم تشكيلها وعملها.

(١٩) وذلك مثل المزوف عن المشاركة فى الانتخابات والأنشطة، أو عدم التمسك بحقوقهم فى مجالات عديدة، إذ توجد مساحة ما - يختلف مداها باختلاف مرحلة التعليم وموقع الأفراد فيها - لممارسة هذه الحقوق.

(٢٠) لا نعى بالأساس العلمى فى السياق الحالى ضرورة الاستناد إلى "بحوث أكاديمية"، ولا حتى إلى "بحوث إجرائية"، وإنما - على الأقل - إلى منطق مناسب يأخذ فرصة مناسبة للنقاش والحوار الجاد على مستويات متعددة.

(٢١) من حيث أن يكون المرشح "ملتزماً

فى عمله ومسلكه بواجباته ومحسناً أدائها". أنظر: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية (١٩٩٧). قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلات، الطبعة الثانية عشرة المعدلة. القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية. ص ٣١-٣٤. وتجدر الإشارة إلى أنه أيضاً توجد عدد من القضايا الإدارية الأخرى فى التعليم المصرى، وذلك مثل تضخم الجهاز الإدارى، واستخدامه فى جميع مراحل ونوعيات التعليم الحكومى (على الأرجح) أساليب متخلفة فى أداء عمله (يدوية ودفترية فى الغالب)، مما يترتب عليه نتائج سلبية متعددة، ومما لم نتناوله فى السياق الحالى.

(٢٢) وزارة التعليم (أكتوبر ١٩٩٤).

مشروع مبارك القومى؛ انجازات التعليم فى ٣ أعوام. القاهرة: وزارة التعليم قطاع الكتب. ص ٤٦

(٢٣) لبيان الأوضاع الحالية فى التعليم فى الحالى، أنظر:

فايز مراد مينا (٢٠٠١)، مرجع

سابق، ص ١٤٤ - ١٤٦، ص

ص ١٥٨-١٥٩.

وأيضاً من أمثلة الشكالية فى تنظيم هذه المؤتمرات تلك المشاركة الرمزية للطلاب وأولياء الأمور والعلميين وغيرهم، دون أن يتم - كما سبقت الإشارة - إعداد دراسات عن آراء هذه المجموعات، التى من المؤكد أن من حضر المؤتمر منهم لم يكن عينة ممثلة أو حتى قريبة من التمثيل لها. كذلك، فلقد تصور المسئولون فى تبسيط زائد بل ونقول مغل أن إلقاء عدد من المحاضرات فى حدود ساعتين من قبل بعض أفضل قادة الفكر المتنورين فى مصر فى مجالات مختلفة كفىل بأن يؤدى إلى تغيير هذا التراث "التقليدى" (ولا نقول "المتخلف").

(٢٤) انظر : المرجع السابق، ص ١٧٨  
١٨٠.

(٢٥) انظر : المرجع السابق، ص ١٢١  
١٢٢.

(٢٦) وتشير دراسة عن مستوى معلم المرحلة الأولى بمصر إلى أنه "يبدو أن حرية المعلم فى عمله محدودة جداً، فليس أمامه فرص إبراز ذاتيته وإطلاق طاقاته وإمكاناته وإبداعه، فهو محاصر بعمليات صادرة من جهات أعلى منه. فمازال يتقبل الخطة والمقرر

والكتاب المدرسى وأساليب التقويم من أجهزة مركزية وما عليه إلا أن يلتزم بتنفيذها حرفياً".

كلية التربية جامعة عين شمس (١٩٨٢). مستوى معلم المرحلة الأولى (بمصر). القاهرة: كلية التربية جامعة عين شمس (استنسل). ص

١٦١

ولا يمكن القول بحدوث اختلافات هامة من الناحية العملية منذ ذلك الوقت، حتى بافتراض مشاركة "مثلين" عن المعلم فى بعض "المؤتمرات أو المهام".

(٢٧) جاء فى أهرام الجمعة ١٢ نوفمبر ١٩٩٤: أن لجنة التعليم بمجلس الشعب "أعربت عن تأييدها لقرارات ... وزير التعليم، بشأن ضرورة احترام الدستور والقانون بتأكيد ممارسة أساتذة الجامعات العمل السياسى والوطنى من خلال القنوات الشرعية، وهى الأحزاب السياسية ومجلس الشعب والشورى وغير ذلك من التنظيمات السياسية وأن يقتصر نشاط أندية هيئة التدريس على الأغراض التى أنشئت من أجلها".

والطريف أنه قد جاء فى نفس العدد فى صدر الصفحة الثالثة فى معرض

تلخيص العناصر الرئيسية لخطاب رئيس الجمهورية في افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة "توسيع قاعدة المشاركة بالرأى والعمل فى قضايا الوطن" كأحد متطلبات فترة ولايته الثالثة، مع إشارات متكررة فى الخطاب إلى المهام الملقة على عاتق أساتذة الجامعات.

(٢٨) حتى فى الحالات المحدودة التى يوجه فيها الطلاب لجمع معلومات عن بيئاتهم أو محافظاتهم فانه على الأرجح إما أن يتم إغفالها أو يتم تقديم إجابات نمطية بشأنها على مستوى المحافظة.

(٢٩) تقوم المدارس فى بعض الدول بتوفير نسخ من الكتاب المدرسى أو الكتب المستخدمة فى تدريس مادة معينة فى مجال معين، وفقا لعدد تلاميذ الفصل الدراسى، بحيث يكون من المتاح لكل طالب استعارتها وإعادةتها عند نهاية العام الدراسى.

(٣٠) ويكمل هذه الحلقة الاعتماد فى تعليمها على مصدر واحد هو الكتاب المدرسى، إضافة إلى الاعتماد فى تقييم أداء الطلاب على الامتحانات القائمة على الحفظ والاسترجاع. ومن المؤسف أن جامعاتنا تنفق ملايين الجنيهات

فى "دعم الكتاب الجامعى" الذى يكرس وجود مصدر واحد للمعرفة، وفى كثير من الأحيان يقدم صورة ممسوخة لبعض الوقائع العلمية (وكثيراً ما يكون فى صورة مذكرات).

(٣١) لم نناقش فى هذا السياق الدعوة إلى وحدة المعرفة "تكامل المنهج"، وما يرتبط بذلك من دراسات عبر معرفية interdisciplinary ، التى تمثل روح العلم المعاصر ومنهجيته، وذلك بالنظر إلى أن المحاولات الخاصة بتطبيق ذلك فى مجال التعليم فى مراحل المختلفة لم تستقر بعد، وتأخذ حالياً الصورة التجريبية فى حالات عديدة. وإن كان يتحتم على نظامنا التعليمى الاستعداد لمواجهة ذلك، وما يترتب عليه من نتائج سواء فى مادة التعلم، أو أساليب التعلم أو أساليب التقييم .. وغيرها.

(٣٢) توجد تحفظات تتعلق باستخدام أساليب التقييم الشفوية والميدانية والبحثية، سواء فيما يتعلق بعدم استناد التقديرات فيها إلى بعض المعايير التى يمكن الاتفاق عليها، أو تتعلق بمستوى الإجابات والأعمال المقدمة، أو عن أساليب إجرائها ..

وغير ذلك، جنباً إلى جنب مع بعض جوانب القصور فى الاختبارات "العملية". كذلك، فلن نناقش هنا تقويم ما يتعلق بالجوانب الوجدانية، وذلك بسبب الصعوبات التى تواجه تقويم هذا المجال وحدوده على المستوى العالمى.

(٣٣) حيث يتم قبولهم فى المعاهد العليا فى بعض التخصصات، كما يتم قبول نسبة محدودة منهم فى الجامعات بشروط خاصة، غالباً ما تتضمن إجراء معادلة فى إحدى أو بعض مواد الدراسة. هذا، وقد يتم إجراؤه اختبارات خاصة فى "القدرات" عند الالتحاق ببعض الكليات والمعاهد. كذلك يتم قبول نسبة معينة من الحاصلين على الشهادات "المعادلة" الممنوحة من بعض وزارات التربية والتعليم العربية والأجنبية (وهيئات الامتحانات بها). وتوجد تحفظات أساسية على نظم القبول المتبعة فى هذه الشهادات، وبخاصة الشهادة البريطانية IGCSE.

(٣٤) انظر :

فايز مراد مينا (٢٢ مايو ١٩٩٦).  
"ضرورة استقلال كل جامعة والتضاء

على مركزية الثانوية العامة"، جريدة الأهلى، ص ٥.

(٣٥) جاء فى الصفحة الأولى من عدد جريدة الأهلى الصادر فى ٦ فبراير ٢٠٠٢ تحت عنوان "مبارك يطالب بإجراء امتحانات الثانوية العامة .. على مستوى كل محافظة" ما يلى :

"... وتساءل الرئيس خلال افتتاحه لـمدينة مبارك للتعليم فى السادس من أكتوبر: لماذا لا تكون امتحانات الثانوية "لا مركزية" على مستوى المحافظات، وعندما رد وزير التعليم بأن مركزية امتحانات الثانوية العامة لتحقيق تكافؤ الفرص لجميع الطلاب بأنحاء الجمهورية، طلب الرئيس دراسة تولى لجنة موحدة على مستوى الجمهورية، وضع الأسئلة لكل محافظة على حدة لتتناسب الأسئلة مع طبيعة المحافظة سواء كانت حضرية أو ريفية أو ساحلية".

انظر :

فايز مراد مينا (٣ إبريل ٢٠٠٢).  
"تكافؤ الفرص .. فى التعليم وليس فى الامتحان"، جريدة الأهلى، العدد رقم ١٠٧٠، ص ٩.

وأيضاً الرد على هذا المقال فى العدد التالى للجريدة:

حامد عمار (١٠ إبريل ٢٠٠٢).

"تكافؤ الفرص فى التعليم وفى الامتحان أيضاً"، جريدة الأهلى،

العدد ١٠٧١، ص ٧.

(٣٦) انظر :

فايز مراد مينا (٢٠٠١)، مرجع

سابق، ص ص ١٤٣ ١٥٥.

(٣٧) ولا نتناول فى السياق الحالى العناصر

الآتية: الارتداد إلى الأمية، برامج

تعليم الكبار، برامج الانتساب الموجه

والتعليم المفتوح، برامج التدريب،

إسهام وسائل الإعلام.

انظر : المرجع السابق.

(٣٨) الأرجح أن البرامج التعليمية تعد

تكراراً لموقف الفصل الدراسى، وفى

حال البرامج التليفزيونية لا تتم الافادة

من إمكانات التليفزيون فى أغلبها.

هذا فضلاً عن أن بعض هذه البرامج

يتم عرضه من خلال قنوات تليفزيونية

مشفرة، لا يستطيع الفقراء وقطاعات

عريضة من الفئات الوسطى

استخدامها.

(٣٩) تحوز نسبة صغيرة للغاية (٥,٨ من

كل ألف من السكان عام ١٩٩٦) على

أجهزة حاسوب شخصى، وتقترب

نسبة المشتركين فى الإنترنت من

الصفر (٠,٣١ من كل عشرة آلاف من

السكان فى يوليو ١٩٩٧). وبالرغم من

أن أجهزة الحاسوب الشخصى آخذة

فى الانتشار ومن التسهيلات المقدمة

للحصول عليها والاشتراك المجانى

فى شبكة الإنترنت، فإنه يبدو أنه

مازال دور الحاسوب وشبكات

الاتصال الدولية فى التعلم المستمر فى

مصر هامشياً.

البيانات السابقة مأخوذة من :

البنك الدولى للإنشاء والتعمير/ البنك

الدولى (١٩٩٩). تقرير التنمية

البشرية لعام ١٩٩٩/٩٨ "المعرفة

طريق إلى التنمية". واشنطن : البنك

الدولى. ص ص ٢٢٦ ٢٢٧

(٤٠) انظر :

فايز مراد مينا (المحرر) (يناير

٢٠٠١). "التعليم العالى فى مصر،

التطور وبداى المستقبل"، أوراق مصر

٢٠٢٠، ٥. القاهرة: مكتبة الأنجلو

المصرية. ص ص ٣٦-٣٧

(٤١) انظر :

Kasworm, C.E. (1994).

Torsten  
and T.Neivelle  
Postlethwaite (Eds.), The  
International  
Encyclopedia of



**Education, Second edition (pp. 6547-6551). P. 6547**

(٤٢) وقد جرى العرف على الإشارة إلى المعلمين الكبار في جامعة تعليم الكبار بصفات مختلفة، مثل: "الطلاب الناضجين" أو "الطلاب العائدين للالتحاق" أو "الطلاب لبعض الوقت" أو "طلاب التعليم المستمر" أو "طلاب الفرصة الثانية" أو "الكبار من الطلاب الراشدين"، وأيضاً "تاركوا المدرسة".

انظر: Ibid, p. 6548

(٤٣) ولعل إلقاء نظرة سريعة على نسب قيد الطلاب (٢٥ عاماً فأكثر) في برامج المرحلة الجامعية الأولى في الجامعات كنسبة من جملة القيد في الجامعة في بعض الدول توضح لنا حجم هذه الظاهرة: السويد (٦٥,٩٪)، ألمانيا (٥٠,٦٪)، الصين (٤٩,٠٪)، فنلندا (٤٧,٢٪)، النرويج (٤٥,٠٪)، النمسا (٤٤,٨٪)، الولايات المتحدة (٤١,٠٪)، أستراليا (٤٠,٣٪)، كندا (٣٧,٠٪)، المملكة

المتحدة (٣١,٨٪) بخلاف طلاب الجامعة المتقوحة، إسرائيل (٣٠,٧٪)، أسبانيا (٢٣,٥٪)، فرنسا (١٦,٢٪)، النانمورك (٩,١٪)، فنزويلا (٧,٣٪)، بلجيكا (٤,٨٪).

وذلك وفقاً لأحدث البيانات المتاحة، وهي تتراوح بين أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات، ويتوقع ازدياد هذه النسب الآن، حيث يلاحظ أن حوالي نصف الدول المشار إليها لم يكن بها نظم لتعليم الكبار على المستوى الجامعي في أوائل الثمانينيات، وكذلك الاتجاه نحو تزايد تلك النسب بصورة واضحة في الدول التي كانت توجد بها هذه النظم.

انظر:

Ibid, p.

6548

(ولاحظ أن البيانات الخاصة بألمانيا والنمسا والنانمورك تتضمن مجموعات أخرى من الطلاب).



# دراسات

الفقر فى العالم ..... د. سمير أمين

الطليعة الوفدية .... د. رفعت السعيد

العولمة المرحلة الأخيرة للرأسمالية ... نبيل قرنفلى

دليل ما بعد الحداثة ..... وجيه عبد المسيح

## الفقر في العالم، الإملاق، والتراكم الرأسمالي

سمير أمين

ترجمة : سعد الطويل

الخطاب للشائع اليوم، عن "الفقر" وضرورة القضاء عليه، أو على الأقل التقليل من حجمه، وهو خطاب الإحسان بأسلوب القرن التاسع عشر، الذي لا يتصدى للمسؤال عن الآليات الاقتصادية والاجتماعية التي تنتج "الفقر" في حقبة يسمح فيها التقدم العلمي والتقني المتوفر لدى البشرية بالقضاء عليه نهائياً.

الرأسمالية والقضية الزراعية الجديدة

كانت جميع المجتمعات السابقة على الرأسمالية مجتمعات فلاحية، وكانت زراعتها تحكمها أشكال مختلفة من المنطق، ولكن جميعها تختلف عن منطق الرأسمالية في مجتمع السوق، وهو تحقيق أقصى ربح لرأس المال.

وتستعد الزراعة الرأسمالية، ممثلة في أغنياء الفلاحين الجدد، أو الإقطاعيين الذين يستخدمون الأساليب الحديثة، أو المزارع الشاسعة للشركات متعددة الجنسية أو رأس المال الزراعي، للهجوم على الزراعة الفلاحية، وقد تلتقت الضوء الأخضر لذلك من منظمة التجارة العالمية في الدوحة. وهناك ضحايا كثيرون لهذا الهجوم أغلبهم من الفلاحين في العالم الثالث الذين يكونون اليوم نصف الإنسانية.

والزراعة الرأسمالية التي تخضع لمبدأ ربحية رأس المال، والتي توجد بالكامل تقريباً، في أمريكا الشمالية، وأوروبا، والمخروط الجنوبي لأمريكا اللاتينية، وأستراليا، لا تستخدم سوى بضعة عشرات الملايين من الزارعين، الذين لم يعبثوا "فلاحين" تقريباً. ولكن إنتاجيتهم، بفضل استخدام الآلات (وهم يكادون يحتكرونها على مستوى العالم)، والمساحة الراجعة لكل منهم، تتراوح ما بين مليون ومليون كيلوجرام مكافئ من الحبوب للفرد في العام.

وفي المقابل، تشمل الزراعة الفلاحية حوالي نصف الإنسانية - ٣ مليارات من البشر. وتنقسم هذه الزراعات بدورها بين تلك التي انتفعت بالثورة الخضراء (الأسمدة، وقاتلات الآفات، والبذور المنتقاة)، ولكنها لا تستخدم إلا القليل من الآلات، وتتراوح إنتاجية هؤلاء الفلاحين ما بين ١٠ آلاف، و ٥٠ ألف كيلوجرام مكافئ للفرد. ولكن إنتاجية الفلاحين الذين لم يحصلوا على التكنولوجيا الجديدة فتصل إنتاجية الفرد فيها إلى حوالي ١٠٠٠ كيلوجرام فقط.

وهكذا ارتفعت النسبة بين إنتاجية الزراعة الأفضل تجهيزاً وتلك الراجعة للفلاحين الفقراء، من ١٠ إلى ١ قبل عام ١٩٤٠، إلى ٢٠٠٠ إلى ١ اليوم! وبعبارة أخرى، فإن معدل ارتفاع الإنتاجية في الزراعة قد فاق معدلها في الأنشطة الأخرى بمراحل. وفي الوقت نفسه، أدى هذا إلى تخفيض الأسعار النسبية لمنتجات الغذاء (بالنسبة لمنتجات الصناعة والخدمات)، إلى خمس ما كانت عليه منذ ٥٠ عاماً. والمشكلة الزراعية الجديدة هي نتيجة هذا التطور غير المتكافئ.

جمعت الحداثة دائماً، بين بعد بناء وهو التراكم الرأسمالي، وتقدم قوى الإنتاج، وبين أبعاد مدمرة تجعل من الإنسان مجرد الحامل لقوة العمل، والتي صارت بدورها سلعة، وكثيراً ما دمرت بعض القواعد الطبيعية لإعادة إنتاج القدرة الإنتاجية، والحياة، وكذلك استقطبت توزيع الثروة على مستوى العالم. والحداثة كانت على الدوام، تضم البعض كلما خلقت الأسواق المتوسعة مجالات للعمل، وتستبعد أولئك الذين فقدوا مكانهم في الأنظمة السابقة ولم يجدوا مكاناً في النظام الجديد. وفي المرحلة الصاعدة من تاريخها، كانت الرأسمالية تضم الكثيرين، مع استمرار عملية الاستبعاد. أما الآن، فهي تستبعد جماهير غفيرة من الناس في مجتمعات العالم الثالث الزراعية في حين لا تضم إلا القلة.

والقضية المثارة هنا، هي بالضبط ما إذا كان هذا الاتجاه سيستمر بالنسبة للملايين الثلاثة من البشر الذين ما زالوا يعيشون وينتجون في المجتمعات الفلاحية في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية.

فما الذي سيحدث إذا عوملت الزراعة، وإنتاج الغذاء كأي سلعة أخرى تتعرض للمنافسة في سوق مفتوح وغير مقنن، كما تقرر من ناحية المبدأ في اجتماع منظمة التجارة العالمية (في الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١)؟ وهل سيدفع ذلك إلى التوسع في الإنتاج؟

يمكن للمرء أن يتصور أن الطعام الذي يدفعه للسوق المليارات الثلاثة من فلاحي العالم الثالث بعد أن يضمّنوا لأنفسهم حد الكفاف، يمكن أن ينتجه بدلاً من ذلك عشرين مليوناً من مزارعي العصر الحديث. ولضمان نجاح هذا البديل، سيحتاج الأمر لنقل مساحات كبيرة من أجود الأراضي لهؤلاء المزارعين الجدد (وطبعاً ستؤخذ هذه الأراضي من المجتمعات الفلاحية الحالية)، وإلى رأس المال (لشراء المعدات والمدخلات الزراعية)، وإلى الوصول إلى الأسواق. وسيحتاج هؤلاء المزارعون في المنافسة مع المليارات من الفلاحين الحاليين، ولكن ما الذي سيحدث لتلك المليارات من البشر؟

في ظل هذه الظروف، يعني القبول بمبدأ المنافسة في المنتجات الزراعية والغذاء، كما تفرضه قواعد منظمة التجارة العالمية، القبول باستبعاد المليارات من هؤلاء المنتجين غير القادرين على المنافسة خلال بضع عشرات من السنين. فماذا إذن سيحدث لهذه المليارات من البشر، وهم اليوم من أفقر الفقراء، ولكنهم يطعمون أنفسهم كيفما اتفق؟ أية تنمية صناعية منافسة بدرجة أو بأخرى، متوقعة خلال السنوات الخمسين القادمة، حتى مع افتراض معدل نمو خيالي مستمر قدره، ٧٪ سنوياً، لا يمكن أن يستوعب حتى ثلث هذا الاحتياطي.

والحجة الرئيسية التي تقدم لتبرير مبدأ المنافسة الذي تفرضه منظمة التجارة العالمية، هي أن مثل هذه التنمية قد نجحت بالفعل في أوروبا والولايات المتحدة في القرنين التاسع عشر والعشرين، حيث أنتجت مجتمعاً حديثاً، غنياً، حضرياً/صناعياً، وما بعد صناعي، يتضمن

زراعة قادرة على إطعام الأمة وتصدير الفائض من الطعام. فلماذا لا يمكن تكرار هذه التجربة في بلدان العالم الثالث المعاصر؟

وهذه الحجة تتفاقل عن عنصرين أساسيين يجعلان تكرارها في بلدان العالم الثالث مستحيلًا تقريباً. الأول هو أن التجربة استغرقت من أوروبا فترة قرن ونصف من الزمان، مع وجود صناعات تستخدم تكنولوجيا كثيفة العمالة. والتكنولوجيا الحديثة تستخدم عمالة أقل بكثير، وسيكون على القادمين الجدد أن يستخدموا هذه التكنولوجيات إن كانت صادراتهم الصناعية ستحتل مكاناً منافساً في السوق العالمي. والثاني، أنه طوال تلك الحقبة الانتقالية، وجدت أوروبا حلاً لمشكلة تزايد السكان في الهجرة إلى الأمريكتين.

لقد كانت دوائر واسعة من اليسار تقبل دائماً القول بأن الرأسمالية قد نجحت في حل المشكلة الزراعية في مراكزها المتطورة، ومن الأمثلة على ذلك كتاب كارل كاوتسكي الشهير "المشكلة الزراعية" الذي كتب قبل الحرب العالمية الأولى. وقد ورثت الأيديولوجية السوفيتية هذا المفهوم، وعلى أساسه بدأت التحديث بأسلوب المزارع الجماعية الستاليني بما حققه من نتائج محدودة. وما جرى تجاهله هو أن الرأسمالية، وإن كانت قد "حلت" المسألة الزراعية في مراكز النظام، قد خلقت مسألة زراعية جديدة ذات حجم هائل، لا تستطيع حلها إلا بالإبادة الجماعية لنصف الإنسانية في التخوم. وفي معسكر الماركسية، كانت الماوية وحدها التي قدرت الحجم الصحيح لهذا التحدي. وهذا دليل على أن من يهتمون الماوية "بالانحراف الفلاحي"، إنما يثبتون بذلك أنهم لا يمتلكون الأساس لفهم ماهية الرأسمالية الإمبريالية، لأنهم يكتفون بخطاب مجرد عن أسلوب الإنتاج الرأسمالي في عمومه.

والحدائق عن طريق تحرير الأسواق كما تنادي بها منظمة التجارة العالمية، ومؤيديها، تضع في النهاية جنباً لجنب، إنتاج الغذاء على المستوى العالمي، على يد المزارعين، الحديثين، المنافسين، الموجودين أساساً في الشمال، وإن انضم إليهم في المستقبل بعض الجيوب في الجنوب كذلك، مع تهميش، واستبعاد، وإفقار أغلبية الثلاثة مليارات من الفلاحين في العالم الثالث اليوم، ثم في النهاية "ركنهم" في نوع من المحميات. وهي حتى لا تجمع بين هذين الاتجاهين،

وهما: الخطاب المتادي بالتحديث والكفاءة الإنتاجية، مع مجموعة سياسات ذات مضمون بيئي-ثقافي-للمحميات يسمح للضحايا بالعيش في حالة من الضنك المادي (والبيئي). وهذان الجناحان للسياسة قد يتكاملان بدلاً من التعارض.

فهل يمكننا تخيل بدائل أخرى تُقدم للمناقشة على نطاق واسع؟ بدائل تسمح باستمرار الزراعة الفلاحية خلال المستقبل المنظور في القرن الواحد والعشرين، ولكنها تتابع في الوقت نفسه، عملية من التقدم التكنولوجي والاجتماعي؟ وبهذه الطريقة، يحدث التغيير بمعدلات تسمح بانتقال متدرج للفلاحين إلى أعمال غير زراعية وغير ريفية. وهذه الأهداف الهديلة تفترض سياسات مركبة على المستويات المحلية، والإقليمية، والعالمية.

فعلى المستوى الوطني، تفترض سياسات كلية تحمي الإنتاج الفلاحي للغذاء من المنافسة غير المتكافئة للزراعة الحديثة، أو الشركات الزراعية الكبرى، محلية أو دولية. وهذا معناه الإبقاء على أسعار مقبولة للغذاء محلياً، معزولة عن أسعار السوق العالمية، والتي تنخفض أكثر بفعل سياسات الدعم للمزارعين في الشمال الغربي.

وهذه الأهداف لا تقبل أنماط التنمية الصناعية والحضرية على علاتها، والموجهة نحو التصدير (وتحافظ لذلك على أجور منخفضة، وبالتالي أسعار منخفضة للغذاء)، وتعطي اهتماماً أكبر للتوسع المتوازن اجتماعياً للسوق الداخلي.

وهذا يعني في الوقت نفسه، مجموعة متكاملة من السياسات لضمان الأمن الغذائي الوطني - الشرط الضروري للاحتفاظ للبلاد بوضع العضو النشط في المجتمع العالمي، الذي يتمتع بالقدر المناسب من الاستقلال في اتخاذ القرار، والقدرة التفاوضية.

وعلى المستوى الإقليمي والعالمي، هذا يعني الاعتماد عن المبادئ الليبرالية الجامدة لمنظمة التجارة العالمية، ووضع حلول خاصة واسعة الأفق للمناطق المختلفة، تأخذ في اعتبارها القضايا الخاصة بكل منطقة، وظروفها التاريخية والاجتماعية المموسة.



## المسألة العمالية الجديدة

يصل سكان الحضر في الوقت الحالي إلى حوالي نصف البشرية، أي ثلاثة مليارات من الأفراد، والنصف الباقي يضم الفلاحين. والأرقام الواردة بالجدول تسمح بتحديد تقسيم هؤلاء السكان إلى ما يمكن تسميته بالطبقات المتوسطة والطبقات الشعبية.

وفي المرحلة الحالية من تطور الرأسمالية، لا تمثل الطبقات المسيطرة، أي المالكين لأنوات الإنتاج الرئيسية، وكبار المديرين القائمين على تشغيلها، سوى جزء صغير من مجموع السكان، وإن كانوا يستحوذون على أغلبية الدخل المتاح لمجتمعاتهم. ويضاف لذلك الطبقات المتوسطة بالمعنى التقليدي، أي غير الأجراء، المالكين للمنشآت الصغيرة (ومتوسطي الوظائف)، وهي ليست طبقات في انخفاض بالضرورة.

ولكن الكتلة العظمى من العاملين في قطاعات الإنتاج الجديدة، تتكون من الأجراء الذين تزيد نسبتهم عن أربعة أضعاف سكان المدن في المراكز المتقدمة. وتنقسم هذه الكتلة إلى قسمين على الأقل، يظهر الفرق بينهما للمراقب الخارجي، كما يعيشها كل قسم، ويعيها بوضوح.

فهناك قسم يمكن أن يوصف بأنهم "نوي الأوضاع المستقرة" بمعنى أنهم مستقرون نسبياً في أعمالهم، بفضل مؤهلاتهم الفنية (ضمن أشياء أخرى) التي تعطيهم قدرة على التفاوض مع أصحاب العمل، وتسمح لهم بالتنظيم في نقابات قوية، في بعض البلدان على الأقل. وفي جميع الحالات تمثل هذه الكتلة وزناً سياسياً كبيراً يزيد من قدرتها التفاوضية.

وتتكون بقية الطبقات الشعبية "غير المستقرة" من الأجراء ذوي الأوضاع الضعيفة لضعف قدرتهم التفاوضية (لضعف مؤهلاتهم الفنية، أو وضعهم كغير مواطنين، أو نوعهم الاجتماعي كنساء)، أو من غير الأجراء (العاملين رسمياً، أو العاملين في القطاع غير الرسمي الفقير). ونصف هذا الجزء الثاني من الطبقات الشعبية "غير المستقرين" بدلاً من التعبير "غير المنتمين"، أو "المهمشين"، لأنهم يكونون جزءاً متممياً تماماً لمنطق النظام الذي يتحكم في تراكم رأس المال.

ويتجميع البيانات المتوفرة من البلدان المتقدمة، وبعض بلدان الجنوب (مع استكمال البيانات بالاستقراء)، يمكن الوصول إلى النسبة بين حجم كل من الطبقات التي عدناها أعلاه إلى مجموع سكان الحضر، كما تظهر في الجدول التالي الذي يمثل النسب المئوية لسكان الحضر:

العالم	التخوم	المراكز	
٢٥	١٣	١١	الطبقات الفنية والمتوسطة
٧٥	٥٤	٢٤	الطبقات الشعبية
(٢٥)	(١١)	(١٣)	المستقرة
(٥٠)	(٤٣)	(٩)	غير المستقرة
١٠٠	٦٧	٣٣	الإجمالي
٣٠٠٠	٢٠٠٠	١٠٠٠	عدد السكان (بالمليون)

وإذا كانت الطبقات الشعبية تضم ثلاثة أرباع سكان الحضر في العالم، فغير المستقرين منهم يكونون اليوم، ٤٠٪ في المراكز، و٨٠٪ في التخوم، أي حوالي ثلثي الطبقات الشعبية على مستوى العالم. كما يمكن القول بعبارة أخرى، إن الطبقات الشعبية غير المستقرة، تكون اليوم نصف (على الأقل) عدد سكان الحضر في العالم، وتزيد النسبة عن ذلك كثيراً في التخوم. وعند المقارنة مع سكان الحضر منذ نصف قرن، أي عند نهاية الحرب العالمية الثانية، يتبين أن تغيراً كبيراً قد أصاب تركيب الطبقات الشعبية بالمقارنة بوضعها اليوم.

فالعالم الثالث لم يكن يوماً يحتوي سوى نصف سكان الحضر في العالم (وكانوا يبلغون أيامها حوالي المليار نسمة). ولم تكن توجد حينئذ مدن عظمى مثل التي نراها اليوم في أغلب بلدان الجنوب. فلم يكن هناك سوى بعض المدن الكبرى في الصين، والهند، وأمريكا اللاتينية. وفي المراكز، استفادت الطبقات الشعبية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية من وضع خاص ترتب على الحل الوسط التاريخي الذي فرضته الطبقات العاملة على رأس المال، مما سمح بتثبيت

أغلبية العمال العاملين تحت الأشكال المسماة بالفورية في المصانع الكبرى: أما في التخوم، فلم تتجاوز نسبة غير المستقرين نصف الطبقات الشعبية (في مقابل أكثر من ٧٠٪ اليوم)، وكان النصف الباقي من هذه الطبقات يتكون جزئياً من الأجراء المستقرين في الأشكال الجديدة من الاقتصاد الاستعماري، والمجتمع الحديث، وجزئياً في الأشكال التقليدية من النشاط الحرفي.

والتحول الرئيسي الذي ميز النصف الثاني من القرن العشرين يعبر عنه رقم واحد ذو مغزى، وهو أن نسبة الطبقات الشعبية غير المستقرة قد زادت من أقل من الربع إلى أكثر من النصف من سكان الحضر في العالم. وعادت ظاهرة الإفطار هذه إلى الظهور بنسب ذات مغزى في المراكز المتقدمة ذاتها. وزاد عدد هؤلاء السكان الحضريين غير المستقرين من أقل من ربع مليار من الأفراد، إلى أكثر من مليار ونصف خلال نصف قرن، وهي زيادة تفوق أية زيادة في معدلات التوسع الاقتصادي، أو الزيادة السكانية، أو زيادة سكان الحضر.

ولا توجد صفة تعبر عن الاتجاه العام طويل المدى أكثر من التعبير "الإفطار".

وهذه حقيقة صارت معترفاً بها في الحديث الجديد السائد، فقد صار "تخفيض الفقر" السائد بين الأهداف التي تدعي السلطات العمل على تحقيقها. ولكن "الفقر" المعني لا يقدم إلا كظاهرة تقدر جزائياً إما عن طريق توزيع الدخل ("عتبة الفقر")، أو عن طريق المؤشرات المركبة عن التنمية البشرية للبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، دون أية إشارة للمنطق أو الآليات التي تنتج هذا الفقر.

أما عرضنا لذات الظاهرة فیتجاوز ذلك لأنه يسمح بالتعرف على تفسير الظاهرة وتطورها. والفئات المتوسطة، والفئات الشعبية المستقرة، والفئات الشعبية غير المستقرة، تساهم جميعاً في نفس نظام الإنتاج الاجتماعي، ولكن كل منها تقوم بدور متميز. فبعضها "يُستبعد" إذن، من منافع "الوفرة"، ولكن هذا لا يعني أنها مُهمشة بمعنى أنها ليست داخلة وظيفياً في صلب النظام. إن الإفطار ظاهرة حديثة (والواجب الحديث لا عن الفقر، وإنما عن "تحديث الفقر")، لا تُختصر في "عدم كفاية الدخل للإبقاء على الحياة"، ولها آثار مدمرة على جميع أبعاد الحياة الاجتماعية. ففي حالة المهاجرين الذين اندرجوا في الطبقات الشعبية المستقرة (فقد عملوا في

المصانع) خلال السنوات الثلاثين المجيدة (١٩٤٥-٧٥)، ولكن أبناءهم والوافدين الجدد، يبقون على هامش الأنظمة الإنتاجية الرئيسية، وهذا يخلق بدوره ظروفاً تجعل التضامن على أساس العلاقات "العثوية" تحل محل الوعي الطبقي. كذلك لها تأثير على النساء اللاتي يتعرضن لعدم الاستقرار أكثر من الرجال، فتزيد من تدهور أوضاعهن المادية والاجتماعية. وإذا كانت الحركات النسائية قد حققت الكثير من التقدم في مجالات الفكر والتصرفات، فإن المنفعات من هذا التقدم في الغالب من الطبقات المتوسطة، وهن لسن بالتأكيد من الطبقات الشعبية الفقيرة. ولها تأثير كذلك على الديمقراطية، التي تتأثر مصداقيتها، وبالتالي شرعيتها، بمعجزها عن منع التدهور في أوضاع أجزاء متزايدة من الطبقات الشعبية.

والإفقار ظاهرة لا تنفصل عن الاستقطاب على المستوى العالمي، وهو الناتج الكامن في توسع الرأسمالية القائمة بالفعل، والتي يجب وصفها لهذا السبب، بأنها إمبريالية بطبيعتها. إن إفقار الطبقات الشعبية في الحضر، مرتبط تماماً بالتطورات التي تحدث لمجتمعات الفلاحين بالعالم الثالث، وخضوع هذه المجتمعات لمتطلبات توسع الأسواق الرأسمالية، يعزز أشكلاً جديدة من الاستقطاب الاجتماعي تستبعد نسبة أكبر من الفلاحين من حق الانتفاع بالأرض. وهؤلاء الفلاحين الفقراء حديثاً، أو المحرومين من الأرض، يفدون - بدرجة أكبر من النمو السكاني - الهجرة نحو المدن المشوائية. وتزداد جميع هذه الظواهر سوءاً طالما لم يُطعن في المعتقدات الليبرالية، وأية سياسة تصحيحية لن تنجح في وقف سريانها.

والإفقار يتحدى نظريات الاقتصاد، واستراتيجيات النضال الاجتماعي في الوقت نفسه. ونظرية الاقتصاد الشائعة التقليدية، تفرغ القضايا الحقيقية التي يثيرها توسع الرأسمالية من مضمونها، لأنها تستبدل بتحليل الرأسمالية القائمة بالفعل البناء النظري لرأسمالية خيالية تُعتبر امتداداً بسيطاً ومباشراً لعلاقات التبادل (السوق)، في حين أن النظام يعمل، ويعيد إنتاج نفسه على أساس علاقات الإنتاج والتبادل الرأسمالية (وليست التجارية فحسب). ومع هذا الاستبدال تأتي ببساطة بديهية لا يؤيدها لا التاريخ ولا التفكير المنطقي، تقول بأن السوق بطبيعته ينظم ذاته، وينتج الوضع "الأفضل اجتماعياً". وهنا لا يمكن تفسير الفقر إلا بأسباب

خارجية بالنسبة للمنطق الاقتصادي، مثل زيادة السكان أو "أخطاء" السياسات. وتستبعد العلاقة بينها وبين منطق التراكم الرأسمالي من النظرية الاقتصادية. وهذا الفيروس الذي يلوث الفكر الاجتماعي المعاصر، ويبلغ قدرته على فهم العالم، ومن باب أولى القدرة على تغييره، قد تغفل بعمق في مجموع "اليسار التاريخي" لما بعد الحرب العالمية الثانية. ولن تتمكن الحركات المشاركة حالياً في النضال من أجل عالم جديد (أفضل)، وعولمة بديلة، من تحقيق تقدم اجتماعي ذي مغزى، إلا إذا تخلصت من هذا الفيروس، لتفتح الباب أمام حوار نظري جاد. وطالما لم تتخلص من هذا الفيروس، فإن الحركات الاجتماعية ذات أحسن النوايا، لن تخرج من أسر الفكر الأحادي، وتبقى لهذا أسيرة الاقتراحات "التصحيحية" غير الفاعلة، النابعة من الطنطنة حول "تخفيض الفقر".

ويمكن للتحليل الذي لخصناه فيما سبق أن يفتح الطريق لمثل هذا الحوار، لأنه يؤكد على حقيقة الارتباط بين التراكم الرأسمالي من جهة، وظاهرة إملاق الجماهير من الجهة الأخرى. وقد بدأ ماركس منذ مائة وخمسين عاماً تحليلاً للآليات التي تكمن وراء هذا الارتباط، ولم يتصد أحد لتابعة هذا التحليل منذ ذلك الوقت، وبالأحرى، لم يتصد له أحد على مستوى العالم.

## الطليعة الوفدية:

### عندما تلتقى الماركسية بشباب الوفد

د. رفعت السعيد

في افتتاحية العدد الأول لمجلة اليسار الجديد طرحت الأسباب التي تستوجب من وجهة نظري إصدار مجلة اليسار من نوع جديد ، تركز على بحث القضايا الفكرية الخاصة بالاشتراكية ، ونناقش في نفس الوقت مشاكل مصر ونطرح حلولاً لها من وجهة نظر اليسار المصري.

السياسة.  
منذ البدايات كانت ثمة علاقات بين مصطفى النحاس واليسار.  
ففي عام ١٩٢٦ ترصد صحف هذه الفترة في دهشة زيارة قام بها النحاس بك للمسيو روزنتال لكي يستطلع رأيه في صيغة بيان سوف يصدره حزب الوفد. والمسيو روزنتال كما كان معلوماً - آنذاك - يمثل التوجه اليساري أو على الأقل جناحاً منه (١).

بل كانت العلاقة مع حزب الوفد أحد أسباب المشكلات التي نشبت بين الحزب الشيوعي المصري وبين الحزب الشيوعي السوفيتي، والكومنترن عامه. فالرفيق ستالين وجد في

فكرة التناقض المتداخل مسألة فلسفية قديمة، وهي بالأساس فكرة أرسطية وجدلية. وقد تناولت هذه الفكرة كظاهرة سياسية وجدت لنفسها مكاناً على ساحة الفعل السياسي المصري في رسالة لكتوراه العلوم والتي أعدتها تحت عنوان «الماركسية كيف أثرت في مصر وكيف تأثرت بها» ثم أعدت تناولها في كتاب «كلام في السياسة». وإذا تناول البعض هذه الفكرة عبر توجهات ومخاوف وليس عبر تفهم لطبيعتها الفلسفية ولتألقها السياسي المتكرر. وجدت نفسي مضطراً إلى تقديم نموذج عملي لما يمكن أن يكون عليه.. التناقض المتداخل في عالم

الخلاف الذي وقع بين الرفاق الصينيين وبين الكومنتانج (حزب البرجوازية الصينية آنذاك) خيانة للثورة الوطنية الديمقراطية من جانب الكومنتانج، وجرى تعميم هذه الفكرة - التي كانت صحيحة في الصين - على كل الأحزاب البرجوازية الوطنية فيما أسماه ستالين بمستعمرات الدرجة الثانية، ومنها مصر. ومن ثم فقد أكد أن مثل هذه الأحزاب قد ألقت بعلم الحريات إلى الوحل، وخانت الثورة. وأن الحل الوحيد هو مناصبتها العداء وحشد الجماهير ضدها، وتشكيل جبهة ثورية من العمال والبرجوازية الصغيرة (الفلاحين) (٢). وتجاوب الشيوعيون المصريون ورفضوا ذلك، وأعربوا في اجتماعات مؤتمر الكومنتانج السادس، عن صعوبة شن حملة ضد حزب الوفد في الوقت الذي كان يخوض فيه تحت زعامة مصطفى النحاس معركة الدفاع عن الدستور الذي ألفاه الطاغية صديقي عام ١٩٢٠. وأكسبوا في تقريرهم - عبر محاولة للمساومة مع التشدد الستاليني، «أنه لا تحالف مع قيادة حزب الوفد، وإنما عمل مشترك مع قواعده» (٣). ورفض هذا الاقتراح بشدة، واعتبر موقفاً انتهازياً. وانتهى الأمر بأن تم قطع العلاقة بين الحزب الشيوعي المصري والكومنتانج ومن ثم الاتحاد السوفيتي. وصدرت الإنسكولوبديا السوفيتية عام ١٩٣٦ وهي تضم أسماء الأحزاب الشيوعية في العالم، ولم يكن من بينها الحزب الشيوعي المصري، فقد قرر ستالين طرده من جنة الشيوعيين المخلصين

لأفكاره ومواقفه.

### محاولات الترويع

وتظل العلاقة حميمة بين اليسار وبين الوفد رغم أن سعد زغلول هو الذي أصدر قرار حل الحزب الشيوعي، وأرسل قائده إلى السجن (ويتكرر الصورة فيما بعد في صورة علاقة حميمة بين الشيوعيين وعبد الناصر رغم ما ارتكبه ضدهم من جرائم بشعة). ويمكن القول إن كثيراً من الكوادر الشيوعية قد بدأت حياتها السياسية في حزب الوفد. والأسماء عديدة نذكر منها على سبيل المثال (حلمى يس - محمد حسن جاد - سيد البكار - إلخ فقائمة الأسماء ممتدة بغير حصر) (٤).

وفي عام ١٩٤٦ قام الطاغية إسماعيل صدقي في إطار حملته الشهيرة ضد الحريات بؤوسع حملة قبض طالت مختلف قوى اليسار ومن بين المقبوض عليهم كان عشرات من الوفديين متهمين بالشيوعية، ولم يكونوا سوى وفديين يساريين أو طليعة وفدية ومنهم على سبيل المثال د. محمد مندور ونعمان عاشور وآخرون كثيرون؛ وقد دفع ذلك جريدة «صوت الأمة» الوفدية إلى شن حملات ضارية دفاعاً عن المقبوض عليهم ومنهم طبعاً الشيوعيون (٥).

وكثيراً ما جرى خلط متعمد بين الليبراليين الوفديين واليسار، ربما بهدف إخافة الوفد، وعزله عن الحركة اليسارية وعن التوجه الليبرالي.

وقد استمرت محاولة الترويع هذه أمداً

طويلاً، وشهدت كثيراً من الافتعال والتلفيق. فالمنشقون عن الوفد (١٩٢٧) (أحمد ماهر والنقراشي) اتهموا النحاس بالبلشفية. فقد أعلن أحمد ماهر أن النحاس «قد أغدق النعم على العمال حتى أبطروهم، وجرأهم على الإخلال بالنظام، والعمل على التحكم في رؤسائهم». وقال إن قرار النحاس بنقل وكيل المطبعة الأميرية استجابة لرغبة العمال «عمل شبيه بأعمال البلشفية» (٦).

أما د. محمد مندور فقد اتهمته جريدة «أخبار اليوم» (وكان آنذاك رئيساً لتحرير الوفد المصري) بأنه كان الواسطة بين «حزب الوفد والكمونترن» وأنه «أسهم في تحرير ميثاق بين الوفد والدولية الثالثة» (٧).

ثم ما لبث حزب الأحرار الدستوريين أن تورط في تلفيق مجموعة من الوثائق (١٩٥١) اتهم فيها النحاس بإقامة علاقة سرية مشبوهة مع الرفيق كيكيتيف مستشار السفارة السوفيتية. فما كان من النحاس بعد نشر هذه الوثائق المزعومة إلا أن توجه وهو رئيس الوزراء للنائب العام طالباً التحقيق في الأمر (٨) (وقد أثبت التحقيق أن الوثائق مزورة وأن اثنين من أقطاب الأحرار الدستوريين متورطان في الأمر وهما محمد علي علوية باشا وحسن عبدالوهاب باشا).

#### الاستعمار والديكتاتورية

وحتى د. طه حسين جرى تصنيفه يسارياً واعتبر القصر الملكي اختياريه وزيراً عملاً يسارياً، ولكن النحاس تمسك به. ويروى حسين

سرى باشا القضية في شهادته أمام محكمة الثورة، (أثناء محاكمة كريم ثابت) وكان رئيس الوزارة التي أجرت انتخابات ١٩٥٠ التي فاز فيها الوفد بأغلبية كاسحة «لا طلبت من النحاس تأليف الوزارة عرض على بعض الأسماء» وكان من بينهم طه حسين بعضهم استبعدته بموافقة النحاس، وقلت للنحاس بلاش طه حسين لأنهم في السراي يقولوا عنه إنه أفكاره يسارية، فقال: «ده أهمهم. فقلت أنت متشدد فيه؟ فرد قائلا: إن ده أهم واحد عندي، إنشالله تشطب الكل أنا مستعد أتنازل عن كل الوزراء ما عدا طه حسين. فقلت للملك: أدنى الكشف، وإللى بيتشدد فيه النحاس قوى طه حسين، فالملك قال: مستحيل، ده راجل أفكاره يسارية، قل للنحاس أنا مش عايزه، ولكن النحاس تمسك به» (٩).

وكعادته يوماً فإن النحاس لم يتراجع أمام اتهام الخصوم له باليسارية أو الإفراط في الليبرالية بل كال لهم الصاع صاعين. وعندما أغلق إسماعيل صدقي في إطار حملته الواسعة ضد اليسار عام ١٩٤٦ «مجلة رابطة الشباب» لسان حال «الطليعة الوفدية» أسرع صاحب امتيازها حامد طلبة صقير بإصدار جريدة جديدة.. يومية هذه المرة هي «صوت الأمة» وقد حددت أهدافها «الديمقراطية السياسية، العدالة الاجتماعية، استقلال وادى النيل» وبدأ على الحملة البوليسية ضد اليساريين ومنهم شباب الطليعة الوفدية خصصت «صوت الأمة» (وهي لسان حال



حزب الوفد) كامل صفحتها الأولى ومعظم صفحاتها الرابعة والخامسة لموضوع واحد «أسرار وخفايا قضية الشيوعية الكبرى» - قصص لم يسبق لها مثيل في التاريخ» واتهمت صوت الأمة إسماعيل صدقي بأنه دير حملة صليبية وهتلية ضد كل القوى الوطنية والديمقراطية. وقالت إنها حملة في خدمة الإنجليز «وكل وطني يشتم من هذه الحملة رائحة الخيانة والاستعمار والكتاتورية»، ووصفت المقبوض عليهم بأنهم «صفوة من شباب مصر المثقف وكتابها المعروفين، يلعب الكثيرون منهم دوراً ملحوظاً في حياة مصر الثقافية والوطنية» وتحدثت عن خطاب صدقي أمام مجلس الشيوخ والذي اتهم فيه المقبوض عليهم بالعمالة للاتحاد السوفيتي قائلة «وقد جاء التحقيق الذي أجرته النيابة فكان قاطعاً بأن كل ما أدلى به صدقي باشا في بيانه من اتهامات لا أساس له من الوجود. وحتى ولا شبهة الوجود، بل إن كل ما قاله كان من أوهامه وخياله المريض، وتلفيقاً في تلفيق» وتشن «صوت الأمة» هجومها على أخبار اليوم «ولئن نفهم أن تكذب أخبار اليوم وتلفق، وهي صحيفة غير مسئولة، ومعروفة بحقارتها، فلم يكن يصح من صدقي باشا المفروض أنه رجل رسمي مسئول، لأنه رئيس الوزراء أن يقف في أكبر مجلس نيابي في وطننا هو مجلس الشيوخ فيتهم مواطنين أبرياء وهم تحت يد القضاء بتهم لا أساس لها من الصحة، بل ويتهم دولة كبيرة هي الاتحاد السوفيتي،

بالتدخل في الشؤون المصرية» (١٠).

### استنتاج خاطئ

ولعله من الصعب الكتابة (سواء في مجال التاريخ أو السياسة) عن «الطليعة الوفدية» دون الحديث عن المنظمة الشيوعية «طليعة العمال»، فقد كانت العلاقة بين «الطليعتين» وثيقة إلى الدرجة التي جعلت بعض خصوم «طليعة العمال» من الشيوعيين يتهمونها بأنها كانت مجرد امتداد وفدي، وبعض خصوم «الطليعة الوفدية» بأنها مجرد امتداد شيوعي. والحقيقة أنه لا هذا ولا ذاك كان صحيحاً، أو حتى قريباً من الصحة.

ولعله من المفيد أن نلجأ إلى وثائق «طليعة العمال» لنعرف حقيقة موقفهم من الوفد، ونتعرف على حقيقة علاقتهم بالطليعة الوفدية. ونقرأ تحت عنوان «مشاكل الوحدة والصراع مع الوفد» (ونلاحظ هناك أن الوحدة والصراع يشكلان جوهر التناقض المتداخل) «يختلف تحليلنا للوفد عن التحليل الذي يقدمه بعض الاشتراكيين. فبعض الاشتراكيين المصريين يتبعون طريقة خاصة في تحليلهم للوفد وتمثله الطبقي. فيقولون إن الوفد يمثل أصحاب الأملاك، وإن البارزين فيه هم من كبار ملاك الأرض، ويستنتجون من ذلك أن الوفد لابد وأن يشتد عداؤه للاشتراكية، ومن ثم يتعين على الحركة الاشتراكية ألا تتخلل معه في تحالف أو تعاون معه، وأن تقف منه موقف الحياد على أكثر تقدير، ونحن نختلف مع هذه الطريقة في التفكير لأن نقطة الانطلاق عندنا في تحديد

ستفتح أجال أمام الجناح اليسارى للوفد ليكون أكثر يسارية، كما أنها ستفتح المجال للعناصر اليمينية كي تتمرد ويمعنى آخر ستؤدى هذه التقوية إلى تطهير الوفد من عناصره اليمينية كي تصبح أكثر يمينية وتنشق، أو على الأقل شلها، كما أنها ستقود إلى تبلور الجناح اليسارى فى داخله» (١٣).

#### ثقل محسوس

وتقول الوثيقة عن الطليعة الوفدية إنها «وجدت فى الوفد كانعكاس لأكثر العناصر الوفدية شعبية ويسارية، وكان لتأييد الاشتراكيين دور فى مساعدتها على أن تتخذ سياسة أعمق إزاء المسائل الحزبية. كما تدل تجارب الاشتراكيين على أن المجال مفتوح أمامهم فى جميع اللجان والأوساط الوفدية لتعظيم ضغوط اليسار فى داخل الوفد على قوى اليمين» (١٤) ثم «نستنتج مما سبق شيئاً رئيسياً طالما تحدثنا عنه فى الأشهر الأخيرة، وهو وجوب انضمام أغلب زملائنا إلى اللجان الوفدية التابعة لأحيائهم، ووجوب نشاطهم فى البيئات الوفدية».

وهكذا فإن هذا التقرير يتحدث عن العمل داخل الوفد، لكن «توجه الزملاء إلى العمل فى بيئات وفدية لا يعنى أن يصبحوا وفديين، مثل الوفديين الآخرين يتبعون أسلوب الوفد، وطريقة الوفد فى التفكير».

وطبيعاً فإن قيادة الوفد لن توافق على التوجه السافر لشبابه بالاتجاه يساراً. ومن ثم فقد بدأت سكرتارية الوفد فى الهجوم على

الموقف من الوفد تنطلق من أن الاشتراكي المصرى يجب ألا يختلف اختلافاً أساسياً وجوهرياً عن المجاهد الوطنى الديمقراطى المصرى، فنحن نرى أن المعركة الكبرى التى يخوضها الشعب بما فيه الطبقة العاملة ليست معركة الاشتراكية، وإنما هى معركة الاستقلال والديمقراطية، وقد كان الوفد دائماً منذ تأسيسه فى جانب الحركة الوطنية الديمقراطية على وجه العموم، ولم يكن فى جانب الاستعمار والرجعية» (١١).

وتقول الوثيقة فى وضوح «نقول للزملاء النقابيين ألا يتنازلوا ولو لحظة واحدة من مطالب العمال اليومية، وألا يترددوا فى الضغط على الوفد إذا كان ذلك ضرورياً للحصول على مكاسب الطبقة العاملة فى كفاحنا اليومى، ولكن نقول أيضاً إن الطريقة الوحيدة لتثبيت هذه المكاسب هى أن توجد حكومة ديمقراطية وأن تستقل مصر، وهذا هو الهدف الذى ناضل الوفد من أجله الآن. فلا يمكن للطبقة العاملة إلا أن تؤيده وتشترك معه فى هذا النضال» ثم «إن المستوى الجديد الذى وصل إليه كفاحنا الوطنى يجعل من الوطنية - أكثر فاعلاً - هدفاً ذا مضمون طبقى» ثم «لذا نقف من الوفد موقف التحالف، بل إن هذا لا يكفى وإنما يجب أن يكون موقفنا من الوفد التأييد والتقوية» (١٢).

وتمضى هذه الوثيقة إلى غايتها قائلة «إن تأييد العناصر الاشتراكية للوفد، لا يعود على الوفد بالتقوية الكمية فحسب، لأن هذه التقوية

الاجتماعية فى تضامن الطلبة الوفديين مع العمال فى اللجنة الوطنية للعمال والطلبة، وفى تعاونهم الصادق مع الاشتراكيين فى الجامعة، وفى احتفال الصحف الوفدية بعيد أول مايو(١٧).

ثم تؤكد الوثيقة أنه يوجد أكثر من مجال للقيام بعمل مشترك فى الحقل الوطنى على الأساس التالى:

«الجلاء عن وادى النيل ووحدته ومحاربة الاستعمار الأنجلو - أمريكى فى مشاريعه السياسية والاقتصادية والعسكرية فى الشرق الأوسط، والحد من حقوق الملك الدستورية، وإلغاء حق الإقالة، وحق التعيين فى مجلس الشيوخ، وتأهيل «تأميم» الاحتكارات الأجنبية، العامة كشركة مياه القاهرة الكبرى، وشركة ترام القاهرة، وشركة سكة حديد الدلتا لما يحوط مثل هذه الشركات من شبهة النشاط السياسى»، وتحديد الملكية الزراعية، وكفالة الحريات العامة، ومنها الحرية النقابية وحق الإضراب ومجانية التعليم فى جميع مراحله. وتصنيع مصر، وإيجاد جامعة عربية تمثل الشعوب العربية(١٨).

وكان هذا هو البرنامج المشترك الذى سعت «طلبة العمال» لجذب «الطلبة الوفدية» نحو العمل المشترك من أجل تحقيقه.

ويبدو أن د. محمد منور قد حاول أن يضع ميثاقاً، أو برنامجاً للطلبة الوفدية، فكتب مقالا فى رابطة الشباب بعنوان «طريق الخلاص» جاء فيه «على كل شاب أن يتعصب

الشبان اليساريين فقررت أن تحل مؤتمر النشاط الوفدى، وصدرت الأوامر إلى الصحف الوفدية بعدم نشر أى شئ عنه» وحضر النحاس باشا الشبان الوفديين اليساريين من مهاجمة سراج الدين، وأنذر كل من يفعل ذلك بالفصل، ثم صدرت التعليمات إلى الصحف الوفدية بتشديد الحملة على الشيوعية، وبدأ النحاس باشا نفسه باتخاذ موقف رسمى فهاجم روسيا والشيوعية، الأمر الذى لم يحدث من قبل(١٥).

ويقول التقرير «بينما راحت عناصر وفدية كثيرة تحتضن الآراء الاشتراكية» لكن «القيادة الوفدية ككل لم تكن عند مستوى مسئوليتها فى الدفاع عن الجماهير» ثم أن «ما سعى باليساريين الوفديين الذين عبروا عن أفكارهم وموقفهم أساساً فى مجلة «رابطة الشباب» ولجنة القاهرة للتأليف والنشر» قد أثبتوا وجودهم فى الشارع، وكان لهم ثقلهم المحسوس عندما قاوموا زحف اليمين الرجعى على قيادة الوفد، ولكن ما أن بدأت حركة الجماهير تنحسر بشكل مؤقت حتى بدأ الهجوم على اليسار الوفدى من داخل الوفد ومن خارجه، ووجهت إلى عناصره تهمة الشيوعية، وتعرضوا باستمرار لعمليات القبض والسجن والتشريد، وفى النهاية لم يلق الجناح الوفدى اليسارى حماية حقيقية من قيادة الحزب(١٦) ورغم ذلك فإن التقرير يلاحظ اعتناق «بعض الوفديين للمبادئ الاشتراكية» وتبلور حماس التيار الوفدى المطالب بالعدالة

لدستور وطنه، وما يكفله هذا الدستور للمواطن من حقوق، كحق التمثيل النيابي، وكفالة الحريات العامة، ويجب أن يؤمن إيماناً راسخاً ومتيناً بأن قضية وطنه لن تحل ما لم تتحقق إرادة الأمة في اختيار ممثليها الحقيقيين، وكل رأى يخالف هذا الرأى إنما هو نفاق تمليه مصالح الصاكمين الذين يستبدون بأمورنا» (١٩).

وفي مواجهة مزاعم من خارج الوفد ومن داخله بأن «الطليعة الوفدية» ليست وفدية بالمعنى المفهوم يكتب عبدالمحسن حموده قائلاً «إن الطليعة الوفدية ترى في الوفد دون الأحزاب الأخرى معانى الوطنية الصادقة، والصلابة فى الكفاح، وتفخر بتعصبها لوفديتها، وتطرفها فى مبادئها التى تدعو لطرد الإنجليز، والدفاع عن الحرية والديمقراطية، وحقوق الجماهير الشعبية المقهورة» ورداً على اتهام حسن البنا للطليعة الوفدية بأنها تنظيم شيوعى يكتب عبدالمحسن حموده مقالا بعنوان «لسنا دعاة موسكو ولكننا وفديون ديمقراطيون» (٢٠).

#### جبهة معارضة

والحقيقة أن النحاس باشا ما أن وصل إلى الحكم عام ١٩٥٠ حتى أعلن فى خطاب العرش عن «إلغاء الرقابة على الصحف وكافة المطبوعات، وإلغاء الأحكام العرفية، وكانت قائمة منذ نشوب الحرب العالمية الثانية، وترتب على ذلك إلغاء جميع القوانين الاستثنائية والمحكم العسكرية» (٢١).

لكن الملك ما لبث أن مارس ضغوطاً شديدة على الوفد، وبدأت حكومة النحاس باشا فى تقديم تنازلات عديدة مثل مشاريع قوانين الجمعيات، وقانون المشبوهين السياسيين، وقانون حظر نشر أخبار القصر الملكى فى الصحف إلا بعد الموافقة عليها مسبقاً من جهة الإدارة، وقانون يحظر نشر أخبار الجيش إلا بعد الموافقة عليها من جانب الرقابة» (٢٢).

وفي مواجهة ذلك تشكل فى مجلس النواب «نو الأغلبية الوفدية» جبهة للمعارضة من نواب «الطليعة الوفدية» وعلى رأسهم د. عزيز فهمى، مصطفى موسى وقد تصدى د. عزيز فهمى لقانون المشبوهين السياسيين بهجوم عنيف قائلاً:

«إنه قانون رجعى يهدم حريات الشعب وحقوقه الدستورية. خاصة أن الأمن ليس فى حاجة إلى مثل هذا القانون ليحميه، ومسئوليتنا الأولى هى توطيد دعائم الحريات والحقوق الدستورية» (٢٣).

لكن المعركة الحاسمة فى مسألة الليبرالية والتى خاضتها «الطليعة الوفدية» كانت تشريعات الصحافة.

ويرى إبراهيم طلعت (أحد قادة الشباب الوفدى آنذاك) القصة قائلاً «أقترح كريم ثابت المستشار الصحفى للقصر الملكى على الملك أن يستدعى النحاس باشا ويقدم له مشروع قانون بتعديل قانون العقوبات تعديلاً من شأنه أن يفرض الرقابة على أنباء القصر» وقد قام محمود سليمان غنام بتسليم هذه المشروعات

الصحافة الحرة من عبث الدخلاء عليها، والذين لا هم لهم إلا إشاعة الأكاذيب، وتشويه سمعة الشرفاء، والخوض فى أعراضهم»(٢٦).

كذلك فقد صرح وزير وفدى آخر هو د. حامد زكى بضرورة قبول هذه التشريعات كوسيلة لمواجهة الصحف التى تعمل على قلب النظام الاجتماعى والفرقة بين الطبقات وقال «إن هذه التشريعات يجب أن تطبق فى مصر مهما كان الأمر، إذ لا يمكن أن تحكم وزارة بيضاء شعباً أحمر»(٢٧).

#### تقييد الحرية

هذا بينما شنت جريدة المصرى (الوفدية الاتجاه) حملة ضارية ضد هذه التشريعات «التي تفرض قيوداً جديدة تحد من الحريات العامة التي كفلها الدستور الذى كافح الوفد ورجاله سنوات طويلة تحمل خلالها الكثير من المتاعب لتوطيد أركانه، وتدعيم نصوصه» وناشد «المصرى» أعضاء مجلس النواب أن «يحرصوا على حضور جلسة المناقشة حتى يعرف الشعب أن الذين كانوا جنوداً للدفاع عن الدستور لن يكونوا أداة لتحطيمه»(٢٨).

وفى نفس الوقت قدم عدد من المحامين الوفديين «اقتراحاً إلى مجلس نقابة المحامين بفصل إسطفان باسيلي من عضوية النقابة لأنه قد تقدم بتشرييع لخلق حرية الصحافة»(٢٩).

وقرر الصحفيون عدم ذكر اسم إسطفان باسيلي فى أى صحيفة.. بينما أسمته بعض الصحف «إسطفان باميه».

بقانون لإسطفان باسيلي ليقدما باسمه، وكان الهدف من ذلك إثارة النواب والشيوخ الوفديين ضد الملك وأحكامه الجائرة، ومن ثم فقد كان إسطفان باسيلي مجرد مخالب قط لإثارة البرلمان والرأى العام ضد الملك، وبدوره أكد إسطفان باسيلي هذه النظرية. «فالنحاس إذ قبل تقديم مشاريع القوانين التى تستهدف تقييد الحريات إنما كان يسعى لفضحها وحشد مظاهر العداء ضد الملك»(٢٤).

لكن مثل هذا التفسير أو التبرير لا يتقبله الكثيرون الذين يرون أن الجناح اليميني فى الوفد كان يسعى لكسب رضا الملك.

ويستند فى ذلك إلى عديد من المواقف. فمحمود سليمان غنام باشا واجه هجوم عزيز فهمى على مشاريع القوانين هذه فى اجتماع الهيئة الوفدية قائلا: «إن هذه الاقتراحات على الرغم من أنها سيئة إلا أنه يمكن صياغتها كتشريعات لا تجهض الحريات العامة أو حرية الصحافة، وفى ذات الوقت تحول بين الطعن فى أعراض الناس وأائلات»(٢٥).

كذلك فإن مضابط مجلس النواب تسجل أن عبد الفتاح حسن باشا وزير العدل فى الحكومة الوفدية. وكان وزير الداخلية بالنيابة نظراً لسفر فؤاد سراج الدين باشا للخارج قد دافع عن هذه التشريعات باسم الحكومة الوفدية أمام اللجنة التشريعية طالباً منها ألا تتأثر بالضجة المثارة ضدها فى الصحف، مؤكداً أن هذه التشريعات ليس فيها حد من حرية الصحافة، بل هى على العكس تحمى

ويؤكد د. يونان لبيب رزق أن الأمر لم يكن تمثيلية وفدية تستهدف حشد الرأي العام ضد الملك، بل كان تعبيراً عن انقسام حقيقي في الحزب من قمته إلى قاعدته ويقول «إنه بالرغم من تأييد بعض الوزراء لمشاريع القوانين، فقد كان هناك معارضون في الوزارة منهم محمد صلاح الدين وزير الخارجية الذي أكد أنه يعارض كل مشروع مقيد للحرية، وأنه سينهض في المعارضة إلى أقصى الحدود التي ترسمها مسئوليته كوزير، سواء في هيئة الوزارة، أو في الهيئة الوفدية، أو في مجلس الشيوخ» (٢٠).

.. و«انعقدت الهيئة البرلمانية لحزب الوفد في شكل جمعية عمومية بالنادي الأسعدي. وقد حضر الاجتماع جميع الوزراء فيما عدا فؤاد سراج الدين باشا الذي كان خارج البلاد. وترغم عزيز فهمي وأحمد أبو الفتح، ومحمد مندور وإبراهيم طلعت، ورفنيق الطرزي، ومصطفى موسى، وعبد اللطيف المردنلي وحافظ شيحا وكانوا جميعاً أعضاء في الطليعة الوفدية جبهة المعارضة لهذه التشريعات وقد حظى هؤلاء النواب بتشجيع وتأييد من بعض الوزراء الذين كانوا لا يزالون على عهدهم بالتقاليد الوفدية، مما ترتب عليه حدوث اضطراب وقلق شديد» (٢١).

وقد جرى في اجتماع الهيئة الوفدية نقاش حاد، لا يمكن تصور أنه ناتج عن تمثيلية وفدية تستهدف إحراج الملك، فقد حاد د. عزيز فهمي في نقاش حاد مع محمود سليمان غنام باشا،

وطالب المجتمعين «برفض هذه المشروعات حتى ولو وافق عليها النحاس باشا من ناحية الشكل (لعله قصد: تحت ضغط السراي) وذلك بالرغم مما يحمله لنا جميعاً من عاطفة الأبوة والزعامة، وما نكته له من إخلاص وحب وتقدير، ذلك أن إقرار هذه التشريعات يعني أن يسجل التاريخ لبرلمان الشعب أنه تولى بنفسه محق الدستور والاعتداء على ما كفله من حريات» (٢٢).

بينما أكد أحمد أبو الفتح في ذات الاجتماع «أن الموافقة على هذه التشريعات في عهد حكومة الوفد يكون عاراً على الوفد، وعاراً على صفحة الجهاد النظيفة التي حمل الوفد رايتها منذ فجر الحركة الوطنية» (٢٣).

وانتهى الاجتماع العاصف بقرار يعد انتصاراً ساحقاً للاتجاه الليبرالي لحزب الوفد فقد قرر الاجتماع أن يطلب إلى إسطفان باسيلي سحب هذه التشريعات المقترحة، فإن لم يفعل توجب فصله من الهيئة الوفدية. وسحب إسطفان باسيلي التشريعات المقترحة. وهزم الملك وهزمت التوجهات الرجعية في حزب الوفد، وانتصرت الليبرالية.

لكنه يتوجب علينا أن نلاحظ أن مصطفى النحاس برغم أنه كان رئيساً للوزراء قد حرص حرصاً شديداً على عدم دعم هذه التشريعات، ولعله لو فعل لكان قد أجبر اتجاه الريح على أن يتغير. خاصة أن أحد أركان الحكومة الوفدية يؤكد «أنه كان هناك أكثر من وزير في الحكومة الوفدية مقتنعاً بصواب

إصدار التشريعات التي تقدم بها إسطفان باسيلي، فلما قوبلت بتلك الموجة من السخط تراجع الجميع» (٣٤).

ولعل هذا يمنح مصطفى النحاس والطليلة الوفدية شرف إنجاح هذه المعركة الليبرالية ضد طموحات القصر الملكي، وربما أيضاً ضد التوجهات اليمينية في قمة حزب الوفد.

### النموذج الليبرالي التقدمي

وقد نجحت «الطليلة الوفدية» فوق ذلك في إرساء أفكار تقدمية واجتماعية مهمة. فقد تحدث د. رياض شمس (طليلة وفدية) أمام مجلس النواب مطالباً بفرض ضرائب تصاعدية على الأغنياء «على هؤلاء القادرين على الحصول على النجاح والشواء والثمار الفاخرة، فيدفعون في أقة الكريز ثلاثين قرشاً بينما لا يستطيع غيرهم أن ياكل الخيار». وقال «على من يشتري أقة الكريز ثلاثين قرشاً أن يدفع لوزارة المالية ثلاثين قرشاً أخرى، وطالب أن ترتفع حصيلة الضرائب على الكماليات في الميزانية من مليونين إلى عشرين مليوناً».

وفي ذات الجلسة طالب إبراهيم طلعت (طليلة وفدية) بفرض ضرائب تصاعدية حتى يمكن أن تضاعف الميزانية العامة من ٢٠٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون» (٣٥).

وخلال مناقشة مجلس النواب لتقرير لجنة الشؤون الخارجية حول البرنامج الذي طرحه الرئيس الأمريكي ترومان للتعاون الفني مع مصر طبقاً لبرنامج النقطة الرابعة، أعلن محمد

بلال ومصطفى موسى (طليلة وفدية) رفضهما لهذه الاتفاقية. وقال محمد بلال «إن هناك حساباً لم يصف بعد بين الدول العربية، وأمريكا التي ساهمت في إقامة دولة إسرائيل لتكون شوكة في قلب العالم العربي، وإذا كانت أمريكا تريد مساعدة مصر فإن عليها أن تتدخل لمعاونة مصر في الحصول على الجلاء» (٣٦).

وهكذا كانت «الطليلة الوفدية» نموذجاً ليبرالياً مكتملاً ومتكاملاً، أو بالدقة نموذجاً لموقف ليبرالي حقيقي وتقدمي أيضاً. أما عن علاقة ذلك كله بالماركسية فهو أمر آخر. فنحن أمام أفكار «خلاسية» أو جرى تهجينها بين مكونين: الوفد بترائه الفكري وقيادته التي سادت فيها شخصيات من كبار الملاك العقاريين وبين توجهات ماركسية.

هذا التهجين توافق مع أوضاع تفوح منها رائحة التغيير الثوري الحاسم.. فأبدع لنا نموذجاً فريداً هو الطليلة الوفدية.

ويبقى سؤال ملح: هل من عملية تهجين أخرى؟ هل يمكن تخيل «طليلة وفدية» أخرى؟ وهل هذا ممكن؟ فالتناقض المتداخل لا يتحقق في كل وقت وفي كل وضع وإنما يتطلب شروطاً موضوعية أخرى ذاتية.

### الهوامش

- ١- د. رفعت السعيد - الشيوعيون المصريون وروسيا - بحث قدم لنقطة روسيا والعالم العربي والإسلامي - جامعة حلوان - كلية الآداب - إبريل ٢٠٠٢.

٢ - Stalin-J- Marxism and the national and Colonial question - london - 1947. p.210.

3- International Press Correspondance - No:72 - 17/10/1982- p7311.

٤ - لمزيد من التفاصيل راجع: د. رفعت السعيد - هكذا تكلم الشيوعيون.

٥ - لمزيد من التفاصيل راجع: د. رفعت السعيد - تاريخ الحركة الشيوعية المصرية - ج ٢.

٦ - المصري - ١٩٢٧/١٢/٢٥.

٧ - أخبار اليوم ١٩٤٦/٧/١٢.

٨ - الأهرام ١٩٥١/٦/٧.

٩ - محاكمات الثورة - الكتاب الرابع - إعداد كمال كبره - مكتب شئون محكمة الثورة - محاكمة كريم ثابت - ص ٦٥٩.

١٠ - صوت الأمة ١٩٤٧/١/١٢.

١١ - راجع النص الكامل لهذه الوثيقة في: د. أبو سيف يوسف - وثائق ومواقف من تاريخ اليسار المصري ١٩٤١ - ١٩٥٧ - القاهرة (٢٠٠٠) ص ١٥٣.

١٢ - المرجع السابق - ص ١٥٤.

١٣ - المرجع السابق - ١٥٥.

١٤ - المرجع السابق - ١٥٥.

١٥ - المرجع السابق - ١٦٠.

١٦ - المرجع السابق - ١٦٢.

١٧ - المرجع السابق - ١٦٢.

١٨ - المرجع السابق - ١٦٦.

١٩ - رابطة الشباب ١٩٤٧/٤/١١.

٢٠ - رابطة الشباب ١٩٤٧/٥/١٥.

٢١ - مجلس النواب - مضايقات الهيئة البرلمانية العاشرة - جلسة ١٦ يناير ١٩٥٠ - خطاب العرش الذي ألقاه صاحب المقام الرفيع مصطفى التماس باشا رئيس مجلس الوزراء.

٢٢ - طارق البشري - الحركة السياسية في مصر ١٩٤٥ - ١٩٥٢ - ص ٢٤٨.

٢٣ - روزاليوسف - ١٩٥٠/٥/٢٦ مقال د. عزيز فهمي.

٢٤ - صلاح عيسى - محاكمة فؤاد سراج الدين - القاهرة (١٩٨٣).

٢٥ - د. إسماعيل محمد زين الدين - الطليعة الوفدية والحركة الوطنية ١٩٤٥ - ١٩٥٢ ص ٧٤.

٢٦ - مجلس النواب - مضايقة جلسة ١٩٥١/٧/٢٩.

٢٧ - المصري ١٩٥١/٨/٢.

٢٨ - المصري ١٩٥١/٧/٢٠.

٢٩ - روزاليوسف ١٩٥١/٧/٢١.

٣٠ - د. يونان لبيب رزق - تاريخ الوزارات المصرية ص ٥٠٧.

٣١ - د. إسماعيل زين الدين - المرجع السابق - ص ٨٠.

٣٢ - روزاليوسف - ١٩٧٧/٢/٤ - إبراهيم طلعت - أيام الوفد الأخيرة.

٣٣ - المصري ١٩٥١/٨/١.

٣٤ - عبدالفتاح حسن - ذكريات سياسية - القاهرة (١٩٧٤).

٣٥ - مجلس النواب - مضايقة الجلسة الخامسة والعشرين - ٢٢ مايو ١٩٥٠.

٣٦ - عزة وهبي - تجربة الديمقراطية الليبرالية في مصر - ص ١٦٨.



## العولة : المرحلة الأخيرة للرأسمالية

### ■ نبيل قرنفلى

العولة على السنة الجميع. هذا اللفظ الذى بدأ استعماله منذ بضع سنوات فحسب، يحتل الصدارة فى كل دراسة سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية تتناول عالمنا المعاصر . كيف أصبحت العولة تحتل هذه المكانة القصوى فى هذه الفترة الوجيزة؟ ذلك لأن جذور العولة قديمة قدم الرأسمالية منذ مهدها الأول . لتفحص بعناية ما كتبه ماركس وإنجلز عام ١٨٤٨:

«أعطى اكتشاف أمريكا والملاحة حول أفريقيا (ابتداء من القرن السادس عشر) للبرجوازية الجديدة مجالا جديداً للنشاط، فأسواق جزر الهند الشرقية والصين واستعمار أمريكا والتبادل التجارى مع المستعمرات ، وزيادة وسائل التبادل وعموما السلع، مكنت التجارة والملاحة والصناعة من نهضة لم يسبق لها مثيل ومن ثم سرعت تطور العنصر الثورى فى صلب المجتمع الاقطاعى المتداعى.

لقد خلقت الصناعة الكبرى للسوق العالمية ، هذه السوق التى ساعد اكتشاف أمريكا على خلقها . سرعت هذه السوق العالمية نمو التجارة وطرق المواصلات تسريعا مذهلا . وأثر هذا النمو بدوره على توسع الصناعة ، ويقدر ما كانت الصناعة ، والتجارة ، والملاحة والسكك الحديدية تنمو ، كانت البرجوازية ، تنمو هى أيضا ، وتنمى رأسمالها وتزجج إلى المؤخرة جميع الطبقات التى خلفتها القرون

إلا أن الأسواق كانت تتسع باستمرار والطلب يزداد دوها . وهكذا أصبحت المانيفاتورة يدورها قاصرة (عن تلبية طلب السوق) عندئذ نور البخار والآلة الإنتاج الصناعى. وخلعت الصناعة الحديثة المانيفاتورة عن عرشها ، وأحلت البرجوازية الصناعية الوسطى مكانها للصناعيين من أصحاب الملايين ، لقادة الجيوش الصناعية الحقيقية لبرجوازية العصر الحديث.

الوسطى.

لقد لعبت البرجوازية فى التاريخ دورا ثوريا تماما ، فحيثما استولت على السلطة حطمت جميع العلاقات القطاعية ، الأبوية ، العاطفية . ومزقت نون رحمة جميع العلاقات المعقدة المتنوعة التى كانت تشد الإنسان القطاعى إلى من هم طبيعيا أعلى منه مقاما ، لكى لا تبقى على أية علاقة أخرى بين الإنسان والإنسان ، سوى علاقة المصلحة الصرفة والإلزام القاسى بـ «الدفع فورا» . لقد أغرقت أقدمس انفعالات الوجد الدينى ، والحمية الفروسية ورقة البرجوازية الصغيرة الرخيصة (وعاطفيتها المفرطة المحافظة) فى صقيع الحساب الأنانى ، بوحوات الكرامة الشخصية إلى مجرد قيمة تبادل وأحلت حرية التجارة الوحيدة والفاشمة محل الحريات العديدة المعترف بها كتابةً والتى انتزعت بأعلى التضحيات ، وباختصار ، فقد استبدلت بالاستغلال الذى كانت تموجه الأوهام الدينية والسياسية ، استغلالا صريحا ، وقحا مباشرا ، ووحشيا .

ولقد جردت البرجوازية من هالتها جميع ألوان النشاط التى كانت حتى ذلك الحين مجلة بالوقار وتحاط باحترام مقدس غلطبيب والقانونى والكاهن والشاعر والعالم جعلتهم جميعا أجراء فى خدمتها .

ولقد مزقت البرجوازية الحجاب العاطفى

والتأثر الذى كان يغطى العلاقات العائلية واختزلتها إلى مجرد علاقات مالية .

«لقد كشفت البرجوازية كيف أن التباهى بالقوة الغاشمة فى القرون الوسطى ، الذى تعجب به الرجعية أيا إعجاب ، فالبرجوازية هى أول من برهن على ما يستطيع النشاط الإنسانى أن يأتى به . لقد حققت عجائب أين منها أهرامات مصر ، وقنوات روما والكاتدرائيات القوطية ، وقادت ببراعة حملات عسكرية أين منها اجتياحات الأمم القديمة والحروب الصليبية .

#### أفكار عتيقة

لا تستطيع البرجوازية أن توجد نون أن تشور باستمرار أنوات الإنتاج القديم بدون تغيير فقد كان ، على العكس ، الشرط الأول لبقاء جميع الطبقات الصناعية السابقة . فهدا التثوير الدائم للإنتاج ، وهذه الزعزعة المتواصلة للنظام الاجتماعى كله ، وهذا الاضطراب وهذا القلق المتجددين كل ذلك يميز الحقبة البرجوازية عن جميع العقب التى تقدمتها فكل العلاقات الاجتماعية التقليدية ، والباهتة تتفسخ وتتفسخ معها مواكب تصوراتها وأفكارها العتيقة الوقورة والعلاقات التى تحل محلها لا تلبث أن تهزم حتى قبل أن يصلب عودها ، وكل ما كان مكيئا ومستقرا يتطاير هباء منثورا ، وكل ما كان مقدسا يغدو مدنسا

، وأخيرا يضطر الناس إلى فحص شروط حياتهم وعلاقاتهم المتبادلة بأعين صاحبة.

«تكتسح البرجوازية» مدفوعة بحاجاتها إلى أسواق أبدا جديدة، الأرض بأسرها . فلا بد لها من أن تعيش في كل مكان ، وأن تستغل في كل مكان ، وأن تقيم العلاقات في كل مكان.

«أعطت البرجوازية» ، باستغلالها للسوق العالمية ، طابعا عالميا لإنتاج جميع البلدان واستهلاكها . ورغم أسى الرجعيين العميق انتزعت البرجوازية من الصناعة قاعدتها القومية . فالصناعات القومية القديمة دمرت ، ويلحق بها يوميا مزيد من الدمار وحلت محلها صناعات جديدة أصبحت تبنيها من جميع الأمم المتحضرة مسألة حياة أو موت ، ولم تعد هذه الصناعات تستخدم المواد المحلية ، بل مواد أولية آتية من أكثر المناطق بعدا ، وتستهلك منتجاتها لا داخل البلد وحسب ، بل في جميع أنحاء العالم وعلى أنقاض الحاجات القديمة التي كانت تلبيها المنتجات الوطنية ، تلد حاجات جديدة يتطلب إشباعها استيراد منتجات البلدان والأقاليم النائية . وعلى انقاض الانعزال القطري والقومي القديم ، القائم على الاكتفاء الذاتي ، تنمو تجارة عالمية وتبعية متبادلة بين جميع الأمم وما هو صحيح بصد الإنتاج المادى لا يقل صحة بخصوص الإنتاج

الفكرى . فالآثار الفكرية لأمة ما تصبح ملكا مشتركاً لجميع الأمم ويغدو قصر النظر والتفوق القوميان مستحيلين أكثر فأكثر . ويولد من مجموع الآداب القومية والقطرية أدب عالمي .

«وتجر البرجوازية بالانتقان السريع لأنوات الإنتاج ، وبالتحسين الدائم لوسائل المواصلات ، إلى تيار الحضارة حتى أشد الأمم همجية . أما رخص منتجاتها فيظل المدفعية الثقيلة التي تشن بها هجوما عنيفا على جميع الأسوار الصينية ، وترغم بها على الاستسلام أشد الهمج مراسا في عداة الأجانب وتقود سبيرا جميع الأمم ، تحت طائلة الهلاك ، إلى تبني نمط إنتاج البرجوازية ، وترغمها ، مهما أبت ، على إدخال الحضارة المزعومة إليها ، أو قل ترغمها على أن تصبح برجوازية وباختصار فهي تخلق عالما على صورتها .

هذا الوصف الرائع للصعود المزدوج للرأسمالية ولانتشارها في العالم ، للتفاعل الجدلى بين الرأسمالية في مهدها وعولمة الرأسمالية في ذلك العصر، جاء هذا الوصف المتفحص للرأسمالية وديانات العولمة في البيان الشيوعي» الذى صدر عام ١٨٤٨ أى منذ أكثر من مائة وخمسين عاما وهو دلالة قاطعة على أن العولمة لم تنشأ من الفراغ بل إنها عملية نامية متطورة وتبلورت ابتداء من

المعسكر الامبريالى الآخر الموصوف به «المعسكر الديمقراطى» إلى التحالف غصبا مع العدو السابق لجميع الامبرياليات -الاتحاد السوفيتى بغير طبيعة الحرب من حرب إمبريالية إلى حرب تحررية ديمقراطية ضد دول المحور الفاشستى والانتصار على الفاشية- وهنا لعب الاتحاد السوفيتى الدور الأكبر فى هزيمة النازية- فتح الباب على مصراعيه للنضال التحررى للمستعمرات وأدى فى نهاية الأمر فى الستينيات والنصف الأول من السبعينيات إلى القضاء التام على النظام الاستعماري الكولونيالى فى شكله القديم.

وفى الجزء التالى من الدراسة عن العولة استلهمت بعض الآراء من مؤلف نظرى وفلسفى -Empire إمبراطورية- صدر أخيرا عن مؤلفيه الإيطالى Antonio Negri والأمريكى Michael Hardt. ونعود الآن إلى العولة ، من الطبيعى أن تكون عولة اليوم الوريثة الطبيعية لعولة الأمس وإذا فالعولة الحديثة مرحلة جديدة من مراحل الرأسمالية بعد مرحلتى الاستعمار والامبريالية كما أن خصائصها هى نضوج طبيعى وطفرة لظواهرها القديمة فى ظروف العالم الجديدة ، ولكن يجب ألا ننسى طوال هذه الدراسة أننا نصف هذه الظاهرة الحديثة فى صيورتها أى فى حركة تطورها ونموها وفى بعض المناطق

النصف الثانى من القرن العشرين وانطلقت فى شكلها ومضمونها الراهن يعد انهيار الاتحاد السوفيتى والمعسكر الاشتراكى فى أوروبا .

فبعد المرحلة الأولى لتدعيم الرأسمالية فى بعض بلدان الغرب فى القرن الثامن عشر بدأ التوسع الرأسمالى فى إنشاء المراكز التجارية الرأسمالية فى مختلف القارات ثم جاءت مرحلة احتلال المستعمرات للاستحواذ المؤمن على أسواق وموارد لمواد خام مضمونة ، ثم مرحلة تقسيم العالم أجمع إلى امبراطوريات استعمارية كل منها تابع لإحدى الدول الصناعية ، ثم مرحلة الامبريالية التى تميزت عن سابقتها بتصدير رؤوس الأموال إلى البلدان التابعة وأصبح استغلال الشعوب فى كل امبراطورية يعتمد -بالإضافة إلى أشكال القديمة- سوقاً مضمونة للبضائع ومورداً مضموناً للمواد الخام- على هذا الشكل الجديد للاستغلال وهو تصدير رؤوس الأموال إلى المستعمرات واعتصار فائض القيمة مباشرة من الشعوب المستعمرة . ونتيجة التصارع بين الامبرياليات قامت الحربين العالميتين نتيجة التدخل والصراع بين مختلف مراكز الامبريالية العالمية. ولكن إدراج الاتحاد السوفيتى عنوة فى الحرب الامبريالية الثانية نتيجة غزو النازى للإتحاد السوفيتى واضطراب

ويعرض الدول سوف نرى العولة في مرحلة  
البذرة التي تنبت منها الجنور وفي بلاد  
ومناطق أخرى سوف نرى آثارها في شكل  
ثمارها الناضجة وفي غالبية بلاد العالم أى  
فيما سعى لمدة طويلة بالعالم الثالث ، سوف  
نرى الماضى الاقطاعى أو القبلى يتعايش مع  
الماضى الإمبريالى، وكذلك مع ظواهر العالم  
الجديد ظواهر العولة . إننا لا نصف هنا  
ظاهرة استاتيكية ثابتة اكتسبت كل صفاتها  
ومميزاتا كاملة بل سوف ندرس العولة  
كظاهرة جدلية متطورة في مرحلة التزعزع  
والنمو.

كيف تطورت العولة في أحشاء  
الامبريالية؟

منذ السنوات الأخيرة للقرن التاسع عشر  
بدأت السيطرة الاستعمارية الكولونيالية على  
العالم المقسم بلجمعه بين دول الرأسمالية  
المصنعة تكتسب صفة الامبريالية أى أن  
الاحتكارات والمؤسسات الرأسمالية الغربية  
والمصارف الكبرى المتداخلة المصالح إلى حد  
ما بدأت تصدر رؤوس أموالها إلى البلاد  
المستعمرة لكي تستغل مباشرة اليد العاملة  
الرخيصة في هذه البلدان غير مكتفية بالمواد  
الخام الرخيصة وبتصريف بضائعها في سوق  
مضمون محترى وفي الوضع الامبريالى  
الجديد رغم تداخل الاحتكارات ومصالحها في

بلدان رأسمالية عديدة ظل النفوذ الكامل أو  
الأكبر في البلاد المستعمرة في يد احتكارات  
البلد المستعمر . وحيث إن تطور الرأسمالية  
كان يدفع إلى تعدى مرحلة المنافسة الأولى  
وإلى تشكيل الاحتكارات الرأسمية والأفقية  
وتداخل مصالحها عالميا ، بدأ النقاش بين  
محلى الامبريالية حول ما إذا كان هذا  
التداخل والتفاعل سوف يؤدي في نهاية الأمر  
إلى امبريالية عظمى موحدة واحدة . وكان رأى  
لينين في مؤلفه «الإمبريالية أعلى مراحل  
الاستعمار» أن هذا لن يحدث وأن قوى  
التناقض والصراع بين الامبرياليات المختلفة  
سوف تسود . وثبت كلام المفكر العظيم في  
نشوب الحربين العالميتين الأولى والثانية.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد تغيرت  
الظروف تماما واتصف الوضع العالمى الجديد  
بما يلي

### الامبريالية العظمى — وجنور العولة

الظاهرة الأولى هي أنه بعد الحرب انفردت  
دولة عظمى في المعسكر الإمبريالى بالهيمنة  
بحكم قوتها الاقتصادية التي لا تضاهى  
وبحكم مركزها كدائن وحيد جينذاك لكل الدول  
الامبريالية الأخرى كما أن رؤوس أموال  
أمريكية نطت بقوة لا مثيل لها في الماضى في  
اقتصاديات الدول الإمبريالية الأخرى عن  
طريق مشروع « مارشال » كما سادت الولايات

المتحدة تماما من الناحية العسكرية فى خلف  
الأطنطى الامبريالى خاصة بحكم ملكيتها  
المنفردة لمدة طويلة للقنبلة الذرية.

ومن الناحية الأخرى اتسع المعسكر  
الاشتراكى وأصبح يضم إلى جانب الاتحاد  
السوفيتى الدول الاشتراكية فى أوروبا الشرقية  
وبعد سنوات قليلة الصين الشعبية فى الشرق .  
ثم نجح الاتحاد السوفيتى فى أوروبا الشرقية  
بعد فترة وجيزة فى امتلاك القنبلة الذرية.

وهنا اتضح للجميع أن أية حرب بين  
الامبرياليين مثل الحربين الأولى والثانية سوف  
تعنى الانهيار النهائى للنظام الرأسمالى  
الامبريالى ولذا انضوت الدول الامبريالية  
جميعها رغم تناقضاتها تحت لواء الأخ الأكبر  
القوى المدافع فى نهاية الأمر عن كيانها  
ووجودها رغم جشع الاحتكارات الأمريكية  
وتعديها لحكم قوتها ومصالحها الذاتية على  
مصالح الدول الإمبريالية الأخرى (برر هذا  
التناقض بين انجلترا وأمريكا مثلا فى التأييد  
الأمريكى لحكم عبد الناصر فى سنواته  
الأولى).

إذا فقد تغير الوضع بين الامبرياليات كفيما  
بعد الحرب العالمية الثانية وانفتح الباب لظهور  
امبريالية عظمى تجب شيئا فشيئا الامبرياليات  
الأخرى وهنا بدأت تتزعزع جذور العولة  
الحديثة . وبعد انهيار المعسكر الاشتراكى

الأوروبى انطلقت هذه العولة الرأسمالية دون  
منازع يحجمها وأصبحت اليوم تسود العولة  
العالم أجمع بما فيه الصين الشعبية التى  
انضمت أخيرا إلى منظمة التجارة العالمية  
أحدث وأبرز منظمات العولة.

وقد برز تصور بعد انهيار المعسكر  
الاشتراكى بأن التناقضات بين الامبرياليات  
سوف تتفاقم بحيث إن مهدد كيانها الرأسمالى  
قد انهار . وبالفعل برزت على السطح بصورة  
أوضح من قبل اختلافات فى المصالح وفى  
المواقف السياسية . ولكن تداخل المصالح فى  
آلاف المؤسسات الاقتصادية غير الوطنية  
وتزاوج رأس المال المالى على نطاق عالمى  
والقوة العسكرية الأمريكية المهيمنة كاملة  
دون منازع فى العالم تبنى بصورة شبه أكيدة  
أن تضاعف المصالح الرأسمالية العالمية أقوى  
من أى نزاعات أو اختلافات . وأن عوامل  
الفرقة سوف تتغلب عليها عوامل المصلحة  
المشتركة والهيمنة العسكرية المطلقة للأخ  
الجديد الذى تقيمه القوى الرأسمالية الكبرى  
المسيطرة القديمة إمبريالية كانت ثم وطنية  
تحت إشراف وهيمنة الامبريالية العظمى رغم  
التناقضات والتنافس والصراعات.

أما الظاهرة الثانية فهى تعميم العلاقات  
الرأسمالية فى الإنتاج بصورة لم يسبق لها  
مثيل خبالرغم من أن النظام الرأسمالى بدأ

يسود العالم منذ تحول أوروبا الغربية إلى الرأسمالية وساد الاستعمار جميع القارات حتى نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبالرغم من أن نسبة عالية جداً من الإنتاج الإجمالي العالمي كانت تنتج أثناء هذه الفترة وفقاً لقواعد الاستغلال الرأسمالي ، إلا أنه ظلت هناك مناطق شاسعة في العالم ونسبة عالية من سكانه يتم فيها الإنتاج الزراعي أساساً وفقاً لأساليب شبه إقطاعية حتى نهاية الستينيات تقريباً . فالتصنيع في بلاد عديدة مثل البرازيل والهند وتايوان وكوريا الجنوبية والأرجنتين ومصر والجزائر وبلدان أخرى عديدة في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا وأفريقيا لم يأخذ مداه والإنتاج الصناعي لم يصعب القطاع المدر لنسبة عالية من الدخل القومي إلا في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات كما أن علاقات رأسمالية وزاد تسويق الغلات الزراعية -الصناعية مثل الكاكاو والفلو والبن والفخشب... إلخ ، كما انتشرت الوسائل الحديثة للزراعة الواسعة الرأسمالية في العديد من هذه البلدان . لقد أصبحت الزراعة تحت سيطرة الصناعة حتى لو كانت الإنتاج السائد من ناحية الكم في بعض المناطق . لم تختلف الزراعة بالطبع ولكنها تحولت في أغلب مناطق العالم إلى زراعة مصنعة . وأخيراً أصبح التنقيب عن البترول وانتاجه وهي عملية

صناعية تتم وفق أسس النظام الرأسمالي ، ظاهرة عالمية من أفريقيا الوسطى حتى انثونيسيا والصين وفي أمريكا اللاتينية من الشمال إلى الجنوب . وأصبح بلداً مثل السعودية الذي تسود فيه إلى الآن العلاقات الاجتماعية والسياسية القبلية بلداً رأسمالياً تماماً من الناحية الاقتصادية كما تعتبر رأسماليته جزءاً لا يتجزأ من الرأسمالية المعولة.

### الثورة والمعلومات والاتصال

الظاهرة الثالثة التي يجب الإشارة إلى أهميتها هي الثورة المعلوماتية في عملية الإنتاج والتطور الهائل في وسائل الاتصال من بعد ووسائل الإعلام المرئية نتيجة للآثار الصناعية بدأت كل هذه التطورات تأخذ مداها في السبعينيات وتفرض مجالات الإنتاج الصناعية والزراعية والخموية ولعبت دوراً مهماً في إبراز تخلف النظام السوفيتي وعدم قدرته على مجاراة التقدم العلمي والتكنولوجي . وتزامنت هذه التطورات الهائلة مع أقول النظام السوفيتي ثم انهياره كما عاصرت وساعدت على التحول في اتجاه العولة.

إن أول تأثير للتحول من الاقتصاد الصناعي إلى الاقتصاد المعلوماتي هو السماح بلا مركزية الإنتاج غا الإنتاج الصناعي كان يستند إلى المصانع الضخمة وقرب مصانع

ومركزية متزايدة الخدمات المتخصصة وبصفة خاصة الخدمات المالية . إن الإدارات والخدمات المالية فى مدن لندن ونيويورك وطوكيو تدير شبكات عالمية للإنتاج . لا غرابة إذا أن تعتبر الحكومة الأمريكية أن من أهم أولوياتها إيجاد هيكل إعلامى على فشبكات الإعلام أصبحت أكثر الآليات نشاطا فى دمج المؤسسات الاقتصادية وكذلك فى تنافس أكبر المؤسسات الاقتصادية غير الوطنية.

### مواسم هجرة الطبقة العاملة

الظاهرة الرابعة فى ظل العملة هى قابلية التحرك للقوى العاملة التى اتخذ مداها حدا لم يسبق لها مثل هالهجرات فى الماضى القريب نسبيا مثل الهجرات الجماعية الكبيرة إلى أمريكا الشمالية والجنوبية ونقل العبيد من أفريقيا عنوة إلى المزارع العبودية فى القارة الأمريكية يمكن اعتبارها هجرات قومية بالنسبة للتنقلات البشرية فى عصرنا الراهن . إن ما يدفع هذه الهجرات دفعا هى الرغبات والاحتياجات التى خلقتها عمليات العملة فى أذهان وعقول الجماهير العريضة التى ترى عن كثب من جراء وسائل الإعلام الرئية الحديثة كل المزايا التى يمكن أن يستمتع بها البشر فى عالم اليوم . إن الهروب من العالم الذى كان يسمى بالثالث إلى العالم الأول بحثا عن الرزق وهجرة العقول فى نفس الاتجاه والهجرة غير

التحويل من مصنع الإنتاج المركزى . إن التقدم فى وسائل الاتصال عن بعد وتكنولوجيات المعلوماتية جعل من الممكن نقل الإنتاج وتوزيعه فى أى مكان لأن الاتصال والإشراف وفى بعض الأحيان المنتجات غير المادية ذاتها يمكن أن تنقل عبر العالم فى وقت قصير ودون تكلفة . إن تسهيلات الإنتاج يمكن أن تنسق فى إنتاج متزامن سلعة واحدة مما يسمح بتوزيع المصانع فى مواقع مختلفة . إن الانتقال إلى الإنتاج المعلوماتى والهيكل الشبكي للتنظيم يجعل التعاون الانتاجى والفعالية غير متوقفين إلى حد كبير على القرب والمركزية . فالعاملون فى عملية واحدة يمكنهم أن يتصلوا عن بعد ويتعاونوا من مواقع بعيدة دون اعتبار للمسافة.

ولكن كان من نتيجة هذه الأوضاع الجديدة عدم وجود العمال فى تجمعات كبيرة مما يضعف قوتهم عند التفاوض الجماعى مع أصحاب العمل غراس المال فى مقدوره أن ينسحب من المفاوضة بنقل موقع الإنتاج إلى مكان آخر ويضعف بذلك التضامن العمالى ويسمح للإدارة أن تستعاض عن عمالها السابقين بوسائل متنوعة من العمل مثل العمل الحر المستقل والعمل فى المنزل والعمل المؤقت والعمل بالقطعة . إن التوزيع الجغرافى للإنتاج يتطلب مركزية أقوى فى الإدارة والتخطيط



القانونية وتدفع اللجوء السياسى يفوق كل الهجرات الماضية . فضلا عن أن هجرات اليوم ليست من الجنوب المؤقتة أو شبه الدائمة من جنوب شرق آسيا ومن البلاد العربية غير النفطية إلى منطقة الخليج . ومن اللافت للنظر أن بلدا مثل مصر التي لم يهاجر شعبها وطنه القديم فى أى مرحلة من تاريخه تشاهد اليوم هجرة أبنائه من جميع الطبقات لأول مرة فى تاريخها الطويل.

وكذلك منذ عشرات السنين تحدث هجرات ضخمة من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية داخل كل بلد وعلى نطاق العالم، ولكن حتى هذه الهجرات الضخمة تبدو أقل عددا بكثير، وكذلك أقل شقاء من هجرة اللاجئين المضطرين إلى ترك ديارهم وأراضيهم نتيجة المجاعة أو الحرب . إن نظرة سريعة إلى العالم من أمريكا الوسطى إلى وسط أفريقيا ومن البلقان إلى جنوب شرق آسيا يبين بؤس أوضاع هؤلاء الذين فرضت عليهم هذه البداوة والانتقال. فبالنسبة لهؤلاء يعنى الانتقال عبر الحدود هجرة إجبارية فى ظروف من الفقر والبؤس لا يمكن أن تعتبر تحررية وفى الواقع بالنسبة للاجئين فإنها مكان ثابت ومحدد للإقامة والعيش ، وأى نوع من الثبات والجمود يبدو على العكس أكثر الحاجات إلحاحا.

إن كل هذه التحركات الضخمة فى الخريطة السكانية للعالم وقابلية العاملين للانتقال من مصدر رزق إلى مصدر رزق آخر يسمح لنا بالحديث عن « بنونه » البروليتاريا العالمية الحديثة.

إن كل قوى عالم الشمال متحالفة ضد هذه الهجرة التى تتزايد عاما بعد عام رغم القيود والقوانين والحواجز على الحدود ورغم انتعاش قوى اليمين الأقصى التى تتزعم الدعوة لوقف الهجرة وطرد هذا السرطان البروليتارى الخطر بجميع الأساليب . إن الشبح الذى يربع اليوم عالم الشمال هو شبح الهجرة.

الظاهرة الخامسة هى أنه فى أكثر البلاد النامية تقدما مثل الهند والبرازيل وغيرها تتواجد معا جميع مستويات عمليات الإنتاج : الخدمات القائمة على المعلوماتية والإنتاج الصناعى الحديث والصناعات اليدوية التقليدية والزراعة المتخلفة والمصنعة والإنتاج الاستخراجى مثل المناجم واستخراج النفط . كل هذه الأشكال الإنتاجية موجودة فى إطار شبكات السوق العالمية وتحت سيطرة الإنتاج المعلوماتى الضخم . إن المعلوماتية والإعلام أصبحت تلعب اليوم دورا أساسيا فى عمليات الانتاج وبالطبع كل هذه الظواهر موجودة بصورة أقل فى بلاد أقل نمواً .

إن الاقتصاديات الخاضعة يمكنها

منها إلا بالقضاء على النظام الرأسمالى  
المعولم نفسه.

### الخصخصة من لزوم العولة

الظاهرة السائدة هي أنه بعد مرحلة نمو  
الملكية العامة بصفة خاصة ابتداء من ثلاثينيات  
القرن الماضى فى الدول المتقدمة لأسباب  
متنوعة ومتعددة وفى البلاد المستقلة حديثا  
لتدعيم استقلالها ، تطالب رأسمالية النظام  
العالمى الجديد وتعمل على خصخصة كل  
مجالات الانتاج والاقتصاد حتى مجالات البنى  
التحتية مثل السكك الحديدية وإنتاج الكهرباء  
وتوزيعها والطرق العامة السريعة ووسائل  
الاتصال مثل البريد والهاتف وكلها ووسائل  
ومجالات تابعة أصلا وتقليديا للدولة فضلا  
بالطبع عن جميع مجالات الإنتاج الأخرى .  
وقد شاهدنا فى مصر المعركة التى دارت  
وتدور حتى الآن لتفكيك القطاع العام  
والتخلص منه ولكن الأدهى أن نرى نفس  
المعركة تلور على قدم وساق فى الصين  
الشعبية التى لا يزال يحكمها حزب يحتفظ  
حتى الآن باسمه الشيوعى.

### بروليتاريا جديدة

الظاهرة السابعة هي المركز الراهن للطبقة  
العاملة التقليدية التى تعمل فى المصانع  
الكبيرة فى قلب الموجة العارمة الجديدة  
للبروليتاريا العالمية . إن تحول العالم إلى نظام

أن تنمو ويزيد حجمها فى ظل العولة . ولكن  
هذا لا يعنى أنها لا تظل خاضعة للنظام  
العالمى كما يعنى أنها إن تصل أبدا إلى  
الشكل الاقتصادى السائد للاقتصاديات  
المتقدمة. إن بعض البلاد أو المناطق يمكنها أن  
تغير موضعها فى سلم السيادة ولكن بغض  
النظر عن يحتل أى موقع فإن الاستقلال  
الاقتصادى مناله مستحيل حيث إن النمو يعنى  
الانغماس أكثر فأكثر فى الشبكات العالمية  
للإنتاج الرأسمالى.فالتصور السابق بأنه يمكن  
تنمية الاقتصاد القومى بمعزل عن السوق  
الرأسمالية العالمية حتى يضاهى هذا النمو  
وضع الدول السائدة ويستقل عنها كما تمت  
المحاولة فى الحقبة الناصرية وهم مستحيل  
تنفيذه اليوم فإذا كان هذا الأمل من الممكن  
تحقيقه مجازا فى ظل وجود معسكر اشتراكى  
يمكن الاستناد إليه للتخلص من الاضطبوط  
الامبريالى فهذا الاجتعال النظرى غير موجود  
الآن.فأى محاولة للانزلال والافتراق سوف  
تعنى فقط نوعا أشد عنفا للإخضاع من قبل  
النظام العالمى وقهر أكبر يؤدى إلى مزيد من  
الضعف والتخلف والفقر . إن العولة موجة  
جارفة لا يمكن وقفها أو تفاديها ، فهى نتاج  
تطور تاريخى للنظام الرأسمالى يمكن مقاومة  
بعض جوانب ضرارته إلى حد ما ولكن  
يستحيل تغيير مجراها الطبيعى أو الفكك

البلد الواحد لتفكيك نضال العمال والهروب من المواقع الساخنة إلى مناطق أكثر هدوءاً. أما اليوم فهي تتبع نقص الأساليب على نطاق عالمي إذ تستغل الاحتياطي في قوة العمل في بلدان العالم الفقير وتنقل مصانعها إلى هذه البلاد لتحجيم الصراع الطبقي في بلادها وتخفيض سعر العمل وطمعا في مرحلة أطول من الهدنة في الصراع الطبقي ضد الاستغلال.

إن العالم الثالث الذي كان محددا ومنفصلا في المرحلة السابقة يتداخل اليوم في العالم الأول ويصبح كأنه مدن الصفيح للعالم الأول بينما يدخل العالم الأول والعالم الثالث ويخرقه بحدائثه وبورصته ومصارفه وشركاته عبر الوطنية ، تكتمل الصورة باختراق العالم الثالث للعالم الأول ، يتدفق المهاجرين الذي لا ينقطع . إن مختلف الأمم والمناطق تتضمن نسب متفاوتة لما كان يظن أنه العالم الأول أو العالم الثالث. إن نسب عدد السكان الذين يعيشون تحت مستوى الفقر في بلاد المركز يزداد باطراد . إن جغرافية النمو غير المتكافئ وخطوط الانقسام والسيادة لن توجد بعد ذلك وفقا لحدود قومية أو لولية ثابتة بل في حدود تتميز بالسهولة بين ما هو نون الحدود القومية وما هو فوق الحدود القومية. من كل ما ذكرناه أنيا نستخلص أن الجموع البروليتارية العالمية

الأجر الرأسمالي بدلا من أنظمة اقتصادية أخرى متبقية من العهد الإقطاعي أو القبلي أو حتى البدائي ، وكذلك حركة الهجرة العالمية الضخمة نحو البلاد الغنية يؤديان إلى قيام بروليتاريا عالمية من نوع جديد. إن مفهوم البروليتاريا القديم المبني على الطبقة العاملة الصناعية في كل بلد من البلاد يتحول إلى مفهوم للبروليتاريا جديد يشمل جميع هؤلاء الذين يخضعون لرأسمال يستغلهم وينتجون تحت هيمنته. إنه يجب أولا كل بروليتاريي الزراعة هؤلاء الذين يعملون بنظام العمل المؤقت أو من منازلهم أو بالقطعة فضلا عن البروليتاريا التي تباع قوة عملها في ظروف أقل قسوة في البلاد الديمقراطية والبروليتاريا التي تعمل في بلدان تفتقد الحريات العامة مثل بلادنا . فهو يشمل إذا الطبقة العاملة الصناعية ولكنه لا يقف عند حدودها وفي مقابل تشابك المصالح الرأسمالية داخل النظام المعولم تتشابك مصالح البروليتاريا العالمية بصورة لم يسبق لها مثيل إذ أن مستغليها مترابطون وإذا تحاول الرأسمالية العالمية تقسيم صفوف القوى المعادية لها . فمثلا كانت تحاول في الماضي استخدام الاحتياطي في قوة العمل الناتج عن البطالة لتحجيم الصراع الطبقي وتخفيض سعر العمل كما كانت تنقل المصانع من منطقة إلى أخرى داخل حدود

من كل جنس ومنطقة ويك تشكل مع جموع الطبقة العمالية التقليدية العمود الفقري لمقاومة النظام الامبريالى المعولم.

### أقول الدولة القومية

الظاهرة الأخيرة ينبغي النظر إليها وفهمها فى صيرورتها لا فى واقعها الاثنى . يصف ماركس وإنجلز الدولة القومية بأنها مجلس الإدارة الذى يدير مصالح رأس المال. إنهما يعنيان بهذا أنه بالرغم من أن عمل الدولة قد يبدو متناقضا فى لحظة ما مع مصالح بعض الرأسماليين فإن هذا العمل على المدى الطويل سوف يخدم دائما مصالح رأس المال الجماعى . أما اليوم فالعلاقة بين رأس المال والدولة قد تضجعت تماما إذ أن المؤسسات عبر الوطنية قد اخترقت عمليا سيادة الدولة القومية فى الحكم والتشريع عن طريق ارتباط هذه الدولة وخضوعها للاتفاقات الدولية التى أسسها النظام العالمى الجديد . يمكننا القول إذا أن الدولة القومية قد هزمت أو فى طريقها إلى الهزيمة أمام سيادة المؤسسات عبر الوطنية فى العالم فالحكم والسياسة القومية فى طريقهما إلى الاستيعاب فى النظام عبر الوطنى والسيطرة تتم من خلال مجموعة من الهيئات والوظائف الدولية. إن السياسة لا تخفى على النطاق القومى ولكن الذى يخفى أو سوف يخفى على المدى القريب فهو

### الاستقلالية فى السياسة القومية.

ومنذ نهاية النظام الاستعمارى القديم قويت لفترة ظواهر السيادة القومية فى العالم الثالث المستقل حديثا فى مواجهة سيادة دول العالم الأول استنادا إلى التناقض بين المعسكرين . ولكن انهيار المعسكر الاشتراكى ونمو النظام الجديد القائم على العولمة أذنت بأقول السيادة القومية التى اخترقتها سيادة المؤسسات القانونية والاقتصادية للنظام المعولم. وإذا فكثير من محاولات النضال ضد الأشكال القديمة للسيادة الامبريالية تفشل لسوء فهمها للعولمة وطبيعته الراهنة. كل هذا لا ينطبق على دول العالم الثالث فحسب بل على جميع دول العالم بدرجات متفاوتة.

إن الاتجاه إلى تحقيق السوق العالمية يعنى القضاء على أية نظرة تقول إن أى بلد أو منطقة يمكن اليوم أن تعزل نفسها وتتفصل عن الشبكات العالمية للاقتصاد والسلطة كى تخلق من جديد ظروف الماضى وتتمو كما نمت الدول الرأسمالية السائدة حتى الدول السائدة تابعة اليوم للنظام العالمى . إن تقاعلات السوق العالمية فى طريقها إلى تفكيك جميع الاقتصاديات القومية وقد مضت شوطا بعيدا فى هذا الاتجاه . إن أى محاولة للانعزال والانفصال سوف تعنى أكثر وأكثر وبصورة متزايدة رد فعل أكثر وحشية من قبل النظام

العالمى ومزيذا من الضعف والفقير.

ومن ناحية أخرى فالدول التى تحافظ على جمودها بالنسبة للمزايا التى اكتسبتها قوى العمل (سواء فى العالم المتقدم أو العالم الفقير) وتقاوم السيولة والمرونة الكاملة لقوى العمل تطحن وتعاقب وفى نهاية الأمر يقضى على مقاومتها عن طريق الآليات النقدية.

يقول Robert Reich وزير العمل السابق فى الولايات المتحدة : « بما أن كل أشكال الإنتاج تقريبا ، النقود ، التكنولوجيا ، المصانع ، الآلات ، تنتقل دون جهد عبر الحدود فإن مجرد فكرة الاقتصاد القومى تصبح دون معنى . ففى المستقبل لن يكون هناك منتجات وطنية أو تكنولوجيات وطنية أو مؤسسات وطنية أو صناعات وطنية . ولن يكون هناك اقتصاد قومى بحيث إن الحدود الوطنية تتلاشى تدريجيا والسوق العالمية تتحرر من هذه الحدود ».

إن العلاقة الأخيرة التى تفسر الخضوع المحتوم للدولة القومية فيما بعد النظام الكولونيالى هى النظام العالمى لرأس المال . إن سلطة الرأسمالية العالمية التى تخضع الدول القومية ذات السيادة رسميا فى إطار نظامها تختلف جوهريا عن النواثر الاستعمارية والامبريالية التى كانت مهيمنة سابقا . إن نهاية الاستعمار لم تفتح بالطبع عهدا جديدا

للحرية بل أدت فى الواقع إلى أشكال جديدة للسيطرة تعمل على نطاق عالمى.

### هيكل السلطة فى النظام العالمى الجديد:

فى قمة الهرم السلطوى للنظام العالمى الجديد توجد سلطة عظمى هى الولايات المتحدة التى تهيم على إمكانية استخدام القوة فى العالم ، قوة عظمى يمكنها أن تعمل منفردة ولكنها تفضل العمل بالتعاون مع آخرين تحت مظلة الأمم المتحدة . وقد تأسس هذا الوضع مع نهاية الحرب الباردة وتلكه هذا التأسيس فى حرب الخليج . وفى المستوى الثانى ولكن فى قمة الهرم أيضا هناك مجموعة من الدول القومية التى تسيطر مع الولايات المتحدة على الأدوات النقدية العالمية الأساسية وبهذا تتمكن من تنظيم التبادل الدولى . هذه الدول القومية مرتبطة فى مجموعة من الهيئات مثل مجموعة السبع دول ونواذى لندن وباريس ودايفوس .. إلخ . ثم تأتى بعد ذلك الدول القومية ومهامها المتنوعة . أولا للتوسط مع القوى المهيمنة والمساومة مع المؤسسات غير الوطنية وتوزيع الدخل حسب الاحتياج داخل حدودها الوطنية . إن الدول القومية تلعب دور المصفاة للتدفقات العالمية ودور المنظم لتنفيذ رغبات القوة العظمى . وبمعنى آخر فهى تتسلط على تدفق الثروة من وإلى السلطة العظمى وتعمل على انضباط السكان فى

حنوبها . أى تلعب دور الشرطى المحلى لحساب القوة العظمى . ويتحول الجيوش القومية من جيوش وطنية تدافع عن مصالح الأمة إلى نوع من فروع سلطة بوليسية عالمية تلعب دور الشرطة بالنسبة لشعبها ولشعوب المنطقة بالتعاون مع مثيلاتها تحت إشراف السلطة العالمية المهيمنة ( حرب الخليج ، حروب البلقان ، أفغانستان ، الحرب ضد الإرهاب ) . وتحصل السلطة العليا ، بحكم هيمنتها العسكرية والسياسية والاقتصادية وخضوع منظمة الأمم المتحدة لها فى اتخاذها للمقرارات أو فى شلها ( حق الفيتو ) ، على حق التدخل فى شئونها جميع الدول بشتى الصجج . ويستخدم هذا الحق لتلبية مصالح الامبريالية العظمى أو يشل هذا التدخل أيضا لتلبية هذه المصالح ( فلسطين ) .

إن التدخل الأمريكى لا يحدث بالضرورة رغم إرادة الدول التى يحدث فيها هذا التدخل أو إرادة الدول القريبة منها . بل كثيرا ما يحدث أن تطالب هى بالتدخل الأمريكى أو ترى فيه مصلحة لها . إن الولايات المتحدة أصبحت اليوم " شرطة السلام " خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفيتى . فالتدخل ل " تحرير " الكويت من احتلال العراق والتدخل فى البلقان جاء بموافقة الدول التى تم التدخل فيها والدول المحيطة بها . فالولايات المتحدة

أصبحت القوة المركزية فى النظام العالمى الموحد الجديد . إن شبكات الموافقة والمشاركة وقنوات التدخل فى حل الصراعات والتنسيق فى تحرك الدول يتأسس فى إطار النظام المهيمن الجديد . إننا نعيش المرحلة الأولى لتحويل العالم أجمع إلى مجال مفتوح لسيادة الإمبريالية الموحدة العظمى . والوسائل البنوية للتدخل تركزت على استخدام الآليات النقدية والمناورات المالية فى الحقل عبر الوطنى للأنظمة الإنتاجية المتوقفة بعضها على بعض وكذلك فى مجالات الإعلام وأثرها على إضفاء الشرعية على نظام ما أو سحب هذه الشرعية منه . إن ترسانة القوى الشرعية للتدخل كبيرة ومتنوعة ولتتضمن التدخل العسكرى فحسب بل أيضا أشكالا أخرى مثل التدخل الأخلاقى والتدخل القانونى . وفى الواقع فإن امكانات التدخل تفهم بصورة أفضل إذا وضع لنا أنها لاتبدأ مباشرة باستخدام السلاح العسكرى بل تبدأ بالأنوات الأخلاقية التى تلعب دورا أساسيا فى مجالها منظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية الأخرى ، وكذلك المؤسسات القانونية التى خلقتها أخيرا الأمم المتحدة مثل المحكمة الجنائية الدولية .

عندما نتحدث عن منظمات حقوق الإنسان فإننا نشير إلى طيف واسع من الهيئات تلعب اليوم دورا مهما فى المجتمع البشرى ومهامها

منصبها لمعارضتها السياسة الأمريكية في كوسوفو وأفغانستان وفيما يختص بمعقل غوانتانامو، كما استبعدت أيضا لإدارتها الفاشلة ، على حد قول الدول الغربية ، لمؤتمر دorian في جنوب أفريقيا الذي انسحبت منه الولايات المتحدة وإسرائيل تحت ضربات الوفود العربية ووفود الدول الأفريقية . ونرى اليوم معارضة المنظمات غير الحكومية المتخصصة في حقوق الإنسان أو منظمات الأطباء أو الصحفيين ، وكلها منظمات عالمية مركزها الغرب . ضد سياسة إسرائيل الإجرامية التي تؤيدها الولايات المتحدة . إلا أن كل هذا يمثل وجها واحدا من الصورة الإجمالية . لأن هذه المنظمات بانتقادها وهجومها على الحكومات القومية ، كما حدث في الماضي وكما يحدث حاليا . بالنسبة للعراق والبلقان وأفغانستان وزيمبابوي وفينزويلا وكولومبيا وكوبا لاتأخذ في الاعتبار الأسباب الحقيقية لعداء القوى العالمية المهيمنة . ويفض النظر عن ظروف هذه الدول المهاجمة وتوقيت الهجوم عليها وهوية القوى التي تعادى هذه الحكومات القومية ، فهذه المنظمات تفتح الباب للهجوم الاقتصادي والسياسي للسلطة العالمية المهيمنة والهجوم العسكري إذا اضطرت هذه القوة المهيمنة إلى ذلك . وهذا الدور السلبي تلعبه المنظمات غير الحكومية دون غضاضة

هي تمثيل الناس والعمل لمصلحتهم بعيدا عن مؤسسات الدولة القومية وفي كثير من الحالات ضد هذه المؤسسات . إن هذه المنظمات تلعب دورا على المستوى المحلي والإقليمي والدولي ويقدر عددها على نطاق العالم أجمع بعشرات الآلاف . إننا نهتم هنا أساسا بتلك المنظمات التي تتخصص في الدفاع عن حقوق الإنسان وفي أعمال الإنتقاذ على النطاق المحلي أو الدولي مثل Human Rights watch , Amnesty International , Med cins Sans Frontieres , oxfam وغيرهما من المنظمات الدولية التي تلعب دورا سياسيا مهماً على النطاق العالمي وتحتل مكانة مهمة في نظام الأمم المتحدة بصفتها مراقبا . إن هذه المنظمات من أقوى الأسلحة السلمية التي يستخدمها النظام العالمي الجديد بفض النظر عن الإدراك الواعي لأعضائها للدور الذي تلعبه . إن هذه المنظمات تشترك في " الصروب العادلة " بدون أسلحة أو عنف أو حدود . وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا مزوجا خاصة تلك المنظمات التي تلعب دورا عالميا وجميعها موجودة في بلاد المركز . فهي تلعب دورا معاليا للاعتداءات على الديمقراطية في دول المركز ووصل الأمر إلى حد إبعاد مارى روينسون ، التي كانت على رأس وكالة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من

بحكم أيديولوجيتها البورجوازية التي تدفعها إلى التصور إنها يمكن أن تتصرف إنسانيا دون أخذ السياسة في الاعتبار وتنسى أن السياسة تدخل في صميم معالجة شئون الإنسان . وهكذا نذكر الجريمة السياسية الكبرى التي ارتكبتها في أفغانستان منظمة الأطباء دون حدود التي انحازت دعائيا وعمليا إلى القوى الظلامية المتعاونة مع الإمبريالية ضد نظام شعبي كان يعمل أساسا من أجل تقدم الشعب الأفغاني وتنويره أيا كانت أخطاؤه ( ونذكر هنا مرة أخرى أن هذه المنظمة نفسها تأخذ اليوم موقفا حاسما ضد العدوان الإسرائيلي ) . وكذلك موقف منظمات حقوق الإنسان التي تنتقد كوبا منذ سنوات طويلة وتنسى ظروف هذا البلد الذي تحاصره الإمبريالية منذ أربعين عاما وتحاول حتى اليوم القضاء عليه . فالحكم السياسي على هذه المنظمات ينبغي أن يأخذ في الاعتبار إزدواجية طبيعتها وتناقضات مواقفها المختلفة القائمة على إهمالها التام للنتائج السياسية لتصرفاتها واعتمادها في قراراتها على المبادئ المجردة البعيدة عن واقع الحياة .

ونفس هذه النظرة الجدلية يجب أن نلقينا على مؤسسات نولية أخرى مثل محكمة حقوق الإنسان التي تحاكم رئيس يوغوسلافيا السابق العدو اللدود لخضوع بلاده للهيمنة

الأمريكية والأوربية . وهنا نذكر أن الولايات المتحدة في الوقت الذي فرضت على الحكومة اليوغسلافية تسليم ميلوسيفتش إلى المحكمة مستخدمة في ذلك الابتزاز الاقتصادي ، سحبت اعترافها المبني بالحكمة الجنائية الدولية التي أنشأتها الأمم المتحدة واعترفت بها أكثر من ستين دولة حتى الآن . خوفا من أن يحاكم أمامها بعض المسؤولين الأمريكيين بسبب الجرائم التي ارتكبوها . كما تفتح هذه القوانين الحديثة الباب لحاكمة مجرمين نولين مثل الدكتاتور الفاشستي بينوشيه ومجرم الحرب شارون . هذه الهيئات التي ابتكرتها القوى الإمبريالية المهيمنة لخدمة أغراضها تشكل ضمنا ونظريا خطر الانقلاب على صانعيها .

#### نمو القوى المعارضة للعولمة الرأسمالية:

إن انهيار معسكر الدول الاشتراكية وضع الحركة الاشتراكية بأكملها في أزمة طاحنة ووصفة خاصة الأحزاب الشيوعية التي كانت تشكل بالرغم من نواقصها المتعددة رأس الحرية في مقاومة النظام الإمبريالي . ولكن التناقضات المتصاعدة في النظام العالمي الجديد الجاري إقامته ونتائجه الوخيمة منذ نشأت بالنسبة للبروليتاريا العالمية جعلت دائرة المقاومة ضد النظام الجديد تتسع بحيث تشمل العالم بأكمله تعبر عنها الكراهية الجامحة



للولايات المتحدة الرأس المهيمن فى النظام الجديد التى تحمل مسئولية كل الجرائم التى ارتكبتها وجرائم أخرى لم تكن من مسئوليتها المباشرة ولكن ناتجة عن تدعيمها لنظم قومية دكتاتورية ورجعية تمقتها شعوبها قبل أن تلعب العولة دورها الراهن..

إن مقاومة النظام الجديد برزت منذ نشأته ومن أوائل علامات هذه المقاومة المؤتمرات المتعددة لدراسة الفكر الماركسى من جديد وتبيان الأخطاء التى أدت إلى انهيار النظم الاشتراكية القائمة وتقارب تيارات ماركسية أو ماركسية لينينية تقاطعت وتحاربت لمدة طويلة فى الماضى وبدأت تتجادل من جديد ، ثم الاحتفال بمرور مائة وخمسين عاما على صدور البيان الشيوعى مما يثبت من ناحية قيمته النظرية العامة حتى اليوم ومن ناحية أخرى ازدياد أعداد المثقفين الثوريين المتمسكين حتى اليوم، رغم تباين الظروف ، بفكر ماركس وإنجلز الثورى.

وكذلك فإن انهيار المعسكر الاشتراكى لم يمن انهيار أو توقف المقاومة للعنصر القديم وأشكله المعولم الجديد . فهناك إيجاز صمود كوبا وانتصار الشعب الأفريقى ضد نظام الفصل العنصرى، وهناك ثبات وتقوية الثورة المسلحة لقوى ال FARC المسلحة الثورية فى كولمبيا وانتصار القائد البوليغارى شافيز

مرتين فى فنزويلا ، الأولى عند انتخابه رئيسا للجمهورية والثانية عند عودته إلى السلطة على أكتاف الانتفاضة الشعبية المؤيدة له ضد الانقلاب الذى قامت به القوى الرأسمالية فى فنزويلا بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأمريكية. وهناك الثورة العارمة للشعب الأرجنتينى ضد النظام المعولم الذى اتخذ الدولار الأمريكى عملة محلية وأيضا المقاومة المسلحة ضد التدخل الأمريكى فى بيرو . وفى نيبال تنتصر القوى الشيوعية فى الانتخابات كما يستمر الكفاح المسلح ضد قوى الملكية والاقطاع . وهناك الصراعات الطبقيّة فى فرنسا وإيطاليا وبلدان أوروبا الغربية التى تدل عليها الإضرابات والمظاهرات التى لا تنقطع تعبيرا عن الإستياء من الأوضاع القائمة . وهناك أخيرا وليس آخرا الانتفاضة الفلسطينية التى تقدم أروع مثال للصمود ضد العدوان الإسرائيلى الأمريكى وضد هدف رئيسى من أهداف النظام الجديد .

#### مناهضة العولة

وهناك الحركة المضادة للعولة التى ظهرت علنا وبقوة للمرة الأولى فى مدينة سياتل بالولايات المتحدة ثم أخذت تتسع لتضم العديد من العاملين فى مجالات السياسة والاقتصاد والعمل النقابى وفى شئون حقوق الإنسان وحقوق المرأة والسلم وحماية البيئة ... الخ

ومن كل ماسبق نرى أن معارضة العولة رغم أهميتها وعنفها في بعض المواقع لازالت متفترقة ولا تتمتع بقيادة موحدة . فالعولة يجب أن تواجه بعولة مضادة إذا أردنا هزيمتها وهذا يعنى قوة أممية موحدة ديمقراطية تتمتع بقيادة واحدة ، ثورية ، تنسق المعارك ضد هيمنة النظام العالمى الجديد كما تنسق التضامن بين كل حركات المقاومة ، إذ أن كل صراع محلى يمرس جوهريا النظام المعولم ويشترك في الحركة العالمية لمقاومة النظام .

وفي الوقت نفسه لم تصل الإرادة الثورية نظريا إلى حل بديل للنظام الامبريالى المعولم إلا من زاوية الهدف النهائي وهو الاشتراكية . هذا الحل لن يظهر نتيجة ابتكارات أو استخلاصات عقلية في نواثر المثقفين الثوريين ، بل سيظهر في محك الصراع العلمى الطبقي ضد النظام العالمى . إن التجربة الجماعية المتكررة الخلاقة هي التي سوف تسمح بتصوير وابتكار البديل أى اشتراكية الغد .

ولكن معارضة العولة لا تقتصر على القوى الديمقراطية الإصلاحية والثورية بل تشمل أيضا قوى اليمين الأقصى في البلاد الأوربية وأمريكا ، وكذلك قوى الظلامية في البلدان العربية وفي البلاد الإسلامية الأخرى . ولكن هناك فارق عظيم بين كلا المعارضين . إن المعارضة الديمقراطية تهدف أولا إلى تحجيم

وشكلت المظاهرات الضخمة في مدينتي جينوا وبرشلونة وفي العديد من المدن الأخرى وأينما اجتمعت الهيئات الاقتصادية التي تمثل الرأسمالية المعولة . وفي التجمع الثاني للحركة المضادة للعولة الرأسمالية في مدينة بورتو أليجى في البرازيل حضر من العالم أجمع ١٥٠٠٠ مندوب وتمثلت ٥٠٠٠ جمعية ومنظمة واشترك في مظاهراتها ٥٠٠٠٠ شخص بينهم ١٠٠٠٠ من منظمات شبابية و ٨٠٠ عضو برلمان و ٢٥٠ من عمد المدن الكبيرة . وأصبحت لهذه الحركة قوة معترف بها ترهبها الحكومات وخاصة قوى العولة الرأسمالية ولذا اهتم الجناح الليبرالى اليميني للإشتراكية الديمقراطية بالاتصال بها والتأثير عليها والتخفيف من حدة عداؤها للرأسمالية . ومن ناحية أخرى فقد انضمت إلى النواة الأولى منظمات ديمقراطية من كل نوع ، ثورية وإصلاحية ، تشكل في مجموعها معارضة حقيقية لجوانب عديدة من العولة الرأسمالية ، ولكنها لاتعادي بالضرورة الرأسمالية كنظام اجتماعى وإذا فهي تشكل في مجموعها حركة إصلاحية مفيدة جدا في معركة الكفاح ضد أبشع النتائج المباشرة للعولة ولكنها حركة تفتقد إلى الآن القيادة الثورية المتمرسه لمواجهة النظام الامبريالى الموحد السائد اليوم في عالمنا .

والصراعات الطبقية داخل العالم الذى كان يسمى بالأول والثانى كما تتجاهل الفارق الهائل فى القوة العسكرية والاقتصادية بين السلطة الموحدة لرأس المال فى الدول الغنية والفقيرة معا وبين قوى العمل فى العالم الفقير . وهذا المنظور يتجاهل أيضا إلتقاء وتزاوج الصراعات فى العالم أجمع . أى فى الدول السائدة والهاضمة معا . إننا بحكم الظروف وعلاقات القوة والضعف الجديدة أى بحكم انعدام التوازن بين الدول السائدة والهاضمة ، قد عدنا إلى مقولة ماركس الأصلية التى سادت قبل الظروف الاستثنائية للثورة السوفيتية وهى توقع اندلاع الثورة أولا فى مركز من مراكز العولة الرأسمالية . إن الحديث عن بداية انهيار سلطة الامبريالية الموحدة سليم نظريا لأن ظاهرة الرأسمالية العالمية الموحدة تحمل فى طياتها بذور تفتتها وانهيارها ولكن الخطأ هو التصور أن تناقضات العولة قد بلغت مداها وأن قوى التغيير جاهزة . إن الواقع الفعلى هو أن البديل الثورى للسلطة السائدة لم يتشكل حتى الآن نظريا ولم تتجمع وتتوحد بعد القوى الثورية على نطاق العالم. ■

الأضرار المباشرة للعولة الرأسمالية كما يهدف جناح من هذه المعارضة إلى القضاء على الرأسمالية كنظام . أما معارضة أقصى اليمين والظلاميين فهى لاتعدى الرأسمالية على الإطلاق بل يصرح كلا الجانبين علنا أنهما لايعارضان الرأسمالية بل أن هذا النظام الاجتماعى الرأسمالى يناسبهم تماما . إن معارضتهم قائمة على مواقفهم العنصرية ضد الأجانب وعلى تعصبهم القومى والعرقى والدينى وعلى رفضهم لقوى التغيير والتجديد بشكل عام ويرون فى العولة مصدرا رئيسيا لهذه القوى . فضلا عن ذلك فهم لا يخفون عدايم المطلق للديمقراطية والعلمانية ويطنون رسميا أن الشيوعية عودهم الأول

وهناك نقطة مهمة أخرى . فقد سادت فى مرحلة ما النظرة التى كانت تفترض أن التناقضات الأساسية أصبحت بين النظام الامبريالى العالمى فى العالم الأول وقوى الثورة فى العالم الثالث . وهذا منعاه أن احتمالات الثورة قائمة فى العالم الثالث ومقصورة عليه . إننى أرى أن هذه النظرية الماوية ثبت خطؤها منذ نشأتها فى ظروف عالم ما قبل العولة ، ويتضح بطلانها اليوم أكثر من نى قبل لأنها تتجاهل تفاقم التناقضات

## ما بعد الحداثة والنظرية النقدية والثقافية

بقلم انتوني إيست هوب

Amtomy East Hope

### من كتاب «دليل ما بعد الحداثة»

ترجمة د. وجيه سمعان عبد المسيح

تعد صورة «فتيات» أفينيون التي استكملها بيكاسو حوالي ١٩٠٧ نصا تأسيسيا في شريعة الحداثة ، تصدم المتفرج في كل مناسبة وقد أرسى موروث القرن الخامس عشر (فن عصر النهضة خلال ذلك القرن) وهو الشكل السائد في الفن الغربي ، عرقا يقضى بتمثيل الأشياء في منظور خطي. وفي عمل بيكاسو فإن وجه الشخص الموجود في أسفل اليمين والذي يبدو جالسا القرفصاء على نوع من مقعد المرحاض الذي يستخدم في الاغتسال والنظافة تم رسمه من الأمام وبصورة جانبية في نفس الوقت وهو تأثير يحطم الموروث (كما يفعل في تشكيل الأجسام بعامة).

بأن الماضي يموت، مظهر كاذب ، وإنه يتعين العثور على حقيقة جديدة وعلى طرق مختلفة للتصوير والرسم.

وتشير الصورة التي رسمها الفنان الأمريكي Eric Fischl في ١٩٨٢ عن «قارب الرجل العجوز وكتبه» الواردة أدناه ، الكثير من الأسئلة فهل تصور رحلة للمتعة أو أعقاب كارثة؟.

فهل يتعين علينا أن نلتفت إلى النصف الأسفل الشمس أو إلى المهاد المظلم، حيث

وينكر هذا الوجه وذلك الموجود في أعلى الجانب الأيمن بالألوان الأفريقية ، ناقضا أي معارضة بين أوروبا «المتحضرة» والعالم «البربري» خارجها . وبينما مثل الموروث الأساسي المرأة في صورة سلبية (عادة عارية) وفي وضع الاستلقاء بعامة) والتي ترد باحتشام حملة المشاهد ، فإن تلك النسوة (ومن الواضح أنهن بغايا) تصدقن بعيون ترفض الخضوع لأية نظرة مهيمنة أو متحكمة وتبرز رسوم بيكاسو تأكيدا إيجابيا

أواخر الخمسينيات ، وكما لاحظ Hams

Richter في كتابه Dada: Art

Anti-Art (١٩٦٥) ، لم يتبقي أى أثر

للصدمة الأولى ، وأوضحت الحداثة أكثر

تجينا أيضا فى الثقافة المضادة التى سادت

فى ستينيات القرن العشرين.

ونسى اليوم بسهولة أن كثرة من البشر

فى عام ١٩٢٠ أفزعها مستقبل مجهول

تستولى فيه الطبقة العاملة على السلطة

السياسية) وقد فعلت الثورة السوفيتية القليل

لتخفيف وطأة هذه المخاوف) وقد ارتبطت نزعة

الحداثة ارتباطا قويا بهذا القلق وبحلول

ستينيات القرن العشرين قد بات جليا أن

الجماهير أمكن أن تتكيف لحسن الحظ فى

نطاق المؤسسات القائمة، وقد تجلى هدوء

معتدل يشويه الارتياح استطاعت فيه ما بعد

الحداثة إعادة تدوير الأفكار والآثار من النزعة

الحداثية لىون حدوث أى انزعاج جدى.

ما بعد الحداثة : جينكس Jencks

يمكن التمييز بين استخدامات رئيسية ثلاثة

لمصطلح ما بعد الحداثة، أحدها فى مجال

تاريخ القرن العشرين ليشير إلى روايات

John Bark (٢) ورقص Merce

Cummingham (٤) وجاء أول انتشار

واسع النطاق مع صدور كتاب Jencks

هناك موجة تهدد بغمر السفينة ؟ وهل الأشكال

العارية من أجل المتعة الجنسية أو من قبيل

الفاقة والعوز؟ (وهل المرأة الموجودة فى وسط

الصورة تأخذ حمام شمس أم هى ميتة؟) .

وبينما تتناسب الشخصية الموجودة فى الركن

الأيسر مع إطار اللوحة تماما فإن أصبحها

يقود فى مسار حلزوني يشير عرفنا إلى

الشخصية الأساسية ثم يتجه إلى اليسار نحو

الرجلين اللذين يزحفان وفيما يتعدى الصورة

إجمالا ولا يمكن التمييز فى تصوير Fischl

بين الظاهر والواقعى - فكل خط تساوى تلفيه.

إمكانية أخرى.

وتشير هاتان اللوحتان إلى التعارض بين

تأكيدات الحداثة الواثقة الثائرة على المعتقدات

والمؤسسات التقليدية وما بعد الحداثة التى

تتأسس على الزوجية (ثنائية الضمين) ولا بد

أن توجد عدة أسباب لهذا الضرب من التغيير

وقد يكون أحدهما أن الفن يمثل لضرورة ما

لكى يتحرك ولذلك فإن الحداثة تركت لأنه تعين

العثور على أمر جديد.

ومن المؤكد أن التأثير المراد للحداثة قد

تفصّل بمرور الزمن: وفى عام ١٩١٧

فإن Marcel Duchamp (١) أفزع قاعة

العرض الفنية بتقديمه مبولة للرجال من الخزف

الصينى تحت عنوان «نافورة» ، لكنها عندما

عرضت مرة أخرى فى معرض الدانبة (٢) فى

## The language of Charles past-modern (١٩٧٥).

وقد أعطى جنيكس تطبيقاً محدداً للغاية وموحياً مع ذلك أفكاراً ما بعد الحداثة. وكان المثل الأعلى الحديث النزعة في المجال المعماري حضرياً ومعمماً ودولياً، يرفض الزخرفة، مستخدماً المواد الماصرة بطريقة وظيفية ويتمثل بشكل نموذجي في كوب هندسي وعلبة من الصلب، متجانس التكوين من جميع الاتجاهات، ويمكن الاستدلال على الحدود فيما بين الجزء والكل، كما أنه يمكن أن تستدل من الكل على الجزء ويرى جنيكس أن ما بعد الحداثة تنشأ حالاً تلتقي الصداثة مع التكنولوجيات الجديدة، فينتج خليط تعددي من الأساليب ومع إحساس مختلف بالفراغ أو الفضاء:

إن الجيز ما بعد الحداثي محدد تاريخياً، متجذر في الأعراف غير محدود أو مبهم في تحديد المناطق و«لاعقلي» أو تحويلي في علاقة الأجزاء بالكل. وغالباً ما تترك الحدود غير واضحة ويمتد الحيز أو الفضاء إلى ما لانهاية دون حد ظاهر جلي.

ومن هذا العرض يتضح أنه بينما يجرى تصميم مبنى الطراز الحديث من حول مركز محوري فإن نظيره من الطراز ما بعد الحديث ومن خلال استعمال الخطوط القطرية وتعدد

الطبقات وأنصاف الأشكال والمحاور المتتعة يغدو غير متمائل ولا مركزي. وليس ذلك تماماً هو ما يعبر عنه جنيكس لأن اهتمامه هو أن يقدم تحليلاً تفصيلياً لأمثلة من الفن المعماري الحديث، وإنما هي طريقة لايجاز موقفه الذي يربطه بالنصير الأول المهم لما بعد الحداثة في مجال الفلسفة والثقافة، جان فرانسوا ليوتار.

### ليوتار وبيوتار

تناول كتاب ليوتار «أحوال ما بعد الحداثة» الذي نشره في فرنسا اتجاهها غير متوقع بعض الشيء: وضعية العلم في العالم الحديث. وقدم ليوتار في خضم هذا النقاش إعادة نظر جذرية مقلقة الكيفية التي عملت بها المعرفة في الغرب منذ النهضة، انطلاقاً من وجهة النظر القائلة إن العلم أصبح اليوم بالنسبة لنا وثيق الصلة باللغة:

«المعرفة العلمية نوع من الخطاب.. ومن الانصاف القول إنه بالنسبة للسنوات الأربعين الأخيرة فإن التكنولوجيات والعلوم الرئيسية» تعين عليها أن تكون ذات علاقة مع اللغة: الفونولوجيا (علم الأصوات) والنظريات اللغوية، مشاكل الاتصال والسيبرنطيقا (علم التحكم الآلي) ونظريات الجبر الحديثة والمعلوماتية، الكمبيوتر ولغاته، مشاكل تخزين المعلومات وبنوك المعلومات، وارسال المعلومات عن بعد واتقان المحطات النهائية الذكية، علم

المفارقات!»،

(ومع مجئ فترة التصنيع أضفى الحديد والصلب سلعتين وفي عالم ما بعد الصناعة غدت المعرفة نفسها سلعة ولذلك يشير ليوتار إلى «تحويل المعرفة إلى تجارة» (٥) . ولا يقتصر الأمر على المعرفة بصيغة المفرد، ولكن المعارف ما دامت توجد حالياً منافسة متعددة بين المعارف . ويستنتج ذلك بروز مشكلة «الشرعية».

لأنه كما يسأل ليوتار «من يقرر ما هي المعرفة؟».

لقد جرى، عادة، تعريف «المعرفة العلمية» بالتعارض مع الإيديولوجيا أو العكس بالعكس . بيد أن هذا، كما يشير ليوتار، يطرح مشكلتين مما يثير التساؤل عن مدى صحة العلم، وأولا . إذا كانت الإيديولوجيا لونا من ألوان «الخطاب» فذلك «المعرفة العلمية نوع من الخطاب» مما يستتبع سؤالا هو: كيف نميز بينهما؟ وثانيا، هناك مشكلة النكوص أو التقهقر اللانهائي : فإذا كان يتم التوصل إلى الحقيقة العلمية بالدليل والبرهان فإن ليوتار يتساءل «وما هو البرهان» على أن برهاني حقيقي؟.

ويزعم ليوتار أن المعرفة العلمية لم تمنح نفسها أبدا الصفة الشرعية لأنها اعتمدت دائما على ما يسميه «المعرفة السردية»

لمساننتها والمعرفة السردية متواضع عليها أو اعتيانية وهي جزء لا يتجزأ من الثقافة وتتجسد في أشكال من الكفاءة الاجتماعية مثل الخبرة الحية» التي تعتبر وبشكل نموذجي نوعا من السرد . وخلافا للمعرفة العلمية فإن المعرفة السردية تتجاوز معيار الصدق ولا تستلزم أى مشروعية أخرى لأنها تضيف على نفسها المشروعية.

وإذا كان هذا هو كل ما تعين على ليوتار قوله فما كان ممكنا أن يغدو الشارح الأساسي لما بعد الحداثة وقد جاءت النقلة التالية لتضيف بعض الأهمية على عرضه ، لأن ليوتار يزعم بأن المعرفة السردية التي اقتضاهها العلم قد اتخذت شكلا أو آخر من نوعي السرد المتربعين على الرئاسة ، أو الكبيرين . وقد تكونا من: (١) رواية التحرر والانعقاد ، قصة «تحرير الشعب» حيث أعتقد العلم أنه وسيلة ضرورية (يفكر ليوتار بشكل خاص في عقلانية القرن الثامن عشر التي كانت في خدمة الثورتين الكبيرتين ، الأمريكية والفرنسية ، وهي عقلانية تفسر الخرافة كاسترقاق يمكن للمعرفة أن تحررنا منها) و(٢) رواية انتصار العلم كتأمل أو معرفة محضة وأصيلة (وهذه الرواية السردية نشأت مع ثقافة النهضة واستمرت بفضل التنوير وفي أعمال هيغل ووضعية القرن التاسع عشر) . وإذا لاحظ ليوتار سيادة

الكلية والشمول».

وفى هذا السياق فإن ما بعد الحداثة جرى تعريفها بوضوح تام: فهي تميز وضعا معاصرا صاغه ليوتار ، بقوله «إن أغلبية البشر فقدت الحنين إلى الرواية المفقودة» وقد يكون من سوء الفهم لتحليل ليوتار الإجابة بأنه ما زالت هناك روايات كبرى» وإن تاريخه لكيفية تمهيد عقلانية التتوير السبيل لنزعة الشبكية لما بعد الحداثة تعد واحدة من هذه الروايات» والأمر موضع الخلاف ليس مجرد الوعي والادراك بل شدة الاعتقاد والثقة اللذين يفترضهما مفهوم المعرفة السردية عن المعرفة العلمية على النحو الذي يزعمه ليوتار. وقد اختلف معه بعض الكتاب ومنهم جاك دريدا Jacques Derrida الذي قال بلا مواربة في مقابلة معه في-Radical phi losophy (١٩٩٤) : «لم أوافق البتة على تلك الإعلانات والتصريحات عن نهاية ضروب الخطاب الكبرى ذات الطابع التحرري والثوري».

ويعد جان بويريار مفكراً أقل جدية والتزاماً بوجه العموم من ليوتار، وغالباً ما تتسم مناقشته لما بعد الحداثة بالاعتراض والطعن نتيجة لكونه استفزازياً وهازلاً . وإذا كان ليوتار يشدد على أنه في أحوال ما بعد الحداثة لا يمكنك أن تعتمد على العلم حقيقة ،

هذين النوعين من السرد فإنه أضاف ويطورة جامعة قاتلاً إن الماركسية «تنبذت بين هذين النموذجين من المشروعية السردية».

وقد ذهب كل هذا الآن.. وفى أحوال ما بعد الحداثة فإن «الرواية الكبرى فقدت مصداقيتها.. بغض النظر عما إذا كانت رواية تأملية أو رواية تحرر وانعتاق ويؤدلا من شمول وتوحيد الروايات (السرديات) فى مركز الثقافة- وتكوين مركز للثقافة- فإن أى «تسلسل هرمى للتعليم» سابقا قد أفسح المجال حالياً لشبكة متصلة ، وإن جاز التعبير ، مسطحة من مجالات الاستقصار والاستقصاء. وعند هذا الموضع ينزلق ليوتار من الوصف إلى الدفاع والتأييد .

فالمعرفة تتكون حالياً من عدم تجانس المعارف المحلية المتنافسة حيث توجد فيها ببساطة «جزر الحتمية» وقد غدت المعارف ادائية (ترمى إلى فعل شئ فى مقابل الأسلوب الخبرى»(م) ولم يعد يحكم عليه بما يسميه ليوتار «التبرير غير المنطقي» (البارالوجى) ، مقدرة المعارف المتوازية بدلا من المعارف المترتبة هرميا على أن تتقدم بنقلة جديدة ، أى أحداث تجنيد. ويرحب ليوتار بما يعتبره محصلة سياسية لهذا الوضع الجديد أى نهاية النزعة السلطوية المتضمنة فى أى مطلب بالفهم الشمولى الواثق- ويقول «دعنا نشن حربا على



عما إذا كانت حرب يخسر فيها أحد الجانبين ٢٠٠٠٠٠ مقاتل ويخسر الجانب الآخر قرابة ٧٠٠ مقاتلا ، معظمهم قتل من جانب قواتهم فيما يطلق عليه اسم حوادث «النيران الصديقة» تعد بأى اعتبار تقليدى حربيا حقيقية.

### جيمسون Jameson

قد يكون من المفيد عند هذا المنعطف تسجيل مجموعة من الآثار التى ارتبطت بما بعد الحداثة.

١- الشك فى وجهة نظر التنوير القائلة إن العقل فى استطاعته الاعتماد على أساس متين لكى يفصل فيما بين الحقيقة والكذب وهو تراث وثيق الارتباط بالعلم.

٢- عدم اليقين إزاء النزعة الإنسانية التقليدية(٦) وأفكار التقدم .

٣- تطور غير مسبوق على الإطلاق فى مجال وسائل الإعلام الجماهيرية -Maso media ولاسيما الوسائل السمعية البصرية ( مثل التلفزيون والسينما والإعلانات وما إليه ) منذ ١٩٥٠.

٤- الرخاء المتسع النطاق الذى يلوح أنه وجد ليبقى سعيبراً عن نفسه فى النزعة الاستهلاكية.

٥- اضعاف أى إحساس بالسلطة الاجتماعية المركزية لصالح التعددية فى مجال

فى الواقع لذلك يميزه عن الإيديولوجيا (ويغزو العلم نفسه خطاباً حيث تسفر محاولته للبرهنة على حقيقته الخاصة به عن نكوص مستمر) فإن بودريار يتصور ما بعد الحداثة بوصفها دورة لانتهائية لها علامات **Signs** سقط منها أى معنى واقعى ، فهى عالم لا توجد فيه غير المحاكاة ، ولاشئ غير المحاكاة **Simulations**.

وفيما مضى( على نحو ما يوضح بودريار) أمكن أن تكون العلامات عوضاً عن الواقع أو يمكن مبادلتهما بالواقع ، بمعنى أنها كانت تمثيلاً للواقع وفى مرحلة تاريخية تالية ، ارتبطت العلامات بعلامات أخرى تميل إلى الواقع ،والآن ، فى مرحلة ثالثة ، نظام ما بعد الحداثة ، فإن العلامات لا ارتباط لها بالواقع ، فالعلامات أصبحت أكثر واقعية بالفعل من الواقع فيما يسميه بودريار «ما فوق الواقع» أو إلغاء الواقع **Hyperreal** وعلى سبيل المثال فإنه يزعم ، وأجداً متعة فى المفارقة ، بأن ديزنى لاند **Disney land** فى الولايات المتحدة توجد كما هى لكى تعطى التأثير أن بقية أمريكا واقعية . ومرة أخرى وعلى نحو فاضح ، كتب مقالين أثناء حرب الخليج فى ١٩٩٠ ، مقترحاً أولاً أنها لا يمكن أن تحدث ، ثم عقب ذلك أنها تحدث غير أنه ثمة جانب له قوته فى مبالغات بودريار ، لأنه يجعلنا نتساءل

أساليب الحياة والأخلاقيات الاجتماعية المقبولة.

وإذا كان ليوتار ويوديار بإنتماطهما الفكرية التي ترجع أصولها إلى نيتشه وجيل ديلوز ، دافعا عن ما بعد البنيوية فإن الناقد الأمريكي -الهيغلي -الماركسي- فريدريك جيمسون اتخذ موقفا مدويا مناهضا لها. وفي أعقاب نشر كتاب ليوتار في وقت كان ينتشر فيه مصطلح ما بعد الحداثة لكن قلة هي التي عرفت ماذا يعنى ، نشر جيمسون في ١٩٨٤

مقالة في مجلة **New left Review**

عن: ما بعد الحداثة أو المنطق الثقافي للرأسمالية في مرحلتها المتأخرة». (وقد غدت لاحقا عنوان كتاب كامل) ، لم يقدم فيها تفسيراً واضحاً لماهية ما بعد الحداثة فحسب بل شجع أيضا على إصدار حكم حاسم عليها. يعتمد جيمسون بلا تردد في حجته على أساس رواية واحدة أوردها أرنست ماندل

A.Mandel في كتابه **Late Capita**

ism (١٩٧٥) ،التقسيم إلى فترات زمنية تتوافق فيها قوى الإنتاج مع مرحلة من مراحل التطور الرأسمالي ونمط الإنتاج الثقافي .

بعد ١٨٤٨ : الآلات وتوليد الطاقة البخار / رأسمالية السوق/ الواقعية.

من ١٨٩٠ : المحركات الكهربائية ومحركات الاحتراق / رأسمالية احتكارية /الحداثة.

من ١٩٤٠ : الأجهزة الالكترونية والأجهزة المدارة بالطاقة النووية / الرأسمالية المتعددة القوميات / ما بعد الحداثة.

وباستئصال الأشكال القديمة فإن النمط المعاصر امتد لكى يشمل جميع جوانب الحياة إلى درجة أن «الإنتاج الجمالى أضحى اليوم مندمجا في الإنتاج السلعي بوجه عام ما بعد الحداثة ، أو، المنطق الثقافى للرأسمالية في مرحلتها المتأخرة ويوضح عرض جيمسون لما بعد الحداثة ما يعتبر النتائج الثقافية لهذا المنطق.

لقد سبق لمارتن هيدجر أن عبر عن رأيه إزاء لوحة فإن جورج (زوج من الأحنية) (١٨٨٧) والتقط جيمسون هذه الحجة بحماس: فالصورة تكشف حقيقة أحنية(١٨٨٧) والتقط جيمسون هذه الحجة بحماس: فالصورة تكشف حقيقة أحنية الفلاحين وكيف أنها تنتمى إلى عالم العمل والأرض. ويقابلها بصورة Andy Warhol diamond Dust shoes التى انتجها فنان بدأ حياته رساما تجاريا والتي تتواطأ سلبيا في زعمه ، مع الفزعة الاستهلاكية التى تصفها. والنتيجة ، فى أحوال ما بعد الحداثة، فقدان الإحساس بالواقع وبالقالى بروز « نوع جديد من التسطيع» واللاعق ، نوع جديد من السطحية

بالمعنى الحرفى التام».

إن هذا الحو الواقع من خلال «تحويل الأشياء إلى سلم» له تشعباته عبر الثقافة بأسرها ولا يقتصر على التصوير والرسم والفن المعماري والتنظيم المتصور للحيز والفضاء بل يشمل أيضا السينما والرواية والشعر، والنظرية نفسها فى واقع الأمر . ويفضى فقدان الواقع التاريخي فيما أصبح يسمى حاليا «مجال التغاير الأسلوبى والاستطراىي دون معيار» إلى احلال «المعارضة محل» المحاكاة التهكمية»(٧).

وبينما كانت المحاكاة التهكمية (الباروديا) تقوم فى السابق على أساس تقليد أسلوب آخر بقصد السخرية والتهكم اللاذع (الهجاء) أو على الأقل إصدار حكم عليه فإن «المعارضة» الحالية تنتج معالم شكلية من أجل الاستمتاع بالاستشهاد بها ، فى نوع من ممارسة «السخرية الخالية من المعنى» . ويتزايد تمثيل الماضى فى تجاهله للخصوصية التاريخية ولا يقدم سوى مجرد إحساس ماضوى بالماضى .

ويرى جيمسون أن فقدان الواقع يؤدى إلى اختزال الاستقلال التقليدى للنفس ما دامت الذات الفردية لم تعد قادرة مع نزعة ما بعد الحداثة على أن تتبين موقعها فى مواجهة موضوع خارجى يعول عليه . وإن قصيدة Bobperelman المسماة «الصين» تكشف

بشكل نمونجى عن نمط بناء الجملة وتركيبها غير الكامل جذريا حيث يتبين جيمسون فيما وراء ذلك نوعا من «التشظى القصاصى» (الشيزوفرينى) كما أن فندق Bonaren-ture فى لوس انجلوس لا يوفر أى فضاء يمكن للذات أن تعزز فيه حريتها واستقلالها إذ يطمح إلى أن يكون «فضاء شاملا» دون مداخل ومغطى بخلاف خارجى زجاجى يصد ويعكس المدينة فى الخارج ولا توجد حتى أى مساحة تستطيع أن تقرر المشى فيها لأن «آلة انتقال» هى التى تحدد انتقالك . إن اختراب (استلاب) الذات ، الذى فرضته نزعة الحداثة (راجع لوحة بيكاسو السابقة) . إزاحة فى ثقافة ما بعد الحداثة «تشظى الذات» فلا توجد عاطفة ، ولا عمق لأنه «لم تعد هناك نفس حاضرة لممارسة الشعور».

ومجمل القول إذن ، إن شعولية النزعة الاستهلاكية والتحويل إلى سلعة التى تتناسب مع التنوع متعدد القوميات ، بما يستأصل أى انراك للواقع ووعى به لصالح المعارضة Pastiche وتكرار نقل النسخ ، اثمرت «اختفاء الذات الغربية» وما يبدو معتقدا حاليا هو أى بعد نقدي للثقافة والتكوين الاجتماعى والذى قد يتبع القيام بعمل جماعى من أجل التغيير ، ويتمثل الخوف فى أننا قد نفقد ونصبح غرقى حالما تتزايد أبدا صعبية تصوير

الحاضر وعرضه على أنفسنا.

وبالإضافة إلى الأمثلة الكثيرة المتألفة التي قدمها جيمسون فإنه استمد معظم توصيفه من عرض بويريار (وبدرجة أقل من ليونار) لكنه أضفى عليه تفسيراً مختلفاً جزئياً وعلى الرغم من أن مدى وصيوية نظريته يجعلانها ذات دلالات موحية للغاية ، جملة وتفصيلاً نظرية ما بعد الحداثة التي يقدمها لا يصعب استجوابها وطرح الأسئلة عليها. ويوصفها نظرية عامة فمن المؤكد أن مصيرها رهن بـ «القوة المنتجة» التي تعترف الماركسية بأنها الأساس الذي تقوم عليه وقد يلوح من غير الممكن ، بعد كل هذه السنوات من الثقافة الإنسانية ، لمجتمع ما أن يتطور وينمو ولم تعد توجد فيه نوات فاعلة، ولذلك فإن تأكيد جيمسون هو ببساطة محصلة خيار مشكوك فيه : أما الذات الكاملة أو لا ذات على الإطلاق. وهل نحتاج إلى الإحساس بالشمول لكي ندخل تقييماً نقدياً ومقاوماً أو هل تستطيع تدبير الأمر بما هو أقل من ذلك ؟ وكم من التحليل يتناسب مع الولايات المتحدة أكثر من أي مكان آخر ؟ (وهل كان في استطاعة جيمسون أن يكتب كما فعل عن ديزني لاند باريس) ومع ذلك فإن جيمسون يعد أبرز نقاد ما بعد الحداثة.

ما بعد الحداثة والواقع : نوريس -NOR  
RIS وإيجلتون EAGLETON كما قد يتوقع

المراء من ثقافة تعد فيها التجريبية واستحواد الواقع وسيطرته قديماً العهد وعميقاً الغور فإن الاستجابات البريطانية لما بعد الحداثة قد كانت غير متعاطفة على نسق واحد تقريباً . وقد نشر كريستوفر نوريس كتابين ينتقداهما :

WHAT'S WRONG WITH POST-  
THE truth, (١٩٩٠) MODERNISM  
(١٩٩٣) ABOUT POSTMODERNISM  
ونشر ALEX CALLINICOS ويترى إيجلتون  
كل منهما كتاباً وفي إحدى مقالات الكتاب  
الأول المعنونة -LOST IN THE FUN-  
HOUSE.

اختار نوريس أن يحمل على بويريار لأنه دفع طريقته في الكتابة إلى أبعد مدى يمكن أن تصل إليه ، متلاعباً عن قصد بالبلاغة كسلاح موجه ضد خصوم عقيدة ما بعد الحداثة. ويهاجم بويريار بدءاً لتراجعته عن العقلانية -رلاستنباطه نتائج بعيدة المدى من دلائل محدودة.

وتجاهله «العلامات» التي قد تغفد تشخيصه وكذلك عاداته في القفز باطراد من لعبة لفوية إلى أخرى. فغير أن الدافع الأساسي لخصومة نوريس هو إصرار بويريار على أنه في وضع ما بعد الحداثة حيث تتسم العلامات بالكثرة والتعدد، لم يعد ممكناً «تمييز

كون الأمر يتعلق بأن لغة معينة أو «خطة مفهومية» تقوم بتشفير إدراكها للحقيقة فإن اسناد المقننة على الإحالة إلى الواقع إلى لغة ما هو بالفعل "شرط مسبق" لمعرفة أى لغة".

٢- وكما زعم يورجن هابر ماس - HA BERMAS «إن قضايا الحقيقة والعقل السليم يثيرها على نحو لافرم منه أى خطاب يطرح نفسه من أجل نيل تقدير جاد على نمط التعقيب التشخيصى» ، ويقول آخر فانه يتعين على بويريار أن يستخدم حجة عقلانية ودليلاً مناسباً إذا كان ينبغي إقامة وزن لما يقوله (ومن الجلى أن وجهة نظر نوريس هى أنه ليس كذلك وإن يكون على هذا النحو مادام قد بدأ مقالته بأن يحثنا على أن نفضاضى عن بويريار).

إن نوريس تواق لتوبيع بويريار ومابعد الحداثة ، لأنه على حد قوله ، إن المقننة فقط على معرفة الحقيقة مما يعمل على إبراز التعارض الفعلى بين المعرفة والأيدىولوجية هو الذى يجعل ممكن القىام بنقد سياسى يرمى إلى تحويل الموقف ذاته الذى يصفه كاتب مثل بويريار على نحو معبر تماماً ( مشير للمقت ، يضيف نوريس )

وفى - THE LIWSIMS OF POST-MODERNISM (١٩٩٦) فإن بترى ايجلتون ، الذى يكتب من منظور اشتراكى بوجه عام

الحقيقة TRUTH أو شتى بدائلها وما ينبو عنها - العلم أو «الواقع» أو «الموضوعية» أو «القيمة الاستعمالية» أو «الحاجة» أو ما إلى ذلك - عن التمثيلات الأيدىولوجية التى تطالب على نحو عام أو شائع بهذا اللقب» وفى مقابل هذا يطرح نوريس عدة حجج . تشير إلى إحداها وهو مقطع من كتاب بويريار THE MASSES الذى يجرى فيه مقابلة بين الحقيقة والزيف.

بيد أن نوريس يشعر بحق أن هذا التسجيل للنقاط غير كاف مستطرداً فى اقتراح مايلي على نحو مختلف.

١) إن استراتيجىة الإقناع عند بويريار لايمكنها فى حد ذاتها أن تقلت من التعارض بين الحقيقة / الزيف مادام لايصدق أحد ، وعالم يستطلع الادعاء بصحته وإنه على بينة بذلك . ومن ثم يغنو عرضة للوقوع تحت وطأة الحجة الصارخة التى استخدمت فى مواجهة مذهب النسبية منذ زمن أفلاطون ويوجزها نوريس بقوله « إذا أفلح فى تقويض كل احتكام إلى الحقيقة ... فلا يمكن إذن أن يوجد أى أساس لاعتباره على صواب .. وإذا لم يوفق .. فانه يحق لنا أيضاً أن نرفض دعواه».

٢- تتجه الكتابات الحديثة فى الفلسفة يذكر نوريس DAN-HILARY PUTNAM إلى إظهار أنه بدلا من ALD DON IDSON

ويحيلة تفكيرية معاتلة يرفض وجود تعارض بين التركيب الاجتماعي والفعاليات الحرة وبين مناهضة مذهب الجوهري ومذهب الجوهري نفسه (٩) ، ويواصل تأكيد أنه لا يمكن أن يوجد اختيار ساذج بين " التاريخ بوصفه حكاية مصاغة ومشكلة والتاريخ باعتباره هيولى chaos ) المادة اللامتشكلة المفروض أنها سبقت وجود الكون ( م . ) غنية بالألوان وتناضت بالحياة أو ( وضع علامة استفهام أساسية في مواجهة ليوتار ) وبين الرأي القائل بوجود إما رواية شارحة - METANAVVA TIVE ) رواية تتحدث عن نفسها وعن أساليبها السردية ( م ) وحيدة أو العديد من الروايات السردية الصغيرة . ومداخلة إيجلتون جادة ولانعة وهزلية في أحيان كثيرة .

#### فريدا وما بعد الحداثة

مادام ليوتار يؤكد أنه مازال من المتاح عدم التصور المعرفي الذي يجد أساسا له في الحقيقة فانه يواجه نوعا من الارتباك في إثبات أن روايته للواقع ( عدم وجود الروايات ) السرديات ( الكبرى ، إنما يوجد فقط التزيير غير المنطقي أو الاستدلال الزائف - PARAL OGY ) صائبة . ولايصانف جيمسون مثل هذه الصعوبة في استنكار ثقافة ما بعد الحداثة مادام يجد أساسا له في حقيقة المادية التاريخية ( أو عدم حقيقتها ) . كما يتمسك نوريس وإيجلتون بأساس يقولون عليه في انتقاد ما بعد الحداثة.

وفي الختام ، قد يكون من المفيد الإشارة

يتخذ اتجاهها أقوى من نوريس عندما يرى أن ما بعد الحداثة ، بكل ما تنطوي عليه من نزعة استهلاكية بالغة القوة ، ونزعتها النسبية والاختفاء بالتعددية ، هي بالذات ما يمكن أن يتوقع المرء بروزه في وقت كُفّت فيه مؤقتا الحركات السياسية الجماهيرية عن النشاط وما يضيفه عمله إلى الحجج المناهضة لما بعد الحداثة هو رفض الاتجاه إلى الجزم والتعبير عن آراء قطعية على أساس بعض المعارضات الزائفة.

بالرغم من كل حديث نظرية ما بعد الحداثة عن الاختلاف والتعددية والتغاير فانها كثيرا ماتعمل في نطاق تعارضات ثنائية متحجرة تماما ، إذ يصطف " الاختلاف " و " التعددية " وما إلى ذلك من مصطلحات مرتبة وعلى نحو بديع على أحد جانبي السياج النظري بوصفها ايجابية بما لا يحتمل اللبس ، ومهما تكن نقائضها ( الوحدة ، الهوية ، الشمولية ، الكونية ) فانه يجري صفها على نحو موهك في الجانب الآخر .

لقد أحسن إيجلتون القول متابعاً نوع النقد الذي يكشف عنه هذا بزعمه مثلا أن النزعة الثقافية Culturatism (٨) هي شكل من أشكال الاختزالية reductionism مثل النزعة البيولوجية biologism ، رافضا ، بذلك وجود تعارض بين الرأي القائل أنه مادام الواقع الجسماني يجري تفسيره عبر الخطاب فان الجسم يتكون فقط من الخطاب من ناحية ، ومن ناحية أخرى الاعتقاد البسيط بأن السلوك الانساني يحده أساسا الجسم .

النص ويبدأ الواقع ؟ كيف يستطيع المرء أن يشغل منصبا بحيث يكون في وسعه أن يؤكد انطلاقا منه في الختام ماهو " نص " وماهو " واقع " ( إن الله وحده هو القادر على ذلك ) . إن الحجة المتعلقة بالمعرفة لايتعين عليها بالضرورة أن تصعد السلم حيث يظن ليونار أنه السبيل الوحيد إلى الحقيقة بسؤاله « ماهو الدليل على أن دليلى حقيقى ؟ » النص والواقع ، ماهو داخل النص وماهو خارجه ، يصلان معاً ، صفقة شاملة .

#### دريدا والعقل

إن نفس نوريس الذى يدين بوبريار يوافق على مايشغل دريدا بوضع العقل موضع تساؤل ، إذ يحاول ( وفقا لكلماته فى دراسته عن دريدا ، ١٩٨٧ ) " أن يتطلب مبررا لكون الأمر معقولا نفسه " أو بالأحرى فان دريدا ، كما يوجز نوريس ، " يعتبر المعقولة فى أشكالها الراهنة ( تكنولوجية وغيرها ) تكوينا تاريخيا محددا للغاية لايمكن أن يلتجأ إلى نوع مامن المبرر النهائى " . وبهذا القول فان استعراض نوريس بأكمله يبين ( وربما حتى بشطط ) أن دريدا يمارس المعقولة فى كتاباته وأن حججه تستحضر يوما العقل بكونها متماسكة المعانى ومتساقطة وتفصيلية على نحو ملائم . ومن هذا العرض يتضح أن العقل لا يحتاج إلى « مبرر نهائى » فى الواقع لكى تكون له فعاليتها المتوارثة كخطاب عقلانى .

#### دريدا وفوكوياما

إلى كتابات جاك دريدا لمعرفة رأيه فى هذه القضايا . بما أن العمل التفكيكى الذى بدأه دريدا لنقض وزعزعة « التعارض الثنائى » الذى يثشد الحفاظ على معنى « الحضور » ( ١٠ ) ، ومادام " الحضور " بوجه عام جرى الشعورية كآثر ضرورى فى إدراك الحقيقة ، فان دريدا يعتبر على نطاق واسع فيلسوف ما بعد الحداثة ( ولهذا انتقده بشده CALLINICOS ) فى كتابه - AGAINST POST - MODERNISM ( ١٩٩٠ ) . ومع ذلك ، فان موقف دريدا إزاء ثلاث قضايا حاسمة ، فيما يتعلق بالواقع وطبيعة العقل وإمكان النقد السياسى يبعث على الاطمئنان على نحو مذهل .

#### دريدا والواقع

لقد اشتهر دريدا فى ارتباطه بالزعم الذى سجله فى كتابه " عن علم الكتابة OF GRAMMATOLSGY " لاشئ خارج النص " TL N'YA PAS DE BORS - TEXTE " وهو شعار كان يمكن لبوبريار أن يفتخر بصياغته . ومع ذلك يصعب معرفة ماذا يمكن أن يشبه عالم إنسانى لاتوجد فيه سوى نصوص وأن العلامة SIGN لاعلاقة لها البتة بأى شئ فيما عداها . غير أنه لايتعين علينا . حتى إمعان النظر فى هذا لأنه إذا تمت قراءة دريدا بتدقيق ، كما يلاحظ بالفعل - DOMI - SOUNDINGS فى NICK LA CAPRA فى JIN CRITICAL THESRY ( ١٩٨٩ ) يتضح أن نظريته هى أنه لا يوجد شئ داخل النص كذلك . داخل / خارج النص : كيف يمكن للمرء أن يقرر بصفة جوهرية أين ينتهى

الواقعية أو دعم قوله بحجة عقلانية ولم يشعر بأنه غير مؤهل لتأكيد بدائل سياسية إيجابية لنزعة انتصار المشروع الحر لفوكويوما . ويمكن لذا أن نخلص من مثال دريدا إلى مايلي : إما أنه لا ينتمي إلى مابعد الحداثة فعلاً وحقا أو أن مابعد الحداثة ليست تماما القوة المعاصرة التي لاتقاوم كما قال بعض أنصارها - ونقادها .

١- مارسيل دوشان ( ١٨٨٧ - ١٩٦٨ )  
رسام فرنسي - أحد مؤسسي المدرسة الدادية  
اشتهر بتقنية ما يسمى Ready - made (م)

٢- الدادية : حركة فنية وأدبية انتشرت في سويسرا أولا ثم امتدت إلى العديد من البلدان الأوروبية وأمريكا وذلك إبان الحرب العالمية الأولى ومابعدا . وتعتبر حركة عدمية هامة لجميع المعايير الجمالية منتمة إلى ما يسمى Anti - art , طورت العديد من الأساليب الفنية مثل التجميع Assemblage واللصق collage واعتبر مارسيل دوشان من مروجيها في فرنسا - وقد خرجت من إحشائها الحركة السيريالية بانشقاق أنثريه بريتون عن هذه الحركة لعدميتها وإنشاء السيريالية ( المترجم )

٣- روائي أمريكي مولود في ١٩٣٠ بدأ

في ١٩٩٢ نشر فرانسييس فوكوياما كتابا بعنوان مابعد حداشي ملوى THE END OF "HISTORY AND THE LAST MAN" وتضمن رسالة مابعد حداثية مججلة بأن الديمقراطية الليبرالية والرأسمالية الاستهلاكية سوف تستولي في نهاية الأمر على العالم قاطبة وبذلك تستكمل التاريخ الإنساني وتودع الوداع الأخير مطالب أى نقد اشتراكي أو راديكالي للنظام الرأسمالي ولم يجد دريدا مشقة كبيرة ، أولا ( في كتابه Specters of Mars ، ١٩٩٤ ) في إظهار العدد الضخم من الثغرات وجوانب الإغفال في رواية فوكوياما لـ « الأخبار السارة » - فلا تسيّر جميع الدول صوب الديمقراطية الليبرالية بشكل حتمي في رقة وبمائه كما يفترض فوكوياما . فالسوق الحرة لاتنتج بالضرورة حرية سياسية ( أى نعم « حربان عالميتان » وأحوال النظام الشمولي ) .

وثانيا فإن دريدا يؤكد أن نعمة فوكوياما الإنجيلية تستحضر بقية « الإيمان المسيحي بالآخرة » وأنه يزلق باستمرار فيما بين الواقع الفعلي ومثال أعلى ، وأنه يفترض نوعا من التعريف الشامل للطبيعة الإنسانية ( الإنسان كإنسان ) .

وخلال هذا النقد المدمر لفوكوياما لم يظهر دريدا أى تحفظ البتة في شأن التماس الدلائل



حياته موسيقيا ثم أصبح أستاذا للغة الانجليزية في جامعة نيويورك - يعتبر تلميذا لكافكا وجويس . تتاول في رواياته افتقار القيم في العالم ، واستحالة اتخاذ قرار عادل ، بأسلوب ساخر بلا توقيير واحترام ومن أشهر رواياته sat - weed Factor ( ١٩٦٠ ) - المترجم.

٤- راقص ومصمم رقصات أمريكي مولود في ١٩١٩ كون فرقة خاصة للرقص في ١٩٥٣ وارتاد اتجاهات تجريدية جديدة في مجال الرقص الحديث .

٥- يستخدم ليوتار هنا مصطلح " المركنتلية " اشارة إلى النظرية الاقتصادية التي سادت القرن السابع عشر ورات أن التجارة تولد الثروة مما يستدعي تشجيع الصابرات والاقبال من الواردات لتحقيق فائض في الميزان التجاري فضلا عن انتهاز سياسات تهدف إلى تطوير الزراعة والصناعة واتباع سياسات حمائية صارمة لدعم الاقتصاد الوطني ( المترجم )

٦- المقصود هنا الفلسفة الإنسانية التي تؤكد على قيمة الإنسان وقدرته على تحقيق الذات عن طريق العقل والتي تشمل بوجه عام الثقافة الأوروبية التي سادت عصر التنوير بافضة الإيمان بأية قوة خارقة للطبيعة (م).

٧- المعارضة (pastiche) محاكاة الأثر الألبى السابق محاكاة دقيقة أما المحاكاة التهكمية (parody) فهي إعادة أداء عمل فني أو أدبي جاد بطريقة ساخرة مثيرة للضحك والدعابة مع مراعاة خصائص الأسلوب الأصلي ( راجع د. مجدى وهبة : معجم مصطلحات الأدب ) مكتبة لبنان - (المترجم)

٨- نظرية أنثروبولوجية انتشرت بصفة خاصة في الولايات المتحدة مؤكدة أولوية الثقافة في تحديد سلوك النظم الاجتماعية وتهتم في عملية تحليل وتفسير أنماط السلوك بنظام القيم وأشكال التمثيل ونظام الرموز وما إلى ذلك (م)

٩. تقديم الماهية أو الجوهر على الوجود (تقيض الوجودية ) بمعنى وجود صفات جوهرية في كل ما يدرس وهي واضحة وضوح البديهيات وأن السياق ليست له أهمية كبيرة (راجع د. محمد عناني ) (م)

١٠- يعني الحضور " Presence " التسليم بوجود نظام خارج نطاق اللغة وإطار عملها بحيث يبرر مادية من الإحالة إلى الحقائق أو الحقيقة ( د. محمد عناني ، مرجع سابق ) - (م) ■



# متابعات

العالم الثالث يوقف قطار العولمة

أمريكا والعراق

الصراع السياسي وانتخابات الرئاسة الأمريكية

اتفاق نيفاشا

## العالم الثالث يوقف قطار العولة فى كانكون

■ جمال عمر

مثل فشل الاجتماع الوزاري الخامس لمنظمة التجارة العالمية الذي

انعقد في مدينة كانكون المكسيكية في الفترة من ١٠ إلى ١٤ سبتمبر

الماضي نقطة تحول حاسمة في مسيرة منظمة التجارة العالمية.

فمنذ فشلت اجتماعات سياتل تزايد إدراك الدول النامية إن النظام التجاري الدولي الحالي و

الذي تمثله منظمة التجارة العالمية يمثل مصالح الجزء المتقدم من النظام الرأسمالي العالمي و

شركاته المتعدية الجنسية، وإن كل ما دبهجه وسائل الإعلام من قصائد مديح للعولة و ما تحمله

من الخير الوفير للدول الفقيرة هو محض وهم.

فالعولة النيوليبرالية ليست طريقاً ذا اتجاهين تعمل لصالح الجميع فقراء و أغنياء على حد

سواء، بل هي طريق ذو اتجاه واحد لصالح الأغنياء و على حساب الفقراء . و التحرير إنما يعنى

فتح أسواق الدول النامية لمنتجات و سلع و خدمات الدول الغنية، في حين تفرض القيود كافة على

دخول منتجات الدول النامية لأسواق الدول الغنية.

و منذ انتهاء مفاوضات جولة الدوحة في نوفمبر ٢٠٠١ و التي استغلت فيها الولايات المتحدة

و دول الغرب أحداث ١١ سبتمبر لتفرض اجندتها على المؤتمر، بدأت بوادر الخلافات بين الدول

النامية و الدول الغنية في الظهور.

فقد أدركت الدول النامية إن كل ما قيل من مراعاة الأبعاد التنموية و الاجتماعية لها في

جولة الدوحة للتنمية هو من قبيل الخداع للأسباب التالية:

• تراجع الدول المتقدمة عن وعودها بجدية الأخذ بهنود المعاملة التفضيلية و الخاصة و العمل

على تفعيلها و ترجمتها إلى واقع عملي كأحد المطالب الأساسية للدول النامية و الأقل نمواً.

• الضغوط المستمرة من جانب الدول المتقدمة لفرض موضوعات تهمها بالدرجة الأولى، مثل موضوعات البيئة والاستثمار والمشتريات الحكومية، وهي الموضوعات التي ترفض كثير من الدول النامية إدراجها في إطار المفاوضات الجارية.

• ما أعلنته الدول المتقدمة من ربط أى تنازلات تقدمها في اتجاه خفض الدعم على الزراعة بإلزام الدول النامية بفتح أسواقها وخفض التعريفات الجمركية أمام السلع الصناعية. وقد توافقت هذه الأسباب مع الإحباطات والخسائر التي طالت الدول النامية منذ انتهاء جولة أوروجواي، لتفرض عليها ضرورة التوقف عن تقديم التنازلات المجانية، والمواجهة الجماعية للزحف النيوليبرالي الذي لا يحمل معه إلا الخراب والدمار لشعوب العالم الثالث، وهو ما ظهرت بوادره في كاتكون.

### كاتكون: أول الطريق

كان من المؤكد أن يفضل مؤتمر كاتكون، بل كان من المهم والضروري له أن يفضل، لأسباب وعوامل كثيرة منها تباين الأولويات التي انعكست على اجندات التفاوض، ورغبة الدول النامية في الخروج من مرحلة تقليل الخسائر إلى تحقيق مكاسب ولو ضئيلة وهي المرة الأولى التي تختار الدول النامية هذا التوجه.

فكل ما كان يهم المفاوضات الغربيين هو التوصل إلى اتفاقية قواعد الاستثمار والمنافسة، إذ تضغط الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي باتجاه التوقيع عليها من جانب الدول النامية. هذه الاتفاقية تعني تكبيل هذه الدول وتوسيع أنظمة حقوق الملكية، وتطال مجالات حساسة جداً مثل صناعة الأدوية الرخيصة للأمراض الخطيرة في البلدان النامية (وهو ما تعتبره الدول الغنية خرقاً لحقوق الملكية وتشتترط على الدول الفقيرة شراء الأدوية الباهظة الثمن من مصدرها الغربي).

أما مفاوضو الدول النامية فقد أرادوا التركيز على القضايا الأخرى الأكثر أهمية وإلحاحاً لمجتمعاتهم التي تشكل غالبية سكان الأرض، وفي مقدمتها تفكيك أنظمة الحماية الغربية

للقطاع الزراعي، وإدخال منتجات الدول الفقيرة إلى أسواق الدول الغنية، وحماية الأسواق النامية من طوفان المنتجات الغربية.

## مجموعة الـ ٢١

وكان أحد أهم العوامل التي شكلت نجاح الدول النامية في إفشال مؤتمر كانكون هو تشكيل مجموعة الدول الـ ٢١ بقيادة الصين والهند والبرازيل. وفوجئت الدول الغنية، للمرة الأولى، بوجود موقف تفاوضي موحد لهذه الدول الفقيرة يتصف بالصلابة والوحدة. إن ما طالبت به مجموعة الـ ٢١، وهو تكرار لمطالب دائمة منذ جولة أوروغواي ومراكش (١٩٩٣)، هو إنهاء الحظر على دخول منتجات وصادرات الدول النامية (وخصوصاً المنتجات الزراعية) إلى أسواق الدول الغنية، وتفكيك أنظمة الدعم الخيالي الذي تقدمه الدول الغنية إلى القطاع الزراعي والمزارعين فيها مخالفة بذلك قوانين منظمة التجارة العالمية، وبحيث تجعل من المنتجات الزراعية الغربية أقل سعراً وأكثر منافسة في العالم. وهناك أيضاً مطلب حماية الصناعات الناشئة في الدول النامية من منافسة نظيراتها الأكثر جودة والأرخص سعراً القادمة من الشركات الغربية، وهي الحماية نفسها التي تمتعت بها الصناعات الغربية عندما كانت ضعيفة وفي بدايات تكونها. هذه المطالب ممكن تحقيقها، وليست مستحيلة. فقد دخلت الصين على الخط بعدما أصبحت عضواً كامل العضوية في المنظمة، وبها استجمعت الدول والحكومات الشجاعة الكافية لتقول لا لاستمرار استهتار الدول الغنية بمصالح بلايين البشر في طول الأرض وعرضها.

## أمريكا والعراق والعودة إلى الأمم المتحدة

في أوائل شهر سبتمبر أعلن الرئيس الأمريكي جورج بوش عن رغبة بلاده في العودة إلى الأمم المتحدة بشأن الملف العراقي. و يأتي إعلان الرئيس بوش بالعودة إلى الأمم المتحدة ليؤكد الأزمة

التي تديرها الإدارة الأمريكية وسعيها لمشاركة الدول الكبرى في مجلس الأمن تأمين احتلالها للعراق.

## موت الأمم المتحدة

وجدير بالذكر إن الولايات المتحدة قد قامت بالعدوان واحتلال العراق في عدوان صريح على قرارات الأمم المتحدة وقواعد الشرعية الدولية، بل و شنت عليها اخطر حملة تعرضت لها المنظمة الدولية في تاريخها

فقد كتب ريتشارد بيرل في مقال له في صحيفة الجارديان انه يحمّد الله على إن الأمم المتحدة قد ماتت، وإن كانت ستبقى بعد ذلك مقراً للثروة على ضفة نهر الهاديسون.

وما قاله بيرل قبل الحرب يتفق تماماً مع ما قالته كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي بعد الحرب من أن من دفع المال والدم لتحرير العراق هو الذي يحق له دون غيره إعادة بناء العراق في صيغته الجديدة. وكلاهما يتفق مع التوجه الأمريكي باستبعاد الأمم المتحدة و تفهيبها بل وقتلها باعتبارها إنها لا تمثل النظام العالمي، وإنها نتاج توازنات نظام الثنائية القطبية الذي انتهى.

الأسباب التي دفعت الإدارة الأمريكية للعودة إلى الأمم المتحدة:

١. تصاعد عمليات المقاومة العراقية:

لا شك إن عمليات المقاومة قد تسببت في خسائر كبيرة في القوات الأمريكية والقوات الحليفة لها.

فقد قدم بوتر جوس رئيس لجنة الاستخبارات في مجلس النواب الأمريكي تقريراً بعد زيارة وفد الكونجرس إلى بغداد قال فيه "إن عدد القتلى من الجنود والضباط الأمريكيين في اليوم الواحد يصل إلى ما بين ١٠ و ١٢ قتيلاً، وإن مجموع القتلى الشهري بلغ ٣٠٠ قتيل، وإن استمرار هذه المعدلات يعنى إن القوات الأمريكية قد تفقد سنوياً أكثر من ثلاثة آلاف قتيل. وإن هذه النسبة العالية من القتلى تشير إلى إن هناك فشلاً ذريعاً وكبيراً للاحتلال".

غير أن أحدث التقديرات عن أعداد القتلى والجرحى الأمريكيين ظهرت في موقع على الإنترنت اسمه "جنودنا يقولون الحقيقة" وهو موقع أمريكي أنشأه ضابط شارك في حرب فيتنام. ويشير الموقع إلى إن عدد القتلى الأمريكيين خلال مائة يوم بعد الإعلان عن انتهاء الحرب، بلغ ٩٥٠ قتيلًا، وأكثر من أربعة آلاف جريح أغلبهم تقطعت أظرافهم وفي حالات حرجة.

## ٢- التكلفة الاقتصادية الباهظة:

إن الوجود العسكري الأمريكي في العراق يكلف الخزانة الأمريكية حوالي أربعة مليارات دولار شهرياً بعد أن تكلفت عملية الغزو نفسها ما يربو على ٢٠٠ مليار دولار، وفي الوقت الذي بلغ فيه عجز الموازنة الفيدرالية العامة رقماً قياسياً غير مسبوق يصعد حثيثاً إلى مستوى ٥٠٠ مليار دولار.

و إضافة إلى هذه الأعباء فقد طلب الرئيس بوش تخصيص ٨٧ مليار دولار لإعادة الإعمار في العراق وأفغانستان، وهو ما يضيف أعباء جديدة على المواطن الأمريكي دافع الضرائب وعلى العجز المستمر في الموازنة الفيدرالية.

وهو الأمر الخطير الذي يواجه إدارة بوش في ظل أزمة اقتصادية متفاقمة، وفي ظل تأكيد استطلاعات الرأي على إن تأييد الاحتلال بدأ يضمحل.

ويأتى ذلك مع اختفاء آخر ملامح التفاؤل الكاذب باستعادة نفقات الاحتلال عن طريق مبيعات النفط. فالأوضاع المنهارة لصناعة النفط العراقية تعنى حسب إجماع خبراء الاقتصاد إن معظم موارد النفط ستذهب خلال سنوات عدة قادمة إلى أعمال الإصلاح وإعادة بناء الهياكل الارتكازية.

## ٣- التخطيط داخل البنتاجون وأحوال الجنود الأمريكيين:

وقد تزامن الإعلان عن العودة إلى الأمم المتحدة مع صدور تقرير عن مكتب ميزانية الكونجرس جاء فيه إن الولايات المتحدة ستضطر إلى تخفيض عدد قواتها النظامية في العراق



بنسبة ٥٠٪ مع حلول شهر مارس ٢٠٠٤، إنذا لم تلجأ إلى استخدام وحدات عسكرية مختلفة لا تستخدمها عادة في عمليات حفظ السلام، أو إنذا لم تلجأ إلى دول أخرى، لأنها لا تستطيع التوفيق بين التزاماتها في العراق و التزاماتها العسكرية في أماكن أخرى في العالم.

و أضاف التقرير انه لا يوجد لدى القوات البرية وحدات كافية لإبقاء العدد الراهن من الجنود في العراق، وتحديد فترة الخدمة هناك لسنة واحدة، وفي الوقت ذاته الحفاظ على الالتزامات الأخرى. وهناك وحدات من الحرس الوطني وقوات الاحتياط تخدم حالياً في العراق. وتابع التقرير انه إنذا لم يتم استدعاء وحدات احتياط إضافية (و هو أمر له مضاعفات سياسية واقتصادية خطيرة) فان قوات الاحتلال بحجمها الحالي لا يمكن الحفاظ عليها إلى ما بعد مارس ٢٠٠٤.

و يقول السناتور الديمقراطي الذي طلب التقرير روبرت بيرد، و هو أحد أبرز معارضي الحرب، إن التقرير يثبت أن إدارة الرئيس بوش أخفقت في مضارحة الشعب الأمريكي بالكلفة الحقيقية لغزوها للعراق، و طالب باسراء حلف الناتو و الأمم المتحدة و تدويل الاحتلال للعراق. و رداً على دعوات المحافظين الجدد بإرسال مزيد من القوات إلى العراق، كتبت صحيفة نيويورك تايمز متسائلة عن أية قوات يجري الحديث؟ فالقواعد العسكرية الرعية تقتضى بأن يكون هناك مقابل كل فرقة عسكرية واحدة ترسل إلى الخارج يكون هناك ٣ فرق في الداخل، في حين توجد حالياً في الخارج ٢١ فرقة منها ١٦ في العراق من مجموع القوات القتالية الحربية البالغة ٣٣ فرقة.

و بالنسبة لأحوال الجنود الأمريكيين، فان ما ينشر عن انهيار معنوياتهم في العراق في وسائل الإعلام الأمريكية و على شبكة الإنترنت لا يعد و لا يحصى. و كلها تتحدث عن مدى الصعوبات التي يواجهها الجنود الأمريكيون في هذا المستنقع الخطير، وكيف ينظر إليهم العراقيون على انهم قوة احتلال و انهم لم يعودوا يشعرون بأنهم أبطال و إن معنوياتهم منخفضة للغاية و يعانون من التعب و الإنهاك و انهم يعاملون كحيوانات في المزرعة و إن الكثيرين منهم يتمنون

الموت كل يوم لكي يتخلصوا من هذه الحياة الكريهة، وانهم يتفقون جميعاً على إن الأخطاء التي ارتكبتها الأمريكيون في العراق هي الأخطاء نفسها التي ارتكبوها من قبل في فيتنام.

#### ٤- الوضع المتدهور في العراق:

فبعد أكثر من ستة اشهر على سقوط النظام العراقي، لم تتمكن قوات الاحتلال الأمريكي من تلبية الحاجات الأساسية للشعب العراقي، ويشير آلان جريش في صحيفة لوموند ديبلوماتيك إلى ان السكان المذهولين يتفرجون على الجنود الأمريكيين بلباسهم المستقبلي ووسائلهم التكنولوجية العالية و اللوجيستية المتطورة التي تؤمن لهم المياه المعدنية و المأكّل الوفير. فلماذا يعجزون عن تأمين مياه الشرب و الهاتف و التيار الكهربائي؟ حتى المطار الدولي لا يزال مقفلاً ليمد في عزلة البلاد، بينما ينتشر اللصوص على طريق عمان - بغداد التي هي بمثابة الرئة التي كان يتنفس منها العراق خلال فترة الحظر النفطي.

و يشير جريش على سبيل المقارنة إلى انه بعد حرب عام ١٩٩١ و بالرغم من العقوبات تمكنت الحكومة العراقية خلال اشهر و بفضل الترتيبات المرتجلة تأمين الخدمات الأساسية التي تعرضت لتدمير يفوق ما تعرضت له عام ٢٠٠٣ .

فحالة الغليان في أوساط العراقيين ضد الاحتلال تتصاعد، و تساهم التصرفات الأمريكية و البريطانية الخاطئة في صب المزيد من الزيت على نارها. فالكهرباء ما زالت مقطوعة في معظم أنحاء العراق، و الخدمات الطبية في أسوأ حالاتها، و تأتي عمليات المداومة و التفتيش العشوائية المهينة و التي تصل إلى ما بين ٤٠ - ٥٠ مداومة في اليوم الواحد، و تتركز في الثلث السني لبيوت العراقيين بحثاً عن الأسلحة و العناصر التي تمارس أعمال مقاومة ضد قوات الاحتلال الأمريكي، و هي عمليات تستخدم فيها الكلاب، و لا تستثنى النساء و ملايسهن الداخلية، لتحول العراقيين إلى العسكر المعادي للاحتلال.

## الصراع السياسي و انتخابات الرئاسة الأمريكية :

تضافرت العوامل السابقة إضافة لاشتعال الصراع السياسي و بداية الحملات الانتخابية للحزبين الديمقراطي و الجمهوري استعداداً لانتخابات الرئاسة الأمريكية في ٢٠٠٥ لتشكل عوامل ضاغطة على إدارة بوش لقبول نصيحة كولن باول و بلير بالعودة إلى الأمم المتحدة.

فقد بدأ الخطاب السياسي الأمريكي يدرك تماماً أبعاد خطورة السياسة الأمريكية في العراق على أمريكا و العالم، حيث اعترف آل جور نائب الرئيس الأمريكي السابق إن إدارة بوش تورطت فعلياً في هذه الحرب التي خدعت بها الشعب الأمريكي و ضلّته سعياً وراء تطبيق مثل هذه الاستراتيجية المتطرفة و التي ضممت أساساً لتضيف مزيداً من الثراء الفاحش على الشركات الداعمة لبوش، و إن الحجج التي حاولت الإدارة الأمريكية تمريرها بهدف غزو العراق كلها كانت محض افتراء و كذب و تزيف و إن القوات الأمريكية دفعت ثمن هذا التزييف حيث وصل بها الأمر إلى وضع خطير، و إن الشعب الأمريكي اليوم يعاني من هذه السياسة حيث إن عليه أن يدفع مليار دولار كل أسبوع كضرائب لتمويل احتلال العراق.

و في هذا السياق تصاعدت الحملة المطالبة بإقالة دونالد رامسفيلد و وولفويتز و دوجلاس فايت باعتبارهم مسؤولين عن ما يحدث في العراق، و هو ما اجبر الرئيس بوش على انتزاع ملف العراق من رامسفيلد و تسليمه إلى كوندوليزا رايس مستشارته لشئون الأمن القومي، الأمر الذي يؤكد على فشل وزارة الدفاع في إدارة عراق ما بعد الاحتلال.

### قرار مجلس الأمن : ما الجديد ؟

بالتأكيد هناك جديد في القرار الذي اعتبرته الإدارة الأمريكية نصراً دبلوماسياً، فالقرار يقضى بإنشاء قوة متعددة الجنسيات بقيادة أمريكية ، و مساهمة الدول الأعضاء في تكاليف إعادة إعمار العراق .

و لاشك إن هذه مطالب حاسمة للإدارة الأمريكية في إطار تقليل التكلفة المالية و البشرية للاحتلال، و لتخفيف حدة المعارضة التي تواجهها.

ولكن ما يضع هذا النصر موضع الشك هو ما جاء في تصريحات كولن باول نفسه الذي عبر فيها عن تحفظه في احتمال أن يؤدي القرار الجديد إلى مساهمة دول جديدة بإرسال قوات إلى العراق، إضافة إلى البيان المشترك الذي أعلنت فيه ألمانيا وفرنسا وروسيا في إنها لن ترسل قوات إلى العراق و لن تساهم في تمويل إعادة إعمار العراق، وإنها صوتت فقط حرصاً على وحدة المجتمع الدولي و الحيولة دون انقسام مجلس الأمن، وبغض النظر عن تحفظاتها على القرار التي تمثلت في مطالبتها بإعطاء الأمم المتحدة الدور الرئيسي في العراق و تحديد جدول زمني لعودة السيادة العراقية إلى العراقيين.

و في ظل تردى الأوضاع الأمنية و الاقتصادية و حالة الغليان التي تسود الشارع العراقي و تصاعد حدة المقاومة العراقية و رفضها للاحتلال ، فمن المشكوك فيه أن تتدفق القوات و الأموال إلى العراق ، فالمعادلة المشوهة التي فرضتها الإدارة الأمريكية على مجلس الأمن لن تحقق الأمن و الاستقرار لقوات الاحتلال وسيكون مصيرها الفشل الذريع.

### مستقبل الاحتلال الأمريكي

فإذا كانت الولايات المتحدة باستخدام قوتها العسكرية الجبارة قد استطاعت أن تحقق انتصاراً عسكرياً سريعاً على نظام فاشستي متآكل داخلياً و محاصر خارجياً ، فإنها لم ولن تستطيع تحقيق أي انتصار آخر له صلة بتحقيق الأمن و الاستقرار لقوات الاحتلال، نتيجة تصاعد عمليات المقاومة و رفض الشعب العراقي للاحتلال، إضافة إلى ارتفاع التكلفة المالية و البشرية للاحتلال، و هو ما سيكون له بالتأكيد انعكاسات داخلية على المجتمع الأمريكي و اتجاهات الرأي العام فيه، كما انه سيفرض مراجعة سريعة لاستراتيجية الأمن القومي الأمريكي التي ثبت فشلها في العراق.

### اتفاق نيفاشا

#### هل ينهي الحرب الأهلية السودانية؟

في الخامس والعشرين من شهر سبتمبر الماضي شهد منتجع نيفاشا الكيني توقيع اتفاق الترتيبات العسكرية والأمنية بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية لتحرير السودان.

و قد حرصت الأطراف المعنية على نجاح المفاوضات بأي شكل ، واتضح ذلك في وجود كل من على عثمان طه رجل النظام السوداني القوي و جون قرنق زعيم الحركة الشعبية على رأس فريق التفاوض.

### اتفاق تحت الضغط

و تجدر الإشارة إلى أن طرفي الاتفاق وجدا نفسيهما مجبرين على التوصل إلى اتفاق في جولة نيفاشا ، فالحركة الشعبية وجدت نفسها مجبرة على التوصل لهذا الاتفاق بسبب عدة تطورات أهمها الضغوط الأمريكية المستمرة لإنهاء الحرب في السودان في اقرب وقت ، إضافة إلى انفراج العلاقات بين أمريكا والحكومة السودانية وتأكيد الموقف الأمريكي على وحدة السودان .

ومن جهتها وجدت الحكومة نفسها مجبرة هي الأخرى على التوصل لاتفاق لقطع الطريق أمام العقوبات التي يفرضها قانون سلام السودان ضد الخرطوم في حال عدم التوصل إلى اتفاق سلام مع الحركة الشعبية ، إضافة إلى تردي الأوضاع الاقتصادية وارتفاع الأصوات التي تطالب بوقف نزيف الحرب التي راح ضحيتها مئات الآلاف من الشباب.

### ملاحظات على الاتفاق

- عدم مشاركة الأطراف السياسية الأخرى في المفاوضات سواء كانت شمالية أو جنوبية ، مما يعني إن السلام في السودان مقصور على الحكومة والحركة فقط و إن الطرفين قد عقدا اتفاق شراكة بينهما.

- عمل الاتفاق على حل المشكلة الأساسية المتمثلة في وجود قوات الجيش النظامي في الجنوب والتي تقدر بنحو ١٢٠ ألف عنصر ، فإن يبقى من هؤلاء سوى ١٢ ألفا فقط ، وهذا أمر إيجابي فيما يتصل بفض الاشتباك في مواقع القتال في الجنوب.

- وجود وساطة دولية تتمثل في الإيجاد والولايات المتحدة يجعل من الصعب على أي من الطرفين التراجع عن الاتفاق ، ويرتبط بذلك أيضا إشراف دولي على العملية برمتها.

- الحديث عن عقيدة عسكرية جديدة للقوات المسلحة يعد نقطة مهمة فيما يتعلق بخطوات بناء الثقة بين الجانبين، إلا أنه قد يكون من الصعب على نظام الخرطوم التنازل عن عقيدته وتوجهاته الإسلامية التي بنى على أساسها ما تبقى من الجيش السوداني بعد أن تم تسريح الآلاف من الرافضين لهذه العقيدة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تصادم عقيدة الجيش الشعبي وعقيدة المؤتمر الوطني الحاكم.

- عدم إغفال الاتفاق لوضع الفصائل المسلحة المؤيدة لهذا الطرف أو ذاك يعد أمراً مهماً لأن تجاوزه كان يمكن أن يقوض الاتفاق.

- استمرار وجود جيشين منفصلين خلال الفترة الانتقالية يعدّ من الأمور الخطيرة ويمكن أن يشكل تهديداً للاتفاق.

- عدم الإشارة إلى موعد زمني للخفض النسبي لقوات الجانبين، وكذلك حجم القوات التي ينبغي تخفيضها وما إذا كان سيتم خفض بالتساوي في وجود تفاوت واضح في حجم الجيشين لصالح الحكومة.

إضافة إلى ذلك فإن الاتفاق الإطارى نسف ثوابت نظام الإنقاذ الذي ظل يتمسك طوال نحو خمسة عشر عاماً بتوجهاته الإسلامية الأحادية الراضية لاقتسام السلطة مع أي طرف، كما صدم كافة الشعارات التي ظل يرفعها والتي من أجلها أعلن الجهاد على القوات "المارقة" في جنوب السودان ودخل في عداوة مع الولايات المتحدة "الشيطان الأكبر"، ما يعني أنه يعيش حالة من الوهن السياسى والفشل في الأداء في كافة جوانب الحياة، أجبرته على التخلي عن ذلك. كما تخلى النظام عن مشروعه الحضارى الذي ينطوي على إقامة دولة دينية متطرفة تصدر الثورة وتتوسع من خلال إلغاء الحدود وفرض التعريب والأسلحة والتنازل عن هتافاته السابقة على شاكلة "نأكل مما نزرع" و" نلبس مما نصنع" إضافة إلى تجييش الشباب ونشرهم على "الثغور" للدفاع عن "العقيدة والوطن".

## مخاطر مستقبلية

من الواضح إن اتفاق الترتيبات الأمنية شكل اختراقاً لقواعد اللعبة في السياسة السودانية، مما يعني إفراز قوى جديدة تتوافق مع أصول اللعبة التي رسمها حكام السودان الجدد، وهو ما يؤكد على إن العلاقة بين الشركاء الجدد لا مفتاح لها سوى الأمن الذي يفسح لهم المجال لقيادة المجتمع السوداني نحو المصائر التي تنسجم مع أفكارهم وتوحدهم خلال الفترة الانتقالية. وبحكم أن الحكومة والحركة هما من توصلا إلى الاتفاق ومن يتابع تنفيذه، فإن هذا يعني بالضرورة إن الطرفين يجب أن يظلا في السلطة حتى انتهاء الفترة الانتقالية، وإلا فإن الاتفاق سينهار لا محالة، وتسنم السلطة هذا لن يسمح بوجود الممارسة الديمقراطية خلال الفترة الانتقالية، وإلا فإن الباب سينفتح أمام الصراعات إذا حدد الشعب خياراته الديمقراطية ولم يحدز لأي من الطرفين، وهذا هو بالتحديد ما أجبر الحكومة على توثيق علاقاتها بالحركة ومطالبتها بالمشاركة خلال الفترة الانتقالية.

والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا هو، أين هي القوى السياسية السودانية الأخرى مما يحدث؟

من الواضح إن الحركة الشعبية لتحرير السودان دعمت علاقاتها بالتجمع الوطني الديمقراطي إبان مرحلة الصراع مع الإنقاذ، كما استقطبت الإنقاذ من خلال قانون لتوالي كيانات سياسية هشة لا سند شعبي لها حاولت أن تطرحها كورقة مساومة في أي عملية تفاوض مع القوى السياسية الرئيسية قبل انقلاب الثلاثين من يونيو ١٩٨٩، ويمكن للإنقاذ أن تتنصل، كمعدها من أي استحقاقات تجاه كيانات هي التي شكلتها أصلا، غير أن تخلي الحركة الشعبية عن التجمع ينطوي على أبعاد خطيرة.

ومن هذه الزاوية تتكشف أسباب إصرار الحكومة على تشكيل ثنائية سياسية بين الحزب الحاكم والحركة الشعبية لتحرير السودان، إذ أن حزب المؤتمر لا يمكن له أن يواجه القوى السياسية الأخرى، شمالية كانت أو جنوبية خلال الفترة الانتقالية إلا بالاستقواء بالحركة

ويعدم خارجي لنظام حكم جديد في السودان يمكنه أن يستجيب للمصالح الأمريكية في السودان ما بعد الحرب ضد ما أطلق عليه "الإرهاب".

وبالإضافة إلى ذلك فإن الولايات المتحدة تستهدف وقف التوترات والنزاعات في جميع أرجاء العالم، ولقد اندثرت في عالم القطب الأوحّد التوترات التي رافقت الحرب الباردة وقامت مكانها شعارات مثل " الأمن هو الهم الأول للعملة"، ومن رحم هذه الشعارات وقف حلفاء الإيجاد وراء مفاوضات السلام السودانية ورموا بها في قلب مفهوم الأمن الذي أصبح الهاجس الأساسي للولايات المتحدة، ومن هذا المنطلق فإن اتفاق نيفاشا وما سيليه من اتفاقات إنما وجد ليبقى ويدوم، وعلى الفعاليات السياسية الشمالية والجنوبية أن ترضخ للرغبة الأمريكية إن هي أرادت البقاء.

ويجمع المراقبون على أنه وبالرغم من الرغبة الأكيدة في تحقيق السلام طريقاً إلى النماء والاستقرار والتقدم، إلا إن ما ورد في اتفاق الترتيبات الأمنية لا يوفر الحد الأدنى لتطلعات أبناء السودان، ويخشون من أن يكون الاتفاق عبارة عن حزمة تنازلات استجابة لضغوط خارجية أو مناورة من الحكومة والحركة لإضعاف الآخر، ويمتقدون بأنه إن كانت النية صادقة حقاً لكان من الضروري أن يمهّد الاتفاق ويوضح شديد لوحدة السودان وليس لإبعاد الأطراف الفاعلة الأخرى، وأن يؤسس لقوات مسلحة سودانية تمثل جميع أهل السودان، وإدماج لجميع الفصائل المسلحة، ودعوة الجميع للمشاركة في صنع السلام.

ورغم كل السلبات التي تحيط باتفاق الترتيبات الأمنية يتشبّث السودانيون بالأمل في أن ينجح هذا الاتفاق في تجسير الهوة بين الشمال والجنوب وأن يوقف نزيف الدم السوداني. وأكثر ما يخشاه السودانيون أن يكون هذا الاتفاق مجرد استراحة للمحاربين.



---

# وثائق

---

## وثيقة

### الاتفاق حول الإجراءات الأمنية أثناء الفترة الانتقالية

نيفاشا: الخميس ٢٥ سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٣

هـ بما أن حكومة جمهورية السودان، والحركة الشعبية - الجيش الشعبي لتحرير السودان (الطرفين) ظلا يجريان مفاوضات في نيفاشا، كينيا، منذ الثاني من سبتمبر ٢٠٠٣، تحت رعاية عملية سلام الإيقاد؛ وبما أن الطرفين عبرا مجددا عن التزامهما بالحل السلمي، الشامل والمتفاوض عليه، للنزاع السوداني، في إطار وحدة السودان، كما ورد في بروتوكول مشاكوس في أغسطس (آب) ٢٠٠٢ .

يسجل الطرفان الآن، وفي الإطار المشار إليه أعلاه، انهما توصلا إلى اتفاقية محددة حول الإجراءات الأمنية خلال الفترة الانتقالية، مرفق نصها الموقع أدناه، والذي سيضمن لاحقا في اتفاقية السلام النهائية.

وقد اتفقت الأطراف وأكدت، أنها ستستأنف المفاوضات مباشرة حول القضايا المتبقية وتواصل التفاوض لاحقا للوصول إلى اتفاقية شاملة لوقف إطلاق النار، حتى تتمكن من الوصول إلى اتفاقية نهائية شاملة للسلام في السودان.

إبريس محمد عبد القادر

الكوماندور باقان اموم عن حكومة السودان عن الحركة الشعبية

- الجيش الشعبي لتحرير السودان

الاتفاق الإطارى حول الإجراءات الأمنية، خلال الفترة الانتقالية بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان، الجيش الشعبي لتحرير السودان:

١ - وضع الجيشين:

أ - في إطار السودان الموحد، وفي حالة تأكيد نتيجة استفتاء تقرير المصير لخيار الوحدة، يتفق الطرفان (حكومة السودان والحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان) على تكوين

جيش المستقبل في السودان من القوات المسلحة السودانية (قمس) والجيش الشعبي لتحرير السودان (جشتس).

ب- وكجزء من اتفاقية السلام، ومن أجل إنهاء الحرب، يتفق الطرفان على بقاء الجيشين منفصلين خلال الفترة الانتقالية، كما يتفقان إضافة إلى ذلك على اعتبار كلتا القوتين، وعلى قدم المساواة، القوات المسلحة السودانية القومية، ومعاملتها على هذا الأساس، مع وضع الاعتبار للمادة (ج) أدناه.

ج- يتفق الطرفان على خفض التناسبي للقوات من كلا الجانبين، خلال فترة مناسبة، بعد إكمال إجراءات وقف إطلاق النار.

د- لن يكون للقوات المسلحة الوطنية تفويض داخلي في ما يتعلق بالقانون والنظام، ما عدا في حالات الطوارئ المنصوص عليها دستوريا.

## ٢- وقف إطلاق النار:

الجانبان وافقا على وقف إطلاق النار في الحال بمراقبة دولية تدخل حيز التنفيذ بمجرد توقيع اتفاق سلام نهائي. وستنجز تفاصيل اتفاقية وقف إطلاق النار من الجانبين بمساعدة وسطاء إيقاد والخبراء الدوليين.

## ٣- إعادة الانتشار:

أ- تفاصيل فك الارتباط وفصل القوات، ووضعها بالثكنات ونشرها، سترد جميعا في الاتفاقية الشاملة لإطلاق النار.

ب- فيما عدا تلك التي سيجري نشرها ضمن الوحدات المشتركة الموحدة، يعاد نشر القوات المسلحة السودانية الموجودة حاليا بالجنوب، شمال الخط الحدودي الجنوبي الشمالي، القائم يوم ١٩٥٦/١/١، تحت الرقابة والمساعدة الدوليتين، وذلك خلال وحتى سنتين ونصف السنة، من بداية الفترة قبل الانتقالية.

ج- فيما عدا تلك التي سيجري نشرها ضمن الوحدات المشتركة الموحدة، يعاد نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، الموجودة حاليا بجبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، إلى

الجنوب من الحدود الجنوبية - الشمالية القائمة في ١٩٥٦/١/١ بمجرد تكوين الوحدات المشتركة  
الوحدة تحت الرقابة والمساعدة الدوليتين.

د - تتعهد الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، باستيعاب السودانيين  
الجنوبيين المسرحين من العاملين حالياً في القوات المسلحة السودانية بجنوب السودان، في  
المؤسسات الحكومية لجنوب السودان أسوة بالجنود المسرحين من الجيش الشعبي لتحرير  
السودان.

هـ - يتفق الطرفان على تطبيق برامج إعادة التأهيل، بمساعدة المجتمع الدولي، لصالح جميع  
التأثرين بالتخفيض والتسريح والتقليل من حجم القوات المتفق عليه في المواد ١: ج، و ٣: د،  
و ٧: ب.

#### ٤ - القوات المشتركة الموحدة:

تتكون وحدات مشتركة موحدة، من أعداد متساوية من القوات المسلحة السودانية والجيش  
الشعبي لتحرير السودان خلال الفترة الانتقالية. تكون الوحدات المشتركة الموحدة، نواة الجيش  
السوداني لما بعد الاستفتاء، في حالة تأكيد نتيجة الاستفتاء لخيار الوحدة، وإلا فتحل هذه  
الوحدات وتلتحق بقواتها المعنية.

نقاط إضافية حول الوحدات المشتركة الموحدة:

أ - طبيعة هذه القوات:

تكون لهذه الوحدة خصائص جديدة قائمة على عقيدة مشتركة.

ب - وظيفة هذه القوات:

١ - تكون رمزا للوحدة الوطنية خلال الفترة الانتقالية.

٢ - تكون رمزا للسيادة خلال الفترة الانتقالية.

٣ - تساهم في الدفاع عن البلاد مع القوتين الأخرين.

٤ - تكون نواة لجيش المستقبل السوداني لما بعد الفترة الانتقالية، في حالة تدعيم الاستفتاء

لوحدة السودان.

٥ - يكون لها نور في إعادة إعمار البلاد.

### حجم القوات وانتشارها:

• سيكون حجم وانتشار الوحدات المشتركة الموحدة على طول الفترة الانتقالية على النحو التالي:

١- جنوب السودان: أربعة وعشرون ألفا.

٢- جبال النوبة: ستة آلاف.

٣- جنوب النيل الأزرق: ستة آلاف.

٤- الخرطوم: ثلاثة آلاف.

٥- شرق السودان:

أ - تكتمل إعادة نشر قوات الجيش الشعبي لتحرير السودان، من شرق السودان إلى جنوب الحدود الجنوبية الشمالية القائمة في ١٩٥٦/١/١، خلال عام واحد من بداية الفترة قبل الانتقالية.

ب - يناقش الطرفان قضية تكوين وحدات مشتركة موحدة.

### ٥ - القيادة والسيطرة في القوتين:

١ - يتفق الطرفان على تكوين لجنة دفاع مشتركة تحت رئاسة الجمهورية، تتكون من قادة الأركان في الجيشين، ونوابهم وأي عدد من كبار الضباط يتفق عليه الطرفان. وتتخذ هذه اللجنة قراراتها بالتراضي ويرأسها بالتوالي رئيسا هيئتي الأركان.

٢- مهام لجنة الدفاع المشتركة: تنفذ لجنة الدفاع المشتركة المهام التالية:

أ - التنسيق بين القوتين. ب - قيادة الوحدات المشتركة/الموحدة التي جرى دمجها.

٦ - المنهج العسكري المشترك:

تتوصل الأطراف إلى منهج عسكري مشترك كأساس للوحدات المشتركة/الموحدة فضلا عن كونه أساسا لجيش السودان لما بعد الفترة الانتقالية إذا جاءت نتائج الاستفتاء مؤيدة للوحدة بين الشمال والجنوب. على الأطراف أن تتوصل إلى هذا المنهج المشترك خلال سنة واحدة من بداية

الفترة الانتقالية. سيكون تدريب الجيش الشعبي لتحرير السودان (في الجنوب) والقوات المسلحة السودانية (في الشمال) والوحدات المشتركة (في الجنوب والشمال على السواء) قائما على أساس هذا المنهج المشترك.

#### ٧ - وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد:

- أ - لن يسمح لأية مجموعة مسلحة متحالفة مع أي من الطرفين بالعمل خارج القوتين.
- ب - يتفق الطرفان على استيعاب المذكورين في الفقرة (١٧) من الذين لديهم الرغبة والأهلية، للانضمام إلى القوات النظامية التابعة لأي من الطرفين (الجيش والشرطة والنسجون وقوات حرس الصيد)، فيما يتم استيعاب البقية في الخدمة المدنية ومؤسسات المجتمع المدني.
- ج - يتفق الطرفان على معالجة وضع المجموعات المسلحة الأخرى في البلاد مع الوضع في الاعتبار تحقيق استقرار وسلام شامل في البلاد وتحقيق مشاركة كاملة خلال عملية الانتقال.
- ٨ - قوات الأمن الوطني والشرطة: البني والترتيبات التي تشمل كل أجهزة الأمن والنظام، وعلى وجه الخصوص الشرطة وأجهزة الأمن الوطني، ستكون جزءا من ترتيبات اقتسام السلطة وستلحق إذا دعت الضرورة بالمستوى المناسب في السلطة التنفيذية.

# التاريخ الهامشى للبطل الشعبى البسطاء وقود المعركة .. وصوت الحرية الأغنية الشعبية اللاتينية ونبوءة التحرر الإبداع الثورى والوعى بالأسطورة

■ عید عبد الحليم

تتعدد أنواع الثورات بتعدد أسبابها ، فمن ثورات العبيد  
والثورات الاشتراكية وثورات الفلاحين والثورات البرجوازية ،  
وثورات التحرر الوطنى فى العالم الثالث وغيرها كانت هناك منظومة  
لتقيم فكرية وفنية سمعت إلى تأكيد مفهوم التغيير المطلوب وكيفية  
تحقيقه من خلال صياغة منمقة غاصت فى التفاصيل والزخبات  
الداخلية للشعوب الثائرة ، من خلال بنية محكمة تلازمت مع الومى  
السياسى لدى الأديب الثورى.

فالأدب الثورى كما يعرفه د. سيد البحراوى يسعى إلى تحقيق التغيير الجذرى فى المجتمع "هذا  
يعنى أن الأدب المرتبط بالثورة ليس هو - فقط - المرتبط بنتائجها كحدث فعلى ملموس ، إنما هو  
أدب يشارك فى التحضير لها ، كما إنه يساهم فى قيامها حتى قبل أن تلوح فى الأفق بأزمان بعيدة ،  
فهو أدب يثير فى متلقيه ضرورة تغيير الواقع نحو الأفضل.

وللثوار - دائما مكانة مميزة فى الأدب العالى فهم حبر الوجود الذى يضىء صفحات الحياة ،  
والفدائى الشهيد يصل إلى درجة من القدسية حيث يصير رصاصه الذى يوجهه إلى الأعداء مقدسا  
أيضا وفى إطار النص الأدبى وتصبح رسالته فى الدفاع عن النفس والعرض ماثلة فى وعى الشعب ،  
ودائما ما يرتبط فعل الشهادة والتضحية بفكرة "الحلول والعودة مرة أخرى إلى الحياة" من خلال

تناسخ روح الشهيد داخل منظومة العمل الجماهيرى الثورى : ويتجلى فى قصيدته إلى البطل النيكارا جوى .. أغوستوشيارساندنيو" المسمى بـ "جنرال الأحرار" فى القارة اللاتينية:

يا بطل القارة  
يا صاحب الشوكة  
يا آدم بلا فردوس  
بلا تفاحة..  
ولأنني أعرف أنك حي  
فى قلب الشعب  
وفى أمريكا السمراء  
أتناول القلم  
وفى القرطاس  
أكتب إليك

وفى قصيدة أخرى موجهة إلى ساندنيو:

قتلوك وما قالوا أين دفنوك  
لكن من يومها أرض الوطن  
بأسرها أصبحت ضريحاً لك

فقد مثل "ساندنيو" رمزية النضال داخل قارة أمريكا الجنوبية ضد الاستعمار الأمريكى الذى استغل القارة لعقود طويلة من الزمن ، هذه القارة التى وصفها الكاتب التشيلى "البيرتومونيامى" بأنها .. جنة تنبت الأشجار " ويتصور شعبها بأنه "شعب يبحث عن مكان يتسع لأثنيته".

فقد كانت القارة بالفعل مسرحاً للتناقضات فقد أعلن الرئيس الأمريكى الأسبق "ريتشارد نيكسون فى عام ١٩٦٩ بأن متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة الأمريكية سيصل عند نهاية القرن العشرين إلى خمسة عشر ضعفاً بالمقارنة مع مثيله فى أمريكا اللاتينية".

وفى ظل هذه التصريحات العنصرية عانت شعوب القارة من اليأس والفقر والجوع ، وقد وصفت ستيتمار " فى أحد تحقيقاتها فى ذلك الوقت أن أطفال الولايات المتحدة يموت منهم طفل واحد يومياً



بينما أطفال القارة اللاتينية البالغ عددهم مائة وعشرون مليوناً يموت منهم طفل كل دقيقة ضحية  
الجوع والمرض ، وقد جاء تقرير لجنة العفو الدولية أن المئات من أطفال كولومبيا تأكلهم الفئران.

(أسطورة العطاش)

وما فعله "ساند ينو" ورفاقه في دول القارة المختلفة كان بمثابة شرارة التحرر التي تلظى بحلمها  
الكثيرون من القلوب المتعطشة للحرية الواقفة في مواجهة من باعوا القضية وارتضوا بالنفي: فهذا هو  
الشاعر "سالومون دى لاسيليا" يذكر الأحرار بتلك البلدان بأسطورة "ساندينو":

لا نحسدكم على الراحة التي

بها تتمتعون

ولا على الاهانات التي

توجهونها إلى الطاغية

لا نحسدكم على الملاحم التي

تنشونها ساندينو،

فهذا ممكن جداً فعله

خارج الحدود

نفضل البقاء هنا ، حتى

بحول الطاغية خوفنا

إلى بطولة

وكل كلمة قلناها

قذيفة

عن الهدف لا تحيد

نريد أن يبعث فينا ساندينو.

أما الشاعر "ارنستو ميخيا سانش" فيرد على الزاعم الأمريكية التي تصف الاستشهاديين في الدول  
التي قامت باحتلالها بأنهم ارهابيون " ، ورغم أن هذه القصيدة قد كتبها منذ أكثر من ثلاثين عاماً  
الأنها كطبيعة الشعراء تحمل في طياتها نبوءة للواقع الآن .. يقول سانش:

إذا تملل وأحتج مواطن مضطهد

يقال : إنه لم

وإن هب شاهرا سلاحه

يقال : ان كراهيته للأجناس الأخرى

على التعصب قد حملته

(أغنية المقاتلين)

"الحياة فى شرف والموت فى شرف ، دعونا نعيش ونموت بشرف أوطاننا" عبارة ردها "ترونج  
دنه" القائد الفيتنامى الذى قاد المقاومة فى الغابات ضد الاحتلال الفرنسى عام ١٨٦٣ ، وقد اعتمد فيه  
على تحفيز الجماهير معنويا لدرجة أن "بالودى لابييرير" المؤرخ الفرنسى قد كتب فى مذكراته  
"الحقيقة" أن مركز المقاومة كان فى كل مكان فقد قسمت الى عدد لا نهائى ، فحيثما وجدت  
الفيتناميين ، يمكنك أن تعتبر الفلاح الذى يربط حزمة الأرز مركزا للمقاومة".

ولعل من أبرز ما تركته المقاومة الفيتنامية ضد الاحتلال الفرنسى فى القرن التاسع عشر من الاحتلال  
الأمريكى فى القرن العشرين ، هو تلك النصوص الرائعة من أدب المواجهة ، خاصة الأغانى الشعبية  
الوطنية التى ظهرت بين الجماهير - وكان معظمها بدون توقيع من مؤلفها الأصلي ومن تلك  
الأغنيات " أغنية المقاتلين" التى تقول كلماتها :

نهبوا أرضنا وأخضعوها لمحاريتهم ،

محووا بيوتنا وبنوا القواعد العسكرية ،

لن يذهب البكاء بغضبنا

واستجداء الشفقة لن يفتح باب الاخلاص

البنادق والقنابل ليست طريقنا الى الحياة ،

فلم تكن أبدا أصدقاء للحرب ،

ولكنهم أقبلوا مسلحين حتى الأسنان ،

فهل نسلم أنفسنا للعبودية

—كلا—

دمونا ننهض ، بالبنادق والسكاكين فى الأيدي

دعونا نحمل أرضنا وأنهارنا وأسواقنا

قناة هم وبرابرة

ولكنهم ، ثمننا للدم سيدفعون دما

وتسخر الأغنية من أولئك الذين باعوا الوطن للمحتل بثمن رخيص وارتضوا فعل الخيانة:

أولئك الذين شنوا علينا العدوان،

وأولئك الذين "يطأون بالأفئال مقابر أسلافهم"

اننا سنرفع أسلحتنا بصلابة ونطردهم،

كما صنعنا مع أقرانهم منذ سنوات مضت.

ليلة بعد ليلة ، تحت أشجار النخيل،

أرضنا تهتز وشعبنا يستعد للهجوم

وأعين المقاتلين تشرق فى الظلام،

ينظرون الى النجوم ، والسماء ملء أبصارهم

للأمام يمضون ، ينشئون بحماس،

لأرضهم الحبيبية دمائهم وعظامهم

فهذه قلعتهم وحصنهم الحصين

ولأن البسطاء دائما- ما يكونون فى مقدمة المقاتلين من أجل الوطن ، فهم الذين يغانون ويلات الظلم

بمستوياته المتعددة ، فقد كان القرويون البسطاء فى فيتنام هم وقود الثورة ضد المحتل وقد سجد لهم

الشاعر " نجوين دنه شيو" حين قال:

" ما كانوا جنودا هؤلاء الذين أشعلوا الحرب ضد الاحتلال، وإنما كانوا قرويين بسطاء".

ومن هؤلاء الذين تغنى بهم الأديب الفيتنامى الفلاح "نجوين تراك" الذى صرخ قبل سقوطه برصاصات

القوات الفرنسية فى عام ١٩٦٤ قائلا: " ما دام هناك شعب أخضر ينمو فى هذا الوطن ، فيستغل

رجال يقاتلون الأعداء".

وقد ظل "تراك" لفترة طويلة رمزا للكفاح الشعبى وقد رثاه كثير من شعراء تلك الفترة بقصائد تحفز

الشعب على تجاوز الصعاب ومنها هذه القصيدة :

البطل المقدم سيبقى اسمه الطيب للأبد  
بينما الذين خانوا ، سوف يموتون من الخجل  
لقد حمل السلاح عندما كان لا يزال شابا  
وأرهب سيفه فى الريح والغبار  
وأأسفاه ، ان المصير لن يترك البطل يحتاج حاقدا  
لقد وفى بالقسم ،  
أن لا يحيا تحت سماء واحدة مع العدو.

..( دروس إنسانية )..

وإذا كان الغزاة على مر التاريخ قد تجاهلوا الدروس الانسانية التى سطرتها خناجر المقاومين  
وأفعالهم ، وراحوا يتمادون فى عنصرية شوفينية ، ينوعون من أساليب القهر والدمار ، فان الشعوب  
الناثرة كانت تضع - دائما- مواصلة النضال شرطا للنصر ، سواء تحقق ذلك بتحريض الوطن أو  
الاستشهاد على ترابه ، فمما لا شك فيه أن حرب التحرير الشعبية استراتيجية طويلة المدى تؤتى  
ثمارها ولو بعد حين . وهذا ما تؤكد هذه الأغنية الشعبية من السلفادور :

نعم . نموت لءاء وطننا

وسيطل فى التاريخ أننا متنا كراما

فى سبيل الحرية

استشهد المقاتل

وفى ذاكرة شعبه يسمى اليوم اشتياق

-انس - نستطيع أن نقول إن الابداع الثورى يتميز عبر تاريخه- بتمسكه المطلق بالقيم الانسانية هما  
فيها التضحية بالنفس فى سبيل قيم أسمى بد الأسمه ،سياسية المستبدة سواء ساءت داخلية أو  
خارجية تعيث بمقدرات الشعوب ، إبداع يقف فى وجه 'إزدواجية المعايير' و"الكيل بمكيالين" أو  
سمى بالانجليزية Double Standares ."

وقد أصبح من الضرورى جدا النظر الى هذا الجانب الإبداعى المهم الذى لا يتأثر بتطور المدارس الفنية  
، ولا يأبه بالتفكيكية أو التحليلية أو الحداثية وغيرها من المسميات ، انما يهتم بنبض الشارع دائم  
الخفقان ، يحفز ويواجه ويرفض ويقول "لا" فى وجه من قالوا نعم : يمتدح الثائرين ، ويشحن

الحرب ضارية على المتخاذلين، ولعل من أجمل ما قيل في امتداح الثائرين قصيدة "برتولد بريخت"  
"امتداح الثائر"

حين يزداد الاضطهاد  
تخون الكثيرون شجاعتهم  
غير أن شجاعته هو في ازدياد  
إنه ينظم كفاحه  
من أجل القرش الذي يناله أجرا  
من أجل الشاي  
ومن أجل السلطة في الدولة  
إنه يسأل الملكية-من أين تأتين؟.  
ويسأل الآراء :  
أى انسان تفيدين؟!  
حيث يسود الصمت دائما-  
نراه يتكلم  
وحيث يعم الظلم  
ويتحدث الناس عن القدر  
تجده يسمى الأشياء بأسمائها  
حيث يجلس إلى المائدة  
يجلس السخط معه  
يجد الطعام سيئا  
والحجرة ضيقة  
.. الى حيث يطردونه  
تذهب الثورة  
والبلد الذى يغادره  
لا يتركه الاضطراب!

..فالثائر وحده باستطاعته تغيير دفة الواقع إلى النقيض لامتلاكه شرعية الحلم فى زمن الانكسار ،  
أو على حد قول ماري مكارثى Mary McCarthy فى وصفها لثوار فيتنام " كان دفاعهم عن أرضهم عملا  
ملحميا له كل خصائص العمل الفنى الذى يتجاوز كل أبعاد الواقع".

وينطبق هذا الوصف السيكولوجى على كثير من الأشخاص الذين قادوا مسيرة المقاومة فى بلدان العالم  
المختلفة ، فسكنوا فى ذاكرة وضمائر الشعوب حتى بعد رحيلهم فكانت القصائد التى خلدتهم أقرب  
الى الشكل الملحمى الذى يصفه الشاعر البريطانى درايدن بأنه "أعظم ما يمكن لروح انسان أن تبذعه"  
متخلية بذلك عن الملحمة القديمة التى كان أبطالها أنصاف آلهة وأنصاف بشر ، أما الملاحم الحديثة  
فأبطالها بن لحم ودم وأفعال أو على حد تعبير د. أحمد أبو زيد فى كتابه الواقع والأسطورة "بأنها  
القصيدة القصية الطويلة التى تحكى أعمال البطولة التى تصدر فى العادة عن بطل رئيسى واحد،  
كثيرا ما يكون لها مغزى قومى واضح".

ونستطيع أن نقول فى هذا الإطار إنه اذا كان الأدب الافريقى-على سبيل المثال- قد ربط بين موتيفة  
التوعية التومية واسترجاع الأسطورة الافريقية مما جعله فى ذلك صورة تكاد تكون طبق الأصل من  
الأدب الأغرريقى الذى اعتمد فى كثير من صوره على تيمة "التيولوجيا" ،فان بعض الشعراء الوطنيين  
أمثال "أوتامسى" يرد على المتكئين على التراث الأسطورى أمثال "كريستوفر أوكى جبو" وغيره من  
خلال قصائد هى أشبه بالوثيقة اليومية لحركة الكفاح الشعبى ضد الشعبية والعشائرية التى كانت  
تسود "الكونغو" فقد كان حالما بانسانية تسمو على الهوس الدينى واللغوى حيث تتوحد الأنا  
الشعرية مع المجتمع بعيدا عن النكوص النوستالجى.

ولنأخذ مثلا على ذلك من قصيدته " زاد المسافر" اذ يقول مخاطبا أبناء وطنه ،لائما على الحروب  
الأهلية التى أتت على الأخضر واليابس:

أنتم من أهلى

أتبين ذلك فى عادات الأهداب

أنتم من أهلى حقا

اذ ترقصون من الحزن

هيا الزمن يتعقبنا

اعلموا أن هذا الزيت فى مصابيحكم

هو دمي الطامخ  
وإذا فاض لا تشعلوها  
فنحن نحتاج الى جهة ظليلة في الوطن  
لرفع صلواتنا الوراثة  
كلنا من حبل الوريد نفسه  
ولكن من أين لنا  
هذه الطباع الصعبة  
ثم يؤكد على قيمة الوحدة بين أبناء الشعب الكونغولي المتناحر:  
تلقات الثورات لحماً أدمياً  
إنى أردد:  
من يقاوم التحام  
الجسد بالجسد المجاور  
إنن  
خطوط يدي إشارات إنذار مبكرة  
من تعاستنا النهائية  
ضموا سكيناً أمام نومي  
عله يقطع شبكة مصيري السابق  
أريد أن أتحرق من مصيري  
أن أعيد الندى للشعب  
لحل خطوط يدي تفتح  
سائر الدروب المؤدية  
إلى هذا النهر الطويل

... ..

وقد كان "أوتامسي" من أشد الناس إيماناً بكفاح البطل الإفريقي الكبير "لومومبا" فلم يعتبره شائراً  
فقط بل اعتبره مسيحاً تمت خيانتة ، وقد لام كثيراً- في أشعاره الحال التي وصلت إليها الكونغو

فالشعب يراهن بنرد مزور والحرية قد صارت مجرد ملصقات ، ولم يعد لدى الشرفاء سوى الموت من أجل الوطن : - وهذا ما يتضح في قصيدته " إعداد الموت ":

ها هو الوطن يتنقاد إلى الجريمة

الوحل والدم يشبكان ثلاثة موتى

كاهن وعلمانيان فى جهنم

الشعب يراهن بنرد مزور

على مصير مصنوع من النتن ومن الأحلام المقطعة.

يالا اشتراكية .. يالا اشتراكية

الوحل والدم يشبكان ثلاث جرائم

غير نافعة طالما أن التاريخ لم يتحرك

قييد أنملة

هلموا موتوا من أجل وطن لا يطرف بعينه

لا بل بدع الأرضى دون زرع

والرؤوس دون سنابل

والبطون دون بذار

الحرية دون دوار

دون ملصق دون اسم

تستأصل حتى حب الشباب

الموت قبل زمن الموت

هاهو عهد البربرية الشرعية

إلى أن يصل إلى صورة هي أقرب إلى التشاؤمية فى رؤية معتمدة على مستويات متعددة من الوعى

باستخدام أبعاد مختلفة للتجربة الاستعمارية التى أوصلت الشعب الكونغولى إلى حافة الانهيار

الداخلى : ومع ذلك يتجلى الأمل ويوارقه من خلال صورة "لومومبا" التى تخترق النص اختراقاً

مؤكدة على عمق وقوة تأثير ما يمكن أن نسميه بالأسطورة الواقعية

الحرية الكونغولية شوكة



فى القلب ، مثلى أنا "كىنى" يخترق

النهر فى احتضاره

علينا أن نموت بمرض

يجنى القرن منه فائدة

لابل يدعو للزهد

ومع ذلك قال: "لومومبا"

بأن الكونغو هى البهاء عينه وآخر العجائب..

أتخلى عن الموت هذا

وأمضى

ودائماً يا خشوبة القمر ويا

نظرته المائلة للمومياءات

وداعاً يا همى

لمى مفتوح من جديد للساو صلوات التأبين

وداعاً يا قمى

لن أسمع حياتى بعد اليوم

سأبنيها من جديد حول شعاع

يتجه من القلب إلى الخارج

حيث لا يمشى الليل على باطن قدمه

حيث لا يعنى الليل

غير الليل

وداعاً

وإذا كان البعض يعد الشعر الملحمى بديلاً هزياً عن التاريخ ومن الوصف الأنثروبولوجى للحياة الاجتماعية والثقافية إلا أننى أظن- أنه فى ظل المتغيرات الحديثة وتنامى دور أشكال المقاومة فى ظل شراسة الاستعمار متعبد الأبعاد كان شعر المقاومة هو أحد الروافد الأساسية فى إيقاظ وتحفيز وعى الشعوب الثائرة ، وأحد الفاتح الرئيسى لفهم بنية تلك المجتمعات ، فعلى سبيل المثال

التاريخ الإفريقي الذي يزخر بالمحاربين والأبطال الحقيقيين والآلهة والملوك ومنجزاتهم كل تلك الأشياء هي المادة الخام المؤسسة للملحمة الشعبية ، مما أنتج اليقظة المتحركة للوعي بكونها فعلاً تاريخياً ، وأن تضمنت في أحيان كثيرة عناصر خاصة للتحريض ضد المستعمر تارة وضد المنصرية تارة أخرى ، ومن أمثلة ذلك قصيدة الشاعر " خوزيه كرافيرنيها " المسماة بـ " أغنية زورق كبير "

إذا رأيتني أموت

ملايين المرات وأنا أولد

إذا رأيتني أبكي

ملايين المرات وأنت تضحك

إذا رأيتني أصرخ

ملايين المرات وأنا صامت

إذا رأيتني أغنى

ملايين المرات وأنا أموت

وانزف

فأنا أقول لك يا أخى الأوروبي

سوف تولد

وسوف تبكي

وسوف تفنى

وسوف تصرخ

وسوف تتعذب

لتنزف.. لتنزف

ملايين المرات بمثل.

مصادر ومراجع:

- ١- قضايا النقد والإبداع العربى د. سيد البحراوى الهيئة العامة لتصور الثقافة ٢٠٠٣.
- ٢- صورة الغدائى فى الشعر الأمريكى اللاتينى المعاصر ترجمة د. عبد الله الجميدى المشروع القومى للترجمة للمجلس الأعلى للثقافة ١٩٩٩.
- ٣- أدب المقاومة فى فيتنام د. غالى شكرى الدار القومية للنشر ١٩٩٦ .
- ٤- الأدب الإفريقى كتابة طوطمية وحزن أسود- غادة نبيل مجلة أدب ونقد- العدد ١٣٢ أغسطس ١٩٩٦ .
- ٥- الواقع والأسطورة د. أحمد أبو زيد سلسلة الدراسات الشعبية-الهيئة العامة لتصور الثقافة.

## التحالف الوطنى الديمقراطى .. هو الحل

■ د. أحمد نصار

كانت أحداث ١١ سبتمبر بمثابة الشرارة التى أطلقت قوى الشر العالمية من مقالها . لقد مثلت هذه الأحداث إعلاناً قوياً عن الوجود الهائل لليمين الفاشى الشرق أوسطى الرافع لراية الإسلام السياسى ، وكانت هذه الأحداث أيضاً فرصة لاتطلاق وحش اليمين الأمريكى ذى النزعة العسكرية . لقد أطلقت أحداث سبتمبر الصراع المحموم بين قوى اليمين فى جميع أرجاء العالم وفتحت الباب على مصراعيه ليحور من الدم سوف تدفع البشرية كلها ثمننا باهظاً لهذا الصراع اليمينى/ اليمينى من ثروتها البشرية والاقتصادية ورصيدها القيمى والثقافى والحقوى.

### اليمن العالمى

لقد كان من المأمول ومن المفترض نظرياً أن يتم توجيه المخزون الحضارى للبشرية فى اتجاه حل العديد من المشكلات العالمية والمتعلقة فى انتشار الفقر والجوع والمرض على نطاق واسع فى إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، ومن أجل تحديث وتطوير البلدان المتخلفة ، وإسقاط ديون العالم الثالث ، وإشاعة الشفافية والديمقراطية وقيم التسامح والتعددية وقبول الآخر والتداول السلمى للسلطة ، ومن أجل

إن المخزون الحضارى للبشرية أصبح مهدداً بخطر التبييد بفعل تداعيات هذا الصراع الذى انطلق بين قوى الشر اليمينية التى اندفعت تعيث فى الأرض فساداً وقتلاً وتدميراً بعضها يحاول الإعلان عن وجوده المؤثر ، وبعضها الآخر يسعى لإحكام قبضته وترسيم خريطة جديدة للعالم ، وآخرون قابضون يتحينون الفرصة للوثوب إلى مواقع أفضل.

مكافحة الرشوة والفساد وجميع أنواع الجريمة الاقتصادية ، ومن أجل النهوض بالبيئة العالمية والحفاظ على صحة الأرض والبشر.

لقد كان المأمول والمفترض أن تنجح كل هذه الفوائض نحو حياة أمنة لكل البشر الذين ساهموا بشكل مباشر أو غير مباشر في إنتاج هذه الثروات الهائلة ، ولكن هذا المأمول والمفترض لم يكن أبدا مطروحا على جدول أعمال اليمين العالمي بأجنحته المختلفة.

### تحالفات اليمين الفاشي

لم يكن أبدا لليمين الفاشي الشرق أوسطى الرافع لراية الإسلام السياسي أي إسهام يذكر من أجل التقدم ولم يثبت عليهم مطلقا أي اهتمام ولو محدود بأحوال الشعوب التي ينتمون إليها -النموذج الأفغاني والنموذج السوداني- بل أنهم تحالفوا في عدد غير قليل من المرات مع الفساد الحاكم في بلدانهم لضرورات تكتيكية بغية انتزاع مساحات مطلوبة للتوسع في نشاطاتهم ، وفي بلدان كثيرة تداخلت أموالهم مع أموال النخب الحاكمة في أقطارهم.

وكانت النخب الحاكمة في أغلب بلدان الشرق الأوسط -وهي أيضا أحد تنويعات اللحن اليميني- تعتمد في بقائها واستمرارها على تبعيتها المطلقة للغرب وعلى صراعتها المتداخل مع اليمين الفاشي داخل بلدانها ،

ذلك الصراع الذي يحتد أحيانا متخذًا طابعا نمونيا ، ويخفت في أحيان أخرى ويغمض كل متهم الطرف عن الآخر ، ناهيك عن التداخل المالي وعلاقات النسب والمصاهرة التي جمعت أقطاب اليمين الفاشي الرافع لراية الإسلام -حون منازع- وأقطاب اليمين الحاكم الفارق في فساداته المالي والسياسي -حون منازع أيضا- ويمباركة من اليمين الغربي استمر هذا الصراع المتداخل بين النخب الحاكمة -الفاصلة-ومنافسيها من رافعي رايات الخلافة-الفاشية- حيث رأت كل الأطراف أن مصالحها تتحقق في ظل هذا التشابك.

### الغرب وعلاقاته

وأقام الغرب علاقات مستقرة مع جميع النخب الحاكمة في الشرق الأوسط ، بل أن هذه العلاقات كانت تدعم وتتوثق أكثر كلما ازدادت هذه النخب تخلفا وفسادا وكلما ازدادت هذه النخب أو تلك اعتداء على الحقوق السياسية والاجتماعية لمواطنيها وكلما زاد تقييدها في سيادتها الوطنية وأمنها القومي ، وكذلك أقام الغرب علاقات مستقرة مع جميع التشكيلات والتنظيمات المتطرفة العنصرية منها والسرية والدعوية منها والعسكرية بداية من الإخوان المسلمين في مصر مروراً بالترايبى وأتباعه في السودان ووصولاً إلى لبن لادن نفسه وتحتوات عواصم الغرب إلى بؤر نشطة يتركز

فيها النشاط المالي والإعلامي لمعظم فصائل التطرف، وحدثت في هذه العواصم اتصالات عديدة بين ممثلين لجماعات التطرف وممثلين النخب الحاكمة لتتسبب بعض المواقف أو حل بعض الإلتباسات الناجمة عن سوء فهم بين الطرفين وتمت في هذه العواصم أيضا بعض الصفقات المالية والأمنية والسياسية (التي تصل إلى حد الرشاوى).

كل ذلك يحدث على حساب شعوب المنطقة وبالتالي على حاضر هذه الشعوب ومستقبلها من أجل أن تحقق كل أجنحة اليمين مصالحها ولم يكن لهذه الشعوب من نصير يستطيع أن يتصدى لهذا التدمير المنظم وهذا التخريب المستمر لقواها الذاتية ، وهنا يجب ألا نغفل الصهيونية العالمية ونورها في المنطقة بوصفها أحد الأذرع القوية لليمن العالمي.

### الانهيار السوفيتي

وبعد أن تم الإجهاز على المنطقة وتشويه شعوبها وتدمير مقدراتها وسلب ثرواتها ويفعل تغيير خريطة التوازنات النواية إثر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق وإعادة ترتيب البيت الأوروبي بعد حل جلف وارسو وتقكيك الاتحاد اليوغسلافي ، طرأت تغيرات كبيرة على جدول أعمال أجنحة اليمين المتحاربة والمتنافسة على ثروات المنطقة العربية- وكانت العراق سباقا في فتح ملف الثروة العربية وحاولت باجتياح

الكويت الفوز بنصيبها من هذه الثروة- وحل الصراع والصدام محل الوفاق والاتفاق واستبدلت أجنحة اليمين العلاقات المتشابكة فيما بينها. والمنافسة القائمة بينها بالصراع العنيف من أجل أن يظفر أحد الأجنحة بالسيادة المطلقة على المنطقة ، ومن هنا جاءت الضربة المروعة في ١١ سبتمبر والتي هزت الرمز الأمريكي المتوج ملكا لليمين الغربي والعالمي ومن هنا أيضا جاء الرد المروع على كل بلدان المنطقة والذي بدأ بـلقغانستان لكسر شوكة رأس الرمح ، وفلسطين لكسر شوكة نموذج المقاومة الوحيد المتبقى في المنطقة العربية ، وبتجه الآن نحو العراق وسورية ولبنان بتهديدات مباشرة ، ويلمح بانتقادات واسعة تجاه مصر والسعودية ، ويعمل على احتواء ليبيا واليمن وتقسيم السودان، وحدث لا ينقطع عن تهجير الفلسطينيين إلى شرق الأردن وسيناء وإعادة العرش الهاشمي إلى جزء من العراق والتلويح بإقامة جمهورية علمانية في شرق المملكة السعودية ، ناهيك عما يحدث في الجزائر والمغرب العربي ، ذلك كله مع استمرار حملة التدمير والقتل المروع للشعب الفلسطيني وجميع مؤسساته التابعة للنخبة الفلسطينية شبه الحاكمة أو التابعة لفصائل المقاومة ، وأصبحت الساحة الفلسطينية نموذجا مصغرا لما سوف يحدث

## بطش الأنظمة الفاسدة

يحدث هذا والشعوب العربية جميعها في حالة يرثى لها من الضعف والهوان بعد أن تم استنزاف ثرواتها وتم القضاء على قواها الحية القادرة على فعل المقاومة والتمثلة في أحزابها ومنظماتها الديمقراطية وبعد أن تم تشويه الوجدان الشعبي وتغيب العقل الجمعي بالمخدرات تارة وبالخطاب المتطرف تارة أخرى، وفقدت الشعوب قدرتها على المقاومة المنظمة الفاعلة وليل عجز جميع شعوب المنطقة عن انتزاع حقوقها السياسية والاجتماعية ورضوخها تحت وطأة النخب الفاسدة وغير الديمقراطية.

إن هذه الحالة من العجز الشعبي لن تفرز مقاومة حقيقية قادرة على نزع الأخطار الواقعة في المنطقة ولكن ربما تستطيع بعض التنظيمات الجهادية حشد عدد من الاستشهاديين ليكونوا دليل هذه المنظمات على أنها الوحيدة صاحبة القدرة على فعل المقاومة ، ويكون ذلك نفسه هو الذريعة والمبرر لمزيد من البطش والعنف الأمريكي والصهيوني بالمنطقة.

وعن الجيوش العربية فصحت ولا حرج عن كل جنرالات العرب بعد أن تم إفساد الجميع عن طريق الإغداق المالى - لضمان الولاء - وبعثات التدريب وعمولات صفقات السلاح، ومن لم يتم إفساده فهو لا حول له ولا قوة بعد

لنطقة كلها ، ففى فلسطين المقاومة الإسلامية تدفع بطابور من الاستشهاديين معلنة أن هذا هو السبيل الوحيد للمقاومة ، وإسرائيل تجتاح الأراضى وتهدم المنازل وتحرق الأخضر واليابس وتفكك الهياكل وتقتل البشر معلنة أن هذا هو السبيل الوحيد لمحاربة الإرهاب الفلسطينى ، والسلطة الفلسطينية تتاكل اليوم بعد الآخر ويبدو أنها تتجه إلى الزوال تاركة مساحة شاغرة يتم البحث من الآن عن قرضائى فلسطينى كى يملأها ولو مؤقتا ، وأصبحت كل دول المنطقة مهددة بدرجة أو بأخرى بتكرار البيان العملى الذى حدث على مرأى ومسمع من الجميع فى يوغوسلافيا ثم أفغانستان وفلسطين والعراق، وبات واضحا أن هذا الصراع المروع الذى نشب بين أجنحة اليمين الفاجرة لرسم خريطة جديدة للعالم وللشرق الأوسط خصوصها يمكن أن يتسع ليشمل مناطق أكثر اتساعا من العالم حيث سوف يحاول كل طرف من الأطراف المشتبكة تحقيق أكبر قدر من المكاسب الممكنة وهذا فيما يبدو تمهيدا لمعركة نهائية حسب التفكير الأمريكى تؤدى إلى استسلام التتين الصينى والقضاء على يؤر المنافسة فى آسيا وأوروبا ويتحقق الحلم الأمريكى فى سيادة مطلقة على الكوكب.

### البنجل الوطني الديمقراطي

وان تستطيع هذه النخب أن تمد جسورها من الثقة مع شعوبها لطول فترة الاستبداد من جانبها ولطول فترة انعدام الثقة من جانب شعوبها ، وربما تختار هذه النخب أن تقيم تحالفا غيبيا مع القوى الفاشية والمتطرفة داخل بلدانها أملة في حشد شعبي تضمنه هذه القوى وهنا يكمن الخطر الداهم حيث قد يضمن مثل هذا التحالف الغبي البقاء لبعض الوقت ولكنه يضمن أيضا رحيلنا مهينا وغير هادئ لمثل هذه النخبة وتفقد بذلك ليس فقط مقاليد الحكم وإنما أيضا مدخراتها وملاذنها النهائي في الخارج ، وسوف تحاول بعض التنظيمات الفاشية والمتطرفة تقسيم بعض التنازلات لسلطات بلاياها وتحاول تزيين الأمر عبر خطاب معسول عن أن الجميع في قارب واحد وإما أن ننجو معا وإما أن نفرق معا .

إن المنطقة سوف تدخل في حالة من الفوضى كنتاج طبيعي لعقود طويلة من التخلف والاستبداد السياسي والفساد الحاكم ومن هنا تأتي الدعوة لإقامة التحالف الوطني الديمقراطي الذي يضم في صفوفه كل القوى الوطنية والديمقراطية لصياغة جدول أعمال المرحلة القادمة وتوثيق علاقات الصداقة والنضال المشترك مع كل القوى الوطنية والديمقراطية العربية وكل القوى العالمية المحبة

أن أصبح رهين المحبسين (السلاح الأمريكي وخطط التريب الأمريكية).

أما النخب العربية الحاكمة والمتحكمة فهي في هذا الوضع المتعجر بالمنطقة أشبه ما تكون بالفأر المذعور الذي وقع ما بين مخالب قط جائع وباب مصيدة جاهزة للإطباق عليه ، فهذه النخب لم تعد إلا لعدة لمثل هذا اليوم وأودعت أموالها في البنوك الأمريكية والأوروبية ولم تقم نظما ديمقراطية حقيقية تمكنها من الاستناد عليها في أوقات الشدة، وفاحت منها رائحة الفساد المالي والإداري للدرجة التي أصبحت تدعو للغثيان والأشمئزاز ، لقد فقدت النخب العربية الحاكمة أسباب بقائها تلك الأسباب التي لم يكن من بينها أبدا أي نور إيجابي تلعبه هذه النخب لصالح شعوبها ، فمن اليوم من بين كل الشعوب العربية ذلك الذي يستطيع أن يرفع صوته مدافعا عن بقاء هذا النظام أو ذاك.

لأن هذه النخب لن تجد من يدافع عن بقائها من أبناء شعوبها وهي كذلك لن تستطيع أن تفعل ذلك بذاتها حيث أنها من الضعف والفساد والرخاوة مما لا يمكنها من البقاء لحظة واحدة خارج حضنة كافل وجودها الأمريكي ، فكيف يكون حالها إذ هو نفسه يعلن استغناءه عن خدماتها ويفرض عليها المواجهة.



مهمة إقامة التحالف الوطنى الديمقراطى أصبحت مهمة عاجلة لا ينبغي التباطؤ أو التراخى فى إنجازها حتى يمتلك الوطن بديلا وطنيا ديمقراطيا يقود سفينة الوطن قبل أن تحل الفوضى ويقع الوطن فى براثن المتطرفين أو مطية يعلوها برويز مشرف جديد أو قرضائى جديد. ■

للسلام والمناهضة لسيطرة اليمين الفاشى على مقدرات العالم إن مهمة إنقاذ الوطن مرهونة بقدرة كل القوى الوطنية والديمقراطية الشريفة على إنجاز تحالفها وصياغة برنامج عملها المشترك فى مواجهة أحلاف الشر المتربصة بالمنطقة كلها ويغير هذا التحالف الوطنى الديمقراطى يصبح مستقبل الوطن ومقدراته نهبا لأعداء الوطن فى الداخل والخارج.. إن

## أدب ونقد

مجلة ثقافية شهرية  
تصدر عن حزب التجمع

رئيس مجلس الإدارة : د. رفعت السيد

رئيس التحرير : فريدة النقاش

شركة الأمل للطباعة والنشر  
(موراليتي سابقاً)





التمن ٥ جنيها